جامعة الجزائر -03-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

التعاون الاقليمي
في منطقة الساحل الصحراوي
2012/1990

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

مهدي فتاك

تحت إشراف:

أ.د. عبد المالك حطاب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب:	الرتبة:	الجامعة:	الصفة:
سليم شيخاوي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر 03	رئيسا
عبد المالك حطاب	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر 03	مشرفا ومقررا
لوهاب حدرباش	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	عضوا مناقشا
فلة قصدالي	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
فهد معبد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
فيروز عيمور	أستاذ محاضر أ	جامعة جيلالي بونعامة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023 -2024

"وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء

عَلَى النَّاسِ"

الآية 143 من سورة البقرة

شكر وتقدير:

الشكر أولا إلى الله عزوجل الذي منحنا نعمة العلم وهدانا إلى مسيرة الحق.

أكن الشكر والتقدير إلى المشرف على الاطروحة الأستاذ الدكتور بلقاسم بومهدي رحمة الله عليه والذي بذل جهودا معتبرة لمساعدتي على إتمامها، جعلها الله في ميزان حسناته.

كما لا يفوتني شكر الأستاذ الفاضل عبد المالك حطاب الذي أتم مسيرة الإشراف فكان خير خلف لخير سلف.

والشكر موصول لعائلتي الكريمة كبيرها وصغيرها والداي، اخوتي واخواتي، زوجتي و انسابي.

إهــداء:

إلى عمي السعيد،

السعيد في الدنيا والآخرة.

خطة الدراسة:

مقدمة

الإطار المنهجي والنظري والمفهومي

الفصل الأول: سياق التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي

المبحث الأول: السياق المجتمعي لمنطقة الساحل الصحراوي

المبحث الثاني: السياق الدولاتي لمنطقة الساحل الصحراوي

المبحث الثالث: الساحل الصحراوي دراسة سوسيو–اقتصادية

المبحث الرابع: أثر السياق الدولي على منطقة الساحل الصحراوي

الفصل الثاني: الصراع والأمن في منطقة الساحل الصحراوي

المبحث الأول: قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الصحراوي

المبحث الثاني: الصراعات الداخلية

المبحث الثالث: الصراعات الإقليمية

المبحث الرابع: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الصحراوي

الفصل الثالث: التعاون والتكامل في منطقة الساحل الصحراوي

المبحث الأول: السياسات التعاونية لدول المغرب العربي

المبحث الثاني: التكامل الإقليمي في غرب افريقيا

المبحث الثالث: التكامل الإقليمي في وسط افريقيا

المبحث الرابع: الجهود الدولية والإفريقية لتحقيق الاستقرار والأمن

الفصل الرابع: آفاق التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي

المبحث الأول: آفاق التكامل الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي

المبحث الثاني: ضوابط المقاربة الأقاليمية في منطقة الساحل الصحراوي

المبحث الثالث: مشروع مبادرة تمنراست للتعاون الأقاليمي

المبحث الرابع: آليات مبادرة تمنراست للتعاون الأقاليمي

خاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الفرنسية

مقدمة

تمهيد:

شهدت منطقة الساحل الصحراوي على مدار السنوات الثلاثين حروبا ونزاعات وأزمات تسببت في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية بالمنطقة، الأمر الذي أدخلها في دوامة لاإستقرار زعزعت أركان دولها وقوضت أسس مجتمعاتها.

أدى ذلك إلى موجة حروب أهلية وإقليمية ذات طابع دولي في مناطق متعددة من القارة الإفريقية، خصوصا في الأنظمة التي تتخذ من القمع والعنف وسيلة لحفظ أمن واستمرارية النظام السياسي فأضحت ممارسة إبادة الشعوب من خلال الإبادة والقتل الجماعي ظاهرة مألوفة، أثرت على التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعلى إعادة الإعمار والبناء نتاج التدمير الكبير الذي لحق بالنسيج الإقتصادي والإجتماعي لهذه الدول.

إن التكيف مع هذه الوضعيات وإيجاد الحلول الناجعة أدى إلى بروز عديد الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وما تحت الإقليمية التي تهتم بالمنطقة في مجال منع النزاع وإدارته وفضه، بدءا بالإتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الفرعية، إلى الهيئات الدولية المانحة إنتهاءًا بالجمعيات الأهلية المحلية. حاولت كل منظمة على مستواها توظيف أدوات تقويم النزاعات لفهم حالات عدم الإستقرار وتفسيرها وإقتراح السياسات الوطنية والإقليمية الكفيلة بضمان الإستقرار والتنمية لدول المنطقة.

الأمر الذي أدى الى التفكير الجاد في موضوع التعاون الإقليمي كأداة فعالة لمواجهة كل القضايا الأمنية العسكرية، السياسية السيادية، والاقتصادية التنموية، من خلال أدواته التي تعالج بيئة ما قبل النزاع أي تؤسس للتنمية والاستقرار كإجراء وقائي، وتسعى إلى ابتكار آليات لحل النزاعات القائمة مهما كانت طبيعتها أو فواعلها، وبناء ما خرب ودمر كضرورة تقتضيها مرحلة ما بعد النزاع.

إن تدهور الوضع المحلي والإقليمي بمختلف تجلياته في منطقة الساحل الصحراوي فرض لا محالة التعاون الإقليمي بين دوله ومختلف إنتماءاته الإقليمية، إلا أن موضوع التعاون الإقليمي أثار جدلا حول طبيعة فواعله وأشكاله وتطبيقاته في بيئة إقليمية يغيب فيها نظام إقليمي فرعي، وكتل ما تحت إقليمية متناثرة.

مسار التعاون الإقليمي بين أقاليم فرعية متكاملة أومتناثرة، أو بين دول متخلفة ذات ارتباطات ثنائية ومتعددة الأطراف في مستويات دنيا يثير إشكالية عميقة تتعلق بجدوى التعاون الإقليمي واولوية التكامل ما تحت الإقليمي كمشروع يعزز الارتباطات وينمي الاقتصاديات.

لكن، الجدوى من التعاون الإقليمي مستنبطة تاريخيا ومثبتة نفعيا بين حواضر عززت الروابط ورسمت الطريق وخطت جسور المنفعة المتبادلة لتساهم في تنمية مناطق وبناء ممالك وامبراطوريات في الصحراء الكبرى وبلاد السودان وعززت ملكا في بلاد المغرب.

ولعل، أن تقسيم الإستعمار الفرنسي للمنطقة إلى ثلاثة أقاليم فرعية تفكيك لمسار تعاون دام طويلا، وتثبيت لواقع جديد ذو طابع استغلالي لكل إقليم فرعي على حدى، ومع هذا أثبت التاريخ فشل رؤيته فأعاد النظر وقرر العودة إلى الربط بين الأقاليم الفرعية من خلال مشاريع عديدة.

تزامن مشروع الربط الجديد مع حركات التحرر ومطالب الاستقلال فألغى المستعمر الفرنسي المشروع وحارب كل المشاريع الإقليمية تكاملية منها أو تعاونية بدافع تعارضها مع مفاهيم السيادة الوطنية خصوصا لدى "**دولة مابعد الاستعمار**"، رغم أنه كان مطلبا شعبيا تعتبره الشعوب المخرج لتحقيق المطالب المادية من تنمية مستدامة، أمن وإستقرار، وتفكيك للحواجز المصطنعة.

1-المشكلة البحثية:

على هذا الأساس نثير المشكلة التالية:

كيف يمكن تحقيق التعاون الإقليمي بين شمال إفريقيا وغربها ووسطها؟.

وبناء على هذه المشكلة البحثية تتحدد أسئلة الموضوع وتتجلى في إبراز متغيرات لها الدور الأساسي في مناقشة جوانب الدراسة وإيجاد أجوبة لها.

1- هل يؤدي التعاون بين الأقاليم الفرعية الثلاث تحقيق المطالب المادية من تنمية واستقرار وامن وسلام؟.

2-وهل تسود حالة المساواة والشعور بالأمان، وتزول قضايا الهوية والإعتراف الإثني ويتم القضاء على التفاوتات والمظالم والتوترات العرقية والإثنية والدينية وإلغاء الحدود وكسر

الحواجز أمام الاتصال القبلي الإقليمي التي هي جوهر الصراع على حدود الأقاليم الفرعية في منطقة الساحل الصحراوي؟.

3-كيف يمكن رأب صدع مرحلة الانقطاع في حلقات التطور التاريخي للمجتمع الصحراوي ذات الامتداد الشمالي قبل مرحلة الاستعمار والامتداد الغربي بعد الإستعمار؟.

4-كيف يمكن إعادة اللحمة بين المجتمع الصحراوي الخاضع والمجتمع الساحلي المسيطر جنوبا وغربا؟.

5-لماذا يرتكب العديد من الأشخاص جرائم باسم هويتهم الدينية أو الاثنية أو القومية[1] هل كان هذا الأمر على هذا النحو منذ فجر العصور أم أن هناك حقائق خاصة بالإقليم؟، ومتى تطرح العرقية كموضوع للتعاون الإقليمي؟.

6- هل الصراعات الاثنية والدينية في الصحراء الكبرى هي وليدة فترة ما بعد الاستعمار أم أنها ترجع إلى فترات سابقة؟، وهل تعدد الانتماءات أو الهويات يحول دون بناء الدولة الوطنية؟.

7-كيف يمكن تحليل نزاعات تنشب في سياقات تنشط فيها عشرات العناصر وتتداخل فيها عوامل شديدة التعقيد متعددة الأبعاد، وما الأدوات التحليلية والبرامجية المتوفرة حتى تسهم التدخلات بصورة فعالة في منع النزاع أو إدارته أو فضه؟؟

8- ما الذي تعنيه الإقليمية بالضبط في ظل الوجود العسكري الدولي المباشر، المستند على سياسة طويلة الأمد لإحداث تغييرات أساسية في الإقليم، وما التأثير المرتقب لنشوب نزاع أو تصعيد أو تهدئة على التدخلات التنموية؟.

9-ماهي دوائر التكامل أين تتقاطع وكيف تتكامل من أجل تحقيق أهداف الأمن والتنمية في منطقة الساحل الصحراوي؟.

10- هل يمكن الانتقال من إشكالية الأمن/التنمية إلى إشكالية المطالب المادية/المطالب اللامادية لتحقيق الإستقرار الوطني المؤدي بالضرورة إلى بناء التكامل الإقليمي والمكرس للتعاون الإقليمي بين الأقاليم وسط/غرب/شمال إفريقيا؟.

[1] أمين معلوف، **الهويات القاتلة**، تر: نبيل محسن (دمشق: دار ورد، ط.1، 1999) ص.1.

11- كيف يمكن بناء منظومة تنسيق بين التكتلات ما تحت الإقليمية لمواجهة الأزمات أي بين المجموعات الاقتصادية والنقدية في غرب افريقيا وافريقيا الوسطى واتحاد المغرب العربي؟.

3- فرضيات الدراسة:

ولما كانت معالجة الإشكالية والإجابة عن التساؤلات تقتضي بناء منهجية إحتمالية تبنى على طرح فرضيات علمية فإنه تم طرح الفرضيات التالية:

- يَغْلُب تأثير العوامل البنيوية الموضوعية المرتبطة بقضايا الهوية الدينية والعرقية والإثنية على العوامل الحداثية الظرفية المرتبطة بالتنمية والمشاركة السياسية والأمن.

- يخضع مسار التكامل لمضمونه فعجز الدول وتخلفها يجعل مسألتي التكامل ثم التعاون غير مجدية اقتصاديا وغير وظيفية سياسيا.

- يعتبر الصراع في الساحل الصحراوي صراعا إجتماعيا حول الموارد وهو إمتداد للصراع الطبيعي بين المزارعين والرعاة، وحيث الدولة الوطنية هي منبع الثروة إنتقل الصراع من صراع حول الأرض إلى صراع حول السلطة.

- لا يمكن تحقيق المطالب المادية (الرخاء والتنمية) إلا إذا تحقق السلم، ولا يتحقق السلم إلا إذا تمت الإستجابة للمطالب اللامادية، وبالتالي فكلما ركزت آليات التعاون الإقليمي على إعادة توزيع القيم الثقافية كلما تحققت مطالب كل جماعة واستقرار كل دولة (على الرغم من أن مفهوم الدولة زال في الواقع والتشبث به يغطي الصورة الحقيقية).

4- مجالات الدراسة:

أ- **المجال الزماني:** تنظر الدراسة من حيث النطاق الزمني إلى التاريخ الإفريقي باعتباره وحدة متكاملة الحلقات، لا يمكن حصر النطاق الموضوعي لاية دراسة في محطة، لكن باعتماد مدخل ظاهرة التعاون الاقليمي يستوجب التركيز على تحليل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

لأنها تمثل الإطار الزمني الذي إنتشر فيه موضوع التعاون الإقليمي كآلية من آليات حل الصراع وبرزت فيها الحاجة إلى المسارات التنموية.

ب- المجال المكاني: يثير تناولنا لمنطقة الساحل الصحراوي أي الصحراء الكبرى كإمتداد دولاتي لمنطقة الغرب والوسط الإفريقي أكثر منها إمتداد طبيعي للشمال الإفريقي انطلاقا من رؤية معرفية ترتبط بأن الماضي الاستعماري كان له أثر كبير في بناء مراكز سلطوية في الساحل الغربي (جنوب غابات السافانا وغرب) بدل الصحراء عززتها بالثقة الإقليمية بين دول الغرب الإفريقي في إطار ما يعرف بإتحاد الغرب الإفريقي وإتحاد إفريقيا الوسطى كتجمع للأقاليم المستعمرة فرنسيا، الأمر الذي ضَعَفَ العلاقات القائمة بين دول الأقاليم الثلاث رغم قوة الروابط الإجتماعية لسكان الصحراء الكبرى.

يمكن دمج المجالين في منظومة تسلسلية تحدد التطور التاريخي لهما وهي:

زمانيا:		**مكانيا:**
1- فترة ما قبل الإستعمار	ـــــــ	السودان الغربي المسلم.
2- الفترة الإستعمارية	ـــــــ	إفريقيا الفرنسية.
2- بناء الدولة الوطنية	ـــــــ	مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا.
3- انهيار الدولة الوطنية	ـــــــ	الصراعات الإثنية، الصراعات المفتوحة.

حيث تفترض الدراسة جدلا أن مرحلة انهيار الدولة الوطنية هي مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

ج- المجال الموضوعي:

ينحصر موضوع الدراسة في البحث في البيئة الصحراوية والتي يطغى عليها جانبين:

1- المطالب المادية: إن البحث في البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية والدولاتية يؤدي إلى البحث في السياسات الوطنية **(بناء الدولة)**، الإقليمية **(بناء التكامل)**، والدولية **(التنموية)** الأمر الذي يثير مجموعة من الإشكاليات: إشكالية الأمن/التنمية، إشكالية الحكم الراشد، إشكالية الفشل الدولاتي.

2- **المطالب اللامادية:** إن البحث في البيئة العرقية والإثنية والدينية والثقافية لا يتأتى إلا من خلال البحث في الصراعات العرقية والإثنية والدينية التي تتأسس على السياسات الإسلامية (الجهاد) لتجاوز الآثار الإقليمية **وثنية/إسلام**، والسياسات الاستعمارية **فرق/تسد**، والسياسات الوطنية **الإستيعاب الإثني/التنافر الإثني**، والسياسات الدولية والإقليمية **لتجاوز/تأجيج** الصراعات الإثنية.

3- **مسألة التعاون الإقليمي:** باعتبارها آلية من آليات التنمية والأمن التي بالإمكان أن تحقق الإستقرار الإقليمي في المنطقة إنطلاقا من فواعل إقليمية.

5- أهمية الدراسة:

أ- **الأهمية العلمية:** لا تتعلق الدراسة بخط بحثي بعينه وفقا لمجموعة محددة سلفا من الأسباب والأوضاع أو وفقا لنمط محدد، بل بتحليل متعدد المستويات يحرر الدراسة من القيود التي تفرضها هيمنة تفسيرات أحادية السبب للنزاع أو التعاون التي أعقبت الحرب الباردة والتي تبرز في السبب الواحد بالخصوص.

يتسم موضوع التعاون الإقليمي بأهمية واضحة في العلاقات الدولية خصوصا فترة ما بعد الحرب الباردة حيث برزت الدراسات الإقليمية كنمط معرفي مميز في حقل العلاقات الدولية، يواكب التطورات الحاصلة في النظام الدولي والبيئة الدولية ذات الطابع العالمي المعولم، ويتأقلم والحاجة الملحة لرؤى جديدة تمكن من دخول الدول المتخلفة في سكة التطورات السريعة للمنظومة العالمية.

فإفريقيا كقارة عانت ولا تزال تعاني المعضلة المتعددة الأبعاد تنمويا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا، وتحليل الأوضاع فيها بصورة علمية دقيقة يجعل طرح الإقليمية كبديل قوي سواء كمنطق تكاملي يغطي عجز الدول الفاشلة وينقل المسؤولية التنموية بالخصوص إلى الإطار الإقليمي أو كمنطق تعاوني يشمل بعض الجوانب أو القطاعات بما يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي أو الدفع ببعض القطاعات إلى الأمام للتخلص من التبعية والولاء لخارج الإقليم الإفريقي.

ب- **الأهمية العملية:** ترجع أهمية التعاون الإقليمي كمدخل أو كحل لمختلف القضايا السلمية المتعلقة بالتنمية والتطوير والنهضة، أوالصراعية المتعلقة بمنظومة السلام والأمن الإقليمي،

فالصراعات الداخلية تمثل تهديدا واضحا لأمن الدول داخل الإقليم الفرعي أو النظام الإقليمي الإفريقي ككل، فهي تنطوي على درجة كبيرة من التعقيد النابع من تشابك أبعادها المحلية والإقليمية والدولية من ناحية، والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقبلية من ناحية أخرى، والمعلوم هو أن الدراسة تركز على الأسباب التي تؤدي إلى فشل أو نجاح التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي ولا تستهدف دراسة القضية المالية وبالتالي من الضروري تجنب الخلط بخصوص أثر قبيلة التوارق والتركيز عليها، بل لابد من التركيز على الآثار الوطنية لدول الميدان ثم الآثار الإقليمية وفقا للسؤال المتعلق بالأثر الأنتروبولوجي لتشكل الدولة ثم التكامل الإقليمي.

6- أهداف الدراسة:

1-يعتبر موضوع الإقليمية من الأهمية بمكان أن يتقيد بالضوابط العلمية نظرا لتشعب الأفكار حوله وعدم ثبات الوضع الإقليمي والدولي، إلا أن الإهتمام به إفريقيًا لم يأخذ حقه الكافي من البحث والتأليف والاستشارات، وإن كان مرتبطا بأسباب عديدة أهمها عدم وجود مشروع إقليمي واضح، إلا أنها لم تكن تمنع من التأسيس لخط نظري يرسم الطريق لصانع السياسة ويتيح للباحث التحكم في أبجديات الموضوع.

2-خلقت التطورات المتسارعة في مجال البحث في موضوع الإقليمية، وتسخير الدول لمراكز بحوث خاصة ومعاهد متعددة الاختصاصات، أهمية علمية كبيرة للإقليمية بحيث أصبح صانع التكامل الإقليمي يعتمد بشكل أو بآخر على ما تتيحه هذه المراكز والمعاهد من بحوث وتقارير (خصوصا في النموذج الأوربي وتطوراته) لذا تسعى هذه الدراسة لتقديم تصور علمي حول الإقليمية في إفريقيا.

3-إن الغرض من تحليل النزاع هو تحقيق مزيد من فهم أصول المشكلة، والتي يمكن للهيئات الخارجية أن تقدم فيها إسهاما فعليا للحد من احتمالات تجدد النزاع وتطوير عملية بناء السلم، وباعتبار أن تحليل النزاعات في إفريقيا مؤشر لتخطيط التنمية والعون الإنساني والتدخل والتعاون الإقليمي فسيكون هدف الدراسة إبراز دور النزاعات في التأثير على التنمية والاستقرار الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي.

7- أدبيات الدراسة:

1-Duponchel, Adolphe (1821-1903). Le chemin de fer transsaharien, jonction coloniale entre l'Algérie et le Soudan : études préliminaires du projet et rapport de mission, 1878.

يناقش الكتاب عملية الربط الشبكي بالقطارات لأشباه الأقاليم الثلاثة شمال ووسط وغرب افريقيا انطلاقا من تصور استعماري يحاول استغلال تام للمستعمرات الفرنسية كمصدر للثروات الطبيعية والبشرية.

ويعد كاتب الكتاب من المدافعين عن عملية الربط بين الأقاليم الثلاث لضمان استغلال ناجع وعقلاني للموارد بما يخدم المصالح الاقتصادية والعسكرية الفرنسية.

لذلك يعد هذا الكتاب من الدراسات الهامة في بناء علاقات إقليمية تبادلية بين شمال افريقيا وغربها ووسطها.

2- Jean-Paul Minvielle; La question énergétique au Sahel Paris: Éditions KARTHALA et IRD, 1999

يناقش الكتاب المسألة الطاقوية في الساحل بحصر قدرات كل دولة على حدى وتناول مواضيع النفط والكهرباء والطاقات المتجددة في مجال إقليمي يتميز باستغلال وسائل الطاقة التقليدية نتاج طبيعة المجتمع البدوية.

وهنا يثير الكاتب عدة إشكاليات في كيفية ارتباط الطاقة بالمجال الحضري ذو الطابع التجاري دون المجال البدوي الرعوي في الوقت الذي تزخر فيه المنطقة بامكانيات طاقوية غير محدودة.

ويثير الكاتب نقطة هامة حول مسألة المجاعة الطاقوية للمجتمع مقابل الثراوات الطاقوية الهائلة التي تشكل اقتصاديات المنطقة.

8- هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وإطار منهجي ومفهومي ونظري وأربعة فصول وخاتمة، ويرجع فصل الإطار المفهومي والمنهجي والنظري عن المقدمة إلى حجمه، حيث تقتضي ضرورة

البحث التفصيل في الشق النظري والمفهومي بغرض بلورة تصور عام حول بنية الدراسة سواء الخاصة بدراسة السياق العام لمنطقة الساحل الصحراوي او دراسة حالتي الصراع والتعاون ثم افاق التعاون والمقترح التي طرحته الدراسة كمسلك تنموي تسعى من خلاله الى معالجة القضايا من خلال بناء مبادرة أقاليمية أطلقت عليها "**مبادرة تمنراست للتعاون الاقاليمي**".

تبدأ الدراسة في الفصل الاول بمعالجة الخريطة الاثنية ثم أثر الدين لنخرج بإشكالية الهوية والولاء المرتبط بالبنى التقليدية في أطار الأمم التقليدية الدينية أو الاثنية أم الأمة الإقليمية الاستعمارية ثم نتناول تشكل الدولة في الساحل من خلال: الإمبراطوريات كرمز تقليدي---- المستعمرات كرمز وسيط ---- الدولة الحديثة كرمز حداثي، ثم نتناول الجانب السوسيواقتصادي والمرتبط بالشق الثالث وهو دولة مابعد الاستعمار ومدى قدرة المقاربة الحداثية بمطالبها المادية على تجاوز المطالب اللامادية للنتهي بدراسة البيئة الدولية وتاثيراتها اللامتناهية على المنطقة.

اما الفصل الثاني فيعالج حالات الصراع التي عرفتها المنطقة سواء المحلية المرتبطة بالنزاعات الداخلية واختارت الدراسة نموذجين احدهما خاص بمنطقة غرب افريقيا وهو ازمة مالي والثاني بوسط افريقيا ومرتبط بالحرب الاهلية في تشاد، كما تم معاجة النزاعات الإقليمية بنفس المنطق من خلال الاهتمام بالنزاع الموريتاني السينغالي في غرب افريقيا والنزاع الليبي التشادي في وسط افريقيا، لنتناول في اخر الفصل التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالجريمة المنظمة والإرهاب وتبيان اثرهما على امن واستقرار المنطقة.

ويشمل الفصل الثالث دراسة التعاون بمختلف اشكاله الذي عرفته المنطقة سواء البنى الإقليمية المنتشرة في وسط افريقيا أو غرب افريقيا أو شمال افريقيا أو المبادرات التي انطلقت من شمال افريقيا كتجمع الساحل والصحراء واللجنة العملياتية المشتركة لقيادة الأركان او المبادرات الدولية كنادي الساحل وغرب افريقيا الذي أسسته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

لنختم الفصل الرابع بمعالجة افاق التعاون الإقليمي في منطقة الساحل من خلال طرح مشروع مبادرة تمنراست للتعاون الاقاليمي والذي يعطي تصورا لما تجب ان تعمل عليه الجهود المحلية والاقاليمية والدولية لإنقاذ المنطقة من التهديدات التي تحيط بها من كل جانب.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري

I- الإطار المنهجي :

يعد الإطار المنهجي صندوق أدوات يستعين الباحث بأي منها حسب طبيعة المشكلة أو النقطة المثارة، فالإطار المنهجي هو البنية التي يتأسس وفقها جمع المعلومات وتحليلها وفق نظرة شاملة تؤكد افتراضات الدراسة أو تلغيها.

بخصوص جمع المعلومات تلتزم الدراسة بالاعتماد على قراءات متعددة تشمل بنى فكرية متفرقة، فالظاهرة الافريقية في عمومها وبمختلف جوانبها سعت المدرسة الغربية الى توجيه التفكير حولها سواء من حيث تحديد طبيعتها أو توصيف بنيتها أو اقرار مخرجاتها، ما جعل الدارس لها يقع تحت طائلة تأثيرها ويلتزم بقواعدها المنهجية.

فغياب الدراسات الاجتماعية بفعل عقود طويلة من الاختلال الاجتماعي العنيف منذ نهاية القرن الخامس عشر سمح للمدرسة الانثروبولوجية بتولي عملية وصف وتفكيك البنية الاجتماعية ورسمها بالصورة التي تناسب سياسات دولها الاستعمارية ما يترك الدارس مستندا في معلوماته التاريخية لأفكار كانت بالأصل مركبة لغاية ما.

إن الذاكرة الاجتماعية والتنظيم السوسيوثقافي يولدان المفاهيم الأساسية بما يجعل المعرفة ذات صبغة علمية ومرجعية، تَنْبَني على أساسها الدراسات البحثية وتلقن كمادة تدريسية تساهم في تكوين العقول المنتجة، ذات الأثرين العلمي والعملي، المجتمعي والسلطوي، وهذا النموذج هو الذي استطاعت من خلاله المدرسة الانثروبولوجية تحقيق السياسات الاستعمارية والاستغلال الأمثل لشعوب إفريقيا وثرواتها.

والدراسة وفق هذه المقاربة تعمل على بناء مسار يسمح بجمع المعلومات التي تعطي للأحداث والاتجاهات سيرورتها الطبيعية وتعيد للمجال الزمكاني للصحراء الكبرى حضوره بمقاربة اقتصادية تؤدي الى إحلال الفواعل الثابتة وجوديا والمتنقلة حضوريا من أجل توفير بيئة ملائمة للتعاون الإقليمي ما بين الأقاليم الفرعية الثلاث المشكلة لجوانب الصحراء الكبرى ألا وهي شمال وغرب ووسط افريقيا، موظفة لأسلوب التحليل المقارن بغرض التوصل إلى النماذج والقواعد المتواترة لآليات التعاون الاقليمي ومساره بين الفترة الاستعمارية والدول الوطنية،

ومستندة على نظريات الصراع الدولي لتفسير السياسات الإقليمية لإدارة الصراعات الداخلية المتناثرة هنا وهناك في الأقاليم الفرعية الثلاث.

كذلك، إن تحليل المعلومات يكتسي أهميته من البنى المعرفية التي شهدها حقل العلاقات الدولية والذي يشير فيه والتز إلى ثلاث مستويات تتحكم في مسألة الحرب والسلم هي مفهوم الفرد ومفهوم الدولة الوطنية ومفهوم النظام الدولي وهي ضرورية مجتمعة لفهم أسباب الحرب فـ:

"لابد من إدراك أهمية الإنسان والدولة والنظام الدولي في أية محاولة لفهم العلاقات الدولية، فيمكن البحث عن الأجوبة في العناوين الثلاثة التالية: داخل الإنسان، داخل بنية الدولة، داخل النظام الدولي"[1].

ما يجعل دراسة الصحراء الكبرى متشعبة في الفرد الذي يستقر فيها وامتداداته التي ستصبح نواة البناء الاقليمي، يضاف إليها جماعة الهوية العرقية والعنصرية والدينية والثقافية باعتبارها وفقا لإدوارد عازار كأكثر وحدات التحليل فائدة في حالات النزاع الاجتماعي المطول، فالاحتياجات الأساسية كالأمن والاعتراف الجمعي وعدالة التوزيع يتم التعبير عنها عبر الهوية الجمعية والتي تبنى على أساس إشباع هذه الحاجيات[2].

وباعتبار البيئة المستهدفة صراعية أكثر منها تعاونية سينصب التركيز على الجوانب التالية التي طرحها ديفيد فرنسيس باعتبارها رؤية افريقية أكثر منها غربية لتحليل النزاعات:

– تحليل نقدي واستعراض للأبعاد الهيكلية للنزاع "متعدد المستويات ويقوم على الموضوع" مترادف مع تحليل للمصادر المتقاربة للنزاع.

– تحليل العناصر الناشطة في النزاع أو الممسكين برهان النزاع، وتحليل القوى المحركة للنزاع.

– تحديد هوية العوامل والظروف التي تعد ذات صلة سعيا إلى فهم شامل ونقدي للأبعاد الكامنة لوضع ما: سواء على مستوى سياسي، ثقافي، اقتصادي، اجتماعي، ديني، عسكري،

---

[1] كينيث والتز، **الإنسان والدولة والحرب تحليل نظري**، تر: عمر سليم التل (ابوظبي: هيئة ابوظبي للسياحة والثقافة، 2013) ص.25.

[2] ديفيد ج فرانسيس، **منهجية تحليل النزاع في افريقيا إسهامات نظرية**، تر: عبد الوهاب علوب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2010)، ص.45.

أمني، أو على مستويات شتى من الأطياف الاجتماعية: محلي، قومي، شبه إقليمي، إقليمي أو دولي يتم بصورة متلازمة مع تحليل للعوامل المتقاربة التي أدت إلى نشوب النزاع.

– تقصي نقدي للعوامل الطويلة المدى الكامنة وراء النزاع العنيف، أو المصادر الرئيسية للتوتر والتي أدت أو تؤدي إلى نزاع معلن والتي تأخذ عناوين بحثية مختلفة كالأسباب الكامنة وراء الحرب أو ظروف نشأة النزاع أو العناصر الهيكلية أو المصادر الرئيسية للتوترات والتي نجدها في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

– تحديد هوية الانقسامات الهيكلية في المجتمع لديه إمكانية تحديد مناطق أولوية التدخل لاسيما فيما يتعلق بمنع النزاع وبناء السلم[1].

– تنقسم المقاربات موضوعيا حول الأفرع التي وضعها البنك الدولي، وتشمل: المؤسسات العرقية ومؤسسات الحكم السياسية وحقوق الإنسان والأمن والبنية والأداء الاقتصادي والموارد الطبيعية والعوامل الخارجية.

– وضع خريطة لمصادر النزاع الهيكلية وفقا لمختلف مجالات المسألة وحسب مختلف مستويات التحليل، واستكشاف الصلات بين مستويات التوتر وأنواعه.

– تحديد مصالح مختلف العناصر الفاعلة وجداول أعمالها ودوافعها ومواردها وقدراتها ومناقشة العلاقات فيما بينها سواء كانوا عناصر أساسية أو ثانوية، محلية أو خارجية.

– تحديد إمكانيات السلم أي البنى والآليات والعمليات والمؤسسات الموجودة في المجتمع القادرة على إدارة النزاع سلميا.

– تحليل القوى المحركة للنزاع حيث يتم تحديد الأنماط والتوجهات واستكشاف من يعملون على تأجيج العنف بما يساعد على معرفة مسار السيناريو على المدى القصير والمتوسط والطويل[2].

وبتفكيك الدراسة للبيئة وتحديد وزن المؤشرات الخاصة بكل فاعل من الفواعل المؤثرة، تطرح الدراسة الاسس العامة لبناء التعاون بين الأقاليم الفرعية الثلاث كنموذج لطبيعة التكتلات

---

[1] ديفيد ج فرانسيس، **مرجع سابق**، ص.ص. 75-77.

[2] ديفيد ج فرانسيس، **مرجع نفسه**.

الاقليمية الجديدة، مستندة على طرح الواقع التعاوني الحالي الثنائي ومتعدد الأطراف وفق منهجية استشرافية تخضع لقواعد الدراسات المستقبلية.

II- الإطار النظري:

يرتبط المدخل النظري للدراسة بموضوع دراسات المناطق، حيث يولي هذا الباب من مجال العلاقات الدولية أهمية واسعة لموضوع المناطق والأقاليم باعتبارها المجال الوسيط بين الدولة الوستفالية والنظام الدولي ذو التوجه الرأسي.

يعد هذا الباب إطارا نظريا شائكا ومركبا نظرا لإلمامه بكل التخصصات وتدخله في كل المجالات الأنثروبولوجية والإجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية.

ولحصر الموضوع وبناء المتغيرات الواجب الارتكاز عليها في دراسة موضوع **التعاون الإقليمي في منطقة مشتركة لمجموعة بناءات إقليمية**، لابد من تركيب رؤية تقوم على منهج متعدد التخصصات حلقته المركزية نظريات العلاقات الدولية وأطرافه ما جادت به التصورات المرتبطة بحقول المعرفة سواء الطبيعية منها أو الإنسانية أو التقنية.

تشمل دراسات المناطق في بعدها الأساسي دراسة البنية المكانية للإقليم والتي تساهم في التخطيط الاقتصادي والأمني والعسكري، وتتشكل البنية المكانية من ثلاثة عناصر رئيسية هي المراكز والخطوط والإقليم، الأمر الذي يساعد على تفكيك الإرتباطات المؤسسة للعلاقات الإقليمية والتي تعتبر الدافع لبناء التعاون ما بين الإقليمي في منطقة تنتفي فيها معالم البنى الدولاتية.

تتحكم دراسات المناطق في العوامل المؤثرة على التفاعلات المحلية والإقليمية، والسياسات الدولية المتعلقة بالمنطقة، وإذ نجد أن أغلب الدراسات حول المنطقة هي دراسات من خارج المنطقة يلاحظ أنها تهتم بالطابع الاستكشافي الذي يهدف الى الإستغلال الأمثل للمنطقة لصالح القوى الدولية والمنطق التجزيئي للصحراء الكبرى.

يتلخص الإطار النظري الذي تعالج به الدراسة موضوع التعاون الاقليمي في منطقة الساحل الصحراوي في مقولتين أولاهما صينية فحواها:

"اذهب إلى الناس... ابدأ بما يعرفون وابن على ما لديهم....

وفي النهاية سيقولون هذا من صنع أيدينا"[1].

وثانيتها رأي لفرالسون Vralsson حيث يقول:

"لابد لأي محاولة ناجحة لحل النزاعات وإقرار السلم في إفريقيا أن تكون اعترافا أصيلا بهوية شعوب القارة واحتراما لها ولمواريثها وتراثها الثقافي التليد، يضاف إلى هذا ضرورة الإلمام بالحقائق التاريخية وتفهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة الناجمة عن قرون من الهيمنة والقهر الاستعماريين"[2].

... any successful attempt to resolve conflicts and make peace in Africa must be a genuine recognition of, and respect for, the identity of the peoples of the continent, their traditions and their proud cultural heritage. To this should be added an intimate knowledge of the historical facts as well as an understanding of the prevailing social and economic conditions on the continent as fashioned by centuries of colonial domination and oppression".[3]

يشمل الإطار النظري للدراسة ثلاثة اقسام، القسم الأول يتعلق بنظرية التعاون الإقليمي التي تعالج القضايا الإقليمية للبنى الفرعية الثلاث شمال وغرب ووسط افريقيا، والقسم الثاني يشمل نظرية ما بين الإقليمية كمقاربة نظرية لمعالجة العلاقات الإقليمية في منطقة الساحل الصحراوي وأخيرا القسم الثالث ويتعلق بالمقاربة المحلية لبناء السلم وإدارة النزاع وحله.

القسم الأول: نظرية التعاون الإقليمي

يتشكل الإطار النظري للدراسة من ثلاثة حقول، الحقل الأول منها يتعلق بدراسة الصراعات الإقليمية والثاني بدراسة التفاعلات التكاملية، والثالث بدراسة آليات التعاون الممكنة وكيفية تجسيد فكرة التعاون الإقليمي.

---

[1] دييفد فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، تر: عبد الوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط: 1، 2010) ص.54.

[2] دييفد فرانسيس، **مرجع نفسه**، ص.54.

[3]Francis, David J. (ed), **Peace and Conflict in Africa**, London. Zed Books Ltd, 2008, p.32.

1- الصراعات الإقليمية:

أما الحقل الأول فيهدف إلى تقديم عرض نقدي لإنتشار الصراع الإقليمي وأطر تقويمه خصوصا ما تعلق بقضايا الأمن والنزاعات من خلال تقديم فكرة مبدئية عن التحديات التي تواجه دول منهارة وفاشلة في كل الميادين، عن طريق الإستعانة بنتائج ذات طبيعة نظرية من مبحث النزاع ودراسات السلم.

يثير هذا المستوى التحليلي تعقيدا وارتباطات كبرى نتاج أن ظاهرة العنف يحكمها ويتسبب فيها جوانب متعددة كالجوع والجفاف والأمراض والقبيلة والاثنيات والتخلف واليأس والكوارث، إلا إن بوادر الأمل ومحاولات التخلص من هذه المعضلات لم تسقط والمبادرة لم تيأس والتعاون الإقليمي مدخل من المداخل الهامة في مواجهة كل هذه المعضلات.

إن دراسة تتناول الشق الأمني وقضايا الاستقرار في منطقة الساحل الصحراوي تترامى أطرافها بين مباحث نظرية عديدة ابتداء من مباحث العلاقات الدولية إلى الدراسات الإستراتيجية ودراسات السلم بحث النزاعات وانتهاء بالدراسات التنموية وعلم الاجتماع والتاريخ والانثروبولوجيا، بهذا يصبح الموضوع هو الصانع للتكامل المنهجي بين مختلف فروع المعرفة السابقة للذكر.

أ- مدخل النزاعات: إن حروب ونزاعات مابعد الحرب الباردة أو بما تعرف بحروب النوع الثالث كما يسميها هولستي لم تنشا فجأة فالتوجه كان موجودا بالطبع لعقود عدة لكن العالم كان يركز على المستوى الاستراتيجي ولم يكن يولي اهتماما للتخريب الخفي، وبعد نهاية الحرب الباردة فرضت الضرورات الإنسانية المعقدة إفريقياً نفسها على الساحة الدولية ولم تعد قادرة على نبذها بوصفها غير ذات صلة بالمعادلة الإستراتيجية، بفعل أن انتشارها خارج الحدود كان له امتداد إقليمي ثم عالمي وكذلك بفعل وصولها إلى مستويات غير مسبوقة من الدمار البشري والمادي[1].

ومما يلاحظ أن أدوات تفسير هذه النزاعات لم يخرج من النظريات الكلاسيكية المتعلقة بالنزاعات القومية-العرقية والحروب الدينية والعامل البيئي والموارد، ولم تكن مستعدة لتناولها

---

[1] دييفد فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، مرجع سابق، ص.82.

باعتبارها نزاعات إجتماعية تنشب في سياقات تنشط فيها عشرات العناصر وتتداخل فيها عوامل شديدة التعقيد متعددة الأبعاد، الأمر الذي أضفى على هذه النزاعات طبيعة معقدة فإدارة الحرب في سياقات تتسم بالفقر والتخلف واستهداف المدنيين وتعدد أطراف النزاع والأسباب، والتعايش مع الجريمة المنظمة واقتصاديات الحرب، بما يلغي التحليل التقليدي للحروب[1].

وهنا يشير ديفيد فرنسيس الى وصف دقيق:

"لكي نحول دون نشوب نزاعات مسلحة وحروب أو نتعامل معها لابد أن نعرف شيئا عن العوامل الكامنة وراءها كهوياتها وتسلسلها وثقلها النسبي وتركيباتها وتفاعلاتها، أي أننا بحاجة إلى نظرية تساعدنا على تفسير هذه العمليات كل هدف علمي له قيمته، وكشرط لمحاولة إدارتها أو السيطرة عليها أو منعها أو التعامل معها"[2].

إن تبني النهج التنازلي المتمركز حول الدولة والخطاب المعولم في تناول مواضيع السلم والأمن والتعاون بعد نهاية الحرب الباردة، ارتبطت بالمشروع الليبرالي للسلم القائم على قواعد العدالة الانتقالية والاستقرار الشكلي بهدف حماية مصالح الهيمنة الغربية في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، فتبني النماذج الغربية والاعتماد على آليات حداثية لإدارة وحل النزاعات لم يؤدي إلى النتيجة المأمولة بل زاد من حدة النزاعات في بعض الأحيان، نتاج عدم ترسخ منطق الدولة الوستفالية في أغلب المناطق في إفريقيا.

إن كل عمليات إقرار السلم التي أجرتها الأمم المتحدة منذ التسعينات كان على القائمين بحفظ السلم إشراك الناس بصفة مباشرة والتعاون مع الشركاء المحليين والاستعانة بالأنساق المعرفية المحلية، فحالة ما بعد الصراع ترتكز على الإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة تجميع الفرق المسلحة وتسريحها، تدمير الأسلحة المنزوعة وإعادة إدماج المقاتلين وإزالة الألغام وعودة اللاجئين وتدريب القوات ومراقبة وضع حقوق الإنسان ودعم الإصلاحات الدستورية والقضائية والانتخابية وإعادة التأهيل الاقتصادي وإعادة الأعمار[3].

---

[1] Ole Holsti, **Theories of International Relations**, Cambridge University Press.1996, p.32.

[2] دييفد فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، مرجع سابق، ص.86.

[3] ديفيد ج.فرنسيس، **مرجع نفسه**، ص.56.

يعتبر السلم نقيض العنف، وإذا تجاوزنا العنف الصريح فإننا نجد نوعا أكثر قسوة من العنف الصريح وهو العنف البنيوي المتعلق بالعنف الاجتماعي والشخصي الناجم عن البنى السياسية والاجتماعية القومية أو الدولية الظالمة والقهرية والتعسفية، وإذا دققنا النظر في الوضع السياسي والاجتماعي في منقطة الساحل الصحراوي نلاحظ انه منذ زوال الممالك الإسلامية وبداية العهد الاستعماري لم تخرج قبائل وشعوب المنطقة من دائرة العنف فان لم يكن صريحا كان عنفا بنيويا.

ب- معضلة الأمن الاثنية: في النظم التي تنعدم فيها السيادة أو تسود الفوضى، على الجماعات الاثنية أن تتولى أمور الدفاع عن نفسها، وعليها أن تقلق بشأن ما إذا كانت الجماعات المجاورة توجه تهديدات أمنية لها وما إذا كانت هذه التهديدات ستتزايد أم تتضاءل عبر الزمن، والمشكلة التي تواجهها الجماعات أنها في محاولتها الدفاع عن نفسها وتعبئة الجيوش ونشر القوات المسلحة فإنها تهدد أمن جماعات أخرى وهذا بدوره يمكن أن يقود الجماعات المجاورة إلى أن تتخذ إجراءات تقلل من أمن الجماعة الأولى[1].

فالجماعات غالبا ما تكون غير واعية لتأثير أفعالها على الآخرين وفي حالات أخرى تدرك هذه المشكلة ولكن تتصرف بأية طريقة لأنها تشعر أنها مجبرة على مواجهة ما تراه تهديدات أمنية وشيكة، وتنشأ الاضطرابات بين الجماعات عندما يتوافر شرطان:

- عندما يصعب التمييز بين القوات المسلحة الدفاعية والهجومية، حيث الجماعات لا تستطيع أن تبرز نواياها الدفاعية من خلال القوات العسكرية التي تنشرها، فالقوات المنتشرة لأغراض دفاعية ستكون لديها قدرات هجومية ولهذا سيراها الآخرون مصدر تهديد.
- إذا كانت العمليات العسكرية الهجومية أكثر فعالية من العمليات الدفاعية نتيجة طبيعة التقنية العسكرية أو نوع القدرات المتوفرة، فان الجماعات سوف تتبنى مواقف عسكرية هجومية وسيكون لديها حوافز قوية لشن هجمات سريعة في الأزمات السياسية[2].

---

[1] احمد عبد الحافظ، **الدولة والجماعات العرقية ـدراسة مقارنة للسياسة الروسة تجاه الشيشان وتتارستان** (القاهرة: وكالة الاهرام للتوزيع، 2005)، ص.41.

[2] احمد عبد الحافظ، **مرجع نفسه**، ص.42.

هذا ما يدفع الى التساؤل حول مدى اختلاف التحليل حول العرقية وماذا يترتب على فهم أوضاع النزاع العرقي؟ ماذا لو اعتبرت العرقية سمة جماعية أساسية أو متأصلة ذات أساس بيولوجي؟ ما النتائج لو تم تناول العرقية كجانب من الهوية فضفاض ومتغير حسب السياق أو أداة يستعين بها الأفراد أو الجماعات أو النخب لتحقيق غاية مادية أكبر؟.

إن اعتبار العرقية مباشرة وفطرية في مقابل الناشئ اجتماعيا يؤثر على المعتقدات حول نوعية النظم السياسية التي يمكن أن تُعدل النزاع على أسس عرقية، وفي التوجه القائم على البدائية تعتبر العرقية سمة ثابتة لدى الأفراد والجماعات بما يؤدي إلى اعتبار الهوية العرقية شكلا مستقلا وفائقا من أشكال الهوية وهنا تصبح النزاعات العرقية نمطا مستقلا مختلفا عن سائر النزاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهذا ما يتنافى والواقع في منطقة الساحل الصحراوي.

مقابل هذا نجد الموقف الذرائعي للهوية العرقية باعتبارها أداة يستغلها الأفراد أو الجماعات أو النخب للوصول إلى غاية مادية أكبر، وهي ذات نشأة اجتماعية غالبا ما تودها أو تثبطها النخب السياسية الساعية للسلطة في أنساق اقتصادية واجتماعية محتومة تاريخيا[1]، ويتطلب إثبات هذا تحليل العناصر الفاعلة وشبكاتها ومرجعية الأنساق الاقتصادية والاجتماعية التي تحفز التعبئة الفردية والجماعية حول الهوية العرقية بما يواجه أنماط تفاضلية بين الجماعات والتنافس على الموارد الاقتصادية والبيئية في أوضاع تتفاوت فيها العلاقات بين الجماعات تبعا للثروة والمكانة الاجتماعية، ويبرز هنا دور سلم الحاجيات لماسلو لفهم التوجه الذرائعي من خلال أن الإحباط في تحقيق الحاجيات الكبرى المادية والاجتماعية والاعتزاز بالذات وتحقيق الذات أو الحاجيات المساعدة الأمن المعرفة والسلطة هو الذي يؤدي إلى تسريع المسار النزاعي[2].

[1] ديفيد فرانسيس، **مرجع سابق**،ص.96.

[2]Wilfried Graf, Gudrun Krämer, Augustin Nicolescou, La pensée complexe au risque des conflits, Traduit de l’anglais par: Jean-Charles Khalifa, **Communications** 2014/2 (n° 95), pp.199-221.

وبين التوجهين البدائي والذرائعي تبرز الهوية العرقية كواقع وكفاعل له دور ومكانة في مواقف النزاع المسلح، فالعلاقة بين العناصر الفاعلة ولغة خطابهم وتصرفاتهم هي التي تظهر فيها مسألة الهوية والتي تبنى عموما على التعارض الهوياتي بين الجماعات.

لتنتقل بعدها بفعل ديناميكيتها وعامل الزمن إلى تغيير بنيتها وعلاقاتها وتفاعلاتها بما يستدعي كذلك دمج الديناميكيات في عملية التحليل فأي موقف نزاعي يكون متشابكا مع نزاعات أخرى فكل وحدة نزاعية قد تكون في مرحلة ما ضمن النزاع الرئيسي وفي مرحلة أخرى تصبح ضمن نزاع آخر متصل غير بؤري، وهنا يصبح عامل التوقع في دورات النزاع أداة لنزاعات استثارة الذات الهوياتية أو تخليد الذات الهوياتية، بما ينتج المأزق الأمني[1].

ونشوء مأزق أمني يتحكم في حدوده حجم الجماعات وتكوينها حيث أن حدود دولة ما واضحة ومرسومة، إلا أن حدود الجماعات غير واضحة فقد تتعدى حدود الدولة، بما تستطيع توظيفه في عملية التعبئة أثناء النزاع خصوصا إذا كانت درجة التنظيم عالية داخل الجماعة، حيث تسعى النخبة داخل الجماعة إلى تكريس معتقداتها الإيديولوجية أو صراعها حول السلطة داخل الدولة الوطنية.

ت- المدخل الحداثي دور الدولة الوطنية: تتحكم في النزاعات الاجتماعية المطولة حسب ادوارد عازار أربع مجموعات من المتغيرات: المضمون الجمعي، الحرمان من الاحتياجات الأساسية، الحكم ودور الدولة، الارتباطات الدولية، وللانتقال لمستوى واحد أعلى في تحليل النزاع يبرز دور الدولة أهميته لأن العلاقة بين جماعات الهوية والدول هي التي تحتل قلب المشكلة الهوياتية[2].

ويتجلى دور الدولة الوطنية في أبعاده الحداثية في تقويض العديد من الآليات والأطر التي تساهم في تثبيت وترسيخ الأبعاد السلمية لإدارة الشؤون السياسية للجماعة الوطنية، من خلال مساهمة كل من الديمقراطية والعولمة والنموذج الغربي في تراجع دور الدولة لصالح فواعل ما تحت وطنية (عرقية) وما فوق وطنية (قوى عظمى).

---

[1] ديفيد فرنسيس، **مرجع سابق**، ص.103.

[2] سامي ابراهيم الخزندار، **ادارة الصراعات وفض المنازعات**، (الدوحة، مركز الجزيرة للجراسات، 2014) ص.70.

ت-1 علاقة العرقية بالديمقراطية:

فإذا كان النظام القديم إمتدادا لأقلية اثنية اضطهدت جماعات أكبر فالمشكلة العرقية ستقوض الترتيبات السياسية للتحول الديمقراطي، حيث تؤدي سياسة الاستيعاب الجبري والاستبعاد الاثني أو حملات الإبادة باسم الدولة المدنية إلى تغليب القضايا العرقية على القضايا المؤسساتية لعملية التحول الديمقراطي.

ومسار البحث على إحداث تمثيل عادل وسياسات متوازنة بين الجماعات العرقية يؤدي إلى تجاهل القضايا العرقية في عملية التحول الديمقراطي، فالتمثيل الحزبي والبرلماني له جوانب سلبية كونه يصبح غطاء لسيطرة هويات اجتماعية وثقافية وسياسية تؤدي بالنهاية إلى الانقسام العرقي من جديد.

كما انها تثير إشكالية الأقليات فالتفاوض حول عملية الانتقال الديمقراطي ترتبط بالجماعات العرقية الكبرى وتتجاوز الأقليات.

كذلك تلعب العلاقات المدنية العسكرية دورا في علاقة العرقية بالديمقراطية فإذا كانت القوات العسكرية تدين بالولاء لجماعة إثنية واحدة أو إثنتين وليس للدولة فإن إمكانية إدارة الصراع الإثني بصورة ديمقراطية تصبح مستحيلة[1].

ت-2 أثر العولمة: أفقدت العولمة الوظائف الأساسية للدولة فأزالت مبررات وجودها واستمرارها في منظومة الدول الغربية فرسوخ المؤسسات وتجذر المجتمع المدني وظيفيا وسيطرة القطاع الخاص على الاقتصاد داخل الدول سمح بتقلص أعباء الدولة لكنه بالمقابل منح مزايا لآليات فوق وطنية بالسيطرة على المجال الإقتصادي والثقافي والسياسي أضحت الفاعل المؤثر في العلاقات الدولية والمتحكم في شؤون الدول، وجعل من دول العالم الثالث التي لم يترسخ فيها بعد مفهوم الدولة الوطنية حقل تجارب يستند الى دفتر شروط ودليل استخدام بما ساهم في غياب كلي لرمزية الدولة في الدول الافريقية، وأبرز المعالم لغياب الدولة بوظائفها التقليدية يتمثل في:

ت-2-1 الجانب السياسي والقانوني:

[1] احمد عبد الحافظ، **مرجع سابق**، ص.40.

- تزايد عدد الاتفاقيات الدولية الجماعية الملزمة التي تغطي كافة مناحي الحياة على المستوى الوطني والدولي.

- تراجع سلطة الدولة عن دورها في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني لصالح رجال الأعمال وعلى المستوى الخارجي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

- تراجع سلطة الدولة في مواجهة منظمات المجتمع المدني التي استخلفت الدولة في الوظائف الاجتماعية والثقافية بالتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

- انهيار مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود.

- انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في وجه مواطنيها.

وهذه الملامح أدت إلى انعكاسات خطيرة منها عدم الإحساس بالأمن، انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، سعي الجماعات الاثنية واللغوية والدينية والإقليمية للخروج من عباءة الدولة "المطالب الانفصالية، الحروب الأهلية".

ت-2-2 الجانب الأمني العسكري: من خلال انتفاء دور الدولة في تأمين المجتمع والدولة من الغزو الخارجي والعنف الداخلي، فانخفاض الإنفاق العسكري، وفتح المجال لدور أكبر للمجتمع الدولي في تولي الوظائف الدفاعية في إفريقيا "التدخل الإنساني" أدى إلى تضخيم المؤسسات الأمنية باعتبارها حارسة للمصالح الرأسمالية وإهمال المؤسسة العسكرية.

ت-2-3 الجانب الاقتصادي: شهدت الدولة الإفريقية تراجعا في تحصيل الأرباح نتاج خصخصة المؤسسات العمومية، وإلغاءا للرسوم الجمركية بسبب آليات منظمة التجارة العالمية، وعدم القدرة على التحكم في العملة الوطنية وسعر الصرف نتاج تحكم السوق العالمي في المعاملات النقدية ما أدى إلى انتفاء أي دور وظيفي للدولة صاحبة القدرة التمويلية والضبطية للاقتصاد بما أدى إلى تراجع دور الدولة الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان كعامل ثقة ومبرر ولاء للسلطة السياسية[1].

ت-2-4 الجانب الثقافي: وتعني سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه والتعبير عنها بالشكل الذي يؤكد على وجود هوية حضارية متميزة تعمق انتماء المواطن لدولته،

[1] إبراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.25.

فماعدا الإحساس الاثني ما تحت الوطني أو فوق القومي أضافت القيم المعولمة عبئا جديدا على مسالة الاندماج الوطني وفشل الدول الإفريقية في تحقيق مشروعها الوطني المرتكز على الهوية الإقليمية الموروثة عن الاستعمار.

2- التفاعلات التكاملية:

تعتبر الإقليمية مدخلا تحليليا في نظرية العلاقات الدولية لارتباطها ببعدين، البعد الأول يشمل التصور المثالي للنظام الدولي بوجود وحدات وسطى إقليمية تساهم في ضمن السلم والاستقرار والامن في الأقاليم المشكلة للنظام الدولي، والبعد الثاني يتمحور حول كيفية فهم النظام الدولي من خلال إدخال وحدة تحليل جديدة تتمثل في الإقليم او النظام الإقليمي وتركز على التفاعلات التي تجري في الأقاليم وأثرها على النظام الدولي وعلى العلاقات الدولية بصفة عامة.

وباعتبار التجربة الأوربية مسار للتفاعلات التكاملية في النظم الإقليمي يسعى إلى إيجاد قوة إقليمية تعزز من قدرات الفواعل الإقليمية المؤثرة وتساعد الفواعل الصغيرة والمتوسطة على تنمية قدراتها جعلت كل من الأقاليم الأخرى تحذو حذوها خصوصا في القارة الافريقية، فالأفارقة انطلقوا من البعدين بتوظيف الإقليمية في تحليل الواقع الافريقي وفي بناء السياسات الوطنية بسبب فشل الدولة الوطنية في تحقيق التنمية والامن.

ونظرا لشساعة القارة الإفريقية تم طرح فكرة النظام الإقليمي الفرعي او النظام شبه الإقليمي للدلالة على الأجزاء الكبرى المكونة للنظام الإقليمي، فقد استخدم زارتمان هذا الاسلوب في تحليله للنظام الاقليمي الافريقي فقسمه الى أربعة انظمة فرعية شمال غرب شرق وسط، وحدد أربع دولة محورية تشكل قلب كل نظام فرعي وهي: مصر، الجزائر، زائير، نيجيريا[1].

يرتبط تكون النظام الاقليمي بعدة اتجاهات منها التقارب الجغرافي، ومنها التجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وثالثها الاتجاه التفاعلي والذي يؤكد على نفي الاتجاه الأول والثاني بسبب أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها وهذا المثال نراه بارزا في موريتانيا والسينغال، ويركز على مدى وجود شبكة معقدة من التفاعلات

---

[1] إبراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.23.

السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول كنيجيريا والجزائر ويمكن اعتبار وجود توازن اقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط وجود النظام الإقليمي.

ولتحليل التفاعلات التكاملية ارتكزنا على النموذج الذي يطرحه محمد السعيد ادريس في كتابه تحليل النظم الإقليمية حيث وضع قواعد عامة سواء في تحديد ماهية الفواعل او في ضبط مقاييس ومؤشرات التفاعلات، واعتمادنا على النموذج جاء من خلال تحليل أنماط التفاعلات:

يقصد بها دراسة طبيعة واشكال العلاقات الدولية الاقليمية وديناميكية التحول من شكل تفاعلي الى اخر (من الصراع الى التعاون ومن التعاون الى الصراع)، وتدرس هذه الانماط من أكثر من منظور: مصدرها انواعها طبيعتها وخصائصها[1].

- **من حيث مصدرها وأنواعها:** وتبرز في:

1- الأنماط التفاعلية الناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة على الإستقرار السياسي داخل الإقليم، فالتغير في ميزان القوة داخل الإقليم يوجد أربعة أنماط تفاعلية يتوقف وضع الاستقرار من عدمه على تفاعلها:

- دول قوية وراضية، تحرص على الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم.
- دول قوية وغير راضية، وتحرص على التغيير الوضع وإثارة الصراع من خلال امتلاك مصدر قوة جديد أو التحالف داخل النظام أو خارجه.
- دول ضعيفة وراضية، تتردد بين قبول الوضع القائم أو قبول التحالف.
- دول ضعيفة غير راضية، وتسعى إلى الحصول على رضا الأطراف القوية المسيطرة[2].

2- الانماط التفاعلية الناتجة عن العلاقة بين اثر التغير في توزيع القوة (التركز-الانتشار) وبين طبيعة استخدام القوة داخل النظام (تكافل- عدم تكافل) وتبرز أربعة انماط تفاعلية:

- تفاعلات منضبطة ضمن هيكل قيادي للإقليم، يشهد تركز القوة ومواردها في دولة تستخدمها بصورة تكافلية بهدف تحقيق اهداف مشتركة (الجزائر وتحقيق الاستقرار الاقليمي في الساحل).

---

[1] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص.77.

[2] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص.78.

– تفاعلات تقوم على المشاركة، حيث يبرز توازن قوة اقليمي تؤدي الى تفاعلات تعاونية سياسية واقتصادية على اسس قانونية (التكامل الاقليمي).

– تفاعلات تنافسية تتسم بانتشار القوة و انتفاء منطق المصلحة المشتركة من خلال سعي كل طرف لتحقيق اهدافه الخاصة.

– تفاعلات صراعية تقوم على التهديد وفرض السيطرة والهيمنة داخل الاقليم من خلال سعي كل طرف الى فرض النفوذ وتصبح الدول الضعيفة مادة الصراع بين الدول المسيطرة والتي تصل الى استخدام الادوات العسكرية.

3- الانماط التفاعلية الناتجة عن التغير في هيكلية النظام، فكل هيكل اقليمي يؤدي الى وظيفة من الوظائف الاساسية للنظام: التكامل، الامن، التنمية، الشرعية والتكيف.

– التكامل، ويكون وظيفيا في حالة وجود تعددية، وتحالف في الثنائية القطبية، وتبعية في حالة احادية القطبية.

– الامن، ويكون مجتمعيا في حالة وجود تعددية وعسكريا في الاحادية القطبية، ويركز على المعايير الاستراتيجية (الامن التعددي) في الثنائية القطبية، والالتزام بقضايا الامن يكون اختياريا في النظام التعددي، وإلزاميا في الاحادية ومرنا في الثنائية.

– التنمية، فالتعددية تعزز الاعتماد المتبادل اما الاحادية فإنها تعزز التبعية.

– الشرعية، أي درجة القبول التي تتمتع بها أفعال مختلف القوى الفاعلة داخل النظام من جانب الأطراف الأخرى في الإقليم.

– التكيف، أي قدرة الإقليم على المواءمة مع الضغوط الخارجية والداخلية لتحقيق التوازن والاستقرار [1].

التفاعلات محصلة لكل المحددات التي تحكم مسار العلاقات بين اعضاء النظام الإقليمي وتتميز بأربعة مميزات أساسية:

– مجموعة من الانشطة المستمرة.

– الترابط فأي تغير في نشاك معين يؤثر على الأنشطة الأخرى.

[1] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص.ص.77-81.

– السعي إلى تحقيق أهداف معينة.

– تتم في إطار مجموعة من القواعد العرفية والوضعية[1].

على هذا الاساس هناك ثلاث انواع اساسية من انماط التفاعلات:

– التفاعلات السياسية والامنية والعسكرية وتأخذ ثلاث مستويات التعاون التنافس والصراع.

– التفاعلات الاقتصادية الاقليمية: تفاعلات متكافئة، غير متكافئة، تبعية.

– التفاعلات القيمية: من خلال محاولة توسيع نشر مجموعة من المفاهيم والقيم السياسية والسلوكية التي تنسجم مع توجهات المسيطر الاقليمي.

ويمكن التمييز بين الانماط التفاعلية منها ماهو مركزي يضم القضايا الاساسية التي تشمل اهتمامات أطراف الاقليم ككل، ومنها ماهو فرعي خاص بطرف من الاطراف، وعلى هذا الاساس نجد ثلاث ابعاد اساسية للنظام هي الهيكل، العملية، المركز.

– **الهيكل**، اي الانماط السائدة بالتفاعل بين الدول مثل الانحيازات، الائتلافات، والجبهات.

– **العملية**، اي طبيعة الفاعلات التي تحدث داخل الانماط مثل التعاون التنافس والصراع.

– **المركز**، اي الدرجة التي يتركز فيها النام حول قضية محددة اي القضايا التي يتشكل حولها النظام وتعتبر بؤرة التفاعلات داخله ومقياس مستوى تفاعله وتماسكه[2].

من حيث طبيعتها وخصائصها:

قدم بوزان منهجا تحليليا على اساس محور العداوة الصداقة، حيث تتدرج التفاعلات بين اعضاء النظام الاقليمي بما يشبه ألوان الطيف وهو ما عرف **بطيف العلاقات** والذي يشمل قائمة من التفاعلات تبدا من التوازن وتتجه الى طرفين متناقضين صداقة وعداوة، بمنحى متدرج ومتداخل في الاتجاهين يرتبط بمجموعة من العوامل والمحددات:

– **علاقات متوازنة** تعبر عن حالة التوازن التي تتوقف عندها الاطراف المتنازعة عن السعي لتغيير الوضع القائم والحصول على مكاسب على حساب الطرف الاخر.

---

[1] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص.82 .

[2] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص.83 .

- **صداقة** تشمل في اقصاها **التعاون المقفل** في شكل كتلة حيث تعمل دولتان او اكثر وكأنها كيان سياسي واحد، واوسطها **التحالف** حيث تتفق اكثر من دولة على مساعدة بعضها البعض وتشمل في الغالب الوسائل العسكرية، واقلها **التعاون المحدود** ويكون محدد زمانيا ولأغراض محددة.

- **عداوة** وتشمل في اقصاها **الصراع العسكري المباشر**، وفي اوسطها **الازمات الحادة بمواجهات عسكرية محدودة** والسعي لتعديل ميزان القوة بين الطرفين المتصارعين، واقلها **المأزق** اي حالة جمود بوجود صراع دون وجود حرب[1].

انماط التفاعلات الصراعية داخل النظام الاقليمي:

يرتكز هذا النمط التفاعلي على قاعدة استخدام القوة ويبرز من خلال:

- تتبع الدول ثلاثة انواع من السياسات الاقليمية: سياسة المحافظة على الوضع الراهن، سياسة التوسع وسياسة الهيمنة، وتقتصر هذه السياسات على متغير القوة الاقليمية والذي يحصرها في المهيمن والمساوم.

- النزاعات بين الدول مهما كان وضعها في ميزان القوة، حيث تلعب الحدود او الاحساس بالخطر او الانقلابات او الايديولوجيا سببا في النزاع بين الدول داخل الاقليم.

ويبرز النمط الصراعي من خلال محطتين أساسيتين تتمثلان في إدراك التهديد وتحديد طبيعة التهديد:

1-إدراك التهديد: ويرتبط أساسا بنوع وثقافة وخبرة القيادات المسؤولة عن السياسة الخارجية والامن الوطني، فالصفات الشخصية تلعب دورا كبيرا في مستوى إدراك التهديد وتحديد توجهات ودور السياسة الخارجية وتبرز هذه الصفات في: الوطنية، الفعالية، الحاجة للقوة، الحاجة للانتساب، التعقد المفاهيمي والارتياب، والتي تلعب دورا مؤثرا في ترجيح اختيار اي من توجهات الدور التالية: التوسعي، المستقل الفعال، المؤثر، الوسيط-التكاملي، الانتهازي، التنموي والتي تصبح توجه حاكم في السياسة الخارجية[2].

---

[1] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص85 .

[2] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص87 .

كذلك الخبرات السابقة بسلوكيات الدولة المناوئة داخل النظام الاقليمي تبني مؤشرات يحدد من خلالها صانع السياسة الخارجية الوضع والمستوى الذي يتواجد به مصدر التهديد.

2-طبيعة التهديد: بعد إدراك التهديد يتحدد الرد عليه حسب طبيعته ودرجة خطورته، تعتبر التهديدات العسكرية أوضح الاخطار وتتضح من خلال اربعة مواقف:

- النزاعات الإقليمية.
- خلق صناعة عسكرية متطورة في احدى الدول المناوئة.
- الحصول على معدات عسكرية من دولة اجنبية.
- ادخال تطويرات جديدة على القوات المسلحة للدولة المناوئة.

اما التهديدات السياسية والتي هي اقل خطرا تتضح كذلك من خلال أربعة تطورات:

- حالة عدم الاستقرار السياسي في دولة مجاورة.
- تغير في التوجهات الايديولوجية في دولة مجاورة يعادي الدولة المهيمنة.
- وجود دلائل على دعم احدى الدول المناوئة للمعارضة السياسية داخل الدولة المهيمنة.
- تبلور تحالف بين الدولة المناوئة ودولة قوية من خارج الاقليم.

اما التهديدات الاقتصادية فتتبلور في زيادة نسبية في القدرات الاقتصادية لدولة مناوئة تكون قاعدة لقوة عسكرية عصرية وتمثل منافسة خطيرة للمصالح الاقتصادية للدولة المهيمنة[1].

وبناء على إدراك التهديد وتبيان طبيعته تتحدد انماط التفاعلات التي تستهدف مواجهة الاخطار في شكل ردود استراتيجية تحكمها العديد من المعايير ويبقى معيار القوة اساسيا وتتمثل هذه الردود في:

- **التصالح:** وهو أكثر الردود انضباطا ويرتبط بوضعية متدنية من مستوى التهديد.
- **الردع:** من خلال الدفاع او التحالف ويكون نتاج فشل الرد الاول فيتم التصعيد في الرد سواء من خلال الدفاع والذي يأخذ طابعا عسكريا، او من خلال التحالف الاقليمي مع طرف داخل الاقليم، او الخارجي مع قوة اجنبية والذي يفتح الباب للتدخل الاجنبي داخل الاقليم.

---

[1] محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص.89 .

- **تقوية الدولة:** والذي يعد خيارا استراتيجيا يمثل قاعدة اساسية لمصداقية دور الدولة الذي يكتسي ثلاثة ابعاد: بعد سياسي من خلال ضبط الحياة السياسية وتضييق دائرة الحراك السياسي داخل النظام، وبعد اقتصادي من خلال وضع برامج للتطور التكنولوجي وانتهاج سياسة تجارية حمائية، وبعد عسكري بإقامة صناعة عسكرية وطنية متقدمة والسعي لامتلاك اسلحة نووية لحسم الصراع الاقليمي وامتلاك مكانة عالمية.
- **التهديد المضاد:** وهو يسبق الحرب الفعلية ويأخذ شكلين تهديد مضاد ايجابي وهو عبارة عن اجراءات تستهدف حماية الدولة التي يتعرض لها نفوذها ومصالحها داخل الاقليم للتهديد، اما التهديد المضاد السلبي فيشمل الحظر والمقاطعة.

ويتوقف نجاح هذه الردود على:

- إدراك الدولة المنافسة لجدية التهديد الذي تمثله الردود.
- مدى قوة الدولة المنافسة وقدرتها على الصمود امام الردود.
- توعية التضامن الاقليمي الذي يمكن ان تحظى به الدولة المنافسة.
- قوة التحالف المضاد الذي تشكله الدولة المنافسة.

وفي حالة فشل هذه الردود تجد الدولة المهيمنة نفسها مضطرة لدخول الحرب كآخر وسيلة لمواجهة التهديد[1].

انماط التفاعلات التوازنية داخل النظام الاقليمي:

التوازن مرحلة تفاعل ديناميكية تعكس قدرا كبيرا من توافق المصالح والارادات دون اشتراط توافق موازين القوى بين دولتين او أكثر داخل الاقليم للحفاظ على درجة معينة وشكل معين من التفاعلات المشتركة فيما بينها.

الا ان التوازن يبقى حالة ادراكية أكثر منه وضعا ملموسا يتم تمييزه من خلال مؤشرات ووضعيات، فهو حالة تستهدف الدول الوصول اليها لضمان استمرارية تفوقها في مؤشر قياس القوة الاقليمية[2].

---

[1] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص.92 .

[2] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص.96 .

انماط التفاعلات الصراعية داخل النظام الاقليمي:

التعاون كحالة او كعملية هو مستويات ودرجات وانواع، فهو يبدا على طيف العلاقات مع اول تحرك في العلاقات من نمط التفاعل التوازني في الاتجاه المعاكس لاتجاه الصراع، وبين النقطتين أدنى تعاون وأرقى تعاون يمتد طيف العلاقات ليضم درجات عديدة من انماط التفاعلات التعاونية[1].

تختلف العوامل التي تدفع الى التعاون من اقليم الى اخر، وتتحكم محددات التفاعل الاقليمي في تحديد طبيعة ومستوى التعاون، وتبرز التجارب العديدة للتعاون الاقليمي عدة انماط للتفاعلات التعاونية الاقليمية منها:

1- الأمن الجماعي : وهو نظام غايته الامن ووسيلته جماعية تشترك دول الاقليم في رد اي عدوان على اي طرف من اطراف الاقليم ويعرف كذلك ب**اتفاقيات الدفاع المشترك**.

2- حل المنازعات بالوسائل السلمية: اعطت عديد الدراسات التي انجزها خبراء الصراع ك"**كروكر وتوفال وزارتمان** اهمية للوسيط الاسمى والمتمثل في النظام الدولي من اجل تهدئة او تخفيف الصراعات الاقليمية سواء اخذت شكل الوساطة السياسية للأمم المتحدة، او شكل قوة تستمد هيبتها من القوى العظمى، الا ان خبراء اخرين امثال **هامبسون** و**كيث كراوز** و**كرايس براون** و**باري شوتز** يدافعون عن الدور الاقليمي في حل وتصفية الصراعات والمنازعات الاقليمية.

حيث عرض **هامبسون** عديد الخطط والبرامج تحت مسمى نظام الامن الجزئي لدعم التسويات الامنية، وركز بصفة اساسية على النتائج الايجابية التي تحققت عن طريق هذا البرنامج في افريقيا ومن أبرز هذه الانظمة:

- **انظمة بناء الثقة**، وتشمل اجراءات حفظ السلم والتثبت من الحقائق ومراقبة القوات.
- **انظمة الاعتماد الذاتي لتنظيم الصراع**، اي الاعتماد على الذات الاقليمية فهو يرمي الى تحقيق ترتيبات امن تعاوني داخل النظم الاقليمية بهدف انهاء الصراعات داخل وبين الدول في الاقاليم.

---

[1] محمد السعيد ادريس، **مرجع سابق**، ص.98 .

– **ضبط التسلح متعدد الاطراف**، والذي يعتمد على قوة فوق اقليمية مما يستلزم تعاونا إقليميا.

القسم الثاني: نظرية ما بين الأقاليمية INTERREGIONALISM

يشير مفهوم الأقاليمية[1] إلى التعاون والتنسيق بين مختلف المناطق أو القوى الفاعلة ذات التأثير العالمي، وهو شكل من أشكال التعاون الإقليمي الذي يهدف إلى معالجة **القضايا والتحديات العالمية** وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار لجميع المناطق بطريقة جماعية وشاملة بدلاً عن الاعتماد على الجهات الفاعلة التقليدية كالدولة الوطنية أو التكتلات الاقليمية.

يمكن أن تتخذ الأقاليمية أشكالًا مختلفة فغالبًا ما تتضمن تكوين شراكات أو تحالفات بين المناطق **لمواجهة** التحديات العالمية كالتنمية الاقتصادية، حماية البيئة والأمن. كما يمكن أن تأخذ شكل المنظمات الإقليمية والشراكات ومنتديات الحوار **مدفوعة** بالمصالح أو القيم أو التهديدات المشتركة، ويمكن أن **تتضمن** أنشطة مثل التجارة والاستثمار والتبادل الثقافي وتقاسم المعرفة والخبرة.

يعتبر هاينر هانجي أبرز منظر لمفهوم الأقاليمية في العلاقات الدولية، وقد نشر العديد من المقالات والكتب الأكاديمية حول الموضوع[2]، يركز بحث هانجي على دور المناطق في الحوكمة العالمية، وتأثير الأقاليمية على العلاقات الدولية، وتطوير الأقاليمية كشكل من أشكال التعاون الدولي، وهو يجادل بأن الأقاليمية تمثل شكلاً جديدًا من أشكال التعاون الدولي أكثر مرونة وديناميكية من الأشكال التقليدية للتعاون الدولي وأنه يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في مواجهة التحديات العالمية.

يجادل Hanggi بأن الأقاليمية هي وسيلة للمناطق لممارسة تأثير أكبر في النظام العالمي والتصدي للتحديات العالمية من خلال العمل الجماعي. كما استكشف تداعيات التداخل

---

[1] تم اعتماد مفردة **الأقاليمية** بدل الترجمة الحرفية 'ما بين الإقليمية' **Inter-régionales** للسهولة اللغوية للكلمة ومستدلين في هذا على ما يلي: يعبر مصطلح العلاقات الإقليمية عن العلاقات الموجودة داخل الإقليم وجمع مصطلح الإقليم هو الأقاليم، لذلك فالعلاقات التي توجد بين الأقاليم نطلق عليها العلاقات الأقاليمية بدل العلاقات ما بين الأقاليم.

[2] هاينر هانجي عالم سياسي سويسري وخبير في التداخل الإقليمي والتكامل الإقليمي والعولمة، بإسهاماته في فهم الأقاليمية كعملية من العلاقات التعاونية والتنافسية بين المناطق واهم كتبه:

الإقليمي على العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقة بين الأقاليمية والدولة القومية، ودور الأقاليمية في تعزيز التنمية، والتحديات والفرص المرتبطة بالتعاون الأقاليمي، يوفر بحث Hanggi رؤى قيمة حول ديناميكيات الأقاليمية وتأثيرها على الحوكمة العالمية.

تركز دراسة الأقاليمية من المنظور العملي والمعرفي على المناظير التجريبية التي تتمحور حول الممارسات والخبرات الفعلية للتعاون الأقاليمي، بما في ذلك تشكيل المنظمات الأقاليمية، والتفاوض بشأن الاتفاقات المشتركة بين الأقاليم، وتنفيذ المشاريع الأقاليمية.

من ناحية أخرى، تركز المناظير النظرية حول الأقاليمية على الأسس والأطر المفاهيمية لفهم التعاون بين الأقاليم، مثل دور الأقاليمية في العلاقات الدولية، ومحركات التعاون الأقاليمي، والتحديات والفرص المرتبطة بالأقاليم[1].

من أجل الفهم الكامل للأقاليمية، من المهم النظر في كل من المنظورين التجريبي والنظري. فالمنظورات التجريبية توفر فهمًا عمليًا للتعاون الأقاليمي، بينما توفر المنظورات النظرية فهمًا أعمق للدوافع والعمليات والآثار المترتبة عن الأقاليمية، ومن خلال الجمع بين المنظورات التجريبية والنظرية، يمكن اكتساب فهم أكثر شمولاً للأقاليمية وتبيان دورها في مواجهة التحديات العالمية[2].

فالمنظورات التجريبية تستند الى العلاقات المؤسساتية بين مناطق العالم التي تطورت في الواقع الدولي كالعلاقات الاوربية الاسيوية ASEM، العلاقات الاوربية الامريكولاتينية EU–LAC، منتدى التعاون بين شرق آسيا وامريكا اللاتينية FEALAC، رابطة حافة المحيط الهندي IORA، منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC، منطقة التبادل الحر للأمريكيتين FTAA.

كما تستند على العلاقات المؤسساتية بين الدول الكبرى والمناطق بداية من تجربة فرنسا–افريقيا، الصين–افريقيا، أمريكا–افريقيا، روسيا–افريقيا، اليابان–افريقيا، بريطانيا–افريقيا، وهي

[1]Heiner Hänggi, **Interregionalism: empirical and theoretical perspectives**, Paper prepared for the workshop *"Dollars, Democracy and Trade: External Influence on Economic Integration in the Americas"*, The Pacific Council on International Policy, Los Angeles, CA, May 18, 2000.

[2]

قمم تسعى من خلالها الدول التي تشكل قوى اقتصادية عالمية الى تعزيز مكانتها في مختلف المناطق.

أما المنظورات النظرية فتناقش مسألة العامل الجغرافي، فتستند الأقاليمية على استبعاد البعد الجغرافي في بُناها باعتبار أن العالم هو عبارة عن مجموعة من الدول المستقلة تسعى من خلال علاقاتها الدولية إلى تحقيق قيم وأهداف اقتصادية وسياسية مشتركة تتجاوز كياناتها الطبيعية المرهونة بالتقارب الجغرافي كمعيار رئيسي ووحيد لبناء تعاون إقليمي أو أقاليمي.

لكن في نفس الوقت لا يمكن اهمال الجغرافيا باعتبارها عاملا اساسيا لبناء المناطق، فبناء المناطق (التكامل الإقليمي) عملية معقدة تنتج عن كيانات ذات طابع ديناميكي تستجيب من خلالها الدول لدوافع داخلية وخارجية، تحدد مصالحها وترسم طبيعة وظائفها وتبني هويتها[1].

وتثير الجغرافيا نقاشا نظريا واسعا في بناء الأقاليمية بسبب إشكالية العولمة واعتبار أن الإقليمية الأقاليمية والعولمة مسار واحد بمراحل متعددة وهدف واحد هو إلغاء السيادة وفتح المجال للبنى المعولمة ذات التوجه الغربي للسيطرة على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، أي إزالة السيادة بعد القضاء على الأيديولوجيا.

وعلى الرغم من التجارب العديدة للأقاليمية إلا أن تصنيف المقاربات الأقاليمية شديد الصعوبة نتاج اختلاف طبيعتها، فالحوارات الأقاليمية ذات طابع غير ملزم، متقطع، ومتخصص، وجانب اتصالي غير منتظم، ما أدى الى غياب الطابع المؤسساتي وانتفاء برامج وأهداف ثابتة.

وإذا كانت الإقليمية التقليدية قائمة على عوامل الوجود والاستقلالية والتماسك فاستراتيجية التكامل السلبي الذي يهدف الى تفكيك تدخل الدولة في الاقتصاد جعلت الدول تحاول التخلص من القيود الإقليمية وتستبدله بمسار أقاليمي يضمن مصالح الدول لا مصالح المنطقة (الإقليم).

ولو اعتبرنا الأقاليمية كمسلك تراتبي وفقا للإقليمية الجديدة يصبح عجز البنى الإقليمية في توحيد الرؤى الإقليمية حول مجالات خارج حدود الإقليم سدا منيعا أمام أي مسار أقاليمي

[1] Heiner Hänggi,Ralf Roloff and Jürgen Rüland, **Interregionalism and International Relations,** (london: Routledge, 2006) p.27.

بفعل اختلاف وزن الدول المشكلة للإقليم وتعاكس مصالحها الوطنية، ولو أن الإقليمية الجديدة نجحت في بناء هوية إقليمية مشتركة إلا انها رأت في المسار الأقاليمي امتيازا وظيفيا لمظاهر العولمة أعاد إلى الاذهان الإرث التاريخي للاتصالات بين أوربا ومستعمراتها السابقة (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) التي تكرس عدم التناسق في العلاقة التي يغلب عليها صفة المانح والمتلقي[1].

وتطرح المقاربة النظرية للاقاليمية عديد الأسئلة والتي تستهدف الإجابة عنها من خلال التجارب قيد الاكتمال:

1- ماهي طبيعة العلاقات الأقاليمية التي يمكن تحديدها، وهل أمكن مأسستها؟.

2- ماهي الوظائف التي أدتها الآليات الأقاليمية (حوار، اتفاقيات، تجمعات)، والملفات التي شغلت صناع القرار الذين يتبنون المسار الأقاليمي، وما مدى جدوى سياساتهم في تحقيق الأهداف المسطرة؟.

3- ماهي الفواعل الدولية والإقليمية المشجعة للمسار الأقاليمي، وما طبيعة حوافزها، وما الحواجز التي تعيق تطورها؟.

4- هل كثافة التفاعلات الأقاليمية مؤشر للتمييز بين الآليات الأقاليمية، وهل شدة التفاعلات مؤشر اختلاف بينها ام ان تركيبة الفواعل الإقليمية المكونة للمسار الأقاليمي هي من تحدث الفوارق؟.

5- هل الاختلاف بين المسارات الأقاليمية ينحصر في الهيكل والوظيفة وشدة التفاعل، أم يشمل جوانب أخرى غير ما عهدناه في الإقليمية؟.

6- كيف تتفاعل المسارات الأقاليمية مع الأزمات، وما نوع القدرات التي تتيحها الأقاليمية لمواجهة الأزمات، وهل يمكن الحفاظ على الاستقرار والتماسك في ظل الازمات؟.

[1] Heiner Hänggi,Ralf Roloff and Jürgen Rülan, ibid, p.31.

7-إلى أي مدى تساهم الأقاليمية في دعم نظام للحوكمة العالمية يتجاوز السياسات عبر الوطنية الفضفاضة ويعمل على تطوير تقسيم عالمي للعمل مبني على نموذج متعدد المستويات للعلاقات الدولية؟[1].

ومن خلال الأسئلة النظرية التي ترسم حدود المقاربة الأقاليمية تبرز القواعد الأساسية لها باعتبارها عملية توسيع وتعميق للتفاعلات السياسية والاقتصادية والمجتمعية بين المناطق، سواء من حيث معالجتها كعامل خارجي لمسار التكامل الإقليمي بهدف خلق بيئة محفزة للبناء الإقليمي وهنا تصبح الأقاليمية وظيفة من وظائف الإقليمية وبالتالي تعيد نفس القضايا الى النقاش وهي قضايا الهوية الاقليمية والتكامل الاقتصادي والتماسك الاقليمي، أو من حيث معالجتها كمسار ارتكزت عليه الدول الوطنية لتعزيز مكانتها في النظام الاقتصادي الدولي ذو النزعة التنافسية وسعيها الى إعادة هيكلة النشاط التجاري الدولي بما يرجح ميزان صادراتها وبالتالي توسيع مجال نفوذها ليتجاوز الإقليم الى أقاليم أخرى وهذا الامر مرهون بقوة الدولة ومكانتها[2].

ويمكن اعتماد نموذج يعقوب اندرسون (Jacobs .A) لتحليل شكل وأداء المسار الأقاليمي، والذي اعتمد في تحليله على نظرية النظم بالارتكاز على مجموعة من المتغيرات المحلية والإقليمية الأقاليمية والعالمية وقام بإسقاطها على العلاقات الاوربية العربية وتشمل:

1-توزيع القوة في النظام الدولي.

2-توزيع القوة في النظام الأقاليمي.

3-توزيع القوة في الأنظمة الإقليمية المشكلة للنظام الأقاليمي.

4-السياسات الوطنية للدول المشكلة للإقليم.

5-الاختلافات الناتجة عن المصالح والمواقف بين الدول والاقاليم.

6-التصورات المختلفة لمختلف الفاعلين داخل المسار الأقاليمي.

7-توزيع مكاسب التعاون.

---

[1] Heiner Hänggi,Ralf Roloff and Jürgen Rülan, ibid, p.35.
[2] Heiner Hänggi,Ralf Roloff and Jürgen Rülan, ibid, p.41.

8- الطابع المؤسساتي للمسار الأقاليمي[1].

ومن خلال هذه المتغيرات يمكن إبراز تأثير التعاون الأقاليمي على النظم الإقليمية والدول لكن لا يمكن معرفة طبيعة تأثير النظام الدولي على الأقاليمية خصوصا وأن آليات العولمة تتبنى الإقليمية كمسار أو كمستوى وسيط بين الدول والنظام العالمي، وهذا ما يجعل الأقاليمية خاضعة لسياقات تحليلية مختلفة تجعل منها مسألة تتعلق بالنظام الدولي تارة وبالنظم الإقليمية تارة اخرى.

والتركيز على أي مستوى يجعل التحليل سطحيا بما يستوجب دراسة تفاعل المستويات لإدراك التغييرات الهيكلية في السياسة الدولية والعوامل الدولية المؤثرة في شكل المسار الأقاليمي، ولمعرفة البنية الهيكلية للنظم الإقليمية بما تحويه من انسجام كجهة فاعلة موحدة (الاتحاد الأوربي) معززة للتعاون الأقاليمي او انقسام كأطراف غير متماسكة (الدول العربية)[2].

ولتوظيف تطبيقي للمقاربة النظرية للأقاليمية صنف هانجي (Heiner Hänggi) التجارب الأقاليمية الى خمسة أصناف نحاول حصرها في الجدول التالي:

النوع	المنطقة الأولى	المنطقة الثانية	طبيعة العلاقات
الأول	منظمة إقليمية + مجموعة إقليمية	دولة ثالثة	تجمع شبه أقاليمي
الثاني	منظمة إقليمية	منظمة إقليمية	تجمع أقاليمي
الثالث	منظمة إقليمية	مجموعة إقليمية	تجمع أقاليمي
الرابع	مجموعة إقليمية	مجموعة إقليمية	تجمع اقاليمي
الخامس	مجموعة دول	مجموعة دول	منطقة كبرى

شكل رقم (01): جدول هانجي لتصنيف العلاقات الأقاليمية وفق الطابع المؤسساتي[3]

يشرح هانجي النوع الأول فيعتبر خلو منطقة من منظمة إقليمية أو مجموعة إقليمية يجعل الدولة التي تبادر بالعلاقات الأقاليمية هي النظير الإقليمي للمجموعة والمنظمة بما يشكل

[1] Heiner Hänggi,Ralf Roloff and Jürgen Rülan, ibid, p.43.
[2] Heiner Hänggi,Ralf Roloff and Jürgen Rülan, ibid, p.45.
[3] Heiner Hänggi,Ralf Roloff and Jürgen Rülan, ibid, p.62.

تجمعا شبه أقاليميا، وينطبق هذا النوع على المناطق التي تتواجد فيها قوى عظمى كأمريكا الشمالية وشمال شرق آسيا، ويصطلح على العلاقات الأقاليمية فيها ب**التجمع شبه الأقاليمي**[1].

ويتضح من التجارب ازدياد التجمعات شبه الأقاليمية بسبب اتجاه القوى العظمى الى بناء علاقات مع المنظمات الإقليمية والمجموعات الإقليمية مستفيدة من الطابع المؤسساتي المتهلهل للمنظمات الإقليمية فما عدا الاتحاد الأوربي وتجمع الأسيان لم ترقى أي منظمة الى الطابع المؤسساتي الذي يسمح لها بناء علاقات أقاليمية على شكل منظمة/منظمة.

بالمقابل وكنقد موجه للأقاليمية تعكس التطورات الاقتصادية وبروز قوى جديدة في النظام الاقتصادي الدولي وبداية زوال الهيمنة الامريكية والاوربية الضبابية التي يعرفها المسار التعاوني بمختلف توجهاته الإقليمية الأقاليمية والعولمة[2].

ويرتبط المسار الجديد بمحاولة استرجاع مكانة الدولة الوطنية بعد الفترة العصيبة التي مرت بها، نتيجة نهاية الحرب الباردة وبروز القيم المعولمة والإقليمية الهادفة الى إزالة مفهوم السيادة، ونجاح العولمة والاقليمية في المجال الاقتصادي جعل وظائف الدولة تنحصر في الوظائف الأمنية والدبلوماسية[3].

برزت الأقطاب الإقليمية أو الدول الصاعدة كالصين، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا، السعودية، المكسيك، كوريا وانضمت الى صناعة القرار الاقتصادي العالمي من خلال مجموعة العشرين G20، ما أثار إشكاليات نظرية أدت الى تراجع انتشار الاقاليمية والتوجه نحو العلاقات الثنائية لتمكين الدول الصاعدة من تحقيق مكانة في الأسواق التقليدية خصوصا افريقيا والمنطقة العربية، ثم سعي أبرز هذه الدول الى إيجاد هيكل اقتصادي بديل يسمح بالتخلص من ضغوطات نظام بروتن وودز ومسار العولمة ومركزية الغرب في النظام الدولي،

[1] اقتصارنا على شرح هذا النوع لأنه هو الإطار النظري الذي يتم اسقاطه على التعاون الأقاليمي في منطقة الساحل الصحراوي.

[2] Francis Baert, Tiziana Scaramagli, Fredrik Söderbaum Editors, **Intersecting Interregionalism**, (Springer Dordrecht Heidelberg New York, 2014) p.15.

[3] Yeo Lay Hwee y Lluc López i Vidal, **Regionalism and Interregionalism in the ASEM context: Current Dynamics and Theoretical Approaches**,(Barcelona,CIDOB editions, December 2008) p.33.

وهو ما يسمح بوجود مغناطيس إقليمي مضاد يحتوي كل طرف إقليمه ويجعل تحالف البريكس BRICS محورا أقاليميا يمتلك نفوذا عالميا يعيد ترتيب النظام الاقتصادي الدولي.

القسم الثالث: المقاربة المحلية لبناء السلم وإدارة النزاع وحله

تتجه الدبلوماسية الرسمية عالية المستوى إلى التركيز على دفع الحوار بين الأطراف المتحاربة على أساس أنهم الممثلون الشرعيون للشعب وهو افتراض سرعان ما يتبين خطاه وبالتالي لابد لجلسات التفاوض أن تشتمل على أطراف محلية حتى يكون للنتائج أساس في واقعهم وتعالج مظالمهم، مما يساعد على معرفة مدى إمكانية القيام بعمليات اشمل وأكثر تأثيرا على المجتمع، فالأعراف الذاتية المنشأ تتمتع بتجارب قيمة تستطيع إعادة بناء الثقة الاجتماعية وتهيئة الظروف للتعايش الاجتماعي[1].

فالنزاعات الداخلية ما بين الجماعات تؤدي إلى إضعاف الثقة الاجتماعية بما يقضي على المعايير والقيم والمؤسسات الاجتماعية التي كانت تضبط التعاون في إطار كل متجانس هو **الدولة**، وبعد توقف العداء أي "حالة ما بعد النزاع" يصبح من العسير إعادة بناء الثقة نتاج إهمال عملية بناء السلم لمسار إحياء المجتمع وإعادة بناء الإجماع ودعم الحكم المحلي لمعالجة الانقسامات الاجتماعية وتجنب عمليات الإقصاء والظلم داخل الدولة وداخل الجماعات المتنازعة خصوصا ما تعلق بالمعايير الثقافية المرتبطة بالهوية، حتى تقطع أسباب إعادة اندلاع النزاع.

ويقصد بالمقاربات المحلية أو ذاتية المنشأ إلى ماهو متأصل في مجتمع ما، أي الأعراف والقيم السلمية المتأصلة في مجتمع ما عقب سنوات من التراث أنتجت بشكل منتظم، بما يضمن تقبلها من طرف المجتمع في حال كانت خلاصة عمليات إقرار السلم، والأعراف المحلية هي فطرية أصيلة وغريزية في المجتمع تنشا عبر قرون، أما الأعراف ذاتية المنشأ فتنشا عضويا

[1] ديفيد ج.فرنسيس، **مرجع سابق**، ص.31.

عن طريق إعادة صوغ وإنتاج أعراف إضافية لتعزيز التماسك الثقافي الاجتماعي والسياسي بما ينزع الجمود على العادات والتقاليد الجماعية[1].

إن الآليات القديمة لفض النزاعات فترة ما قبل الاستعمار كانت تحقق نجاح في حفظ النظام وضمان التعايش السلمي بين الجماعات، ففض النزاعات بين الجماعات كان يحكمه مبدأ الإجماع والمسؤولية الجماعية والتضامن الاجتماعي.

فنهج التيق في نيجيريا المرتكز على المعايير الثقافية والقيم والضمير الأخلاقي الجمعي و على وسيلة تعرف ب "**جير**" وهي عبارة عن جلسة وساطة تعقد في الميدان العام بين زعماء الجماعات يحضرها أي شخص مهما كان مستواه أو دوره الاجتماعي وله الحق في التعبير عن رأيه، وتكون نتيجة الجلسة ملزمة لحفظ النظام وضمان التعايش السلمي بين الجماعات.

ونهج قبائل صوماليلاند المعتمد على شيوخ القبائل باعتبارهم مراجع السلطة الأخلاقية ومحفزين للوئام الاجتماعي فيما يتصل بفض النزاعات والتوزيع الاقتصادي الاجتماعي للموارد والمشكلين لمؤسسة محلية تجمعهم تعرف ب "**شير**"، والتي تشكل ديوان لفض نزاع ما يعرف ب "**جورتي**" من مميزاته العلنية وانتفاء الانتقائية في التمثيل، ومن وسائله توظيف "**الخير**" أي قيم الاعتماد المتبادل والشمول ويعد أساس العقود الاجتماعية أو العهود بين الجماعات العاصبة[2].

نظرا لما تتمايز به إفريقيا من تنوع حيث تضم أكثر من خمسة آلاف جماعة عرقية فان فهم مختلف الأنساق العقائدية والأحكام القيمية يعد ضروريا، فالترابط البيئي الإنساني مسلمة بالنسبة لكل الجماعات، فالهوسا لديهم مبدأ "**اوبونتو اونجامنتو نجابانيه ابانتو**" أي (الإنسان إنسان بمن حوله)، والزولو يقولون: "**اومونتو نجامونتو نجابانيه**" أي (أنا إنسان لأنني انتمي وأشارك وأتقاسم)[3].

وهذه الأعراف تشكل المعايير الثقافية المحلية المتعلقة بمبادئ السلم والأمن، مما يدفع إلى الاعتماد عليها في ضمان التعايش الاجتماعي وحفظ النظام داخل الدولة الوطنية واحتواء

---

1 ديفيد ج.فرنسيس، **مرجع سابق**، ص.34.

2 ديفيد ج.فرنسيس، **مرجع نفسه**، ص.38.

3 ديفيد ج.فرنسيس، **مرجع نفسه**، ص.47.

الأزمات ودعم المشاركة العامة في معالجة جذور النزاعات وكذلك لبناء الفرضيات والمعايير والقيم المتعلقة بالعدل والحوار السياسي.

إن تناول هذه المقاربات نابع من الاهتمام الشديد بالمطالب غير المادية التي تبحث عنها مختلف الجماعات المتنازعة، فمن جهة تعتبر مطالب الهوية أساسية بالنسبة للجماعات وتدخل المقاربة المحلية كمطلب هوياتي باعتبارها وسيلة هوياتية تمثل القيم الثقافية للجماعة، كالمشاركة العامة مثلا في عمليات إقرار السلم والتي تعتبرها الوسائل الحداثية المرتبطة بالدولة الوطنية وقواعد القانون الدولي مستحيلة وترتكز على التمثيل المرتبط بلواءات الحرب أكثر من ارتباطه بأطراف أخرى، وتكون مخرجاته مادية سلطوية واقتصادية ترتبط بالسطوة والنفوذ والامتيازات أكثر من ارتباطها بتغيير واقع الجماعات.

هناك قول مأثور عند الهوسا هو: "**سلما مجنين زاما دنيا**" والقصد منه أن المجتمع لا يعرف الرخاء إلا إذا عرف السلم، والمفهوم الإفريقي للرخاء ليس مادي وإنما يرتبط بالقواعد الأخلاقية في التفاعل الإنساني فالشرف أولى من الثراء بالنسبة للإفريقي، والسلم قيمة روحية وأخلاقية وليس حداثية فالعيش في وئام ضمن جماعة يعتبر التزام أخلاقي أكثر من حداثي دولاتي.

تبرز قدرة الأنساق المعرفية المحلية على الإسهام في وضع أسس للسلم وإطار له في إفريقيا على النقاط التالية:

- أن تأخذ العناصر الخارجية الفاعلة التي تعمل على إقرار السلم في إفريقيا في اعتبارها الرؤى الكونية واللاهوتية للناس، أي المحرك الفلسفي والديني الكامن وراء فهم المتنازعين للعالم.
- أن تستمد أعراف فض النزاعات من الثقافة التقليدية للناس وبهدي من الزعماء المحليين.
- الوقوف على بنية المؤسسات الاجتماعية والمبادئ التي تحكم تواصل الناس داخليا وخارجيا.
- وضع بنود للترتيبات المؤسسية المحلية لتطبيق اتفاقات المصالحة، ولو بإحياء الأنساق التقليدية للنظام والعدل والرخاء كدور شيوخ العشائر والزعماء الدينيين.
- تفهم الأعراف التقليدية لإدارة النزاعات لدى الجماعات، فقد لا يحظى الأفارقة باحتكار الحكمة لإدارة نزاعاتهم لكن يمتلكون قيم السلم والأمن والتعايش.

– ترسيخ عرف المصالحة كعملية طويلة الأمد من التواصل الثقافي والإنساني لا كنسق سريع التحضير للتعامل مع مشكلة بعينها[1].

الإطار المفاهيمي:

1– **مفهوم الدور الوطني:** يعتبر مفهوم الدور ذو مرجعية سوسيولوجية ارتبط مع الجهود العلمية لعلم الاجتماع التي تركز على علاقة الفرد داخل الوسط الاجتماعي من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي حيث تظهر مكانة مفهوم الدور مركزية خصوصا مع إسهامات بارسونز والذي يعتبر مفهوم الدور ذلك:

"القطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة" [2].

كما تناول بروس بيدل مفهوم الدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة في تحديد مفهوم الدور فالدور بالنسبة إلى بيدل :

"قائمة دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية"[3].

وهو هنا إذ يركز على اعتبار الدور ذو منحى إدراكي إلا انه يمنح له انتماءا متعددا يجعله يحمل في مدلوله بعدا قيميا فكريا معبرا عن حالة أو وضع معين.

إلا أن مفهوم الدور من المنظور السياسي فقد اخذ بعدا تزاوجيا على شاكلة : الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي... فالدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية

---

[1] ديفيد ج.فرنسيس، **مرجع سابق**، ص.74.

[2] Bruce Biddle .and Edwin Thomas : **role theory :concepts and research** (New York .London,Sydney:willy and soons,1966) p-7.

[3]ipid , p.8

طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[1]، إلا انه يمكن النظر إلى الدور بقدر اكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي، ف "دوران" F.C Doran يرى الدور يشمل على عدة اعتبارات، إذ يتضمن الدور وبصفة رسمية:

"مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة "[2].

ويشتمل الدور على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي.

يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة، لكنه يتحدد على الصعيد الخارجي من خلال القوة الوطنية إضافة إلى تقاليد النشاط السياسي الدولي والرصيد المتعلق بكيفية توظيف القوة وبكيفية تجاوب الحكومات[3].

يرتبط مفهوم الدور الوطني بأوضاع صانع السياسة الخارجية فجمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه يحدث ما يعرف بفجوة القوة / الدور أي حدوث عدم توازن حاد بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف الدور والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى.

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو

---

[1] Kal. J .Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy***. International Studies Quarterly*** 14, no.3, November1970, p.233-309

[2] Doran , C.F.Doran , **system in crisis** (Cambridge : Cambridge university press.1991) pp.30-31

[3] جيوفر روبرت، اليستري ادوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، تر: عبد الحليم الجلبي (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط.1، 1999) ص.399.

الإمكانيات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر مجمل هذه الأدوار في:

I – الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام :

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي ولخدمة الإنسانية ونجد منها[1]:

1- المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر Leberation Supporter : تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حربا من اجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا دون التزام رسمي واضح.

2- الوسيط Mediator: إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها على القيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

3- صانع السلام Peace Maker :تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام[2].

4- المساعد على التنمية Developer: فصانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية[3].

5- الموازن الدولي Balancer International يتصور صانع السياسة الخارجية ان لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الاقليمي او الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية الا عندما يتهدد التوازن.

II – الأدوار الاقليمية :

ترتبط بمجموع الادوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل او في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم كل على حدى:

---

[1] صخري، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،ج.2، جريدة اليوم الجزائرية،عدد. 2776 27 مارس 2007.

[2] محمد السيد سليم، ثورة يوليو والدور الخارجي المصري، **السياسة الدولية**، عدد 164، يوليو 2002، ص ص 15-31.

[3] Sofiane Sekhri , opcit , p.425

1- الحليف المخلص: Faith Fullally يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

2-الزعيم أو القائد الإقليم:Regional Leader بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة .

3- المدافع الإقليمي: Regional Protector يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيا دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4- قائد التكامل الإقليمي : يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

5- نموذج الهيمنة الإقليمية Regional hegemony_: ينسب هذا النموذج الى ديفيد مايرز الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس ادوار تصب حوله[1]:

أ- المهيمن الإقليمي Regional Hegomonos : تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء.

ب- المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegomonos: في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي .

ت- المهيمن المحتمل Patential Hegomonos : وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى، مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية كما يفترض هولستي[2].

---

[1] دندان ،مرجع سابق ،ص ص 37-40.

[2] محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص.51.

ث- **المساوم Bargaine**: وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، وفي حال تعدد المساومين فان الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساوم أول، مساوم ثاني...

ح- **الموازن**: يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف.

بالإضافة إلى ما سبق يقوم الدور الخارجي للدولة على عدة أبعاد أهمها :

1- يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مركزا متميزا في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعا لدرجة نفوذها.

2- يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركية دولته على حجم نشاطها على الساحة الدولية والذي يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية سواء أكانت تعاونية أو صراعية.

3- نتيجة لممارسة الدور يمكن لصانع السياسة الخارجية توقع حجم التغير المحتمل في السياسة الدولية[1].

كما يتسم دور الدولة بخصائص جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار[2]:

1- أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على ارض الواقع عن طريق الممارسة.

2- مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.

3- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها.

4- من الممكن أن يرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه (إقليمي، عالمي)

---

[1] Holsti, op.cit, p.236

[2] سليم، ثورة يوليو، مرجع سابق، ص17.

5- تتفاوت درجة الأدوار الخارجية للدولة طبقا لدرجة" التدخل" في الشؤون الدولية وطبقا لمضمون الدور، فقد يتضمن الدور دورا تدخليا نشيطا أساسه السعي النشيط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري كدور قاعدة الثورة مثلا.

6- يجب أن اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الايجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل.

القائد الاقليمي: ينطوي على إدراك صانع القرار لواجبات ومسؤوليات منوطة بدولته في علاقتها بالدول الاخرى في اقليم معين، وكذلك ادراكه لضرورة تحرك دولته تجاه ايجاد صيغة مناسبة لتعايش الأطراف المختلفة في هذا الإقليم.

الحامي الاقليمي: ينطوي على ادراك صانع القرار لمسؤولية بلاده عن الاضطلاع بمهمة توفير الحماية للأقاليم المجاورة لبلاده، سواء كانت تلك الاقاليم متاخمة لحدود بلاده ا قريبة منها.

الوسيط الميسر للتكامل: ينطوي هذا المفهوم على ادراك صانع القرار لكون بلاده قادرة ومسؤولة عن القيام بجهود وساطة لإجراء تسويات للصراع بين دولتين وعلى اشكال متنوعة من التدخل الدبلوماسي في مناطق الصراع.

المعاون للنظام الاقليمي: ينطوي على هذا المفهوم على مدركات مختلفة حيث يدرك صانع القرار وجوب التزام بلاده التزاما بعيد المدى وواسع التأثير بالجهود التعاونية مع الدول الاخرى لبناء مجتمعات اوسع او لبناء نظم فرعية.

وتعتبر مفاهيم المعاون للنظام الاقليمي والوسيط الميسر للتكامل والمساند للنمو و المستقل النشيط والجسر الدولي مفاهيم ذات نمط تعاوني، اما الحامي الاقليمي و المساند للتحرير والمعادي للامبريالية مفاهيم ذات نمط صراعي[1].

2- **النظام الإقليمي**: يستعمل مصطلح النظام الإقليمي(Regional System) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، فهو تجمع لعدد من الدول القومية المتجاورة يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، ويشكل مرحلة وسطى بين الدول القومية والنظام الدولي من منطلق وجود قيود

[1] حازم خيري عبد الباسط السيد، **مرجع سابق**، ص20.

بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد ويعرفه إلياس الحديثي على أنه:

"مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد"[1].

يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها ب" السياسة الإقليمية" (Regional policy) التي تعرف على أنها :

"السلوك السياسي الذي، يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي"[2].

يختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث أن طبيعة السياسات الإقليمية لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى صراعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، وذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

في ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم، والأسس التي تستند إليها، ومدى الاستقرار الذي يستند أصلا إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، وبين دول الإقليم والمحيط السياسي الدولي من جهة أخرى[3].

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1985،1) ص 57

[2] ناصيف يوسف حتي، الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة في: جميل مطر محررا، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996) ص ص .262-263.

[3] محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص 60.

الفصل الأول: سياق التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي

تمهيد:

على رأي كواين: "إن النشاط العلمي ليس تجميعا عشوائيا للقضايا الصادقة. إن العلم انتقائي، فهو يطلب القضايا الصادقة التي تعد عند الأكثرية مفيدة أو كأدوات مفيدة للتعامل مع العالم".

(كواين، من وجهة نظر منطقية، 1980).

يشكل الفصل الأول دراسة للعوامل التي تلعبها العوامل الاثنية والعرقية والدينية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في مسار التعاون سواء ببعديه ما تحت الإقليمي أو الإقليمي.

ويهدف إلى الإجابة على السؤال المتعلق حول الفواعل التي يمكن الإرتكاز عليها لإقامة التعاون في منطقة الساحل الصحراوي؟، هل هي الأمة الاثنية ذات التاريخ المجيد المتمثل في الإمبراطوريات، أم الأمة الإقليمية التي خلقها الاستعمار دون مراعاة التعددية الاثنية والثقافية، أم الأمة الإفريقية الجامعة "الإتحاد من أجل تجاوز أزمة التقسيم الاستعماري"؟.

المبحث الأول: السياق المجتمعي لمنطقة الساحل الصحراوي

المطلب الأول: الانثروبولوجيا الاستعمارية مقابل الاثنوجرافيا الإفريقية

لا تكاد تخلو دراسة من الدراسات حول إفريقيا عموما والأقاليم جنوب الصحراء خصوصا من الجانب الأنثروبولوجي، فالأبحاث الأنثروبولوجية رافد هام من روافد الظاهرة الإستعمارية، وتوسع الرأسمالية الصناعية ثم المالية التي كرست صناعة معرفية خاصة ب"**الآخر**" المختلف البدائي والمتخلف، ليصبح الانثروبولوجي مستعمرا معرفيا مكرسا لصورة يراد أن يكون عليها الإفريقي أو الأسود، ويُقَدِس عالم الاجتماع السياسي الاطروحات المعرفية الاستعمارية كمرجعية علمية يعتد بها في تحليل النظم وبناء السياسات.

وكرد فعل على هذا التحليل الانثروبولوجي حاول ارشي ما فيجي أن يؤسس لعلم جديد يدرس التشكيلات الإجتماعية الإفريقية ويحل المجتمعات المحلية الافريقية، بناءًا على نمط تفكير إفريقي متميز عن النمط الغربي الاستعماري، والذي أُعْلِنَ عن نهايته مع تحرر الدول الافريقية في الستينات من القرن الماضي، وأطلق على أبحاثه ما يعرف بالأثنوجرافيا والتي تركز على البحث في الثقافة الافريقية في إطار البناء الوطني والتجذر في معرفة الذات [1].

مقابل هذا يبرز تأثير واضح للمدرسة الفرنكوفونية في التاريخ الإجتماعي الإفريقي الذي يرى بضرورة الاهتمام بالتاريخ الشفاهي والاعتماد على الروائيات والإبداعات الفنية والتركيز على وضع المرأة كموضوع رئيسي للأنثروبولوجيا الافريقية حسب مدرسة شيخ انتا ديوب، ومنهم من لا يكتفي بالمفاهيم القبلية وخصائص الأجناس البشرية المكرسة للتميز الاجتماعي بل يتعدى ذلك إلى التوصيف الفيزيولوجي والنفسي والعقلي، وهذا التوصيف وظفته الإدارة الإستعمارية باستعمال إحدى المجموعات للسيطرة على جيرانها بحكم تميزها، وانتهجته لتفسير الصراعات والتدخلات في فترة ما بعد الإستعمار [2].

إن الصراع المعرفي هو الذي يشكل الأرضية الخصبة للبناء الاجتماعي والسياسي، فرغم أن القبيلة حقيقة معرفية تعبر عن جماعات ذات إكتفاء ذاتي وإقتصاد معيشي مغلق دون تجارة

---

[1] ارشي مافيجي، **التشكيلات الاجتماعية في افريقيا**، تر: مصطفى مجدي الجمال، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الافريقية، ط.1، 2007، ص.6.

[2] ارشي ما فيجي، **مرجع سابق**، ص.16.

خارجية وإن كانت فهي تجارة محدودة، إلا أنه تم ابرازها أنها وضع معرقل للإنتقال إلى وضع الدولة المركزية المتعارف على منظومتها المؤسساتية والإقتصادية والعسكرية والتخلص من مجتمعات اللادولة التي تتكرس فيها المشاعية.

فالقبلية والنظام القبلي حسب مافيجي صياغة أوربية إستعمارية كتعبير عن الأمة أو العشيرة أو المنطقة التي ينتمي إليها شخص ما، وهذا المنطق جعلها تعبير عن انتماء سلالي عرقي وثقافي يحصر المجتمعات ما قبل الإستعمارية في دول غير ذات زعامة ومجتمعات أبوية وأخرى أمومية ومجتمعات رعوية أو زراعية أو أخرى تجارية[1].

لكن هذه الصياغة يكتنفها تناقض داخلي لأنها لا تستطيع تبرير تشكل الوحدات السياسية "**الامبراطوريات، الممالك**" الموجودة في إقليم الصحراء الكبرى والساحل في مرحلة ما قبل الاستعمار من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكنها تفسير الحقبة الاستعمارية باعتبار أن الإستعمار شكل نمطا جديدا من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة مركزيا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي الأوربي وأنماطه الإنتاجية والتوزيعية والسلطة السياسية، الا ان مرحلة ما بعد الاستعمار التي أعطت البعد الجغرافي للقبيلة وحاول الأنثروبولوجيون إعطاء تصور جديد لشكل القبلية وهو الإقليمية، وأضحت التحاليل تشير إلى توجهات إقليمية داخل الدول الإفريقية وتركز الإهتمام بالنموذج النيجيري شرقا وغربا وجنوبا وشمالا.

وبهذا صارت القبلية ايديولوجيا استعمارية، شوهت التاريخ الاجتماعي والحاضر السياسي للمجتمعات الافريقية، واعطت ابعادا غير حضارية لمسار افريقيا ككل، فالقبلية عبارة عن تمظهرات اجتماعية متخلفة حاول الاستعمار ابرازها كأنماط اساسية في المجتمعات الافريقية تحاكي بدايات المصفوفة المعرفية لتطور الشعوب وفقا للنظرة الغربية (ليبرالية وماركسية)[2].

في مقابل هذا ينطوي الاستخدام الحديث لمصطلح الاثنوجرافيا* على اشارات ثقافية اقوى من الاشارات الجنسية من خلال التحديد المميز لأنماط التنظيم الاجتماعي والثقافة لدى كل

---

[1] ارشي ما فيجي، **مرجع سابق**، ص.ص.17-23.

[2] ارشي ما فيجي، **مرجع نفسه.**

* **الاثنوجرافيا**: دراسة مركب العلاقات الاجتماعية-الثقافية التي تتجلى في اشكال مختلفة دون ان تفقد وحدتها، وترتبط بالعادات المتكونة وليس مع الجنس او الاصل العرقي وفي مقدمتها اللغة التي تمثل وسيلة الابداع الاجتماعي والثقافي.

شعب او جماعة محلية، وجوهر الاثنوجرافيا هو كيفية الصياغة المفهومية للاختلافات او التشابهات في النوعية دون الانزلاق الى تغليب الاختلافات في الشكل، **فالتماثل في الشكل بين الممالك والامبراطوريات الساحلية** اثار الاهتمام أكثر من الوحدة الاثنوجرافية للبشر الذين انضووا تحت هذه الممالك ومن هنا برز التناقض بين وحدة الأشكال السلطوية والتنوع الاثنوجرافي[1].

إذا كان مصطلح القبيلة يشير إلى شكل معين من التنظيم السياسي فان الدلائل الاثنوجرافية تبين ان تاريخ الصحراء الكبرى شهد عدة ممالك لقبيلة واحدة او عدة امارات لإمبراطورية واحدة تتشكل من عدة قبائل، فالهجرة الدورية داخل منطقة معينة يمكن ان تعرض سلالة معينة لتغير اثنوجرافي خلال حقبة تاريخية واحدة نتيجة التكيف مع الشروط الايكولوجية او الاتصال بالشعوب الاخرى، فالقبائل الساحلية خضعت لعمليات متواصلة من الانشطار والانصهار جعلتها أكثر من وحدات قبلية ثابتة، مما ادى الى تجاوز الامر وتناول فكرة الاستمرار او اعادة الانتاج للنموذج السياسي الذي ارتبط بزعامات وأسر حاكمة تسعى الى فرض سلطانها في مناطق أوسع على الرغم من ان هذه المناطق قد تكون مختلفة الثقافة او اللغة او التنظيم الاجتماعي[2].

وعلى هذا الأساس يجب التمييز بين الجماعات الثقافية واللغوية وبين انماط خاصة في التنظيم السياسي ارتبطت به، فمن الممكن ان تتغير انماط التنظيم بينما يظل السياق اللغوي والثقافي هو نفسه، والذي لا يمكن من خلاله اكتشاف العمر الاجتماعي للجماعات وإنما الذي يقوم بهذا هو التمفصل بين نمط التنظيم السياسي ونمط الإنتاج الاقتصادي[3].

فالتجارة في الصحراء الكبرى وغرب افريقيا متجذرة ومن ثم فعملية التراكم متقدمة كثيرا والعلاقات الطبقية متبلورة بدرجة أكثر منها في اي مكان اخر في افريقيا السوداء، واذا ما تم ربطها بالقبلية فنجد انتفاءها بشكل كلي في علاقات العمل فمثلا تجارة الرقيق انتهكت كل علاقات القرابة او شبه القرابة في السيطرة وحولتها الى علاقات استغلال طبقي، والبحث في

---

[1] ارشي ما فيجي، **مرجع سابق**، ص46. .
[2] ارشي ما فيجي، **مرجع سابق**، ص47. .
[3] ارشي ما فيجي، **مرجع سابق**، ص75. .

ثنائية المُستغِل والمُستغَل يطرح السؤال التالي هل كان الرق وتجارة المسافات البعيدة هي عامل التفكك في غرب افريقيا؟، فممالك منسي موسى تثبت ان تجارة المسافات البعيدة لم تكن شرطا ضروريا لظهور الممالك في افريقيا، وباعتبار ملوك موسي كانوا قراصنة رق فلم يكن الاستغلال الطبقي مرتبطا بملكية الارض، ولم تكن ملكية الارض ذات اهمية بالنسبة للممالك التي قامت، ولعل هذا ما يفسر حالة التموج السلطوي غير المستقر للممالك الصحراوية، **فمن يكن عاجزا في منطقة يذهب بعيدا ويصنع مملكته لنفسه**[1].

وهذا ما يلغي الفكرة القائلة أن جميع المجتمعات الافريقية كانت قبائل، قد جاءت نتيجة الارث الاستعماري في القارة، فالفاعلين في المراحل التاريخية المختلفة هم شعوب أسسوا ممالك، والارض بالنسبة للمشترك التقليدي الافريقي لم ينظر اليها من زاوية الملكية بل من زاوية ضمان حقوق الاستخدام خصوصا ما تعلق بالرعي في الصحراء الكبرى.

ان التغير الاجتماعي جاء نتيجة لمقتضيات الاوضاع الادارية والسياسية والاقتصادية فارتباط اقتصاد افريقيا البدائي باقتصاد أوروبا الرأسمالي، ونمو تجارة الاستيراد والتصدير وانتشار مزارع المواد الأولية وظهور طبقات اجتماعية جديدة ألغت الطابع القبلي، وانتشار تعاليم المبشرين فألغت المنطق الديني، وتعلمت اجيال من الافريقيين فتأثرت بالثقافة الفرنسية بما ألغى الأسس اللغوية الإفريقية واستبدلتها بلغة المستعمر[2].

ونخلص في هذا الإطار الى ان الأسس المعرفية التي بنيت عليها فكرة نشوء الدولة وارتباطاتها المجتمعية في المنطقة إذا ما الغي الطرح الانتربولوجي وتم الارتكاز على الطرح الاثنوجرافي المعزز بالتفسير الاقتصادي سوف يرسخ ما يطرحه سمير أمين بقوله:

"إن التشكيلات الاجتماعية هي بنى ملموسة يتم تنظيمها وتكتسب خصائصها بواسطة نمط انتاجي سائد يمثل قمة مركب يتكون من أنماط إنتاج مخضعة"[3].

فالبارز هو وجود نمطين إنتاجيين في الصحراء الكبرى يتعلق بالنمط الزراعي والنمط الرعوي اضيف له نمط تجاري تمثل في تجارة الرقيق.

[1] ارشي ما فيجي، **مرجع سابق**، ص.144 .
[2] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.553.
[3] سمير امين، **التطور اللامتكافئ**، تر: برهان غليون (بيروت، دار الطليعة، 1974) ص.105.

المطلب الثاني: التشكيلات الاجتماعية للمجتمعات الساحلية

تتميز منطقة الساحل والصحراء بامتداد واسع جغرافيا أثر بشكل أو بآخر في الطبيعة المجتمعية للسكان، فالحياة البدائية والتفتت الاجتماعي والتشتت العرقي والتناحر القبلي، هي الظواهر الاربعة المميزة للوضع المعيشي لمجتمعات الساحل والصحراء الكبرى[1].

فتاريخ المجتمعات الساحلو-صحراوية حسب الرؤية الانثروبولوجية يبرزها في مجموعات بشرية وقبائل متناحرة لا تخضع لسيرورة تاريخية عقلانية، ولم يفرز سوى الفوضى والصراعات العقيمة المرتبطة بمناطق الرعي ومنطق السيطرة القبلية.

وإذا أردنا حصر القبائل المنتشرة في الصحراء الكبرى فإننا نعتمد المجال الموسع لمنطقة الساحل انطلاقا من بحيرة تشاد الى أطراف الغرب الافريقي ومن صحراء المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، موريتانيا) إلى شمال نيجيريا وحدود الغابات الاستوائية.

تشتمل منطقة الصحراء الكبرى والساحل على خريطة اثنوغرافية واضحة حيث يتواجد ثلاثة انتماءات كبرى تقع تحتها مختلف القبائل المتواجدة فيها وهي الامازيغ والعرب والزنوج عالجها المؤرخون الأوائل بناء على فكرة حصر السكان والمدن والذكريات والانساب، وتناولتها الأبحاث الانثروبولوجية الاستعمارية كمعطيات للتعامل مع المجتمع والسيطرة عليه، وبناء اقتصاد محلي يستفيد منه المركز[2].

ونبدأ بالقبائل الامازيغية والمحصورة في التوارق:

1-التوارق: ينتمي التوارق إلى أصول بربرية ويقدر عددهم بحوالي مليون ونصف مليون، وتعتبر منطقة ازواد المهد الطبيعي لهم[3].

---

[1] الحاج موسى احمد كامره، **زهور البساتين في تاريخ السوادين**، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني، الكويت. مؤسسة البابطين،2010، ص.53.

[2] Charles Grémont, **Les Touaregs Iwellemmedan, 1647-1896: un ensemble politique de la boucle du Niger,** Paris editions karthala, 2010, p.70.

[3] مادي ابراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي، **أفاق افريقية**، عدد.36 (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد.10، 2012، ص.ص.109-120.

يتوزع التوارق جغرافيا على منطقة واسعة تبدأ حدودها من الحدود التشادية السودانية شرقا الى الحدود المالية الموريتانية غربا ومن شمال النيجر مرورا بالجنوب الغربي لليبيا الى الجنوب الشرقي للجزائر انتهاء بوسط مالي وبعض المناطق في بوركينافاسو ونيجيريا جنوبا.

يرجع نسب التوارق الى روايات كثيرة الا ان الاتفاق العام بين كل الروايات على ان التوارق أصلهم يرجع الى الشمال، بين عرب او امازيغ، فالموروث الشعبي يعبر عن هويته الامازيغية بين ايموزاغ وايموهاغ وايموجاغ وايماجغن وايموشاغ وكلها مشتقات لكلمة ايمازيغن أي الامازيغ اختلفت باختلاف المناطق والنطق، فتوارق النيجر سواء توارق طاوا وسط النيجر او الآيير شمال النيجر يعتبرون أن أصلهم يرجع الى الشمال أي ما يعرف حاليا بليبيا[1].

وهذا الطرح نجده معتمدا كثيرا في الكتابات الغربية خصوصا الفرنسية منها باعتبار التوارق امازيغ يشترك نسبهم مع انساب الامازيغ في الشمال الافريقي كسكان اصليين[2].

اما الأصل العربي فبني حسب روايات البحاثة وعلماء الانساب التوارق الذي ينسبون قبائل التوارق بمختلف امتداداتها الى العرب القدامى والمحدثين، وعزز هذا الطرح البكري، المسعودي، وابن خلدون الذي يعتبر التوارق من قبائل صنهاجة بقوله:

"هذه الطبقة من صنهاجة هم الملثمون المواطنون بالقفر وراء الرمال الصحراوية بالجنوب ابعدوا في المجالات هناك منذ دهور قبل الفتح....... فنزلوا من ريف الحبشة جوارا وصاروا ما بين بلاد البربر وبلاد السودان حجزا واتخذوا اللثام خطاما تميزوا بشعاره بين الأمم، وعفوا في تلك البلاد وكثروا وتعددت قبائلهم...... مابين البحر المحيط بالمغرب الى غدامس من قبيلة طرابلس وبرقة......"[3]

تعتبر دراسة الروايات الشعبية التارقية والمواقع الجغرافية واسماء القبائل والملامح البشرية والعقليات القبلية والعادات المحلية لمختلف القبائل التارقية القاطنة في الصحراء الكبرى النيجر مالي بوركينافاسو ان لها صلة وثيقة تاريخيا بثلاث مناطق من الشمال الافريقي هي ليبيا

[1] محمد سعيد الشقاط، **التوارق عرب الصحراء الكبرى**، طرابلس، مركز دراسات وابحاث شؤون الصحراء، ط.2، 1989، ص.25.

[2] Dominique rosenberg, le peuple touareg du silence à l’autodétermination, ***revue belge de droit international,*** 1992/1 — Éditions BRUYLANT, Bruxelles. pp-5-39.

[3] ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، المجلد السادس، (بيروت، طبعة دار الكتاب اللبناني،.1979) ص.ص.370-371.

المغرب الاوسط وموريتانيا[1]، وهذا ما يبرز ان فترة التشكل والانتشار في الصحراء الكبرى التي يمكن ان نطلق عليها فترة ما قبل الإسلام ارتبطت بالشمال الافريقي ارتباطا وثيقا لغة ونسبا وتاريخا.

اشتهر التوارق بالسلطنات التي انتشرت في الصحراء الكبرى والتي شكلت عصب النشاط الاقتصادي والتجاري ومراكز الاتصال الحضاري مع حواضر الشمال، فعندما نشير الى تادمكت فإننا نتحدث عن قرون من التبادل التجاري مع الشمال الشرقي وخصوصا القيروان من خلال ممر وركلا (ورقلة حاليا) او الشمال غربي مع مراكش من خلال ممر إقليم توات (ادرار حاليا)، وعرفت تادمكت بسوقها الكبير ويرجح انها كانت تسمى بالسوق او (سوك) وان الحجاج المسلمين الأوائل هم من اطلقوا عليها تادمكت نسبة الى مكة المكرمة[2].

ما يدل على توزيعهم الجغرافي في الصحراء الكبرى وجود سبعة سلطنات للتوارق، كل سلطنة **(تمغر)** يشرف عليها سلطان (امنوكال) يساعده مجلس (اظبالان)* مكون من شيوخ (امغار) القبائل المشكلة للسلطنة اضيف اليه بعد دخول الإسلام الى المنطقة امام[3].

رغم صعوبة الحصر الزمني لتاريخ السلطنات نتاج انتفاء كتابات ثابتة حولها فترة ما قبل القرن الحادي عشر ميلادي الا ان الاهتمام يرتكز حول السلطة التقليدية لمنظومة قبائل التوارق ومدى تاثيرها في المسار الأمني والسياسي لمنطقة الصحراء والساحل، لذا سوف نحاول اجمالها في:

1- كَل اهقار: ومقره تمنراست أسست من قبل الملكة تينهنان وتشمل أربع قبائل كَل غالا (التي ينتمي اليها امنوكال تمنراست)، طايتوك، كل اغري، تادجاح ملات، تمتد من جبال الاهقار الى النيجر، دخلت الإسلام في بداياته بفعل التجارة وساهمت في نشر الإسلام في الصحراء الكبرى وغرب افريقيا، كما استطاعت مجابهة الاستعمار ومنعت دخوله للصحراء الجزائرية الى غاية بداية القرن العشرين، ولعل معركة طيط (بالقرب من تمنراست) التي افشلت مهمة فلاترز

---

1 محمد سعيد الشقاط، مرجع سابق، ص.17.

2 تادمكت كلمة امازيغية مركبة يقصد بها ثا= هذه، ذ= هي، مكت=مكة وبالتالي تصبح بالعربية (هذه هي مكة).

* اظبالان نسبة الى الطبل والذي يعتبر رمزا سلطويا يستخدم في نشر الاوامر التي يصدرها امنوكال من خلال عدد الضربات على الطبل.

3 يقصد بالعقال تجمع اعيان القبيلة ويختار تجمع الاعيان من بينهم شخصا يكون على راس الجماعة عرف بأمين العقال او بالتارقية بامينوكال.

mission fllaters للجيش الفرنسي للسيطرة على الصحراء وانتهت بمقتل العقيد بول فلاترز في 1881 ابرز دليل على رفض مطلق لسيطرة الأجنبي على المنطقة او التعاون معه.

تزخر المناطق التي ينتشر بها كًل اهقار بثروات كبيرة منها اليورانيوم، الذهب، المياه الجوفية، الغاز الطبيعي والغاز الصخري، البترول.

2- **كًل اجر او ازجر (azger)**: وهي سلطنة تمتد جنوب غرب ليبيا (اوباري، غدامس غات وفزان) وجنوب شرق الجزائر (جانت، تيديكلت، عين امناس)،[1].

سيطرت على السلطنة قبيلة امنان (جانت) بسبب انتساب أهلها الى النسب الشريف[2]، إضافة الى قبائل كل تين الكوم فزان وامنغاستن واوراغن باوباري الليبية، وما يلاحظ ان الاحتلال الفرنسي عمل على تقسيم كل ازجر من خلال رسم حدود بين الجزائر وليبيا بالاتفاق مع إيطاليا نظرا لإدراكه خطورة المواجهة مع السلطنة كاملة والتي تسببت في تأجيل دخوله الى جانت الى غاية 1923[3].

3- **كًل اضاغ**: وهي سلطنة الجبل تقع في جبال ادرار ايفوغاس وتختلف السلطنة في تسمياتها فتسمى **كًل ادرار**، **كًل ايفوغاس**، لكن ماهو متفق انها تنسب الى الجبال الوعرة الواقعة في منطقة ادرار ايفوغاس (اقليم كيدال) في مالي، وتشمل قبائل كًل تادمكت (نسب شريف)، كًل تغليت، كًل اوزاين، ايفرغوماسن، ايرياكن، كًل افلا التي ينتمي اليها امنوكال[4].

يعتبر امنوكال كًل اضاغ زيد اغ انتالا المحرك الأساسي لثورة ازواد منذ بداياتها في 1963.

4- كًل اير: وهي سلطنة جبال اير في النيجر عاصمتها ايغزر، تشمل قبائل اير، ايسندالن التي أسست مملكتين هما مملكة ماراندا ومملكة تيغيدا، وتنتشر قبائل السلطنة في اغاديز وارليت وايفروان، عين اول سلطان بها في القرن الخامس عشر 1405 وعرف بالسلطان يونس

---

[1] Gabriel Gardel**, Les Touareg Ajjer**, Alger, Éditions Baconnier, 1961, p.115.
[2] Gast Marceau, Les Kel Rela : historique et essai d'analyse du groupe de commandement des Kel Ahaggar, **Revue del'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°21, 1976. pp. 47-65.
[3] Jean Dubief, **L'Ajjer Sahara central, Paris : Karthala, 1999, p.27.**
[4]Pierre Boilley, **Les Touaregs Kel Adagh. Dépendances et révoltes: du Soudan français au Mali contemporain,** Paris; editions Karthala, 2012, p.40.

وهو من اصل تركي وتستمر السلطنة لغاية اليوم حيث يتولى السلطان عمر بن إبراهيم عمر امنوكال سلطنة الاير باغاديز[1].

تزخر المناطق التي تتواجد بها السلطنة باليورانيوم، حيث تسيطر الشركة الفرنسية اريفا مدعومة بالقواعد العسكرية الفرنسية على المنطقة بشكل كلي.

5- كًل اولميدان: تظهر حدود السلطنة في شرق ووسط مالي وجنوب غرب النيجر وشمال بوركينافاسو، يعتبر كًل اولميدان اكبر سلطنة تارقية سواء من حيث مساحة الانتشار او عدد السكان، لذلك انقسمت الى سلطنتين **كًل اترام** ومركزها مدينة **منكا** المالية وتشمل قبائل اغتافن، تهابناتن، و**كًل دينيك** ومركزها **ازواغ** قرب طاوة تتشكل من مجموعة قبائل تلميديس، ايخرخيرن، تيغرمت، اراولن، وتستولي قبيلة كل نان على امنوكال السلطنة ساهم التصحر في السبعينات في خروجهم نحو جنوب النيجر وشمال نيجيريا حيث استقروا هناك ويساهم بعضهم في دعم جماعة بوكو حرام في نيجيريا[2].

تعتبر اولميدان مزيج من الأعراق فبين من يرجع أصلها الى المور وبالتحديد قبيلة ولاتة وبين من ينسبها الى العرب البراكنة، الا ان الثابت هو أن اولميدان انحدرت من كًل تادمكت وبعد خروجهم منها امتزجت فيه الأعراق نظرا للامتداد الكبير الذي شملته السلطنة.

6- كًل اواي: وهي سلطنة فرعية من كًل اهقار انتقلوا في القرن 18 م الى النيجر، حيث خاضو مواجهة عنيفة مع كًل اير وسيطروا على اغاديز وجبال الاير واستطاعوا السيطرة على تجارة الصحراء الكبرى

7- كًل قرس: ينتشر كل قرس جنوب جبال الاير غدامس، تمنراست، كيدال، تومبكتو، اغاديز يتولى رأس كل مركز امينوكال ويعتبر امينوكال تومبكتو أشهرهم نظرا لدعوته للانفصال عن

[1]Djibo Hamani, **Le sultanat touareg de l'Ayar: au carrefour du Soudan et de la Berbérie,** Paris, éditions l'Harmattan, 2006, p.

[2] Charles Grémont, **Les Touaregs Iwellemmedan, 1647-1896: un ensemble politique de la boucle du Niger,** Paris editions karthala**,** 2010, p.23.

مالي سنة 1958، وتأسيس دولة تارقية في الصحراء الكبرى تضم كل التوارق في المراكز الخمس[1].

ففي الجزائر تعتبر منطقة الطاسيلي والاهقار المعلم الرئيسي للتوارق عامة، حيث كرس تواجد الكتابات المؤرخة لتاريخ التوارق ولغتهم في كهوف الجبال وموطن الملكة تينهينان الرمز التاريخي لهم عن تجذر القيمة اللامادية لمنطقة تمنراست في نظر التوارق.

اما الجانب المادي فتعبر عنه مدن الشمال المالي تنبكتو، غاوة، تادمكت حيث تعتبر الحواضر القوية التي تأسست فيها الممالك وانتشر فيها التوارق خصوصا تنببكتو باعتبارها مدينة نهرية، لذلك نجد التراث المادي لتاريخ التوارق يشير بقوة الى تنبكتو باعتبارها مركز إقليم ازواد والذي يضم معه كيدال وغاو.

اما غدامس فهي امتداد للحضارة الليبية القديمة ويؤكد التوارق على أهمية غدامس من خلال الدور الكبير الذي لعبته ليبيا خلال مرحلة ما بعد الاستعمار اين احتمى توارق النيجر ومالي من بطش الأنظمة السياسية لدولهم ونالوا الدعم الكبير من طرف القذافي والذي كان يهدف الى كسب ود توارق ليبيا ولعب دور في منطقة الساحل والصحراء للدفع بسياسة ليبيا التدخلية.

لكن ما يثير الاهتمام الدولي هو مركز أغاديز نتيجة الأهمية الاقتصادية والعسكرية للمنطقة لاحتوءاها على مناجم اليورانيوم، حيث تسيطر فرنسا على المنطقة من خلال شركاتها الاستخراجية وقواعدها العسكرية[2].

اما لغة اهل التوارق فإنها التماشاق والتي تكتب بحروف التيفيناغ وترجع ابجدية التيفيناغ الى ثلاثة الاف سنة قبل الميلاد وحافظت على وجودها الى الآن، وينسب التوارق أحيانا الى

---

[1] Paul Pandolfi, les Touaregs et nous: une relation triangulaire?, **ethnologie comparés**, n.02, printemps2001, Centre d'études et de recherches comparatives en ethnologie.pp.1-13.

[2] Abdoulahi Attayoub, Situation sécuritaire au Sahel: la question touarègue au cœur du débat, **Voix d'Afrique,** N°.52. Pp.12-17.

لغتهم فيطلق عليهم كلتماشق او كلتماهق، او كلتماجق حسب لهجة كل منطقة، وتعني اهل التماشاق أي الناطقين بلغة تماهاق[1].

لكن الجانب الثقافي لقبائل التوارق هو المدخل الأهم لفهم المطالب اللامادية التي يكرسها الصراع السياسي مع دولة مالي بالخصوص وباقي التشكيلات الدولاتية في منطقة الساحل الصحراوي.

تعتبر الصحراء بسرمديتها وروحانيتها سرا من أسرار التوارق، لا يمكن كشفه وسبر أغواره إلا من خلال التركيبة الثقافية للإنسان التارقي فبعيدا عن المخيال المادي الذي ارتبط بالتجارة عبر الصحراوية يبرز التارقي في لثامه معبرا عن تاريخ ثقافي طويل يجمع بين البناء الحضاري البسيط وبين الزخرف الثقافي العميق فالإيمان بالحياة وسط الرمال يجعل الصراع من اجل البقاء أحد أهم الصراعات التي يعايشها التارقي يوميا[2].

وبناء على فكرة الصراع من أجل البقاء تولد مبدأ التضامن بين القبائل التارقية لمواجهة الآخر سواء كان زنجيا او غربيا، وسواء كان منطلق الصراع حتميا يتعلق بضرورات العيش من مياه وكلأ، او خيارا سياسيا ضمن دائرة دولة ما بعد الاستعمار، وتصبح قيم الصبر والزهد والنبل والترفع قيما راسخة في الانسان التارقي مرسخة لقيم المسلم المتصوف المتعبد ومميزة له عن باقي القبائل المنتشرة جنوب الصحراء ووسط غابات السافانا.

ان التعمق في تاريخ التوارق يبرز فكرة أساسية مؤداها ان قبائل صنهاجة تولت أدوارا تاريخية هامة بدءا بنشر الإسلام الى إقامة ممالك إسلامية كبرى، سواء في غرب الصحراء الكبرى بتأسيس الدولة المرابطية من طرف قبيلة لمتونة نهاية القرن العاشر ميلادي، او شرقها الدولة بتأسيس الدولة الزيرية 971م، وما يلاحظ عليها هو سيطرتها على المغرب الإسلامي الى غاية الاندلس[3].

---

[1] محمد سعيد الشقاط، مرجع سابق، ص.28.
[2] فتيحة بركات، الصحراء وثقافة شعوب الهامش في رواية عيون الطوارق، **التواصل** (عنابة، عدد.25، مارس 2010)
[3] توماس.و. ارنولد، **الدعوة الى الاسلام: بحث في تاريخ نشر العقيدة الاسلامية**، تر: حسن ابراهيم حسن (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1970) ص.352.

ضف الى ذلك تأسيس الممالك الصحراوية في النيجر ومالي وبوركينافاسو بداية من مملكة غانا 1076 اين تم طرد العائلة المالكة fulbe فولبي واسلمت المملكة كلها والذي يبرز الدور الكبير الذي لعبه التوارق في تاريخ الصحراء الكبرى بما يمنح لهم المكانة والقوة لأداء دور هام في استقرار وتنمية الصحراء الكبرى وتامين الحدود الجنوبية للمغرب العربي.

II- الزنجية:

كرس التصور الدولاتي لسينجور الهوية الزنجية للسينغال من خلال الارتكاز على التصور العلماني المستمد من فرنسا واهمال الهوية الدينية الإسلامية رغم ان الاسلام يمثل دينا لأكثر من 90% من سكان السينغال، واعتبار الزنجية عنوان الاصالة وحجر الزاوية في تحديد ملامح الشخصية الوطنية، على الرغم من جهود مشايخ الطرق لإبراز وتأكيد الطابع الاسلامي للدولة لكنهم جوبهوا بالوسائل القمعية عن طريق البيروقراطية الموروثة عن البيروقراطية الاستعمارية[1].

تنحصر القبائل الزنجية في موريتانيا في ثلاثة إثنيات مختلفة، وهي التكلور والوتنكي والولوف، تتميز بانتمائها للمجتمع المستقر، ويغلب على كل اثنية الطابع الاجتماعي التراتبي حيث في كل قبيلة نجد النبلاء ورجال الدين والحرفيين والعبيد وتعتبر اثنية الولوف أكثر اثنية ديمغرافيا[2].

أما مالي فنجد قبائل البامبارا والماندينغ والسوننكي وينتشرون كذلك في جنوب الدولة ويتميزون بانتمائهم للمجتمع المستقر كمزارعين وصيادين يتكلمون جلهم لغة البمبارا ويدينون جلهم بالدين الإسلامي، ويرتبطون عضويا بالقبائل الزنجية المنتشرة بدول الجوار[3].

أما في النيجر فنجد القبائل الزنجية تنتشر في الإقليم الجنوبي وأكبر القبائل فيه هي قبيلة الهاوسا بتعدد سكاني يفوق نصف سكان النيجر وقبيلة زارما بخمس سكان النيجر وهما قبيلتين مستقرتين وتتحكمان في الاقتصاد والسلطة السياسية[4].

---

1 صالح بكتاش، **النزاع السينغالي الموريتاني**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1992، ص.112.

2 عماد الميغري، المسألة الإثنية والدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة والسلوك الإنجابي للأقليات، **إنسانيات** عدد 32-33 | 2006، ص.ص.61-79.

3 Gallais Jean. Signification du groupe ethnique au Mali. In: **L'Homme**, 1962, tome 2 n°2. pp. 106-129.

4 Dupire Marguerite. Identité ethnique et processus d'incorporation tribale et étatique. In: **Cahiers d'études africaines**, vol. 34, n°133-135, 1994. L'archipel peul. pp. 265-280.

وتشمل تشاد في وسط البلد قبائل الحجراي الكينغا والدنقليات وجنخور، وفي الجنوب قبائل الباقرمي، والسارا وتشتغل كل هذه القبائل في الزراعة والصيد وتتمحور ارتباطاتهم ببحيرة تشاد كمحور رئيسي للنشاط جنوب تشاد[1].

من خلال نموذج السينغال تبرز الرؤية التي نعالج بها موضوع الزنجية والقبائل الزنجية في منطقة الساحل والصحراء، فعلى الرغم من اعتبار الحركة الزنجية حركة لتحرر الانسان الافريقي ذو البشرة السوداء من الانسان الأبيض الأوربي الذي يحتل افريقيا الا ان انعكاساتها في الغرب الافريقي لم تكن بنفس هذه الوجهة، حيث تم اعتبار الامتداد الإسلامي والقبائل الصحراوية (العربية والامازيغية) دخيل على الانسان الافريقي وامتد الأمر الى إعادة رسم خارطة جيوتاريخية تعتبر أن أصحاب الأرض هم الزنوج وهذا هو مربط الفرس في الصراع الاثني في منطقة الساحل والصحراء سواء في موريتانيا او مالي او النيجر او تشاد[2].

.

يعترف بلايدن أن افريقيا استعادت علاقاتها الخارجية على أسس جديدة باستعادة ابنائها من الامريكيتين في اطار حملة الجامعة الافريقية من جهة، والمعرفة الجيدة بالثقافة الاسلامية التي يعتنقها اغلب الأفارقة بالداخل من جهة أخرى، حيث رأى من خلال كتابه الاسلام والمسيحية في افريقيا «**christianity, islam and negro race**» الصادر عام 1888، ان فرص انتشار المسيحية في إفريقيا محدودة أمام نفوذ الإسلام[3].

الأمر الذي يوحي بان الإسلام استطاع ان يتغلغل في افريقيا، ويصبح ديانة رئيسية في افريقيا، والديانة الوحيدة لسكان المغرب العربي والصحراء الكبرى، فعلى الرغم من ان الدول الساحلية تضم مناطق وجماعات متباينة من حيث ثقافتها وخبراتها، كما تتعدد وتتنوع انماط

---

[1] Pales Léon, Bex . Cartes ethniques du Tchad. In: **Journal de la Société des Africanistes**, 1959, tome 29, fascicule 2. pp. 293-294.

[2] Marie-Hélène, **La négritude et l'esthétique de Léopold Sédar Senghor**, mémoire (Montréal: université de Québec, 2009) p.17.

[3] حلمي شعراوي، **مرجع سابق**، ص.132.

الانقسام فيما بينها، سواء كانت هذه الانماط ثقافية او اثنية او لغوية او اقليمية وكان لهذه التعددية انعكاساتها، الا ان الاتفاق العام يكون دائما حول الدين باعتباره الموجه الرئيسي للقضايا العامة في الصحراء الكبرى، فالطبيعة الرمزية للقضايا الدينية، وما تحمله من دلالات تعطيها قدرا أكبر من الاهمية تجعل من السهل توظيف هذه القضايا لاستيعاب السكان مهما كان انتمائهم او لغتهم فنشر الإسلام ومحاربة الوثنيين والخضوع لسلطة امير المؤمنين فترة الممالك الإسلامية امر لا نقاش حوله.

يرتبط وصول الإسلام إلى المنطقة بوصوله الى المغرب العربي، حيث يشكل المغرب قاعدة انطلاق شمالا وجنوبا، شمالا الى الاندلس وجنوبا نحو الصحراء الكبرى، إلا أن بلاد السودان والصحراء الكبرى لم تمسها الفتوحات مما جعلها غير خاضعة لسلطة الخلافة، ودخول الإسلام اليه كان تأثرا بالعالم الإسلامي نتاج الصلات الثقافية التي أسست لها العلاقات التجارية التي أدت الى اعتبار اقتصاد المنطقة جزء لا يتجزأ من اقتصاد العالم الإسلامي[1].

ارتبط المسلمون تجاريا مع الصحراء الكبرى وبلاد السودان بدولتين تشكلتا بعد الفتوحات اولاها الدولة الرستمية والتي امتدت من الصحراء الليبية الى واحات توات وعاصمتها تيهرت ودامت من 776-909م، ودولة بنو مدرار او ايت مدرار وعاصمتها سجلماسة وهي اول اماره إسلامية امازيغية مستقلة عن الخلافة الاموية أسسها الصفريون ودامت من 772-976م، وكلاهما دولتان اسسهما ما يعرف بالخوارج.

وما يبرز في مسار الدولتين انهما اتجهتا جنوبا نتاج تركيز الفتوحات التي أتت وراءهم على سواحل شمال افريقيا والاندلس، فكان لهما عظيم الأثر في تهيئة الأرضية للفتوحات الإسلامية فيما بعد وتصحيح النظرة المتعلقة بالإسلام لدى السكان المحليين، والذين ارتبطوا لحد الان بالإسلام الصحيح البعيد عن التجاذبات السياسية والأيديولوجية.

يتمحور تاريخ منطقة الساحل والصحراء الكبرى حول انتشار الاسلام فالتاريخ الوسيط والحديث والمعاصر لتاريخ المنطقة تبرز فيه الاهمية الكبيرة للإسلام كمتحكم في العلاقات

---

[1] اليونسكو، **تاريخ افريقيا العام المجلد الثالث: افريقيا من القرن السابع الى القرن الحادي عشر** (بيروت، اليونسكو، ط.2، 1997) ص.28.

العرقية والاثنية، وكصانع للمراكز السياسية والحضارية في المنطقة، وكمحدد لطبيعة العلاقات مع مختلف الحدود الجغرافية الجنوبية الوثنية او الشمالية والشرقية الاسلامية[1].

كما ساهم الطابع الروحاني المستمد من التصوف في تثبيت الإسلام في الصحراء الكبرى نظرا لتلائمه ومتطلبات الحياة الصحراوية القائمة على البساطة والزهد والتأمل.

ان الاسلام الصوفي لطالما كان الموجه الرئيس للشعوب الصحراوية في اطار ما يعرف بممالك السودان الغربي، فما يظهر جليا ان معظم الممالك التي تأسست لفترة خمسة قرون اي منذ دخول الاسلام الى المنطقة كان عبارة عن حركات جهادية انطلقت من اجل نشر الاسلام ومحاربة ابدع ثم سرعان ما تتحول الى تنظيم الحياة العامة للسكان فتشكل دولة تدوم ويتوسع سلطانها الى مختلف جهات السودان الغربي من شمال نيجيريا الى تومبكتو شمالا الى السينغال غربا الى بحيرة تشاد شرقا فكان هذا المجال الاستراتيجي منطقة صراع من جهة بين المسلمين والوثنيين ومن جهة اخرى مسرحا للصراع حول السلطة ومحطات التجديد الديني التي كانت تنطلق من احدى المناطق لتشمل باقي المناطق، وهذا وفقا لمنطق ابن خلدون يدخل ضمن صراع العصبيات لكن بصبغة دينية ما يعزز هذا الطرح الصراع الذي كان بين القادريين والتجانيين في تومبكتو وغاو وجني هذه المدن الثلاث شهدت التعاقب الدولاتي من حيث سعي كل دولة تقوم على السيطرة عليهم باعتبارهم المراكز الحضرية والتجارية التي تساهم في رفد الدولة الحديثة وتمدينها[2].

هذا بالإضافة الى ان الاسلام الصوفي يمكن ان يبرز معطى هاما من حيث علاقة اهل السودان الغربي بالشمال الافريقي خصوصا بمنطقة توات التي كان لها عظيم الاثر في توجيه المسار الديني والمدني لسكان الصحراء الكبرى، فناهيك عن كون ان اغلب الفواعل التجارية والدينية التي تزعمت منطقة الصحراء الكبرى يرجع اصلها الى البيضان او العير كما يطلق عليهم وهم ممثلون اساسا في الطوارق سكان الخط الصحراوي الممتد من غدامس الليبية الى

---

[1] مطير سعد غيث احمد، **الثقافة العربية الاسلامية واثرها في مجتمع السودان الغربي** (بيروت. المدار الاسلامي، 2005) ص.175.

[2] صبحي محمد قنصوة، **الدين والسياسة في نيجيريا**، جامعة القاهرة سلسلة دراسات افريقية، ص.30.

موريتانيا واهل الصحراء الجزائرية من منطقة توات، و ورقلة الذين كان لهم اهتمام تجاري كبير بالذهب والطيب على ضفاف نهر النيجر.

يتميز الإسلام الإفريقي بشكل عام بأنه إسلام صوفي مالكي احتفالي سلطوي مسالم، ويأخذ في أحيان عديدة صبغة الهوية القومية، وهو ما أخر ظهور السلفية بأجنحتها المختلفة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى وأسهم في توتير العلاقات بينها وبين رموز الإسلام التقليدي ومؤسساته في المجتمع الإفريقي[1].

فإذا أخذنا قبيلة الفولان مثلا فإن من أركان هوية الفولان فكرة مؤداها أنهم شعب مختار صاحب رسالة نشر الدين الحنيف ورسمت ايديولوجيتهم شجرتهم السلالية على نحو يؤكد مصاهرتهم للعرب والصحابة وقريش بالذات، ومن هنا كانت شدة إعتزازهم بنسبهم وبتميزهم عن باقي الشعوب السوداء المحيطة بهم[2].

وهذا ما يفتح المجال لرؤية تتعلق بارتباطات غير معهودة في باقي المناطق خارج منطقة القلب في العالم الإسلامي، فالمصاهرة والنسب الشريف والانتماء السلالي لآل البيت يؤكد ان الإسلام وصل لمرحلة تجذر في منطقة الساحل والصحراء، ولولا بعض العوامل التي اثرت سلبا على الناحية الديمغرافية في منطقة الصحراء الكبرى منها تجارة الرقيق واستخراج الذهب ذلك ان صيد البشر والاتجار بهم كان عماد الاقتصاد في غرب افريقيا وعموم افريقيا وكذلك كان الامر في الممالك الاسلامية فالجزية كانت تدفع بالرقيق لكان انتشار الإسلام كبير جدا ولكان استقواء القبائل الامازيغية غير الذي نراه اليوم[3].

مقابل هذا عايش الإسلام نفس التوجهات الدينية التي كانت سائدة ولو ان تاثيرها محدود الا ان بروز حركات الإصلاح لإطفاء الفتن والثورات كان موجودا وقد تنجح او لا تنجح، وقد تنتهج هي الأخرى أسلوب الضغط بقوة السلاح فتريق الدماء التي قامت من اجل الحفاظ عليها، هكذا قامت حركات إصلاحية كحركة "**الجيلاني**" و "**حدا حدا**" في النيجر وحركة "**الشيخ عثمان**

---

[1] محمد سالم ولد محمد، **السلفية العلمية في منطقة الساحل وموقعها في الخريطة الجهادية** (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012) ص.4.

[2] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.306.

[3] مادهو بانيكار، **الوثنية والاسلام تاريخ الامبراطوريات الزنجية في غرب افريقية**، ترجمة فؤاد بلبع (القاهرة، المشروع القومي للترجمة، ط.2، 1998) ص.12.

فودي" في شمال نيجيريا والنيجر ومالي وغيرها من الحركات، وقد استطاعت هذه الحركات الانتصار إلى حين أن تقوم عليها حركة أخرى تدعي أنها هي الصائبة وما سواها على خطأ[1].

وبناء على هذه الرؤية يعتبر الإسلام عاملا محوريا في دراسة المنطقة لا بل أداة هامة من أدوات يمكن ان توظف لإرساء توجهات سياسية وحتى عسكرية تمكن دول الميدان وخصوصا الجزائر من فرض تصوراتها.

المطلب الرابع: أثر مسالة الهوية في بناء الدولة في الساحل الصحراوي

تعد مسألة الهوية المفتاح الرئيس لقضايا الساحل الصحراوي، لذا من الأهمية بما كان التركيز على أثرها في بناء منظومة الدولة.

تتميز مجتمعات الساحل الصحراوي بتعددية ثقافية ذات ابعاد لغوية دينية، وتعددية اجتماعية ذات ابعاد عرقية وإقليمية، الا انها تشترك في خصائص عامة اهمها:

- الغياب النسبي للإجماع على القيم، والوجود النسبي للاختلاف الثقافي.
- الوجود النسبي للصراع بين الجماعات، واستقلال نسبي لأجزاء النظام الاجتماعي.
- الاهمية النسبية للإكراه والتدخل الاقتصادي كأساسية للاندماج الاجتماعي.
- السيطرة السياسية لجماعة على الجماعات الاخرى.
- غلبة الطابع الفئوي والنفعي وعدم الفعالية الوظيفية على العلاقات بين الجماعات[2].

ان تحليل هذه الخصائص يستلزم البحث في تاريخ المنطقة وحاضرها خصوصا الفواعل النظامية التي شكلت احداثياتها سواء ممالك او استعمار او دولة وطنية.

اذا ما انطلقنا من المكون العرقي فان منطقة الساحل والصحراء الكبرى نقطة تمازج عرقي واثني تشكل بفعل عمليات المد والجزر للقبائل فهي منطقة التقاء بين الشمال البربري والجنوب الزنجي والشرق العربي، وطغيان فعل الترحال ادى الى تشكل طبائع متمازجة لغات ولهجات وتقاليد وعادات اختلطت فيما بينها مكونة مزيجا مضللا لم يستقر ولم يحدث استقرارا مدنيا الا مع مملكة مالي التي ساهمت بشكل كبير في تمدين منطقة الصحراء الكبرى يليها بعد ذلك ما

---

[1] محمد سعيد الشقاط، **الصحراء تشتعل**، مرجع سابق، ص.14.

[2] ابراهيم احمد نصر الدين، **دراسات في النظم السياسية الافريقية**، القاهرة، دار اكتشاف، ط.1، 2010، ص.26.

اتى به الاسلام من مساهمة كبرى في توحيد الرؤى والتوجهات حول عديد القضايا التي كانت تسيطر على الذهن الصحراوي اهمها العلاقات النسبية من سيطرة البيضان الى استعباد الزنوج الى الشدة والقسوة البارزة لدى قبائل فوت تور السينغالية، وهذا ما جعل منطقة الصحراء وحدة واحدة، والقبائل المنتشرة فيها من سلالات واحدة تصاهرت وامتزجت وكونت لحمة زادها الدين الإسلامي تماسكا وقوة، فتكونت إمارات وممالك وسلطنات، كان الصراع بينها على أشده، خصوصا بين القبائل التي تمتهن الإغارة واستياق الحيوانات، وكان مشايخ القبائل يتزعمونها ويوجهونها في هذا الاتجاه كلما ضعفت الحكومات المركزية[1].

اما المكون السياسي فكان له عظيم الأثر في تشكل الهوية خصوصا في المرحلة الاستعمارية التي غيرت ملامح الهوية القبلية والدينية بشكل خطير، فالتأثير الاستعماري على المسالة القومية كان أمرا معقدا فمن جهة أسفر الحكم الاستعماري عن تدمير عدد من الامم السابقة على الاستعمار او تمزيقها الى العديد من الجماعات الاثنية ومن جهة ثانية، فان الاستعمار قد وحد الجماعات الاثنية والقومية في اطار مؤسسي اقليمي مما وسع الفضاء الاجتماعي لهذه الجماعات وولد لديها خبرة الاحساس المشترك بالاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي والقمع الثقافي، باعتبارهم عربا او افارقة[2].

على الرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على استقلال الدول الساحلو–صحراوية الا ان ما يوجد داخل هذه الكيانات لا يمكن ان تطلق عليه شعب تحكمه الرغبة في العيش معا "حروب اهلية" او اقليم محدد المعالم "نزاعات حدودية" او سلطة حاكمة تفرض قوانينها على كامل الشعب او كامل الاقليم "ادارة الجماعات التقليدية اقليمية او قبلية او دينية لأمورها بعيدا عن السلطة المركزية"[3].

اشترك مع تنظيمات وترتيبات الاستعمار في تشكيل البيئة السياسية كل التراث الانساني والاجتماعي الذي صنعه سكان المناطق الافريقية منذ ان بدأ تاريخ الانسان في هذه الاقاليم الى يوم وصول النفوذ الاجنبي وهذا التراث يتمثل في اثار جغرافية وتاريخية، اجتماعية ونفسية

[1] محمد سعيد الشقاط، **الصحراء تشتعل** (طرابلس، دار الملتقى للطباعة والنشر، ط.1، 1998) ص.14.
[2] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.16.
[3] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.أ.

تولدت نتيجة للموقع الجغرافي في الاقاليم الصحراوية وتاريخ القبائل وهجراتها وحروبها ونظمها الاجتماعية واديانها، واثار كل هذا حينما كانت الاديان هي قانون التنظيم السياسي والاقتصادي والعلاقات الخارجية بين الجماعات الاخرى[1].

تولدت عن الحملات التبشيرية والمدارس الفرنسية نخبة سياسية وفكرية افريقية ارتبطت بالمسيحية كدين وفرنسا كنموذج ثقافي وباللغة الفرنسية كلسان للتواصل طمعا في مناصب الادارة الحكومية في حقبة الاستعمار استجابة لمفاهيم الحضارة الاوربية التي تجعل التعليم والثقافة جزءا من مقوماتها.

ففكرة الزنجية ارتبطت بالفكر التحرري للزنوج الافارقة في الولايات المتحدة مع بداية القرن العشرين مثلها مثل الجامعة الافريقية وتم توظيفها استعماريا بداية من مجلة الوجود الافريقي présence africaine الفرنسية، وهي ذات مدلول ثقافي تعني مجموعة من القيم الحضارية التي لابد ان تطعم بقيم اجنبية لإثرائها[2].

فهي من جهة مطلب افريقي ومن جهة اخرى مدخل استعماري في منطقة الساحل وغرب افريقيا يريد ربط الزنوج بالمسيحية كتوجه ديني وبالحضارة الاوربية كمطلب ثقافي.

وهذه العوامل اثرت على حالة اللاستقرار التي تشهدها المنطقة، حيث ساهمت عملية التحديث الى تعميق الشعور بالهوية العرقية مما ادى الى مزيد من التوترات العرقية، فالعزلة النسبية التي كانت تعيشها الجماعات قبل الاستعمار زالت، والاحتكاك القبلي الناتج عن البناء الاقليمي الجديد "دولة مابعد الاستعمار" ارتبط بالتسابق حول تحقيق المكاسب والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أنتج اوضاعا صراعية أكثر منها تعاونية.

بالإضافة الى انماط التنمية غير المتوازنة وأثرها على الطابع الصراعي، فالوضع التاريخي الاستعماري في الاهتمام بالجماعات التي استقبلت المسيحية وارتبطت ثقافيا بالاستعمار جعلها تحتل مكانة هامة في الدولة الجديدة والوضع التنموي والاقتصادي الجيد

---

[1] عبد الملك عودة، **السياسة والحكم في افريقيا**، القاهرة، مكتبة الانجلومصرية، ط.1، 1959، ص.273.
[2] محمد محمود ربيع، **الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا**، طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1974، ص.123.

سمح بوجود اختلافات وفوارق بين الجماعات فأصبحت الحدود العرقية مرتبطة بفوارق ثقافية ولغوية ودينية واقليمية ولونية.

شهدت منطقة الساحل عديد الصراعات الاثنية والعرقية والدينية في فترة مابعد الاستقلال، نتاج أزمة هوياتية ارتبطت بجانب لغوي ثقافي وبجانب عرقي واثني وبجانب ديني فكري الأمر الذي يثير إشكالا جوهريا يرتبط بالمدى الزماني لأزمة الهوية فهل نجد لهذا الصراع بكل تشكلاته علامات في تاريخ شعوب الساحل الصحراوي؟.

اما المكون الديني فيظهر أن الدين لطالما كان متراوحا بين انتماء عقائدي تعبدي وبين انتماء سوسيولوجي سياسي فالتمازج في العصور الغابرة بين الوثنية والإسلام ثم بين الوثنية والمسيحية كان باديا فكم من ملك وثني تظاهر بالإسلام لان الشعب أغلبيته مسلمة، وكم من مسيحي مستعمر تظاهر بالوثنية حتى يحول طقوسها إلى مسيحية ومريديها إلى كاثوليك.

ان تحليل المكون الهوياتي لدولة ما بعد الاستعمار بقدر ما يصعب بناء افتراضاته بقدر ما تستحيل التنبؤ بمخرجاته فعملية التكوين الهوياتي تبدأ بعد الولادة فيتم ترسيخ مجموعة من المعتقدات والطقوس والمواقف والأعراف واللغة الأم ثم تغرس فيه مجموعة من المخاوف والتطلعات والاحكام المسبقة والاحقاد ومختلف مشاعر الانتماء او اللاانتماء، وعندما يضطهد المرء بسبب ديانته او يتعرض للإهانة بسبب بشرته او لهجته ينتفض يجتاح الانتماء المتهم اي اللون او الدين او اللغة او الطبقة الهوية كاملة فيتعاضد من يبادلونه الانتماء لتأكيد هويتهم ويصبح هذا الفعل العنيف ملازما لإثبات الهوية، كل الذين يرغبون في قلب النظام القائم وكل الذين يثورون ضد الفساد واستبداد الدولة واللامساواة والبطالة وغياب الافق وكل الذين يجدون مشقة في ايجاد مكان لهم في عالم يتغير بسرعة يغريهم المد الهوياتي فمن خلاله يشبعون حاجتهم الروحية الى الانضمام الى حل سهل لحقائق شديدة التعقيد وحاجتهم الى التمرد والعنف.

فالدولة الحديثة لم تنشا سوى الاحباط ومخرجتاها لم تكن سوى بذورا للتمرد والرفض ليس للسلطة القائمة وانما للدولة ككل كخيار غير مسؤول تم تبنيه لحظة طرد المستعمر الاجنبي، فالدولة اضحت تهدد التنوع الثقافي اللغوي وطرق العيش وتريد فرض نمط خاص[1].

عندما يشعر سكان بلد ما بالانتماء إلى جماعات مختلفة دينية أو لغوية أو اثنية أو عرقية كيف يجب إدارة هذا الواقع؟ هل يجب اخذ هذه الانتماءات بعين الاعتبار؟ والى أي درجة؟ أم يفضل تجاهلها؟ فطالما يتعلق مركز شخصية ما في المجتمع بانتمائه إلى طائفة نساهم في استمرار نظام منحرف لا يستطيع الا ان يعمق الانقسامات، إذا كنا نسعى إلى تقليص التفاوتات والمظالم والتوترات العرقية او الاثنية او الدينية فالحل يكمن في المواطنة وفي الضوابط المؤسساتية الوطنية والمراقبة الدولية الفاعلة لمنع المذابح والتمييز والحفاظ على التنوع الهوياتي.

وترتبط العرقية بالتراث العدائي الكائن في الوعي الباطن لشعب من الشعوب مما احتزنه وصاغه عن علاقاته بشعب آخر والذي ينبعث بفعل خلاف حاضر، فالأيديولوجية العدائية أسلوب رئيسي للنفسية الجماعية يتمكن كل شعب عن طريقها من استيعاب ذاتيته المتفردة ويحقق تماسكه بتأكيد اختلافه عمن يحيط به[2].

تمثل العرقية القالب الايديولوجي المناسب لمجتمعات ما قبل سيادة النمط الرأسمالي بأبعادها المختلفة، لذلك وجدت الظروف مواتية في مجتمعات الاطراف الافريقية خاصة في المراحل التي تنتكس فيها حركات التحرر الوطني، فتصبح اداة تبريرية تستخدمها فئات معينة لتحقيق مصالحها في إطار النظام القائم، وفي يد القوى المهيمنة عالميا كمفسر للصراع الاجتماعي والسياسي.

وتقتضي العلمية التأكيد على الوعي المعاش اي المعنى الذي يدركه الذين يعيشون الحدث والذي يساهم في تحديد المغزى الفعلي الاجمالي للظاهرة الذي يتكون من المكونين

---

1 صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.296.
2 صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.298.

الذاتي والموضوعي فالمعطيات البنيوية تحدد وتشكل أرضية الامكانيات التاريخية القابلة للتحقق لكن الوعي القبلي كوعي معاش هو وحده الذي يجسد هذه الامكانيات كواقع[1].

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.299.

المبحث الثاني: السياق الدولاتي لمنطقة الساحل الصحراوي

المطلب الأول: التصور الجيوسياسي لمنطقة الساحل الصحراوي

يرتبط التصور الجيوسياسي برسم حدود المنطقة جغرافيا، وتحديد منطقة مراكزها وأطرافها ومنطقة القلب فيها وتفاعلاتها ومساراتها، وباعتبار أن التصور يرتبط ببعدين أحدهما مجتمعي والثاني نظامي، فانه لابد من التركيز على كليهما.

فالتصور الجيوبوليتيكي للإنسان الصحراوي أو الساحلي أو الساحلو-صحراوي يتأتى في أشكال جغرافية مختلفة، فالإنسان الصحراوي ذو الطابع المتنقل يرى في منطقة الصحراء الكبرى انتماءه الطبيعي، ويرسم حدود الصحراء الكبرى في الصحراء الغربية من بحيرة تشاد شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن شمال الصحراء الى ساحل البحر الصحراوي جنوبا لتحده غابات السافانا.

وتسمية الساحل في نظره إنما ارتبطت باعتبار أن الصحراء الكبرى تشكل بحرا رمليا شاطئه الجنوبي هو غابات السافانا بما جعله يطلق على المنطقة اسم الساحل، والتي توازيها مناخيا بداية الإقليم المداري الرطب أو الإقليم شبه الاستوائي[1].

ولاعتبارات مناخية تشكلت هويتين في الإقليم هوية صحراوية وهوية ساحلية، هوية رعوية وأخرى زراعية، هوية تنقل وهوية استقرار، وبناء على هذه الهوية الجيبولتيكية للإنسان الصحراوي أي الهوية الصحراوية الرعوية التنقلية تحدد المجتمع الصحراوي وتمايز عن المجتمع الساحلي الزراعي المستقر.

أما التصور الجيوبولتيكي النظمي فانه ارتبط ببعدين الأول سلطوي أي أن حدود المنطقة تتشكل وفقا لحدود الممالك والإمبراطوريات والدول التي تواجدت في المنطقة عبر العصور، والثاني اقتصادي ارتبط بمنطق التبادل وخطوط التجارة.

حيث نجد أن هناك من الممالك والإمبراطوريات التي كان مركزها صحراويا وامتدادها ساحلي، والعكس أين نجد المركز ساحلي والامتداد صحراوي، إلا أنه ونظرا لصعوبة الصحراء

---

[1] نقولا زيادة، **إفريقيات، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي** (بيروت: رياض الكيس للكتب والنشر، 1991) ص.336.

فإن جل الممالك والإمبراطوريات استقرت مراكزها في الجزء الساحلي أو على أطرافه النهرية لدور المياه كعنصر حضاري.

إلا أن انتشار الإسلام أثر على رسم الحدود الجيوبولتيكية للمنطقة بشكل كبير، وكان مدخلا تجاريا بالأساس، حيث أن سكان الصحراء الكبرى والتجار المسلمين شكلوا حلفا للامتداد والسيطرة ورسموا خريطة جديدة للمنطقة من خلال السعي إلى تمديد المجال الجغرافي للصحراء الكبرى ليشمل منطقة الساحل، فحاجة المجتمع الصحراوي الرعوي المتنقل إلى متطلبات الحياة (ماء، كلأ)، وحاجة التجار إلى السيطرة على مناجم الذهب والفضة والفضاءات التجارية الواسعة في الساحل، ساهم في حملهم للواء نشر الإسلام وبناء ممالك إسلامية قوية، ومثلما يرى ماركس في رأيه حول الإسلام ف:

"القرآن والتشريع المستمد منه يقلصّان الجغرافية والتنوّع العرقي لمختلف الشعوب في ثنائية سهلة ومريحة وهي: المؤمنين والكفّار"[1].

وهذا ما أدى إلى تغير التصور الجيوبوليتيكي للمنطقة وزالت الرؤية القائمة على تقسيم المنطقة إلى جزأين، وأصبحت تشكل منطقة واحدة لكن بتمازج اجتماعي ذو بعد ديني، حيث أحيانا الملك مسلم والشعب وثني، أو أن الملك وثني لكنه لحاجة اقتصادية نظرا لسيطرة التجار المسلمين على خطوط التجارة يبني المساجد ويفسح مجال امتداد الإسلام[2].

ومما يبرز في الفترة الإسلامية أن التصور الجيوسياسي للمنطقة ارتبط بالانتماء إلى الشمال، واعتبر الحواضر الشمالية للصحراء في ولاته وسجلماسة وتوات وغدامس وتلمسان وفاس وطرابلس هي المراكز الحضارية للصحراء الكبرى ومنطقة الساحل.

إلا أن الفترة الاستعمارية غيرت التصورات الجيوبولتيكية ورسمت خارطة جديدة للمنطقة وذلك باقتطاع الجزء الشمالي واعتباره شمالا إفريقيا، واقتطاع الجزء الجنوبي للصحراء الكبرى واعتباره امتدادا للمنطقة الساحل أو ما عرف بإقليم غرب إفريقيا وتشكيل ما يعرف بإفريقيا الغربية الفرنسية (AOF).

---

[1] كامل محمد عويضة، **كارل ماركس الماركسية والاسلام** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 1993) ص.13.
[2] نقولا زيادة، **مرجع سابق، ص.340.**

وبعد زوال الاستعمار الفرنسي عن المنطقة بشمالها وغربها، برزت حدود الدول الوطنية وحافظت على التصور الجيوسياسي الاستعماري، لا بل تعزز بالهوية الجيوسياسية التي رسمها النظام الدولي من خلال ضمه لمنطقة الصحراء الكبرى إلى منطقة الساحل في ضوء إستراتيجية التنمية الدولية في إطار نادي الساحل وغرب إفريقيا، والذي تنافى والتصور الجيوبوليتيكي للإنسان الصحراوي المسلم الرعوي المتنقل، والإنسان الساحلي الوثني أو الزراعي المستقر والمتحكم في سلطة الدولة الحديثة، وتنافى كذلك والهوية الجيوبولتيكية للنظم السلطوية التقليدية التي قامت في الصحراء الكبرى.

إلا أن هوية الأقليات التي لا تتوافق مع منظور الدولة الوطنية أدت إلى تبلور هوية جيوبوليتيكية متعددة الطبقات من خلال ربط بعض الجماعات لنفسها بالدولة الوطنية بينما تربط جماعات أخرى نفسها بتجمعات بديلة إما مستقلة داخل الدولة أو تابعة لدولة أخرى أو إقليم آخر (الإقليم الصحراوي الشمالي بالنسبة لقضية التوارق).

وفي ظل اختلاف التصورات الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل الصحراوي تتداخل القضايا الأمنية العسكرية بالاقتصادية التنموية والموارد والسلطة والمنافع لتشكل ما يعرف بأزمة الانتماء الجيوبولتيكي في منطقة الساحل الصحراوي ويصبح العامل الجيوبليتيكي عاملا امنيا بعد انهيار كل الأطر النظامية (زوال الدولة الوطنية أو فشلها، فشل المشاريع التنموي الدولية، تغليب الفواعل ما تحت الوطنية على الفواعل المركزية) ودخول فواعل غير نظامية إلى المنطقة باعتبارها أضحت تعرف خواءا سلطويا.

إلا أن الهوية الجيوبولتيكية للمنطقة خصوصا الصحراء الكبرى تنحصر بالأساس في عاملين هما جيوبولتيكا الماء وجيوبولتيكا الغذاء، فحاجة المجتمعات المتنقلة للماء والكلأ أكثر من حاجتها إلى الديمقراطية، ووظيفة الدولة الحديثة تآكلت نتاج غياب هاذين العنصرين بعد بداية التصحر في السبعينات.

المطلب الثاني: تشكل الدولة في منطقة الساحل الصحراوي

رغم صعوبة هذا التصور القائم على حصر الدول التي تشكلت الا ان مقتضيات الدراسة تركز على دول ما بعد الاستعمار او على الخريطة الاستعمارية لتقسيم الصحراء الكبرى

والساحل، فخريطة الصحراء الكبرى تبدأ حدودها الشرقية بمنطقة جنوب الجبل الغربي وجنوب سرت وجنوب الجبل الأخضر لتنتهي في المحيط الأطلسي غربا مشكلة امتداد جنوبيا لدول الشمال ليبيا الجزائر والصحراء الغربية وقلبا لموريتانيا والنيجر وشمالا لمالي وبوركينافاسو.[1]

موريتانيا:

برزت كمشروع للمسؤول الفرنسي كوبولاني coppolani في ديسمبر 1899 لإنشاء موريتانيا الغربية وفي 27جوان 1900 تقاسمت اسبانيا وفرنسا الحيز الصحراوي بين المغرب وموريتانيا لتشكل الصحراء الغربية لإسبانيا وموريتانيا لفرنسا والتي اضافت لها الحوض الشرقي والحوض الغربي المقتطع من مالي عام 1944، وادى هذا الى تجميع لشعوب قسرا في اطار مستعمرة جديدة، فشعب المور امتداده شمالي في الصحراء الغربية و شرقي في الجزائر حيث قبائل التكنة والرقيبات وتجكانت وفي مالي حيث قبائل كونتا اما التكرور والسوننكي والولوف فامتدادهم في السينغال ومالي.[2]

وادى العامل العرقي في الدخول في صراع عرقي بين البيض والسود بعد الاستقلال نتاج الاختلاف في نمط الحياة الاقتصادية والمتعلق بالنمط الزراعي المستقر للتكرور والسوننكي والولوف "**السود**" والنمط الرعوي البدوي للمور والبول والطوارق "**البيض**"، مع اهمال للبعد الثقافي خصوصا ما يتعلق بالاعتراف باللهجات على الرغم من فرنسا خصتهم بمعاملة استثنائية في كل افريقيا الغربية الفرنسية بإنشاء نظام "**المدرسة**" والذي يقضي بتعلم مبادئ اللغة العربية وتعاليم الدين الاسلامي، وهذا ما ادى الى تعميق التباين الاداري نتاج تعليم السود الفرنسي والذي سمح لهم بتولي السلطات بعد الاستقلال.

تدور الازمة السياسية في موريتانيا حول المشكلة العرقية اي مشكلة عدم اتفاق المكونات العرقية المختلفة للمجتمع الموريتاني على صيغة واحدة للدولة والسلطة اي على كيفية تحديد الكيان القومي الذي تمارس عليه السيادة فالمشكلة لا تعكس فقط هزال الدولة الوطنية وانما تمس ضعف تماسك المجتمع.[3]

---

[1] محمد سعيد الشقاط، **الصحراء تشتعل**، مرجع سابق، ص.15.
[2] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.134.
[3] صالح بكتاش، **النزاع السينغالي الموريتاني**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1992، ص.131

ولعل التجاذبات العرقية هي ما اثارت طبيعة توجه الدولة الموريتانية كدولة عربية او افريقية بعد الاستقلال خصوصا بعد مطالبة المغرب لضم موريتانيا باعتبارها اراضي تابعة لمراكش وفقا لمنظور علال الفاسي والذي بسببه لم تتمكن من الدخول كعضو في الامم المتحدة الا في 27 اكتوبر 1961 فقبائل المور سواء الصحراوية او الموريتانية لها ولاء كبير لسلطان مراكش وهذا ما يفسر انضمام بعض القبائل الموريتانية لجيش التحرير المغربي الذي يحاول السيطرة على الصحراء الغربية ووادي الذهب الموريتاني.

وفي مقابل ذلك جنوبا أسس السود كتلة جورجول الديمقراطية عام 1956 ثم اتحاد المنحدرين من وادي النهر ثم الاتحاد الوطني الموريتاني عام 1959 الذي طالب بانضمام موريتانيا الى اتحاد مالي مع السينغال ومالي[1].

ساعدت ظروف ما بعد الاستقلال على تقوية الوعي العرقي والقبلي والعشائري وكافة الانتماءات الجماعية المنافية لمفهوم الدولة الحديثة، وهي حالة ايديولوجية غير متوائمة مع التطور المادي الاقتصادي الجارف الذي دفع الى الامام كيانات طبقية وليدة ناقصة التبلور فاقدة الوعي بحقيقتها في المدة الوجيزة التي سجلت فيها موريتانيا طفرة كبرى في طريق التحديث الرأسمالي 1960-1970، فظل التسابق على المراكز وفرص العمل التي وفرها النمو الاقتصادي والتعليمي والعمراني محتفظا بطابعه العرقي الخاص.

مالي: في أواخر القرن التاسع عشر، بدأت الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في بسط سيطرتها على جزء كبير من غرب إفريقيا، وفي عام 1892 أنشأ الفرنسيون موقعًا عسكريًا في باماكو، وبحلول عام 1905، فرضوا سيطرتهم الاستعمارية على المنطقة بأكملها وأضحت مالي جزءًا من غرب إفريقيا الفرنسية[2].

وباعتبار مالي مجموعة حواضر ذات تراث امبراطوري تم تقسيم مالي نفسها إلى ستة وحدات إدارية في الجنوب واعتبار شمال مالي منطقة عسكرية، تهدف الى تدمير ذلك التراث بغية السيطرة عليها.

---

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.138.

[2] Edmond Bernus, **Nomades et Commandants**, (Paris: Karthala, 1993) p.35.

في ظل النظام الاستعماري، لم يُسمح لمالي بأن يكون لها حكومتها الخاصة أو نظام سياسي مستقل وكان البلد يحكمه حاكم عام فرنسي له السلطة النهائية على جميع القرارات الإدارية والسياسية[1].

حصلت مالي على استقلالها عن فرنسا عام 1960، وكان موديبو كيتا أول رئيس للدولة المستقلة حديثًا في مواجهة مع اول حركة انفصالية في افريقيا وهي حركة إقليم ازواد، ومنذ ذلك الحين شهدت مالي فترات من عدم الاستقرار السياسي، تتوج عملية الانتقال السلطوي فيها بالانقلابات العسكرية.

النيجر: نالت جمهورية النيجر استقلالها عن فرنسا في 3 أوت 1960، وسميت الدولة على اسم نهر النيجر الذي يتدفق عبرها، تتبع إقليميا إقليم غرب افريقيا وجغرافيا إقليم وسط الصحراء الكبرى، وتشمل سبعة مناطق كبرى أهمها منطقة اغاديز في الشمال الذي يعتبر مصدر الثروات الباطنية من يورانيوم وذهب، ومحط اهتمام القوى العظمى (فرنسا، الولايات المتحدة) ومركز الصراع القبلي (اغاديز/نيامي)[2].

تحد النيجر عدة دول، الجزائر وليبيا من الشمال، تشاد من الشرق، ونيجيريا وبنين وبوركينا فاسو من الجنوب، ومالي من الغرب ما جعلها معبرا إقليميا لتنقل الأشخاص والبضائع، ومنح وضعها الجغرافي لدول حوض بحيرة تشاد مكانة جيواستراتيجية بفعل الصراع الدائر في إقليم افريقيا الوسطى[3].

تشاد: هي دولة قارية في وسط إفريقيا حصلت على استقلالها عن فرنسا في 11 أوت 1960 تتميز بتركيبة عرقية ولغوية متنوعة مع أكثر من 200 مجموعة عرقية وأكثر من 100 لغة يتم التحدث بها.

[1] Louis Archinard, **Le Soudan français en 1888-1889 : rapport militaire du commandant supérieur le lieutenant-colonel Archinard**, Imprimerie nationale, Paris, 1891, p. 96.
[2] Edmond Bernus, ibid, p.97.
[3] Camille Lefebvre, **Frontiers de Sable, Frontiers de Papier**, (Paris : editions de la Sorbonne, 2019) p.401.

مرت تشاد بعد الاستقلال بفترة من عدم الاستقرار السياسي والصراع الأهلي، بما في ذلك العديد من التمردات والانقلابات، نتجت عن امتداد الانتماءات الاجتماعية والسياسية الى خارج الحدود، الممتدة عبر أقاليم متعددة شمالا مع ليبيا وأزمة إقليم اوزو، وغربا مع النيجر وشرقا مع السودان وأزمة قبائل التبو وجنوبا في إطار بحيرة تشاد وأزمة بوكو حرام وجفاف البحيرة[1].

كان لهذه الازمات تأثير كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، واستدعت التغييرات الهيكلية فرض تقسيمات إدارية جديدة تعطي أهمية قبلية أكثر منها تنموية[2].

على الرغم من هذه التحديات، أحرزت تشاد تقدمًا كبيرًا في مجالات تطوير البنية التحتية نتيجة الاكتشافات النفطية المتتالية والتي منحت لتشاد بعض المداخيل الثابتة، ومكنها من تشييد بعض المشاريع الإقليمية تشمل:

1- خط أنابيب نفط غازي: وهو خط أنابيب نفطي يمتد من حقول النفط التشادية في حوض دوبا إلى مدينة كريبي الساحلية في الكاميرون، تم إنشاء خط الأنابيب في عام 2003 وزاد بشكل كبير من إنتاج وتصدير النفط في تشاد.

2- مقر لجنة حوض بحيرة تشاد: لجنة حوض بحيرة تشاد هي منظمة حكومية دولية تشرف على إدارة وتطوير حوض بحيرة تشاد، يقع مقرها الرئيسي في نجامينا وتم تشييده في عام 1994 وتسعى تشاد من خلال دورها كدولة مقر المساهمة في صنع القرار الإقليمي لأفريقيا الوسطى.

وهذا المسار عزز من الاهتمام الدولي بتشاد خصوصا من طرف الصين التي أبدت حضورا قويا في الاستثمارات الأجنبية في تشاد بما سمح لتشاد من الاهتمام بالبنية التحتية[3].

والخريطة ادناه توضح الأهمية التي تزخر بها تشاد في الامن الطاقوي لإقليم افريقيا الوسطى وامتداداته الجنوبية نحو المحيط.

---

1 Jean-Louis Triaud, Le Refus de L'etat. L'exemple Tchadien, **ESPRIT**, avril 1985, pp.20-25.

2 جريوم توبيانا، كالوديو غراميزي، **مشكلة التبو: ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد ـ السودان ـ ليبيا**، (جنيف: مشروع مسح الاسلحة الخفيفة، 2017) ص.57.

3 *Zorrino Haroun*, **L'impact du projet pétrole sur la vie des populations locales de la zone: Le cas du village de Kagpal** (Tchad,, Publibook, 2000) p.19.

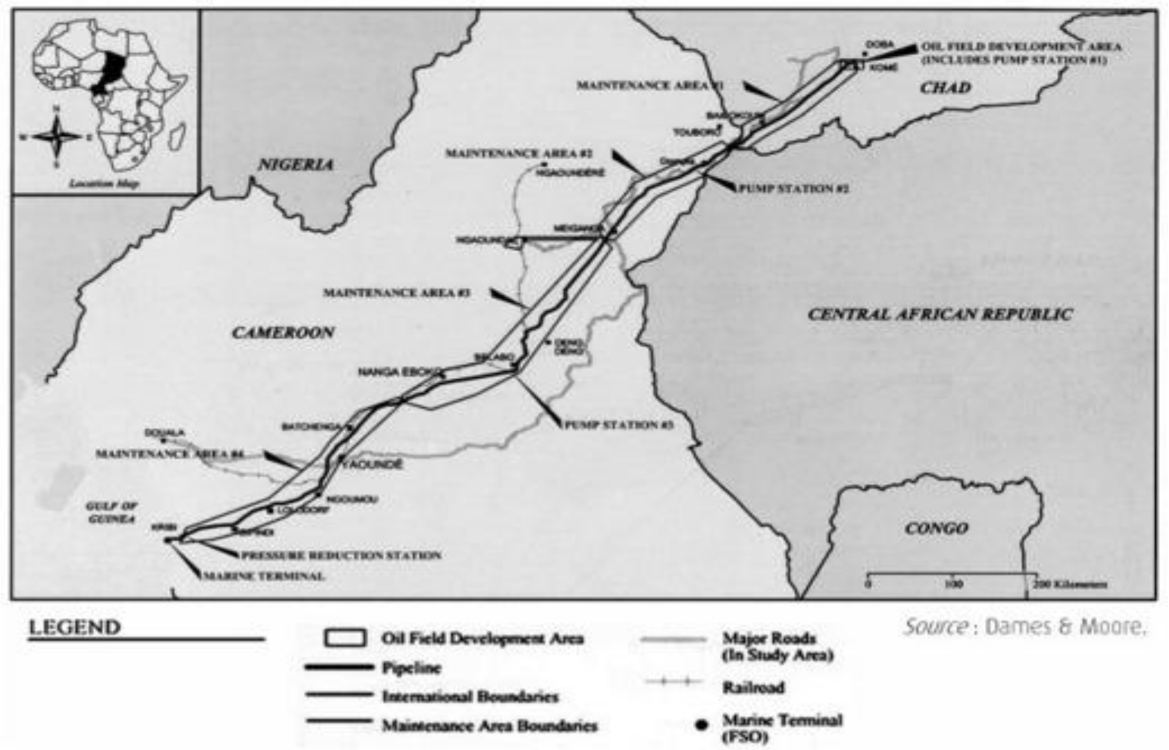

الشكل 2: خريطة توضح امتداد أنبوب نفط تشاد نحو الكاميرون[1].

المطلب الثالث: البناء التقليدي للأنظمة السياسية الساحلية

تركز دراسة البناء التقليدي على فهم التراث الحضاري الدولاتي الذي كانت تزخر به الممالك والإمبراطوريات التي انتشرت في ربوع الساحل الصحراوي وفهم كذلك طبيعة السياسات المنتهجة من طرف هذه الامبراطوريات للحفاظ على الولاء والاستمرارية الحضارية للممالك، وكذلك فهم اهم اشكالية بالنسبة للدولة الحديثة وهي كيفية سيطرة الامبراطوريات على التعددية الاثنية والثقافية واللغوية وطبيعة تعاملها معها.

فحركة التاريخ وفقا لابن خلدون هي حركة انتقال مستمرة من البداوة الى الحضارة والتي تتم عبر الدولة، هذه الاخيرة تحمل منذ نشأتها بذور انهيارها تاركة المجال لقيام جماعة بدوية اخرى بتأسيس دولة جديدة[2].

---

[1]Benoît Massyeau, Delphine Dorbeau-Falchier, des revenus pétroliers Gouvernance pétrolière au Tchad: la loi de gestion des revenus pétroliers; **Afrique Contemporaine,** 2005/4 (n° 216), pp.139-156.

[2] محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1994، ص.141.

ان أبرز اسباب وجود القبائل في مواطنها الحالية وما تتسم به المجتمعات من تنوع وتعدد قبلي انما يرجع الى استمرار علاقات الغزو والحرب، ان ميراث التاريخ الطويل الممتلئ بالعداء والعراك مازال يعيش في نفوس اغلبية هذه القبائل[1].

كانت الممالك الافريقية في انحاء مختلفة من القارة هي حاملة الثقافات الافريقية المعروفة، كما اشتهرت عائلات مليكة افريقية، فمملكة غانا (جنوب موريتانيا حاليا) لها حضور كبير في التاريخ منذ القرن 3م حتى القرن 11م، بامتداداتها الاقليمية التي تمثل ثقافة عريضة للماندي في هذه المنطقة وتجعل من كومبي عاصمة مركزية في الصحراء الكبرى تضرب في اتصالاتها من صنهاجة شمالا حتى الاشانتي جنوبا، ورغم انتشار الاسلام وما كان له من دواعي على تغير التركيب الامبراطوري الا انها استمرت بحضورها السلطوي على المنطقة مع عائلات امبراطورية اسلامية جديدة هي عائلات "**المنسى**" و "**الاسكيا**" التي لم تكتف بالاتساع بالتجارة مع البربر انما امتدت بالإمبراطورية الصاعدة على نهر النيجر حتى مناطق نيجيريا وغانا الحالية بل وعلى نهر سنجامينا، وعرفت بعدها عواصم جديدة "**تومبكتو**"،"**جاو**" و"**جني**" على يد "**سونجاتا**"، "**كيتا**" و"**منسىّ موسي**" في القرن 14م، و**منسىّ موسى** الذي عرف برحلته الشهيرة للحج عن طريق مصر، ومسيرة احد اسلافه على نهر سنجامبيا التي يرجح انه قطع بعدها المحيط الاطلنطي صوب امريكا قبل كولومبوس[2].

واستمر النمط الامبراطوري مع مملكة **سنغاي** في القرن 15م و16م، وملكيها "**سنى علي**" و "**اسكيا محمد توري**" والتي امتدت في الفضاءات الصحراوية، وعرف عنها تنظيم الجيوش والقضاء والتعليم والادارة والمدن والتي عدت من اكبر الانجازات الحضارية الافريقية فترة ما قبل الاستعمار، بالإضافة الى مملكة مالي منذ القرن التاسع والتي قامت على تدمير مملكة غانا والتي ارتبطت باندماج كبير بالفتوحات الاسلامية[3].

---

[1] عبد الملك عودة، **السياسة والحكم في افريقيا**، القاهرة، مكتبة الانجلومصرية، ط.1، 1959، ص.127.
[2] حلمي شعراوي، **الفكر الاجتماعي والسياسي في افريقيا**، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2010، ص.ص.18-20.
[3] حلمي شعراوي، **مرجع سابق**، ص.20.

قامت مملكة مالي على مساحة تضم جمهوريات السينغال، جنوب موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، غينيا، شمال ساحل العاج، جامبيا، غينيا بيساو وليبيريا، مرتبطة في امتدادها بمدى انتشار ثقافة الماندينغ والتي تشمل قبائل الماندينغ، البمبارا، الولوف، السوننكي والسنغاي والتي عرفت عند العرب ككتلة واحدة اسمها شعب التكرور.

ساهمت امبراطورية مالي بعد استكمال توسعها على يد **سونجاتا** الشهير في تشكيل الروح الوحدوية لإقليم غرب افريقيا والتي برزت في ميثاق "**كوروكان فوجان**" والمعروف بين الماندينج بميثاق تقسيم العالم والذي جاء كخلاصة لاجتماع شامل لملوك المنطقة بزعامة سونجاتا عام 1236[1].

اعتمد مؤرخو افريقيا على منهج متعدد الاختصاصات اذ استخدم التحليل الاقتصادي لتطور الجهاز الاداري في فترة ما قبل الاستعمار كما استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي لتحليل التغير الهيكلي في الماضي الاكثر قربا وطبقت مفاهيم وأدوات الأنثروبولوجيا الاجتماعية على الهياكل الاجتماعية والنظم السياسية وأولي اهتمام غير متحفظ للقضايا الفلسفية في بيان الاسباب التاريخية[2].

يقول جوليوس نيريري رئيس جمهورية تنزانيا ان المفهوم الافريقي التقليدي للديمقراطية هو **"الحوار حتى الاتفاق فالشيخ والزعماء يجلسون تحت الشجرة الكبيرة ويتناقشون حتى يتم الاتفاق"**[3].

وفي ظل النظام القبلي ومفاهيمه واساليبه التقليدية فالمجتمع الافريقي كان مجتمعا يقوم على المساواة يسن الافراد و تساس امورهم وتدار عن طريق الحوار، فالتقاليد الموروثة للحياة الجماعية في افريقيا الى نظام الحزب الواحد حيث تزاول المعارضة دورها داخل الحزب على اساس مبدأ الاجماع حسب الزعيم الغيني احمد سيكوتوريه.

وولاء الشعب يجب ان يتحول الى الحزب بدلا من مراكز الولاء التقليدية التي كانت تتمثل في صلات القربى بالجماعة والقبيلة والشيخ، والحزب الواحد هو الحل في نظر الزعيم المالي

---

1 حلمي شعراوي، **مرجع سابق**، ص.137.
2 ج. هوبكنز، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، تر: احمد فؤاد بلبع، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 1998، ص.6.
3 محمد محمود ربيع، **الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا**، طرابلس، دار مكتبة الفكر،1974، ص.20.

ماديرا كيتا، فالتعددية الحزبية توظف فيها النعرات الاقليمية والقبلية في المناورات والمنافسات الحزبية والتي تنتج **العنصرية الداخلية**[1].

ويعطي ماديرا كيتا مثالا عن الاتحاد السوداني في مالي الذي يشكل فيه المكتب السياسي اعلى جهاز والذي يشمل جميع التيارات والتجاذبات السياسية والتعبير الديمقراطي عن التوجهات المختلفة لا يستطيع زعيم الحزب مواجهتها، فالاستعمار عزز العنصرية الداخلية من خلال دعمه لتأسيس أحزاب الأقليات لضرب الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال، وأصبحت بعد الاستقلال توظف سياسيا في أزمات داخلية أبعدت الحركات الوطنية عن مسار بناء الدولة الوطنية وصارت العلاقات السياسية مبنية على قبيلة مسيطرة استيطانية وقبائل مضطهدة.

أما ما يتعلق بالدستور فقد اعطى الدستور المالي بعد الاستقلال الصلاحيات الكاملة للسلطة التنفيذية وتبنى النظام الرئاسي[2].

المطلب الرابع: البناء الحداثي لدولة ما بعد الاستعمار

الدولة الافريقية مجرد واقعة رسمية قانونية انشاتها القوى الاستعمارية عشية تصفية الاستعمار لحدمة مصالحها، قامت على تعددية اثنية داخل كل منها بشكل جعل من الصعوبة بمكان تحقيق الاندماج الوطني في ظل هذا التعدد الثقافي واللغوي، وشعار القومية الافريقية تعبير عن مصالح جماعة من المتعلمين والنخب الافريقية ذات التكوين الاوربي، فالدولة ولدت في اذهان الوطنيين الحالمين قبل ان يكون لها وطن محدد[3].

ان العجز عن قيام وطنية افريقية طوال هذه الفترة انما يرجع بدرجة اساسية الى عجز الحاكمين عن ادارة التعدديات المختلفة في مجتمعاتهم بالشكل الذي يحقق ولو الحد الادنى من مطالب مختلف الجماعات "لغوية، اثنية، دينية"، وينتهي بحالة من التماسك الوطني وصولا الى الاندماج الوطني وبناء الدولة الوطنية.

---

[1] محمد محمود ربيع، **مرجع سابق**، ص.30.

[2] مرجع نفسه، ص.58.

[3] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.14.

فالعجز يعود لسوء الادارة وفسادها او تحيز الحاكمين لجماعاتهم الاثنية او اللغوية او الدينية او نقص الموارد، وأدت افرازات العولمة لتقوض اي امل في امكانية ظهور الدولة الوطنية في افريقيا، ذلك ان الكيانات السياسية القائمة فقدت وظائفها التشريعية والاستخراجية والتوزيعية والثقافية بل والدفاعية وانهيار الثقة بين الحكام والمحكومين نتاج عدم الالتزام بحقوق الانسان[1].

تعيش النظم السياسية الافريقية مجموعة من الاشكاليات التي أثرت على تأسيسها واستقرارها فالانتقال والتحول السياسي لا يكاد يخلو من اي نظام سياسي افريقي خصوصا افريقيا الفرنسية.

فعملية الانتقال من الحكم الاستعماري الى دولة الاستقلال ومن التقليدية الى الحداثة ومن النظم الاستعمارية العسكرية الى الحكم المدني الوطني اثرت بشكل سلبي على اسس واركان النظم السياسية الافريقية عموما وقدرتها على تحقيق الوظائف المنوطة يها[2].

تظهر ازمة الاندماج الوطني حين تخبو الرغبة في العيش المشترك بين الجماعات المشكلة للمجتمع، بشكل يجعل من الصعوبة مجرد إطلاق مصطلح شعب على تلك الجماعات ومصطلح دولة على ذلك الكيان.

يرجع عجر النظم السياسية عن ادارة هذه الازمة بسبب:

- الفساد او التحيز لجماعة اثنية معينة بما يؤدي الى اضعاف قدرتها التوزيعية على الوفاء بمطالب مختلف الجماعات الاثنية.
- اتساع مساحة اقليم الدولة وسيادة الطابع الصحراوي فيها مما يؤدي الى عدم القدرة على السيطرة نتاج تخلف وسائل النقل او انعدامها.
- تداخل الجماعات الاثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة الذي يحول دون امكانية تحقيق السيطرة على كامل الشعب.

---

[1] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.أ.
[2] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.83.

– التدخلات الاقليمية والدولية التي تستهدف تقويض الاستقرار مستغلة الاختلافات الثنية بين الجماعات المكونة للدولة[1].

في كتابه الطريق الى الحرية ايد الزعيم النيجيري اوبافيمي اوولو عام 1947 الهوية الاثنية حيث دعا الى قيام دولة متعددة القوميات تكون من فدرالية تضم امما اثنية في حين ايد نكروما الهوية الافريقية الجامعة التي سرعان ما زالت نتاج تناقضها مع المصالح الاستعمارية والمصالح الضيقة للبرجوازية الوطنية الافريقية.

فإفريقيا الغربية الفرنسية تم بلقنتها من طرف الاستعمار الفرنسي الى ثمانية دول مستقلة بعدما كانت عبارة عن ثمانية مقاطعات تخضع لحاكم عام واحد، فالحفاظ عليها موحدة يتعارض والسياسة الفرنسية التي قدمت الدعم لفليكيس هوفوي بوانيه عن طريق التجمع الديمقراطي ليضرب كافة المحاولات الوحدوية التي بذلتها الاحزاب الراديكالية في غينيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو وبنين والسينغال وهذا ما أسقط التصور الثالث المرتبط بإقامة الدولة الافريقية الجامعة[2].

وهكذا نشأت الدولة الافريقية مرتبطة بهوية اقليمية ناجمة عن تقسيم استعماري وغير مرتبط بهوية اثنية تشكل بؤرة ارتكاز لتمسكها وباتت القضية المحورية في السياسة الافريقية تتمثل في اشكالية الاندماج الوطني او بناء الدولة الوطنية.

ويشكل عام 1956 علامة بارزة في الهوية الاقليمية الافريقية المؤسسة للدول الوطنية فقد شهد استقلال المغرب وتونس عن فرنسا وتنازلات فرنسية في افريقية الغربية تمثلت في القانون الإطار loi cadre بتشكيل حكومات اقليمية تمثل اقليم اصبحت دولا بعد استقلالها، تلى ذلك مؤتمر اكرا الذي رفض التمثيل الاثني واصر على التمثيل الاقليمي والذي اعد التزاما افريقيا بإقامة دول ترتكن على التقسيم الاقليمي الاستعماري.

وتحقيق مطلب الاستقلال أسفر عن تشكل دول متعددة الاثنيات والثقافات في منطقة الساحل عانت ومازالت من ازمة اندماج وطني خصوصا مع هيمنة جماعة على بقية

[1] مادي ابراهيم كانتي، الازمة السياسية في مالي، **قراءات افريقية**، عدد.36، المجلد.10، 2012، ص.ص.109-120.
[2] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.16 -17.

الجماعات سياسيا واقتصاديا وثقافيا ورفضها الالتزام بتحقيق الوحدة في إطار التنوع بما ينطوي عليه ذلك من احترام ثقافات ولغات ومعتقدات الجماعات الاخرى[1].

تمثل التحدي الاساسي بالنسبة للقيادة السياسية الوطنية في افريقيا بعد الاستقلال في كيفية بناء الدولة الوطنية، فالدول الافريقية ورثت عن العهد الاستعماري حدودا مصطنعة لا تتفق والاوضاع الاقتصادية الديمغرافية والطبيعية السائدة، فالاستقلال السياسي افضى الى وجود وحدات مصطنعة بحدود مصطنعة تضم بين جنباتها تعددا وتنوعا كبيرا في الجماعات الاثنية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح التحدي يتمثل في ايجاد الصيغة السياسية المناسبة للتعامل مع هذا الواقع[2].

يرتبط بناء الدولة بمسالة الولاء اي انتقال الولاء من شتى التوجهات سواء كانت فوق قومية او ما تحت وطنية الى الولاء للدولة الوطنية، ونتاج الموروث الاستعماري والخصائص المجتمعية لمعظم الدول الافريقية فقد شهدت معظم الدول الافريقية انقسامات وصراعات داخل الجسد السياسي والاجتماعي سواء ما تعلق بثنائية النخبة/الجماهير، او جماعات اثنية متمايزة.

وترجع اسباب عدم وجود اندماج وطني الى:

1- عدم التكامل الاقليمي نتاج اما عدم قدرة النظام على فرض سادته على كل الاقاليم المشكلة للدولة او لوجود تعددية اثنية ولغوية وثقافية ودينية متصادمة

2- عدم التكامل السياسي نتاج وجود هوة بين الحكام والمحكومين الحكام بمطالب حداثية والمحكومين بطالب تقليدية قبلية اثنية او اقليمية.

وكلا السببين حاوت الانظمة السياسية معالجتهم من خلال:

- **استراتيجية الاحتواء** وترمي الى الابقاء على عزلة الجماعات غير المسيطرة مثل الطوارق في مالي والنيجر وبوركينافاسو وذلك في إطار مبدأ الفصل وعدم المساواة بالجماعة الحاكمة مما يؤدي الى تولد نزعة تمردية.

---

[1] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.18.

[2] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.154.

– **استراتيجية الاستيعاب** وهي استراتيجية استعمارية وظفها المستعمر للسيطرة على الجماعات المحلية بانتقاء فردي يرتكز على تقبل قيم وثقافة ومبادئ الجماعة المسيطرة تطرح هذه الاستراتيجية نمطين:

– استيعاب ثقافي من خلال تذويب الثقافات المتمايزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة المسيطرة.

– استيعاب مؤسساتي ويعني انشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع افراد الجماعات المتمايزة ثقافيا[1].

– استيعاب عنصري ويعني القضاء على التمايز العنصري والبيولوجي للجماعات المتفرقة عن طريق الروابط الاسرية الزواج المختلط.

– **إستراتيجية التعددية** من خلال الاعتراف بالتعددية الاثنية ومنح الحقوق واعطاء وزن للمصالح الجماعية للأقليات باعتبار ان الاعتراف بالحقوق الثقافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية هو اهم مطالب للجماعات اللغوية او الدينية او الاثنية.

– **إستراتيجية الوحدة من خلال التعدد** وتعني تأسيس ولاءات قومية دون القضاء على الثقافات الفرعية فالجماعات المتمايزة تحتفظ بمكنونها الهوياتي والثقافي مقابل ايجاد نوع من الولاء والثقافة المشتركة تتولى السلطة المركزية بمؤسساتها المتعددة تكريس هذا الوضع الجديد.

– **إستراتيجية تقاسم السلطة** وتقوم على اربعة ركائز:

أ– تمثيل كافة الجماعات المتمايزة والفاعلة في السلطة.

ب– درجة عالية من الاستقلال والحكم الذاتي.

ت– تخصيص حصص معينة في السلطة وعوائدها.

ث– حماية حقوق الاقليات.

– **إستراتيجية الإبعاد والتطهير العرقي** وتعد استراتيجيتين متطرفتين تتعلقان بعملية التخلص العضوي من الجماعات غير المندمجة عن طريق الابعاد من الدولة او التقتيل الجماعي مثلما كان في رواندا وبورندي بين الهوتو والتوتسي.

---

[1] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.86.

– **إستراتيجية القبول بالانفصال** رغم ان المطالب الانفصالية تتعارض والايديولوجيات القومية التي تسيطر من خلالها احدى الجماعات على الدولة، الا ان صيغة الحكم الذاتي وقبول الانفصال يعد حلا تلجأ اليه الدول[1].

تبرير قيام نظام الحزب الواحد في افريقيا معظم سنوات مابعد الاستقلال يستند على الوظيفة التكاملية التي يقوم بها ولاسيما في ميدان احكام السيطرة على كافة ارجاء الدولة، والقضاء على النزاعات الاولية سواء تمثلت في الولاءات الدينية او القبلية او الاقليمية والتي ادت الى بروز احزاب على اساس قبلي ديني او اقليمي تهدد عملية بناء الدولة الوطنية[2].

ارتبط التحدي الاساسي لدول الساحل في مرحلة ما بعد الاستعمار بإشكالية بناء الشرعية السياسية في دول تعاني تعددية مجتمعية وثقافية متمايزة وتفاوت في النمو السياسي والاقتصادي، لذا كان الارتكاز الاساسي بالنسبة للأنظمة هو التركيز على المطالب الحداثية سواء كانت سياسية او تنموية او ثقافية من اجل بناء ولاء وطني يغير الطابع التعددي المتمايز ثقافية ومجتمعيا ودولة مدنية حديثة يطغى عليها الطابع الخدماتي الحداثي.

نظرا لسيطرة فقه التنمية السياسية الغربي بتأكيده على ان اي تطور سياسي لابد وان يكون بحيادية المؤسسة العسكرية، فقد شكل ذلك عائقا امام بناء انظمة سياسية افريقية مستقرة نتاج سببين رئيسيين الاول يتعلق بكون المؤسسة العسكرية هي المظهر المؤسساتي الوحيد للدولة الحديثة نظرا لعدم قدرة الدولة على مأسسة مختلف القطاعات التنموية الاقتصادية او الثقافية المجتمعية.

فرغم المورد الطبيعية الهامة التي تحوزها الدول الافريقية لم تستطع الانظمة ايجاد مؤسسات تنموية حقيقية تضمن بها ا تعزز من خلالها الولاء الوطني للدولة الحديثة.

ونظرا لتباين الولاءات الاولية في الدولة الافريقية المستقلة فقد انتهجت معظم الدول الافريقية صيغة الحزب الواحد باعتباره اطارا سياسيا موحدا يؤدي وظيفة محددة في عملية بناء الدولة الامة حيث يكون بمثابة مرجعية تنظيمية لكافة الولاءات الفردية والتي يتم نقلها الى رئيس

---

[1] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.91.
[2] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.154.

الحزب الذي هو رئيس الدولة الذي يجسد بصورة رمزية حقيقة الدولة الافريقية الجديدة، وهو الامر الذي ساهم في تكريس الحكم الشخصي فيما بعد والذي يتم نقله الى الدولة وبالتالي تصبح العملية السياسية ثلاثية الابعاد الحزب والرئيس والدولة يتولى فيها الرئيس والحزب وظيفة بناء الدولة[1].

الا ان اشكالية ارتبطت بالنظرة الضيقة للحكام للسلطة فسيطرة الكاريزما الشخصانية على توجهات الدولة ارتكازا على الولاء الجماهيري لشخصية الرئيس والتي استمدها اما من كونه قائدا للتحرر الوطني او الشخصية الملهمة القادرة على الاقناع المتميزة بخصائص غير عادية.

---

[1] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.155.

المبحث الثالث: الساحل الصحراوي دراسة سوسيواقتصادية

المطلب الاول: الامكانيات والثروات المتاحة

تشمل الإمكانيات الاقتصادية الثروات التي تزخر بها منطق الساحل الصحراوي والممتدة في الدول الأربع وهي موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، ويتم توزيع هذه الثروات وفق القطاعات التالية:

1- الثروات الباطنية: يحوي باطن الأرض ثروات عديدة تشمل: النفط والغاز واليورانيوم والذهب والفوسفات، بالإضافة الى المعادن النادرة.

يمثل البترول سنة 2013 ربع مداخيل دول الساحل والصحراء بإنتاج يومي يقدر ب 3.22 ميون برميل[1]، وينتشر إنتاجه بالجزائر وليبيا وتونس شمالا، تشاد والنيجر شرقا، وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة افريقيا بعد نيجيريا ليبيا وانغولا، ومن خلال مناطق الإنتاج يتضح أن منطقة الساحل الصحراوي بين حقلين كبيرين أحدهما شمالا في المغرب العربي والثاني جنوبا في نيجيريا وغينيا الاستوائية باحتياطي 62 مليار برميل ونسبة 6% من الاحتياطي العالمي[2].

ويبلغ انتاج الغاز في دول الساحل (الجزائر، تونس، ليبيا) 93.3 مليار متر مكعب منها 81 مليار متر مكعب سنويا في الجزائر بنسبة انتاج 40% افريقيا تليها نيجيريا بـ40 مليار متر مكعب وهو الذي يجعل من منطقة الساحل بشمالها وجنوبها لاعبا رئيسيا في سوق الغاز الطبيعي[3].

اما اليورانيوم فيتواجد في منطقة اغاديز بالنيجر، وتعتبر النيجر خامس منتج عالميا لليورانيوم بإنتاج مقداره 130 ألف طن ما بين 1960-2016، تستولي فرنسا عن طريق شركة اريفا على حقل الإنتاج كليا وفقا لاتفاقيات الاستقلال في اوت 1960[4].

---

[1] OECD, **Pétrole et réseaux d'influence au Sahara-Sahel**, OECD iLibrary, pp.93-104.

[2] Jean-Pierre Favennec, Philippe Copinschi, Avec la collaboration de Toni Cavatorta, et Fehrat Esen, Les nouveaux enjeux pétroliers en Afrique, **Politique africaine,** 2003/1 (N° 89), pp. 127-148.

[3] OECD, Op.cit. 93-104.

[4] Naïké Desquesnes, Aude Vidal, L'uranium de la Françafrique, **Revue itinérante d'enquête et de critique sociale,** 2020/1 (N° 13), pp. 188-195

ويشكل الفوسفات موضوع صراع عالمي منذ بداية القرن العشرين، حيث تعرف منطقة شمال افريقيا بانتاجه بتكلفة رخيصة وقدرة تصدير لا تستلزم وسائل نقل كبيرة وهو الذي جعل الولايات المتحدة تسعى الى اغراق السوق لخفض انتاج شمال افريقيا[1].

ينتشر الفوسفات انتاج بالجزائر وتونس بإنتاج اجمالي يقدر ب 9 مليون طن، ويثير إشكاليات قانونية فيما يتعلق باستغلال حقول الصحراء الغربية من طرف الاحتلال المغربي، والاستثمار الصهيوني في حقول الطوغو التي تمتلك احتياطي ضخم في افريقيا الغربية يضاف اليها السينغال، بما يؤدي الى اعتبار الفوسفات من اهم المعادن التي تجذب الاستثمار الأجنبي في أطراف منطقة الساحل الصحراوي.

اما بالنسبة للمعادن النفيسة كالذهب فتعتبر منطقة الساحل والصحراء منجما مفتوحا ساهمت الاكتشافات فيه الى اثارة قضايا محلية وإقليمية ذات طابع أمنى من السودان الى تشاد ثم النيجر فالجزائر، فعلى الرغم من ان الجزائر تعد الأولى افريقيا في امتلاك مخزون الذهب تليها جنوب افريقيا إلا ان عديد الدول الساحلية كموريتانيا ليبيا تونس، بالإضافة الى غانا في افريقيا الغربية تمتلك مخزون هام من الذهب.

إلا أن مناجم الذهب المكتشفة في إقليم الصحراء الكبرى ذو أهمية كبرى ففي تشاد اثارت قبائل التبو مشاكل امنية كبيرة في عملية التنقيب عن الذهب لتنتقل الحمى الى النيجر والجزائر[2].

2- الثروة الحيوانية: تشمل الثروة الحيوانية في منطقة الساحل الصحراوي الأبقار والأغنام والماعز، والتي تتكيف بشكل جيد مع الظروف المناخية في المنطقة، تربى هذه الحيوانات من أجل اللحوم والحليب ومنتجات أخرى مثل الجلود، بالإضافة إلى ذلك، تُربى الإبل أيضًا في منطقة الساحل، لا سيما في الجزائر، موريتانيا ومالي لتُستخدم للنقل والحليب واللحوم.

---

[1] Les phosphates d'Afrique du Nord, **Maghreb-Machrek** 1968/4 (N° 28), pp.27-39. Éditions La Documentation française.

[2] Tilo Grätz, Traduction de Roland Marchal, Les chercheurs d'or et la construction d'identités de migrants en Afrique de l'Ouest, **Politique Africaine** 2003/3 (N° 91), pp. 155-169.

فبأكثر من 63 مليون رأس بقر و 83 مليون رأس غنم و 85 مليون ماعز و 6.2 مليون إبل و 3.5 مليون حمار و 1.1 مليون حصان، تشكل الثروة الحيوانية المورد الأول المتجدد لمنطقة الساحل، بمساهمتها في عيش أكثر من 20 مليون راعي[1].

لكن تواجه الثروة الحيوانية في منطقة الساحل العديد من التحديات كالجفاف والتصحر بما خلق صراعات بين الرعاة والمزارعين وأدى الى مجاعة كبرى، ولمواجهة هذه التحديات نفذت الحكومات والمنظمات الدولية برامج مختلفة تهدف إلى تحسين إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك تعزيز ممارسات الرعي المستدامة، وتوفير الخدمات البيطرية، ودعم تطوير الأسواق المحلية لمنتجات الثروة الحيوانية، وتعد هذه الجهود ضرورية لضمان استمرار استمرارية الإنتاج الحيواني في منطقة الساحل ولدعم سبل عيش ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على الثروة الحيوانية في الغذاء والدخل[2].

3- الثروة المائية: وتشمل جزئين الأول ما تعلق بالأنهار والبحيرات، حيث تمتد في منطقة الساحل انهار هامة مثل نهر النيجر وهو ثالث أطول نهر في إفريقيا بـ 4180 كلم، وهو النهر الرئيسي لغرب إفريقيا يتدفق على طول حدود خمس دول: غينيا فمالي فالنيجر فالبنين نهاية بنيجيريا، وهو مصدر رئيسي لمياه الري وتوليد الطاقة الكهرومائية في المنطقة وطريق نقل مهم، لا سيما بالنسبة للبضائع التي يتم نقلها من وإلى المناطق الداخلية لمالي والنيجر.

بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية، يتمتع نهر النيجر أيضًا بأهمية ثقافية وتاريخية كبيرة. لقد كانت مركزًا للتجارة والتجارة لعدة قرون، وتقع العديد من المدن المهمة في غرب إفريقيا، مثل تمبكتو وغاو، على طول ضفافها. كان النهر أيضًا موقعًا للعديد من الأحداث التاريخية المهمة، بما في ذلك صعود وسقوط إمبراطورية سونغهاي ووصول المستكشفين والتجار الأوروبيين في القرن التاسع عشر[3].

---

[1] Maïmouna Salah Dicko, et autres, Les systèmes de production animale au Sahel, **Science et changements planétaires/Sécheresse**, 2006;17(1):83-97.
[2] CEDEAO et le Secrétariat du CSAO/OCDE, **Élevage et marché régional au Sahel et en Afrique de l'Ouest**, (Paris; Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE, 2008) p.62.
[3] Jérôme Marie, Le Niger va-t-il devenir les « eaux de la discorde », in: Jean-Pierre Raison, Géraud Magrin, **Des fleuves entre conflits et compromis, Essais d'hydropolitique africaine** (Paris: Karthala, 2009) pp.77-124.

ويعد نهر السينغال الذي ينبع من غينيا ثم مالي فموريتانيا انتهاء بالسينغال على امتداد 1800 كلم شريان غرب افريقيا، يعد حوض نهر السنغال موطناً لأكثر من 10 ملايين شخص، تُقدر مساحة حوض نهر السنغال بحوالي 340 ألف كم2، تقع النسبة الأكبر منها فى مالي بنسبة تقدر بحوالى 53%، تليها موريتانيا بحوالي 26 %، بينما تأتى غينيا فى المرتبة الثالثة قرابة 11 %، وأخيرًا السنغال والتي تستحوذ على أصغر مساحة من حوض نهر السنغال بحوالي 10% من مساحته[1].

وقد أُقيم اثنان من المشروعات الكبرى من أجل استغلال نهر السنغال وهما سد دياما Diama الواقع على مسافة 23كم من سانت لويس فى السنغال، حيث تم بناؤه من أجل منع تسرب المياه فى المحيط بغرض إدارة مستقبلية أفضل للمياه والري، وزيادة احتياطى المخزون من المياه بشكل يمكن معه زراعة 42 ألف هكتار من الأراضي، ومشروع سد ماناتالي Manantali فى مالي على رافد البافينج عام 1988، والذى يعد المشروع الأكبر على حوض النهر، حيث تبلغ سعته التخزينية قرابة 11.5 مليار م3 من المياه سنويًّا، والغرض منه تخفيف حدة الفيضانات الجارفة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتخزين المياه فى موسم الأمطار لزيادة التدفق فى موسم الجفاف من أجل تحسين عمليتي الري والزراعة وكذلك تعتبر بحيرة تشاد من أكبر المسطحات المائية العذبة في العالم[2].

أما بحيرة تشاد هي بحيرة ضحلة كبيرة تقع في منطقة الساحل بأفريقيا تحدها أربع دول: تشاد والنيجر ونيجيريا والكاميرون، تبلغ مساحة البحيرة ما بين 1350 و2500 كلم مربع حسب الموسم وهطول الأمطار، وهي مصدر مهم للمياه للناس والحياة البرية في المنطقة المحيطة. تحوي مجموعة متنوعة من أنواع الأسماك التي توفر الغذاء والدخل لملايين الأشخاص الذين

---

[1]Jean Schmitz, La vallée du Sénégal entre (co)développement et transnationalisme, **Politique africaine** 2008/1 (N° 109), pages 56-72.

[2] عبد الأمير عباس الحيالي ، أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي في حوض نهر السنغال، **مجلة الفاتح** (بغداد: جامعة ديالي، المجلد الرابع ، العدد الرابع والثلاثون، 2008)، ص. 230.

يعيشون حول البحيرة، وأيضًا تعتبر محطة توقف مهمة للطيور المهاجرة، وهي موطن رئيسي للعديد من الأنواع المهددة بالانقراض[1].

ساهم تقلص بحيرة تشاد بسبب تغير المناخ في عدم استقرار المنطقة، حيث قلل من الوصول إلى المياه والأراضي الزراعية والأسماك، مما أدى إلى زيادة المنافسة بين المجموعات المختلفة بالإضافة إلى ذلك، أدى تاريخ المنطقة من عدم الاستقرار السياسي والفقر والتهميش إلى تأجيج الصراع، كان للنزاعات في منطقة بحيرة تشاد عواقب إنسانية كبيرة، بما في ذلك النزوح وانعدام الأمن الغذائي وفقدان الأرواح والممتلكات[2].

ويمكن اجمالا حصر الثروات التي تزخر بها منطقة الساحل الصحراوي سواء بمحيطها الجغرافي الأساسي (الصحراء الكبرى) او بامتداداتها في كل الاتجاهات في اعتبار توفر اساسيات النهضة الاقتصادية التي تمكن مجتمعات المنطقة من الاستقرار ودولها من التطور.

المطلب الثاني: الوضع الاجتماعي والاقتصادي

يستند تقييم الوضع السوسيو-اقتصادي على مؤشرات رئيسية يمكن من خلالها التوصل الى جدوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من طرف الدول وقصد توجيه البحث حول المؤشرات الاقليمية نستند على دراسة مؤشرات كل إقليم غرب افريقيا وشمالها ووسطها نستعرضها من خلال الجدول التالي:

[1] Géraud Magrin, Autour du lac Tchad, l'intégration régionale dans tous ses états,in: Alia Gana, Yann Richard, **La régionalisation du monde** (Paris, Karthala, 2014), pp.233-252.
[2] Géraud Magrin, ibid.

المنطقة / المؤشرات	غرب افريقيا	وسط افريقيا	شمال افريقيا
الناتج المحلي الخام	725 مليار دولار	191 مليار دولار	736 مليار دولار
الميزان التجاري	-20 مليار دولار	-14 مليار دولار	-44 مليار دولار
معدل النمو الاقتصادي	6.56%/ 2012	7.32%/2012	4.68%/2010
حجم الدين الخارجي	26 مليار/2012	30.2 مليار/2012	30 مليار/2012
نسبة الدين العام للناتج	31%/2012	22.5%/2012	39%/2012
معدل التضخم	5.5% /2021	6.91%/2021	2.66%/2021
معدل البطالة	8.33%/2021	10.1%/2021	16.48%/ 2021

وتشتمل المؤشرات الرئيسية للوضع الاقتصادي على[1]:

1-الناتج المحلي الإجمالي: يقيس الناتج الاقتصادي للدول ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات للوضع الاقتصادي للدول ويلاحظ فرق شاسع ما بين الأقاليم حيث يتقارب الناتج بين إقليم غرب افريقيا وشماله بفعل الدول التي تمتلك موارد بترولية تزيد من مداخيلها بالمقابل نرى ضعف الناتج المحلي في دول وسط افريقيا، وكذلك تبرز فوارق بين الدول داخل الإقليم فمداخيل الجزائر تتجاوز 160 مليار دولار مقابل 6 مليار دولار بالنسبة لموريتانيا وهو الامر نفسه بالنسبة لنيجيريا وبوركينافاسو.

2-التجارة الدولية: يشمل هذا المؤشر قيمة الصادرات والواردات ورصيد التجارة الخارجية للدول ويلاحظ كذلك فوارق ما بين الأقاليم وفي نفس الوقت فوارق واسعة ما بين الدول، فالميزان التجاري لدول وسط افريقيا يشمل 40 مليار واردات مقابل 26 مليار دولار صادرات أي بعجز

[1]UNESCO, Les Indicateurs socio-économiques : théories et applications, **Revue internationale des sciences sociales**, XXVII, 1, pp.7-238, illus.

قدره 14 مليار دولار يقابله الميزان التجاري لشمال افريقيا بعجز أكبر قدره 40 مليار دولار لكن بصادرات تتجاوز 175 مليار دولار وواردات ب219 مليار دولار[1].

3-معدلات النمو الاقتصادي: يعكس هذا المؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول ويبرز تقاربا ما بين الأقاليم الا ان هناك اختلاف بين الدول حيث نشهد في سيراليون 15% وفي النيجر 11% سنة 2012 يقابله -12% في ليبيا بسبب الحرب لكن سنة 2010 بلغت نسبة نمو الاقتصاد الليبي 10% وهي نسبة كبيرة جدا.

4-الدين العام: يشمل هذا المؤشر حجم الدين العام للدول، ويمثل عبئًا على الميزانية العامة، ويلاحظ تقارب للدين الخارجي على المستوى الإقليمي بما يتراوح ب 30 مليار دولار لسنة 2012، لكن الدين العام يبلغ نسبة مرتفعة مقارنة بالناتج المحلي الخام حيث بلغ 39% في شمال افريقيا قابله 22% في وسط افريقيا[2].

5-التضخم: يعكس هذا المؤشر معدل التضخم في الدول ويعد مؤشرًا هامًا لقدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، ويبرز ان معدل التضخم ضعيف في شمال افريقيا بما يوحي لاستقرار معيشي عكس وسط وغرب افريقيا، ورغم الاختلاف بين الدول الا ان ضعف الدخل الفردي يبقى مؤشرا عاما في كل الدول في الأقاليم الثلاث.

6-البطالة: يشير هذا المؤشر إلى نسبة العاطلين عن العمل وهي نسبة مرتفعة في شمال افريقيا تقدر بـ 16% نتيجة الحرب في ليبيا والازمة الاقتصادية في تونس والجزائر والمغرب بسبب جائحة كوفيد، ومتقاربة بوسط افريقيا ب10% وغرب افريقيا ب8% نتيجة الهجرة المستمرة والوضع الاقتصادي المطمئن في بعض البلدان[3].

ومن خلال تحليل المؤشرات الستة يبرز جليا ان الوضع السوسيواقتصادي في الأقاليم الثلاث يعيش هشاشة كبيرة ولا شك في ذلك حينما نرى ترتيب أغلب الدول في الصحراء الكبرى في ذيل ترتيب الدول الأكثر فقرا خصوصا مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، بوركينافاسو.

[1] ESSIANE Patrick N.D, Estimation des élasticités du commerce extérieur dans des économies en développement riches en ressources naturelles : le cas des pays de la CEMAC, BEAC Working Paper, - BWP N° 05/18, p.18

[2] Union africain, statistiques du Commerce International Africain (adissababa, Aout 2020) p.24.

[3] Union Africain, ibid, p.26

تلعب الحروب والصراعات الدائرة في منطقة الساحل الأفريقي تلعب دورًا هامًا في انهيار الاقتصادات في تلك المنطقة فهي تؤثر بشكل كبير على الاستثمار والتجارة، وبالتالي تقلص فرص النمو الاقتصادي، ومع ذلك، فإن الحرب ليست العامل الوحيد في انهيار الاقتصادات في منطقة الساحل، فهناك عدة عوامل أخرى تلعب دورًا في ذلك، بما في ذلك:

1- تعتمد الكثير من دول المنطقة على الزراعة والصيد كمصدر رئيسي للدخل، ولكن تتعرض هذه القطاعات للتدهور بسبب التغيرات المناخية والتآكل البيئي ونقص الموارد المائية.

2- تعاني المنطقة من نقص البنية التحتية، وخاصة فيما يتعلق بالنقل والطاقة والاتصالات، مما يجعلها غير قادرة على الاستثمار بشكل فعال في هذه القطاعات.

3- تتعرض الاقتصادات المحلية للضغوط الناجمة عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات العرقية والدينية، وهذا يؤثر بشكل كبير على الثقة في النظام الاقتصادي ويقلص فرص الاستثمار[1].

4- تؤثر التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول المنكوبة بالحروب بشكل كبير على النمو الاقتصادي والاستثمار، حيث يمكن أن تؤدي الحرب الأهلية إلى تقليص حجم المساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية.

وتشتمل المؤشرات الرئيسية للوضع الاجتماعي على[2]:

1-معدل النمو السكاني: يعتبر معدل النمو السكاني في منطقة الساحل من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، كان معدل النمو السكاني الإجمالي للمنطقة حوالي 3.4% في عام 2012[3].

2-التغطية الصحية: تختلف التغطية الصحية في وسط وغرب وشمال أفريقيا بين البلدان وحتى داخل البلدان نفسها بسبب الاختلافات في السياسات الصحية والاستثمار في النظم الصحية والموارد المتاحة، حيث تشير بيانات منظمة الصحة العالمية إلى أن هناك تحسناً في

---

[1] Unesco, ibid.

[2] علي ابو فرحة، تحليل واقع التنمية في افريقيا، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، القاهرة، العدد التاسع – جانفي 2021 ص.ص.40.54.

[3] الفي مبارك سعد عبيد العازمي، مؤشرات التنمية الاقتصادية في افريقيا: إطار تحليلي، **مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض**، جامعة أسوان، المجلد. 2 العدد. 2، يناير 2021، ص.ص.635-665.

التغطية الصحية في بعض البلدان مثل تونس والجزائر والمغرب لكن التحديات لاتزال قائمة في اغلب بلدان الصحراء الكبرى ووسط وغرب افريقيا.

3-وفيات الأطفال: ويقصد بها معدل الوفيات عند الولادة وهو مرتفع جدا في وسط وغرب افريقي ب87 و85 طفل من كل الف مولود جديد ويبرز هذا انعدام التغطية الصحية الكافية وانتشار التوليد بالطرق التقليدية خارج المستشفيات.

4-معدل الأمية: يبرز جليا الارتفاع المحسوس لنسبة الامية في كل الأقاليم الثلاثة ورغم الانخفاض في بلدان شمال افريقيا الا ان ليبيا وموريتانيا تعانيان من نسبة مرتفعة، لكن ان تبلغ في بوركينافاسو نسبة 74% فيشكل الوضع قلقا بالنسبة لمسارات التنمية الاقتصادية[1].

والجدول التالي يوضح الفوارق بين الأقاليم الثلاث:

المنطقة / المؤشرات	غرب افريقيا	وسط افريقيا	شمال افريقيا
معدل النمو السكاني	2012/%2.7	2012/%2.3	2012/%1.7
التغطية الصحية	0.4 طبيب/1000 نسمة	0.1 طبيب/1000 نسمة	1.7 طبيب/ 1000 نسمة
وفيات الاطفال	1000/85 طفل	1000/87 طفل	1000/21 طفل
الأمية	2021/48%	2021/23%	2021/%10.33

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الوطنية:

ان جهاز الدولة في افريقيا بعيوبه الادارية المتعددة واستهلاكه الجانب الاكبر من الموارد المتاحة ساعد على خلق فجوة واسعة بين التوقعات المجتمعية والانجاز الحقيقي من جانب النظام السياسي فتوتر العلاقة بين السلطة والمجتمع ادى الى استخدام سياسات قمعية وتحول

[1] Union Africain, ibid, p.29

الدولة الى دولة تسلطية مما ادى الى تآكل شرعية الدولة واعتبارها جماهيريا مؤسسة غريبة لا تمثل الشعب في شيء[1].

تحكم في واقع الدولة الافريقية ما بعد الاستعمارية بسياج منيع احتوى مشاكل اهمها العوامل التاريخية المرتبطة بالاحتكاك الاوربي بأفريقيا وتجارة الرقيق ونمط التفاعل والاندماج الافريقي في النظام الرأسمالي العالمي واشكالية التبعية والتخلف.

فالاستعمار الفرنسي شكل منظومة استنزافية للثروات الساحلية سواء بشرية او طبيعية مما ادى الى انتفاء تقاليد تنظيمية تتعلق بالجوانب الاقتصادية الانتاجية منها او التجارية او توزيعية بالإضافة الى الجهل والامية اللذين ساهما في استمرارية الارتكاز على الوسائط التقليدية للتنمية نتاج انعدام الموارد البشرية الماهرة التي تستطيع القيام بنهضة تنموية وطنية، بالإضافة الى كون التفكير اقبلي أثر بشكل سلبي في منظومة الانتاج المعتمد على الانتاج الاستهلاكي القبلي[2].

يمكن تحديد ممارسات نظم الحكم الافريقية والتي اسفرت عن تعقيدات في ازمة الاندماج الوطني:

الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية: نتاج استغلال السلطة للحصول على مكاسب مادية، وعدم قدرة الدولة هيكليا للقيام بمهمة التنمية ازاء الضعف والتردي الاقتصادي، فالشعوب تحارب من اجل المكاسب المادية والمستقبل الافضل للأبناء.

التركيز على المتطلبات الامنية والدفاعية: كانعكاس على الفشل التنموي لتحقيق الاستقرار ارتكز الامر على توظيف وسائل الاكراه المشروع والذي ادى الى زيادة النفقات الامنية والدفاعية وتقوية المؤسسة العسكرية وادماجها في العملية السياسية بما عسكر الحياة السياسية الافريقية فادى الى فشل تنموي من جهة وفشل سياسي من جهة اخرى.

---

[1] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق،** ص.231.

[2] علي ابو فرحة، **مرجع سابق.**

دولة الجباية: حيث استمرت الدولة في وظيفتها الاستخراجية مثلما كانت عليه الادارة الاستعمارية من جمع الضرائب وتحصيل الجمارك والرسوم وارباح المؤسسات العامة، متجاهلة وظيفتها التوزيعية الاجتماعية والاقتصادية[1].

وهذا ما أدى الى تزايد الضغط الخارجي الغربي المتعلق بمطلب التحول الديمقراطي كشرط لمنح المساعدات للدول الافريقية أثره في بروز تغير سياسي هيكلي، هذا بالإضافة الى المطالب الديمقراطية الداخلية التي تصاحبت مع خروج الحركات الديمقراطية الى الشارع ووجود مواجهات وصدامات، ادى الى سقوط انظمة مثل سقوط نظام موسى تراوري في مارس1991 واجراء انتخابات ديمقراطية جاءت بالفا عمر كوناري في ماي1992 كأول رئيس منتخب لدولة مالي[2].

يتبدى الطابع السياسي للثروات بالنظر الى الطبيعة السلطوية لتخصيص مغانم و مغارم هذه الثروات، استنادا الى علاقات القوة بين الاطراف المعنية بهذه الثروات، فعلاقات القوة حاضرة دائما في استغلال الموارد الطبيعية وتوزيع مغانمها، فاستغلال الموارد كان ولا زال يتم من طرف الاجانب "دولا وشركات غربية" واعوانهم المحليين "**العملاء زمن الاستعمار، الحكومات الوطنية ابان الاستقلال**"[3] على حساب الجماعات المحلية صاحبة الارض وترتب على ذلك استئثار الطرف الاقوى الغرب والاعوان المحليون بالجزء الاكبر من المغانم بينما تحمل الطرف الاضعف معظم المغارم.

وفي ظل هذا الوضع ازدادت المشكلة التوزيعية الناتجة عن استغلال الثروات، فاضطرت الجماعات المحلية الى الوسائل السلمية والعنفية من اجل تحقيق توازن عادل[4].

ويثير هذا الموضوع قضايا عديدة:

– طبيعة دور دولة ما بعد الاستعمار هل هي وسيط محايد لحل الصراع حول الموارد ام طرف من اطرافه.

---

[1] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.19.

[2] العازمي، **مرجع سابق.**

[3] Géraud Magrin,**ibid**.

[4] صبحي على محمد قنصوة، **النفط والسياسة في دلتا النيجر**، جامعة القاهرة، سلسلة بحوث افريقية، 2011، ص.2.

– طبيعة العلاقات بين مصالح الجماعات المحلية من جهة ومصالح النخب الحاكمة من جهة اخرى ومصالح الاطراف الاجنبية من جهة ثالثة.

– سياسات الهيمنة القائمة على استخدام القوة والقهر سواء في ظل الحكم الاستعماري او في ظل الحكم الوطني.

ترتبط المشكلة التوزيعية للموارد بعدم التوازن في علاقات القوة بين الاطراف المعنية على المستويين العالمي والوطني، والدور المعكوس الذي تقوم به دولة ما بعد الاستعمار بوقوفها مع المصالح الاجنبية ضد مصالح الجماعات المحلية والجماعة الوطنية ككل.

يرجع تأسيس علاقات القوة هذه الى الظروف التاريخية المرتبطة بسياسات استغلال الموارد الطبيعية منذ اواسط القرن التاسع عشر على الاقل حيث اتسمت هذه السياسات بعدم التكافؤ في علاقات القوة بين الاطراف المعنية باستغلال هذه الموارد وهي كما رأينا الاطراف الاجنبية المهيمنة والاطراف المحلية المستضعفة وفيما بينهما كان هناك غالبا طرف ثالث من الوسطاء المحليين "ممثلين في الوسطاء التجاريين والاعوان المحليين قبل الاستقلال والدولة الوطنية بعد الاستقلال"[1].

ورغم تغير الموارد الطبيعية من فترة الى اخرى الا ان هناك استمرارية واضحة في نمط سياسات استغلال الموارد، وهو نمط يعتمد بشكل سافر على القوة[2].

لا تقتصر علاقات القوة المرتبطة باستغلال الموارد وتوزيعها على النطاق المحلي الضيق لمناطق الانتاج بل تتعدى ذلك لتشمل نطاقات اخرى لهذه العلاقات بين الاطراف المعنية، ويمكن تناول هذه العلاقات بين الاطراف المعنية على مستويين[3]:

1– المستوى العالمي/الوطني: الوضع الراهن بين الاستقلال والتبعية

بعد حصول الدول الساحلية على استقلالها ثار جدل كبير حول طبيعة دولة ما بعد الاستعمار ووضعها في النظام العالمي وهل هي مجرد تابع ام فاعل دولي مستقل وبالتالي

---

[1] العازمي، **مرجع سابق.**
[2] صبحي على محمد قنصوة، **مرجع سابق**، ص.36.
[3] علي ابو فرحة، **مرجع سابق.**

الجدل حول طبيعة الدور الذي تقوم به دولة ما بعد الاستعمار، وما اذا كان امتدادا لدور الوسطاء المحليين في الماضي، ام انه دور مستقل يسعى لتحقيق المصالح الوطنية.

وبين المنظور السيادي الذي يرى في الدولة الافريقية فاعلا دوليا مستقلا له من المكانة الدولية و القوة بما يؤدي به الى الحفاظ على المصلحة الوطنية وخدمة الدولة الحديثة داخليا وخارجيا، والمنظور التبعي الذي يركز على حالة التخلف والتبعية التي تعززها سلسلة التكوينات الاجتماعية التابعة المرتبطة سياسيا واقتصاديا بعلاقات غير متكافئة بالمصالح والتكوينات الاجنبية الاستعمارية.

فالدول الساحلية محكومة ومتأثرة بالتطورات السريعة والتوسعات في اقتصاديات الدول المتطورة الغربية وفرنسا والولايات المتحدة بالخصوص، وهذا هو اهم متغير ينبغي التركيز عليه في فهم اقتصاديات وسياسيات التنمية في الدل الساحلية فهيكل النظام الاقتصادي العالم يحكم بصورة كلية في الاقتصاديات المتخلفة واقعا وسياسة.

فالغزو والاستعمار والنهب الاقتصادي واستنفاد الموارد والخضوع لأدوات الضبط والتحكم المتمركزة في قلب النظام الاقتصادي العالمي بأيدي محلية توارثت على خدمة الامبريالية بشقيها الاستعماري والحديث[1].

2- المستوى الوطني والمستوى المحلي: علاقات القوة بين الدولة والجماعات

تثير دولة ما بعد الاستعمار اشكاليات اقتصادية عديدة من حيث مفهومها وطبيعتها ودورها وعلاقاتها بالقوى الاجتماعية المختلفة، وما له من دلالات على المشكلة التوزيعية المرتبطة بتقاسم الثروة الوطنية، فالدولة الوطنية ورثت العديد من سمات المستعمر، خصوصا الدور الاستخراجي والاستغلال الرأسمالي والحصول على فائض القيمة، فأصبحت الدولة اداة للتراكم الرأسمالي لصالح النخبة الحاكمة، وسادت علاقات التابع المتبوع "patron-client"[2].

تسبب استيلاء النخبة الحاكمة على الاجهزة الاقتصادية في خصخصة الدولة اي تحويلها الى اداة لخدمة مصالحها الذاتية، خصوصا مع طبيعة الاقتصاد الساحلي الريعي حيث الموارد

---

[1] صبحي على محمد قنصوة، **مرجع سابق**، ص.50.
[2] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.17.

الطبيعية لا تحتاج الى اقتصاد انتاجي يتطلب سياسات قوية واجهزة مؤسساتية حديثة، فتوزيع الريع و توظيفه يأخذ ابعاد سلطوية يؤسس لها مدى الولاء للنخبة الحاكمة وليس للدولة ومدى التوافق القبلي مع القبيلة المسيطرة وليس وفقا لمنظومة اجتماعية عادلة.

المبحث الرابع: أثر السياق الدولي على منطقة الساحل الصحراوي

المطلب الأول: خطوط الاتصال القديمة

تشمل خطوط الاتصال المسارات البرية والبحرية التي كانت تربط بين شمال افريقيا وغربها ووسطها سواء من خلال الخطوط البرية الممتدة من الشمال الى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب أو من خلال الخطوط البحرية ذات الطابع الأحادي من الشرق نحو الغرب المتوسطي فالجنوب الأطلسي.

إن الغوص في هذه المسارات يتطلب البحث في مجالات غير مقيدة علميا بسبب عدم وجود مصادر وثيقة تخص التاريخ القديم للموضوع من جهة وللتاريخ العام للمنطقة من جهة أخرى، فما عدا أحاديث هيرودوت عن الليبيين في القرن الخامس قبل الميلاد لا نجد مصدرا قبله[1].

ما يلاحظ خلال الفترة الفرعونية هو إتجاه الهجرة نحو الشرق، والذي يبرز الترابط الوثيق بين شرق الشمال الافريقي وغربه بما يمكن أن تطرح مسألة الإنتماء السلطوي لليبيا القديمة للحكم الفرعوني خصوصا في مرحلة رمسيس الثاني 1301-1235 ق.م بانخراطهم في الجيش الفرعوني[2].

يعتقد أن الرومان بنوا العديد من الطرق والجسور عبر الصحراء الكبرى لتسهيل الاتصال والتجارة بين مدنهم في شمال إفريقيا وداخل الإمبراطورية الرومانية، كما قاموا بإنشاء محطات للراحة والإمداد على طول الطرق لمساعدة المسافرين على عبور الصحراء الشاسعة.

وفي القرن الثالث الميلادي، أقام الرومان الحدود الجنوبية للإمبراطورية على طول جدار ليمس الشهير.

وتشير الخريطة ادناه الى المسارات الرومانية القديمة انطلاقا من شمال افريقيا الى افريقيا الوسطى والغربية بثلاث خطوط اثنان من ليبيا (مصراتة)، والثالث من موريتانيا الطنجية (طنجة).

[1] هيرودوت، **أحاديث هيرودوت عن الليبيين(الامازيغ)**، تر: مصطفى أعشي (الرباط: المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، 2008).ص.12.

[2] مرجع نفسه، ص.13.

الشكل رقم 01: خريطة خطوط الاتصال في عهد الإمبراطورية الرومانية[1].

وبعد مجيئ الإسلام كانت هناك بعض الروابط الثقافية والاقتصادية بين بلاد السودان والدولة الرستمية، فكانت بلاد السودان تتمتع بثروات طبيعية هائلة مثل الذهب والماس والعرق والملح، وكانت مهمة بشكل خاص في تجارة العبيد. فبعض الممالك في بلاد السودان تسيطر على طرق التجارة الرئيسية بين المناطق الجنوبية والشمالية، وكانت تلك الممالك تتاجر بشكل وثيق مع الدول والإمبراطوريات الأخرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وحتى الأوروبية[2].

تجارة العبيد كانت جزءًا كبيرًا من تجارة بلاد السودان، حيث كانت تنقل العبيد من الجنوب إلى الشمال للاستخدام في العمل والعسكرية والجنسية، وكانت بعض الدول والإمبراطوريات في شمال إفريقيا، مثل الدولة الرستمية والدولة المرينية في المغرب، تشتري العبيد من بلاد السودان وتستخدمهم في جيوشها وعملائها.

ان صيد البشر والاتجار بهم كان عماد الاقتصاد في غرب افريقيا وكان يحقق ارباحا كبيرة ادت الى الاستغناء عن العمل التجاري والرعوي فالرقيق هم عصب الصادرات والمبادلات التجارية وداخل كل الحواضر المنتشرة في الصحراء الكبرى تنتشر

[1] http://www.theinfolist.com/php/SummaryGet.php?FindGo=Agisymba

[2] علي ابو فرحة، **مرجع سابق.**

اسواق الرقيق إلى أن عرفت منذ القدم منطقة السودان الكبير بسوق الرقيق والطريق الرابط بين الصحراء والشمال الافريقي غدامس بطريق الرقيق، لذا كانت معظم الدول التي ظهرت خصوصا في فترة القرن العاشر والتاسع عشر ميلادي ترتكز في تجارتها وجهازها الاداري واساليب انتاجها على تجارة الرقيق[1].

لعبت الخطوط التجارية بين الشمال الأفريقي والصحراء دورًا مهمًا في تاريخ إفريقيا وكانت عاملاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية للمنطقة، تم التعامل مع طرق التجارة من قبل قوافل التجار الرحل، الذين قطعوا مسافات لا تصدق عبر الصحراء مستخدمين الجمال لنقل البضائع. اتبعت القوافل طرقًا راسخة، مثل طريق الملح، الذي يربط مناجم الملح في الصحراء الوسطى بالمدن الساحلية في شمال إفريقيا، أو طريق الذهب، الذي يحمل الذهب المستخرج من المناجم من الصحراء إلى شمال إفريقيا.

كانت مدن شمال إفريقيا، مثل القاهرة وتونس وطرابلس والجزائر، مراكز تجارية مهمة ونقاط وصول للبضائع من الصحراء. كان التجار من الصحراء الكبرى يتاجرون بالسلع مع أولئك القادمين من شمال إفريقيا ومناطق أخرى، مثل أوروبا والشرق الأوسط وآسيا.

لعبت خطوط التجارة عبر الصحراء أيضًا دورًا رئيسيًا في التبادل الثقافي والديني بين مناطق مختلفة من إفريقيا. غالبًا ما كانت القوافل التجارية مصحوبة بعلماء وصوفيين ينشرون تعاليم الإسلام والأديان الأخرى في مدن وواحات الصحراء.

وتشير الخريطة الثانية والثالثة الى خطوط الاتصال في الفترة الإسلامية[2].

[1] مادهو بانيكار، **مرجع سابق**، ص13.
[2] http://theancientkingdomofghana.blogspot.com/2013/04/collapse-of-ancient-ghana.html

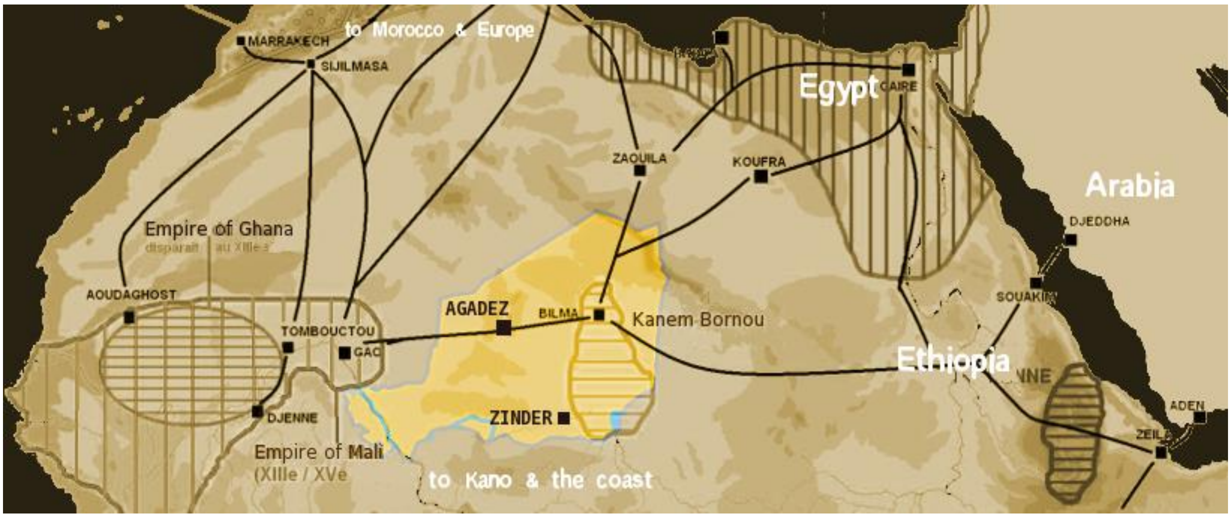

خريطة: خطوط الاتصال في عهد المرابطين.

وفي الفترة الاستعمارية لعبت خطوط التجارة بين شمال إفريقيا وغرب إفريقيا الفرنسية (AOF) أيضًا دورًا مهمًا في التاريخ الاقتصادي للمنطقة، أنشأ الفرنسيون طرقًا تجارية تربط مدن منطقة البحر الأبيض المتوسط بموانئ ساحل المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط،

كانت طرق التجارة هذه بشكل أساسي لتصدير منتجات مثل الفول السوداني والقطن وزيت النخيل والمطاط إلى الأسواق في شمال إفريقيا وأوروبا[1].

كانت المدن الساحلية في شمال إفريقيا، مثل الدار البيضاء والجزائر العاصمة وتونس وطرابلس، مراكز التصدير الرئيسية لمنتجات افريقيا الغربية، استورد تجار شمال إفريقيا أيضًا سلعًا مصنعة مثل الأقمشة والسلع المعدنية والأدوات مقابل المواد الخام من منطقة اتحاد الغرب الأفريقي[2].

كما لعبت الخطوط التجارية بين شمال إفريقيا وغرب إفريقيا الفرنسية دورًا مهمًا في التبادل الثقافي واللغوي بين المنطقتين، ساهم المسافرون والتجار الذين استخدموا هذه الطرق في انتشار اللغتين العربية والفرنسية، اللتين أصبحتا اللغتين التجاريتين الرئيسيتين في المنطقة.

لكن الميزان التجاري بين شمال إفريقيا وغرب إفريقيا الفرنسية غير متكافئ، حيث سيطر الأوروبيون على طرق التجارة الرئيسية وصادرات المواد الخام، وغالبًا ما تم استغلال سكان افريقيا الغربية الذين كانت ظروف معيشتهم وعملهم صعبة[3].

ولاستغلال الأقاليم الثلاثة بصورة مثالية طرح مشروع ربطها بسكة حديد تخضع للمصلحة الاقتصادية والعسكرية الفرنسية، وكان خط سكة حديد عبر الصحراوي مشروع تم تصوره لربط شمال إفريقيا وغرب إفريقيا عبر الصحراء، تم اقتراحه المشروع لأول مرة في بداية القرن العشرين لربط الجزائر بمنطقة السودان الفرنسي (مالي حاليًا) من جهة وربط الجزائر بالنيجر من جهة اخرى عبر مشاريع مجزأة.

ويتكون من قسمين رئيسيين: خط شمال –جنوب يمتد من سكيكدة الى غاية النيجر عبر بسكرة وخط عابر للصحراء ينطلق من ببشار في جنوب غرب الجزائر يربط بين بشار إلى كايس في مالي، تم الشروع في بنائه منذ العشرينيات وتم تصميمه لنقل خام الحديد والموارد

---

[1] A. Flock, **Le chemin de fer transsaharien. Tracé, construction, exploitation**,(Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929) p.102.

[2] Peter Gaida, **Camps de travail sous Vichy. Les «Groupes de travailleurs étrangers» (GTE) en France et en Afrique du Nord**,(thèse d'histoire, Paris 1, 2008)p.28..

[3] ENDA CACID, **L'état du commerce en Afrique de l'Ouest**, Rapport annuel 2012, Dakar, p.59.

المعدنية الأخرى من داخل القارة إلى الساحل، وتم تجهيز السكك الحديدية في اجزاءها الشمالية والغربية والوسطى بقاطرات بخارية وبضائع منقولة بشكل أساسي مثل خام الحديد والمنتجات الزراعية والحيوانات[1].

ويلاحظ انه في كل فترة من فترات التاريخ الا وكانت خطوط اتصال وثيقة عبر الصحراء الكبرى للأقاليم الافريقية الثلاث، بما يمهد لمشاريع كبرى تمكن من عودة التجارة عبر الصحراوية الى سابق عهدها.

المطلب الثاني: أثر ظاهرة الاستعمار على التعاون الإقليمي

إن تتبع مسار الاستعمار يحيلنا الى البحث عن جذوره وارتباطاته، ويدفعنا الى العودة الى الوراء بكثير قبل أن يكون الاستعمار واقعا إفريقيا.

تعتبر أغلب الحضارات القديمة حضارات متوسطية تمتد على أطراف المتوسط، وتفرض سيطرتها في العادة على سواحل الشمال الغربي لإفريقيا، ممتدة الى الداخل لغاية المناطق المتاخمة للصحراء الكبرى، فباستثناء الحضارة العربية الإسلامية لم تستطع الحضارات الفينيقية أو الاغريقية أو الرومانية من الاتجاه جنوبا نحو الصحراء الكبرى.

لكن بداية أفول الحضارة في الغرب الإسلامي ابتداء بسقوط غرناطة واسترجاع الاوربيين للأندلس، شجع الأوربيين على التمدد جنوبا نحو الشمال الغربي بهجومات الاسبان على جنوب المتوسط بدافع ديني وهجومات البرتغاليين على شرق الأطلسي بدافع تجاري استطاعوا من خلالها فتح طريق ثاني الى الهند يخلصهم من سيطرة العثمانيين على شرق المتوسط[2].

مثلت البرتغال بقيادة هنري الملاح رائدة الكشوف الجغرافية اوربيا فيما يخص افريقيا، فمنذ نهاية القرن الخامس عشر سعى هنري الملاح لاكتشاف والسيطرة على "القوى الارضية" التي كانت ممثلة في الممالك الاسلامية في شمال افريقيا ليمتد من خلالها جنوبا، وكان له ذلك

---

[1]Adolphe Duponchel, **Le chemin de fer trans-saharien, Jonction coloniale entre l'Algérie et le Soudan. Études préliminaires du projet et rapport de mission avec cartes générale et géologie**, (Montpellier, Boehm & Fils, 1878) p.37.

[2] جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير** (القاهرة: دار الشروق، 1983) ص.53.

بعد سيطرته على مراكش التي تنازل عنها لصالح اسبانيا من خلال معاهدة ترودیسیلاس trodisilhas عام 1494 مقابل إمتلاكه جميع الاراضي والمناطق الافريقية جنوب مراكش والتي وصل فيها الى غينيا حيث كانت تصل قوافل التجارة من تمبكتو، ومن خلال الاسرى والتجار والبحارة والجغرافيون استطاع هنري الملاح تكوين رؤية حول أي المناطق أهمية بالنسبة لسياسة البرتغال الساعية (المركنتيلية) إلى جمع أكبر مقدار من الثروة وعلى هذا الأساس تمركز في خليج غينيا خزان الذهب والسلع التجارية المدارية[1].

وبعد المنافسة الشديدة التي بين البرتغاليين الاسبان من جهة والانجليز والهولنديين من جهة اخرى سيطر الهولنديون على غرب افريقيا واحتكروا التجارة، وانصب اهتمامهم التجاري على عكس البرتغاليين على تجارة الرقيق على خط افريقيا-العالم الجديد، التي استمرت لأربعة قرون كاملة تداول عليها بعد الهولنديين الانجليز ثم الفرنسيين ثم السويديين الألمان النمساويين والدانماركيين.

ولعل الاشارة الى تجارة الرقيق تبرز وحشية النظرة الاوربية لإفريقيا باعتبارها مصدرا لكل محركات النهضة والتطور سواء في أوروبا أو في العالم الجديد.

وبعد الغاء تجارة الرقيق وتحريمها أوربيا حاولت انجلترا والولايات المتحدة التكفير عن ذنوبها من خلال تشييد مدن للرقيق المتحرر فشيدت انجلترا فريتاون والتي اصبحت مستعمرة سيراليون وشيدت الولايات المتحدة جمهورية ليبيريا.

ما يلاحظ خلال القرون الثلاث الخامس عشر الى بداية التاسع عشر انه لم يكن هناك اهتمام بالاستعمار السكني في الشمال الافريقي نتيجة ان الصراع بين الدول الاوربية كان يدور داخل أوربا وفي العالم الجديد، لكن تأسيس الولايات المتحدة واستكمال الدول الاوربية لوحدتها القومية وبداية سقوط الدولة العثمانية وبروز قوتين اوربيتين هما فرنسا وبريطانيا غير مسار التاريخ الافريقي[2].

---

[1] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.67.
[2] علي ابو فرحة، **مرجع سابق.**

فالصدمة الاقتصادية في أوربا اواخر القرن التاسع عشر أدت الى نقل الاهتمام لدى اصحاب المصالح ورؤوس الاموال للتفكير في الحل الامبريالي من خلال السيطرة على المستعمرات قدر الامكان وهذا التكالب الاستعماري كان له أثر خطير على افريقيا أخطر من تجارة الرقيق.

فاندفاع الاوربيين للتملك في افريقيا أبرز اعلان الدول عن ملكية الاقاليم الافريقية ولعل بناء فرنسا لاتحاد افريقيا الغربية AOF وافريقيا الاستوائية ACF يبرز هذا، ومن جهة اخرى كان كل رئيس قبيلة او زعيم افريقي خط بحسن نية علامة X على ورقة قدمها له اوربي فقد ارضه وثروته واباح رقاب رجاله وعشيرته للاستعمار [1].

وهذا التكالب الاستعماري بين فرنسا وانجلترا والمانيا وبلجيكا ادى الى تسوية استعمارية نصت على تقسيم افريقيا بين هذه القوى او ما عرف بعمليات تخاطف افريقيا SCRAMBLE OF AFRICA، ابتداء من مؤتمر برلين.

وادى التقدم العلمي في وسائل النقل الى ضرورة استكشاف الداخل الافريقي وكان أبرز من إمتد من الساحل الغربي "السينغال" الفرنسيون باتجاه السودان "مالي" منذ عام 1854 بعد تولي الجبرال فيدهرب القيادة العسكرية في السينغال، والذي انتهى ببناء اتحاد غرب افريقيا وعاصمته داكار Afrique occidental française [2].

ويبرز الصراع في غرب افريقيا حول السيطرة على مصاب الانهار وامتلاكها ثم مجاري الانهار وما جاورها من مناطق وما يتصل بها من اراضي، واستخدمت فرنسا مراكزها في جنوب الجزائر والسينغال كنقاط انطلاق للامتداد فسيطرت على السودان الغربي "مالي"، النيجر وبحيرة تشاد، وفرضت الحماية على موريتانيا وفولتا العليا (بوركينافاسو) وتمت السيطرة الاستعمارية بعد سقوط الممالك الاسلامية في تمبكتو إثر هزيمة الحاج عمر الفوتي.

الا ان دخول الالمان والانجليز على الخط حال دون ربط افريقيا الغربية الفرنسية بإفريقيا الاستوائية الفرنسية، لكن سيطرة فرنسا على منطقة بحر الغزال وانهيار حكم المصريين على

---

[1] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.92.
[2] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.87.

السودان وسيطرتهم على الحبشة والصومال، اعاد لها الرغبة في بناء إمبراطورية الحزام الممتدة من الاطلسي الى البحر الاحمر.

المطلب الثالث: السياسة الفرنسية في منطقة الساحل الصحراوي

في المستعمرات التي ضمت في إطارها جماعات إثنية مختلفة فان كثافة الشعور بالهوية القومية ظلت ضعيفة فقد خدم الزعماء التقليديون لهذه الجماعات الادارة الاستعمارية ومثلوا جماعاتهم لديهم، وكانت مهام هؤلاء الزعماء بالأساس استخراجية لخدمة المصالح الاستعمارية، جمع الضرائب، تجنيد العمالة، العمل الاجباري والحفاظ على الامن العام، وهو ما أسفر عن كراهية المواطن العادي لهم بشكل دفعه للبحث عن قيادة جديدة له في الكفاح ضد الاستعمار[1].

يصر الاستعمار الفرنسي على وجوده العسكري ويحميه بقواته المسلحة ويحطم كل اتجاه ضده، ورسمت الحدود الحالية للمناطق التابعة نتيجة لاندفاع تيار المنافسة الاستعمارية وتم اقرار الحدود السياسية على أساس خطوط الطول والعرض ورسمت على الخرائط في وزارات الخارجية الاوربية وتم الاتفاق عليها في مؤتمرات ومعاهدات واتفاقيات بينهم.

لا تمثل الحدود السياسية وحدة طبيعية سواء من ناحية الجغرافيا او السكان او وحدة القبائل او الموارد الاساسية في التكوين الاقتصادي، فبينما يقيم شعب جياميني في ساحل الذهب يقيم زعيم القبيلة وكبارها في ساحل العاج وتنقسم قبائل ماندينجو ومند والفولاني والهوسا واليوروبا بين المستعمرات الفرنسية والانجليزية.

تدور فلسفة الحكم الفرنسي حول مبدأ اساسي هو الحكم المباشر، ان السياسة الاستعمارية الفرنسية مازالت في اعماقها سياسة مركنتيلية تؤمن بان البلاد الافريقية التابعة لها انما هي ضياع واراض ملحقة بارضها الاوربية تدور معها وتخضع لنفس نظامها وطرق حكمها.

فالحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية الفرنسية اذ لا ترى ضرورة لوجود زعامات او تنظيمات قبلية او محلية تقوم بين ادارتها وبين الافريقيين، فتم تحطيم جميع الزعامات القبلية والمحلية العسكرية والمدنية الاسلامية والوثنية.

---

[1] ابراهيم احمد نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.16.

فالاستعمار الفرنسي واجه قبل سيطرته على منطقة الاسحل والصحراء دول وممالك اسلامية راقية ذات حضرات تاريخية بأنظمة ثابته ذات جذور تاريخية وولاء الناس لها ثابت ودائم ومرتبط في اغلب المناطق بالدين الاسلامي ودوره الحضاري والتنظيمي في حياة الافريقيين، ولهذه الاسباب تولد الحقد والكراهية الاستعماري على البنى التقليدية فحطموا واجتثوا الزعامات الافريقية وانتزعوا منها كل سلطة ونفوذ وولاء لها[1].

فسيطرة التفكير العسكري على السياسة الاستعمارية الفرنسية ادى الى شغل العسكريين الفرنسيين لجميع الوظائف المحلية منها والمركزية ورسموا جميع السياسات، ونفذوا اوامر الحكومة الصادرة في باريس وعينوا أنفسهم قضاة وكتبة ورجال تعليم وصحة وزراعة وهذا ما ادى الى ابقاء الجيش كعمود فقري للوجود الفرنسي في افريقيا.

وبعد الثورة الفرنسية تبنت فرنسا سياسة الاندماج بفرض ثقافتها ولغتها ومفاهيمها ونظم مؤسساتها السياسية والاجتماعية فأصبح كيان الافارقة النفسي والثقافي مفرنسا بواسطة عمليات تثقيف وتربية و تعليم طويلة الامد.

فالتقدم والرقي لن يتحقق الا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية والمستويات الروحية والحياتية التي تطبع نمط الحياة الفرنسية، وهذا ما أطلق عليه بالاستعمار الثقافي النفسي[2].

وبناء على سياسة الاندماج استطاع الفرنسيون تغيير البناء الاجتماعي فنقل الولاء من قبلي او ديني الى اندماجي "citoyen" او رعية "indigène"، فاستعملوا سلاح الخضوع لقانون الاحوال الشخصية والمدني والجنائي الفرنسي ليميز بين الافريقي الفرنسي والافريقي المتمسك بقبيلته او بدينه خاصة المتعلق بالدين الاسلامي وتعارضه الشديد فيما يخص قانون الاحوال الشخصية.

وكان لقانون الاهالي indigénat كأسلوب القسري لفرض سياسة الاندماج التي فشلت في فرنسة المجتمعات بفعل التمسك القوي للقبائل الافريقية بالقيم الاجتماعية والدينية.

---

[1] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.163.
[2] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.165.

وتبنت فرنسا على أنقاض الفشل التي منيت به سياسة الاندماج سياسة جديدة عرفت بسياسة المشاركة association أو الارتباط القائمة على اساس المنفعة الاقتصادية الفرنسية من خلال اعادة تنظيم العلاقة بين باريس والمستعمرات وتفويض السلطة للحاكم العام للمستعمرة في تشريع وتوجيه المواقف الادرية والاجتماعية وباحترام النظم والعادات المحلية.

والهدف من هذه السياسة بناء تعاون بين الادارة الاستعمارية وهيئات وافراد محليين في سبيل خلق زعامات تقود الشعوب والجماعات الى القيم الفرنسية، اي تكوين نخبة تستوعب التراث الثقافي الفرنسي، تتشكل نفسيتها ومفاهيمها وقيمها من التراث والقيم الفرنسية وتندمج في الهيكل الاجتماعي الفرنسي من جهة، ومن جهة اخرى تحافظ على علاقتها بالمجتمع المحلي وتصبح جسرا او وسيطا بين الرسالة الفرنسية والشعب الافريقي[1].

اعتمدت فرنسا نظاما مركزيا بيروقراطيا حيث ان كل حاكم مستعمرة يخضع لوزير المستعمرات بباريس، ومع مرور الوقت انشأت فرنسا نظام الفيدراليات بتشكيل اتحاد افريقية الغربية وافريقيا الاستوائية حيث تدمج المستعمرات في افريقيا الغربية في اتحاد فدرالي يحكمه حاكم عام للاتحاد يخضع له حكام المستعمرات المشكلة للاتحاد، والحاكم العام يخضع لوزير المستعمرات، ويتكون الاتحاد من مجلس للحكومة اعضاؤه معينون بحكم وظائفهم او بحكم عضويتهم في مجالس المستعمرات.

ولعل أبرز دعوة ارتبطت بضرورة العودة الى المؤسسات القبلية والعادات والنظم المحلية هي دعوة الحاكم العام لإفريقيا الاستوائية الفرنسية ذو الاصل الافريقي الذي ايد ديغول وأعلن ولاء افريقيا لديغول ورفض حكومة فيشي وسياسة الاندماج.

ولاحتواء هذه الدعوة تم عقد مؤتمر برازافيل 1944 حضره ممثلو الحكومة الفرنسية والمستعمرات الافريقية والاتحادين الغربي والاستوائي.

طالب المؤتمر بتطوير نظم الادارة واشراك الافارقة في الوظائف الحكومية، رفضت المنظمات السياسية لإفريقيا الغربية الانفصال عن فرنسا وتمسكت بمبدأ التطور داخل الاتحاد الفرنسي، وارتبطت بأحزاب المتروبول والكتل البرلمانية في البرلمان الفرنسي وشاركت في وزارات

---

[1] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.171.

فرنسا، مما حفز على نشوء نقابات وجمعيات ومنظمات شبابية افريقية كان لها دور سياسي بارز خصوصا في إطار التغير الذي شهدته السياسة الفرنسية وتنظيمات الحكم في افريقيا الغربية، والتي ساعدها على ذلك بروز نخبة متفرنسة.

المطلب الرابع: الجهود الدولية في منطقة الساحل الصحراوي

تشغل افريقيا مكانا هاما في ميثولوجيا التخلف فأفريقيا ما قبل الاستعمار في نظر الغرب تشكل خط بلمسول* الذي يرسم لتعيين حدود انشطة اقتصاد الكفاف، واعلى هذا الخط يوضع ما يفترض انه الاقتصاد المتقدم[1].

تبين أحدث المؤشرات الاقتصادية في تقرير التنمية الإفريقي ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية للدول الإفريقية عامة والدول الساحلية خاصة، فالأداء الاقتصادي على مدار العقدين هو الأدنى عالميا، ومستوى الثراء متأخر ب 135 سنة بين أوربا وإفريقيا فما بالك بالدول الساحلية[2]، والدول الصناعية G8 هي أغنى من بلدان إفريقيا ب51 مرة[3].

نتناول النظم الاقتصادية لدول الساحل من ناحيتي التكوين والعلاقات، فبالنسبة الى التكوين يبرز الطابع العام لاقتصاديات افريقيا في كونها اقتصاديات السكون القائمة على مظاهر الاقتصاد التقليدي الذي كان منظما على اساس حاجات وموارد تجمعات زراعية تتسم مطالبها بالاكتفاء الذاتي وينتفي فيها التخصص والانتاج المنتظم للسوق، لكن منذ اواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين أصبح التوسع في اقتصاديات النقود التي ترتب عليها نقل الموارد من نطاق انتاج الاستكفاء الى نطاق الانتاج للسوق.

وكان هذا التحول نتاجا للاتصال الاستعماري الذي حطم الاقتصاد السكوني وشجع الاقتصاد التبادلي نتاج حاجة اوروبا الى الموارد الانتاجية الافريقية، فظهر الانتاج النقدي

---

1 ج. هبوكنز، مرجع سابق، ص.8.
*علامة على جانب السفينة تشير الى الحد الاقصى المسموح به لحمولتها اقترحه صمويل بلمسول لضمان الامن البحري.
2 نانا بوكو، مكانة الأمن في إفريقيا، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.167.
3 البنك الدولي، التقرير السنوي 2006.

الموجه للتصدير والصناعات الاستخراجية للمواد الاولية على ايدي الفرنسيين الذين ركزوا على نقل الملكية الزراعية والصناعية إليهم وقاموا بتكريس نمط العمل المأجور.

ورغم سلبية هذا الانتقال الاستنزافي للدول الافريقية الا انه ضروري لعملية النمو الاقتصادي الذي لا يكون الا بإنماء اقتصاديات التبادل على حساب اقتصاديات السكون، فليس هناك نموذج عام يمثل النظم الاقتصادية الافريقية لكن تشترك المناطق الفرعية كغرب افريقيا في الخطوط العامة والنماذج الرئيسية التي تصف العلاقة المتبادلة بين شكلي الاقتصاد والطريقة والوسائل التي يتم من خلالها الانتقال من السكون الى التبادل[1].

بعد تبني الشراكة من اجل تنمية إفريقيا نيباد اقر الشركاء الأفارقة بان بلادهم تنزف من جروح ذاتية الإصابة، فكان الالتزام بتحسين إدارة اقتصادية وسياسية تقوم على الانجازات الملموسة

كما أن إنشاء لجنة إفريقيا وتركيز مجموعة الثمانية على إفريقيا عكس تجدد البحث الدولي عن الروح وكيفية وقف تخلف القارة الإفريقية، وأبرز هذا الاهتمام غير المسبوق بمشاكل القارة سعيا دوليا ومحليا حثيثا لمعالجة عبئ المديونية وجذب العون التنموي الخارجي والتغلب على الأمراض والمجاعات بما يؤدي إلى تحسين الوضع الأمني وتحقيق الاستقرار السياسي[2].

تعرض البنك الدولي للحكم الرشيد في إفريقيا في إطار تناوله للأبعاد السياسية والثقافية لازمة التنمية في إفريقيا، فقد اعتبر أن هناك أربعة أسباب رئيسية للازمة تتصل بهذه الأبعاد هي: الفهم الخاطئ للتحديث، والقيود المفروضة على تمكين المرأة، وغياب الحكم الرشيد، وانتشار الفساد.

إلا أن الملاحظ في تحليل هذه المؤسسات للحكم الرشيد في إفريقيا بصفة عامة هو تركيزها على محورية دور القيادة السياسية، فعدم وجود قوة موازية توازن قوة الحكومة أدى إلى اهتمام المسؤولين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة وبناء شبكات شخصية للتأثير الشعبي بدلا عن المؤسسات السياسية، بما أدى إلى شخصنة السلطة وسيطرة العلاقات الزبونية للحفاظ على

---

[1] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.271.
[2] نانا بوكو، مكانة الأمن في إفريقيا، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.169.

استمراريتها، واحتكار حرية التصرف من خلال التحكم في المعلومات وتقييد التجمعات الطوعية[1].

وبناء على هذا يرى البنك الدولي بأنه لا يمكن بناء تنمية بدون قيادة سياسية قوية، فلا تستطيع المؤسسات الدولية المالية والتنموية والاقتصادية إحداث تغيير دون قيادة سياسية ترتكز على بنى ديمقراطية.

فرغم الطرح الدولي الليبرالي الذي تبنته المؤسسات الدولية من خلال برامج التكيف والتعديل الهيكلي التي كانت تلزم بها الدول الإفريقية من خلال تقليل دور الدولة في الاقتصاد، وبناء على الطرح الأول انسحبت الدولة الإفريقية من الاقتصاد انسحابا تاما ماعدا في الدول الريعية، حيث استمرت سيطرة الدولة على القطاعات الاستخراجية، وبرزت ظاهرة الخوصصة وحل القطاع العام، بما أدى إلى زوال الإنتاج الاقتصادي في القطاعات الثلاث خدمات صناعة فلاحة، وأصبحت دول الساحل عبارة عن نظم سياسية تتجسد في مجموع البنى والمؤسسات الإدارية البيروقراطية دون غيرها.

إلا أن الواقع الاقتصادي الإفريقي اجبر المؤسسات الدولية على تغيير الطرح التنموي، فطرح البنك الدولي فكرة دعم كفاءة الدولة والتوازن بين القدرة والدور والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن خلال هذه الرؤية طرحت المؤسسات الدولية ضرورة تأسيس عقد شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لبناء الدولة الوطنية، لكن هذا العقد لا يراعي ظروف الدولة المحلية والإقليمية نتاج أن الحديث عن مجتمع مدني أو قطاع خاص في منطقة الساحل والصحراء هي جعجعة فالقطاع الخاص يتمثل في التجار الذي يمارسون التجارة غير الشرعية والتهريب وتجارة البشر والمخدرات والباقي أصحاب رؤوس أموال رعوية قائمة على الرعي أما

---

[1] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة حالة نيباد**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005، ص.80.

المزارعون فهم أقلية تستحوذ على أراضي تستهوي الرعاة للرعي بما يدخلهم في صراع تاريخي دائم[1].

أما المجتمع المدني فهو عبارة عن جمعيات مدنية تقوم على وجود فواعل اجتماعية حديثة في ظل مجتمع ثقافته السياسية متوسطة أو قوية يستطيع إدارة النقاش العام في جو سلمي، أما بيئة المجتمعات الساحلية فهي تقليدية قبلية أو دينية تكتسي فيها الأعراف طابعا مقدسا يفرض نوعا من القيم المجتمعية التي لا تلاءم المجتمع المدني وفكر المواطنة، وبالتالي فالشريك الاجتماعي لبناء الدولة هو القبيلة وليس المجتمع المدني.

أما الحكومة فتم خصخصتها لصالح النخبة الحاكمة وبطانتها، حسب رؤية البرنامج الإنمائي، مما يجعلها ملكية خاصة تتركز على تعظيم الفوائد من خلال جهازين الجهاز البيروقراطي الذي يضمن فقه الخضوع السلطوي من خلال سيطرته على الخدمة العمومية، والجهاز الأمني لممارسة القهر المشروع، ولعل الامتيازات التي تمنح للجهازين سواء ما تعلق بالميزانية أو النفوذ جعل الجهازين عقبة من عقبات تطور المجتمع ناهيك عن الدولة.

بهذا تصبح الدولة هي المشرفة على توفير البيئة الممكنة للنمو والتنمية البشرية، من خلال تكريس المأسسة في الحكم وتطبيق اللامركزية وخدمة الأقاليم وفقا لمنطق التوازن الجهوي وليس إقليم على حساب إقليم أو قبيلة على حساب القبائل الأخرى[2].

إن أهداف التنمية الألفية التي وضعت منذ خمسة عشرة سنة تشمل الفقر والجوع والمرض والتدهور البيئي ومساعدة حديثي الولادة على البقاء وتعليمهم في طفولتهم، لم تستطع إفريقيا عموما ومنطقة الساحل صحراوي خصوصا بالوفاء بها، والأسباب عديدة فعلى الرغم من عقود من الضغوط من اجل التعديل الهيكلي فان العوائد المتوقعة من إعادة الهيكلة الاقتصادية لم تتحقق، ولم تتدفق الاستثمارات الأجنبية، واستمر التذبذب في الأسعار وأعباء الديون وسط صناعات متدهورة، وظل الاقتصاد المحلي على مستوى القطاعات يعاني مشكلات قائمة منذ

---

[1] معتز بالله عبد الفتاح، **الوظيفة الاقتصادية للدولة: دراسة في الأصول والنظريات**، جامعة القاهرة: مركز بحوث ودراسات التنمية، سلسلة مكتبة التنمية، العدد.1، 1998، ص.124.

[2] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة حالة نيباد**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005، ص.91.

حقبة الاستعمار، وفيما يتعلق بالعلاقات بالاقتصاد العالمي فان الاعتماد على الموارد الخارجية حتى في دعم الموازنات يواصل الازدياد لكن التدفق الفعلي لم يفي بالمتطلبات[1].

تعيش اغلب الدول الساحلية ضغوطا لاستخلاص الموارد اللازمة لبقائها من قاعدتها الاقتصادية الفقيرة، والرغبة في كسب دخل قوية بالنسبة للسكان بدافع من الفقر وتدني رواتب الوظائف الحكومية، لازمها وفرة في فرص التورط في الفساد والاحتكار المتعلق بنقل الملكية من الدولة إلى الخواص، وحرية التصرف في الملكية العمومية لدى المسؤول العمومي المحلي أو المركزي نتاج غياب المحاسبة والتغيير المستمر للقواعد واللوائح والقوانين وعدم وضوحها[2].

---

[1] نانا بوكو، مكانة الأمن في إفريقيا، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.149.
[2] نانا بوكو، مكانة الأمن في إفريقيا، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.165.

خلاصة:

إن النظر في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية لمنطقة الساحل الصحراوي يوحي بان صحراوية المنطقة جعلت منها منطقة خالية من الظروف المساعدة لبناء السياسات وتحقيق البرامج التنمية.

يمكن القول من خلال هذا الفصل إن منطقة الساحل الصحراوي تعاني من أزمات عميقة تمس أصل وجود الدولة الوطنية ما يتركها في حالة من الانهيار تؤثر على استقرار المنطقة ككل، وتجعل من محاولات المساعدة الخارجية وقواعد التدخل ليس لها أي اعتبار.

إن البحث في جوانب الوضع السياسي والأمني والتنموي لمنطقة الساحل الصحراوي لا يمكن أن يلغي البحث في الجوانب التقليدية العرقية والاثنية والدينية فكل منهما يساهم في الأزمة وكذلك يساهم في الحلول لأنه لا حلول بدون النظر إلى وجهي البيئة الساحلو–صحراوية.

الفصل الثاني: الصراع والأمن في منطقة الساحل الصحراوي

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الصراع من الظواهر المعقدة في منطقة الساحل الصحراوي، فالحروب والأزمات والنزاعات نشبت في العديد من دول المنطقة عقب الاستقلال مباشرة، بما يجعل دراسة الظاهرة ذو أهمية باعتبارها نتاجا للعديد من الثوابت والمتغيرات الهيكلية الكامنة في صميم بنية الدول والمجتمعات، ففهم ظاهرة الصراع يُمَكن من فهم حركة التفاعلات السياسية الداخلية التي أدت إلى تقويض هيكل الدولة بما يطرح حلولا وطنية وإقليمية تجنب الإقليم ويلات الحروب وتحد من استنزاف الموارد والطاقات الحيوية للمنطقة، وتعالج ظواهر عديدة انتشرت سياسية كالتدخل الخارجي وشيوع ثقافة العنف، وإنسانية كاللجوء والهجرة والأمراض.

فطول أمد الصراعات خلق بيئة صراعية ممتدة أدت إلى تنوع الصراعات واختلاف أنماطها وتشابك مدخلاتها بما يصعب تحديد معالمها وإيجاد حلول لها، والتالي لابد من تناولها عبر تسلسل تاريخي يبين مفاصل التطورات الصراعية في المنطقة وآثارها المدمرة.

المبحث الأول: قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الصحراوي

المطلب الأول: طبيعة النزاعات الإفريقية:

إن أي تحليل نقدي للاقتراب الأمني في إفريقيا يتطلب تعريف خصوصية المفهوم الأمني الإفريقي، فالأمن في إفريقيا ليس تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، ولكنه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل تحرير الفرد من القيود الجسدية والبشرية التي تعوق تحقيقه لما يرغب من أهداف وبالتالي فالتحرر من هذه القيود وتوفير الأمن متلازمين، بما يؤدي إلى أن تصبح قضايا الاضطرابات الداخلية والفقر والمجاعة وانتهاك حقوق الإنسان وعدم تكافؤ الفرص وعدم وجود توازن قبلي في المؤسسات السياسية والعسكرية وفشل خطط التنمية وحظر حرية الفكر والرأي كلها قضايا أمنية[1].

إلا أن تجاهل هذه القضايا سواء لدى أنظمة الحكم في دول الساحل الصحراوي، أو في التعامل الدولي مع قضايا المنطقة، قد أدى إلى تشويه السياسات الأمنية الوطنية والإقليمية.

شهدت نهاية الحرب الباردة ولا سيما تسعينات القرن العشرين تزايدا في نشوب النزاعات في منطقة الساحل الصحراوي أفقيا بين مختلف الكتل الاجتماعية العرقية والثقافية داخل الأراضي الوطنية للدولة الواحدة ورأسيا بين جماعات تشعر بالإقصاء والتهميش من بنى السلطة القائمة من ناحية والسلطة المركزية من ناحية أخرى ويبرز تمرد التوارق كنموذج بارز.

ونشبت هذه النزاعات كحركات داخلية أو حروب أهلية لكن انتشرت دون قصد إلى سائر البلدان المجاورة أو انتهى أمرها بجر نوع ما من التدخل أو التواطؤ من الدول المجاورة والقوميات العرقية عبر الحدود الدولية، الأمر الذي أدى إلى انهيار عديد الدول وأثار النقاش حول كيفية منع النزاعات وإدارتها وفضها وتحويلها انطلاقا من انتقاء السبل المطبقة في محاولة فض النزاعات ومواجهة التحديات واستغلال الفرص العملية التي تفرزها.

---

[1] هالة جمال ثابت،الايكواس وإدارة الصراع في المنطقة، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.410-438.

ونتيجة الانتشار الواسع للنزاع العنيف الذي كرسته اختلافات القيم والمصالح داخل الجماعات وفيما بينها، مما يلغي إمكانية توظيف وسيلة فض النزاعات التي تتوجب الاستئصال الكلي للمشاعر الكامنة والذكريات والمصالح، والاقتصار على إدارتها واحتواؤها بما يؤدي إلى التوصل إلى تسوية تاريخية تتم فيه تنحية العنف جانبا ومواصلة السياسات السلمية[1].

والذي يفرض منهجيا تناول أسباب النزاع والسعي لبناء علاقات جديدة طويلة المدى بين الأطراف المتناحرة من خلال مساعدتهم على استكشاف مواقفهم ومصالحهم وتحليلها وطرحها وإعادة صوغها، بما يحيل إلى نتائج بناءة إيجابية تؤدي إلى حالة استقرار دائم في منطقة الساحل الصحراوي ولو وفقا لمنطق حالة ما قبل الاستعمار حيث النظام يتشكل بناء على إدراك قبلي للحدود السلطوية للجماعات.

أما إذا تم توظيف عملية تحويل النزاع فهي عملية تتعاطى مع بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية أوسع نطاقا في صلب نزاع ما، وتعمل على تحويل العلاقات والمصالح والخطاب أي تحويل تركيبة المجتمع من خلال إلغاء البنى الداعمة للنزاع وفرض البنى الداعمة للسلم وهذا الطرح يبرز بالخصوص في التوظيف الاستعماري للمتغيرات الاجتماعية لبناء الولاء الاستعماري من خلال جعل العلاقات والمصالح والخطاب يصب في سبيل دعم التواجد الاستعماري وزيادة النفوذ واستغلال الثروات.

ووفقا لنموذج يوهان جالتونج المرتبط بالعنف الهيكلي الذي يميز بين الأنماط المعلنة كالحرب والنزاعات المدنية وهنا تبرز ضرورة توظيف آليات فض النزاع، والأنماط الخفية كالعلاقات الاستغلالية والقمعية المتأصلة في البنى الاجتماعية المتباينة ومؤسسات المجتمع والتي تتطلب تحويل البنى الدفينة التي تولد النزاع[2].

ويصبح نموذج جالتونج كنموذج مفسر للنزاعات والأزمات والصراعات الاثنية والسلطوية والمحلية والإقليمية في منطقة الساحل الصحراوي، فالنزاعات الإفريقية في شكلها سواء كانت حربا أهلية بين الجماعات أو بين السلطة وجماعة أو إقليمية بين دولتين أو جماعتين عابرتين

---

[1] ديفيد فرنسيس،مرجع سابق، ص.115.

[2] ديفيد فرنسي ، مرجع سابق، ص.117

للحدود، تشترك في سمة واحدة ترتبط بنشأتها والتي يطرحها المنظور الغربي في توجهين توجه يرتكز على التصور البدائي المتعلق بان النزاع بين القبائل والعشائر حالة طبيعية إفريقيا والدليل هو أنها كانت منتشرة فترة ما قبل الاستعمار ليأتي الاستعمار يخضع القبائل لسلطته لكن فور زوال الاستعمار عادت النزاعات العرقية والقبلية إلى الانتشار كوضع عام يميز دولة ما بعد الاستعمار.

أما المنظور المحلي أو الإفريقي والذي يمثله ارشي مافيجي فيرى أن السمات البدائية المتعلقة بالقبلية والثقافة والديانة عوامل حضارية أنتجت قيم السلم والاستقرار والبناء وهذا يبرز في الممالك والإمبراطوريات الإفريقية التي كانت قائمة قبل الاستعمار، إلا أن عملية استغلالها من طرف الاستعمار في إطار سياسة فرق تسد وتغليب سيطرة جماعة على الجماعات الأخرى خلف تسييسا وتوظيفا لهذه السمات استمر خلال دولة مابعد الاستعمار فتصبح الخلافات الذاتية بين النخب المحلية ولاعبي السلطة خلافات قبلية وثقافية يضفى عليها طابع عاطفي يضرب جذور التضامن الاجتماعي، ويكرس الطبيعة الوراثية المحدثة للسياسة من خلال استغلال المنصب العام لتعظيم المكانة العرقية وخدمة القبيلة أكثر من خدمة الدولة، يقابلها من جهة أخرى سخط عام على الدولة الفخرية تؤدي لا محالة إلى تحدي "**الدولة**" لخلعها أو الحلول محلها[1].

يتعزز الطرح الإفريقي من خلال نزاعات فترة ما بعد الحرب الباردة حيث أن معظمها ارتبط بالتناحر بين الجماعات السياسية المحلية من اجل السيطرة على الموارد الطبيعية، فنتاج هشاشة البنية الاقتصادية الناجمة عن ارتكاز الإنفاق العام على العوائد لا على الضرائب بما يلغي المحاسبة ويؤسس للفساد الحكومي، فيصبح الريع هدفا لكل جماعة وتحقيقه لا يكون إلا بالسيطرة على السلطة السياسية وهنا يكون بالتالي الجشع منطلق النزاعات.

ورغم هذا التفسير المنطقي الذي يطرحه الأفارقة إلا أن المنظور الغربي سيطر على السياسات الدولية المتعلقة بإفريقيا وجعله مرتكزا لتبرير التدخل الغربي بكافة أشكاله في النزاعات

[1] وهنا المستهدف هو النظام المؤسس على الشخص والقبيلة وليس الدولة كمنظومة.

الإفريقية، إلى حد أصبح يوصى فيه ب"**إعادة الاستعمار الحميد**" أو "**إصلاح الاستقلال**" من خلال "**أدوات جديدة للإشراف العالمي**" كحل لمواجهة إشكالية الفشل الدولاتي[1].

فالنزاعات تحدي كبير لبناء الدولة الحديثة في منطقة الساحل الصحراوي التي هي عبارة عن دول تابعة أنشاها المستعمرون، وتحويلها إلى دول مدنية متطورة تتمحور حول الشعوب يتطلب إلغاء الحكم الاستعماري والإشراف الغربي على المناخ الدولي الذي تعمل فيه هذه الدول بعد الاستعمارية من جهة، وفك الغموض المفاهيمي عن طبيعة النزاعات الإفريقية نتاج تمايزها عن الحروب التقليدية والجريمة المنظمة والفوضى، فهي تحمل سمات كل منهم إلا أنها ليست هم، وتعريف الأمم المتحدة لنزاعات مابعد الحرب الباردة باعتبارها أزمات سياسية معقدة تعريف قاصر تسبب في بناء سياسات تدخلية خاطئة زادت من حدة النزاع[2].

ما يلاحظ في النزاعات المنتشرة في الساحل الصحراوي وغرب إفريقيا أن عملية فضها لم تكن سوى بدع وحيل سياسية اعتباطية نشأت وفقا لتصورات مسبقة لم تعالج جذور النزاع وأسبابه الحقيقية مما يؤدي إلى عودة النزاع من جديد بعد توقفه لفترة.

فتناول النزاعات على أنها تحدي لسيادة الدول أو السلطة القانونية ازاح الدولة كمفهوم من دائرة النزاع، رغم أنها السبب في ضعف الأداء الاقتصادي والتخلف والفساد وسوء الحكم والإقصاء والتهميش، وهذا خطا شائع إفريقيًا يؤدي إلى اعتبار الدولة منظومة أخلاقية لا يجوز المساس بها أو مواجهتها وأضحت الأطراف التي تتبناها الدولة هي الأطراف التي تمتلك الشرعية والأطراف التي تعاديها تمثل التمرد بما يطيل في أمد النزاع ويضاعف من حدته.

كذلك يبرز استقطاب النخبة أو القضاء عليها كفاعل هام في إلغاء الصفة المدنية للنزاع وتجنيب وضع الدولة كطرف نزاعي، فغالبية النظم السياسية الإفريقية ترتكز على ضمان شرعيتها انطلاقا من إقناع النخبة الحداثية أن التمرد ليس مرتبط بأوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية بل يستهدف الدولة الوطنية التي تتغنى بها النخب وتسعى إلى إرساء معالمها وتعزيز حضورها، ولإثبات هذا المنحى النخبوي تستنزف الدولة من الجماعات السياسية المحلية طاقاتها

---

[1] ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.122.

[2] Steve Smith (Managing editor), **Africa and the international system (**University of Cambridge**:** Cambridge University Press, 2000) pp.192-194.

النخبوية سواء بالاستقطاب أو التصفية بما يؤدي إلى الجماعة لتبني العنف كوسيلة للنضال السياسي[1].

ويؤدي هذا إلى قراءة متناقضة لما هو في الواقع حيث منطق السيطرة والنفوذ والتمدد وبناء شبكات عبر حدودية هو المنطق المسيطر بفعل أن النزاعات الإفريقية لها تأثير انتشاري يؤثر على كافة البلدان في المنطقة فتغذي النزاعات القائمة أو تفرز أخرى جديدة، وأمراء الحرب غالبا ما يعملون عبر الحدود يستمدون قوتهم من خارج الحدود أو يعززون القوى غير النظامية في دول الجوار وهو ما يمثل تحديا لمختلف العناصر الفاعلة لفض النزاع.

المطلب الثاني: مكانة الأمن في الساحل

عجزت الدول الساحلية والمنظومة الإقليمية والدولية عن توفير الحماية والأمن لشعوبها، لذا سنحاول تحليل سياق الأمن وانعدام الأمن في منطقة الساحل الصحراوي من خلال الاهتمام بالحقبات الثلاث حقبة ما قبل الاستعمار وحقبة الاستعمار وما بعد الاستعمار، فالفروق في البناء الداخلي لها تأثير جوهري على تعريف الدول للتهديدات والأخطار وبالتالي على البناء الكلي لإشكالية الأمن، ومع ذلك فان سياق الأمن مقيد بطرق معقدة بكفاح القارة لترسيخ دعائم الدول، ودور التصرفات غير المتوقعة للنظم الاستعمارية والسياسات العقيمة لقادة دول مابعد الاستعمار[2].

يرى هوبز أن للأمن وجهان وجه داخلي محلي وآخر خارجي، فالدول يمكن أن تمزقها وتدمرها التناقضات الداخلية بقدر ما يمكن أن تقوضها القوى الخارجية، ومن ثمة فان أية محاولة لبناء علم اجتماع تاريخي للأمن لابد أن تأخذ في اعتبارها السمات المتغيرة للبناء الداخلي للدول وطبيعة البيئة الخارجية الناجمة عن العلاقات فيما بينها[3].

فالعمل الجماعي لتكوين الدول الوطنية في أوربا، راعى الحساسيات العرقية والدينية والطبقية السائدة ولم يستهدفها بل ترك للتطور التاريخي للهوية القومية لتحدد مفاهيم العرق

---

[1] احمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2001) ص.27.
[2] محمد صالح، العولمة وفقدان الأمن للبشر في إفريقيا، في: طايع اصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا تحديات وأفاق**، ترجمة: سعد الطويل وآخرون (القاهرة: مركز المحروسة، ط.2003،1) ص.ص.85-108.
[3] عبد العزيز شاهين، **إفريقيا دراسات في علم الإنسان الإفريقي** (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012) ص.58.

والعنصر والديانة والجنس والثقافة والطبقة، واكتسى طابع المواطنة حيثيات النقاش الهوياتي بما انعكس إيجابا على قضايا الأمن والاستقرار، وتعززت مكانة الدول بإنتاج سيادة داخلية من خلال إيجاد بيروقراطية إدارية لإدارة الدولة، ونشأة طبقة تجارية مستقلة، ابتكار القومية كايدولوجيا للدولة بتحويل الناس من رعايا إلى مواطنين، وأخيرا تكريس الديمقراطية من خلال ترسيخ نقل السيادة من الحاكم للشعب[1].

وإذا ما قورنت الدول الإفريقية بهذا النموذج فإنها تصبح أشباه دول تحظى باعتراف أممي، فلا هي استطاعت تأمين نفسها من التهديدات الخارجية من خلال بناء منظومة عسكرية قوية قادرة على مواجهة الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي، ولا هي استطاعت الحفاظ على تماسكها الداخلي من خلال جدول أعمال أمني شامل يضم مختلف جوانب المتطلبات المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خلف الاستعمار الأوربي تركتان وراءه في إفريقيا شكلتا إشكالية الأمن في القارة إلى يومنا هذا، التركة الأولى تتعلق بإنشاء الدولة الوطنية من البنى الشمولية للماضي الاستعماري زاده فشل في إنتاج حكايات تكوينية لعدم وجود عملية تاريخية ثورية أدت إلى ظهورها*، وان كانت فإنها اقتصرت على العمل الجماعي المتعلق بحروب التحرير والذي سرعان مازال بزوال الاستعمار.

أما التركة الثانية فبرزت في تقسيم الجماعات العرقية التقليدية بين دول مستعمرة عدة فالطبيعة العشوائية لترسيم الحدود في مؤتمر برلين تمخض عنها عديد من الهويات والأعراق والثقافات المتباينة دمجت ضمن دول جديدة، بينما تم فصل أمم لها تواريخ غنية وحكايات تكوينية راسخة وأسس عرقية ودينية وثقافية منذ حقبة ما قبل الاستعمار، فتواجهت مع الدولة الوطنية فترة مابعد الاستعمار ورأت في الانتماء السياسي للدولة الحديثة مجرد ارث استعماري يتعارض والتطلعات القبلية والدينية والثقافية لهاته الجماعات[2].

---

[1] نانا بوكو، **مكانة الأمن في إفريقيا**، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.154.
* تعتبر الجزائر مثالا بارزا في بلورة وعي جمعي مبني على حكايات تكوينية مبنية على الثورة التحريرية، من خلال قدرتها على بناء نماذج ثورية تعزز قيم الوطنية والكفاح والتحرر وحب الوطن.
[2] نانا بوكو، **مكانة الأمن في إفريقيا**، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.159.

ترتب على هذا عدم قدرة الدولة على تبرير الاحتكار المشروع للقوة والعنف، الأمر الذي عزز التمرد وغياب الالتزام بالقانون الداخلي نتاج غياب الردع، فالحكومة مقبولة لكن مؤسساتها السياسية والأمنية التي تمارس سلطاتها مركزيا أو محليا تعامل بعدم الاكتراث ولا تلقى ضوابط الاحترام الذي يؤسس لمنطق الدولة.

فالملكوت السياسي الذي كان يرى فيها ثوار إفريقيا سبيلا إلى تطوير ونهضة إفريقيا لم يحقق المطلوب، وجعل مصير الأفارقة يترنح بين بنية فوقية تشكل بقايا الدولة الاستعمارية وماض إفريقي تقليدي متداع، فتبعثر الولاء بين نخب متهلهة وانساق قبلية منهارة.

وأدى سقوط الدول في براثن الفوضى في تشاد ومالي والنيجر وبوركينافاسو تعرض المواطنين لأخطار العنف من جماعات المحاربين وقطاع الطرق والجوع والمرض، وفقدان الأنظمة السياسية لتبريراتها السلطوية، مما نتج عنه أن برزت القبيلة كحامي والملجأ الآمن للناس بدل الدولة[1].

ولعل السبب في هذا يرجع إلى ما يراه هربست أن الاتفاق المتعلق بالاستقلال الوطني بين النخب والمستعمر كان على انفراد النخب الوطنية ب"**بيضة الاستقلال الذهبية**" شرط الحفاظ على اكبر قدر من الاستمرارية السلطوية ذات الخلفية الاستعمارية، ولم يكن اتفاقا يتضمن الدولة بالمعنى الذي تنطوي عليه فكرة العقد الاجتماعي[2].

وهذا الإرث السياسي الفعلي للدولة الإفريقية عند الاستقلال يشتمل على البنى الشمولية للحكم الاستعماري الذي يكرس الزبونية السياسية في شكل علاقة السيد بالعبد، ويحافظ على الطابع الاستغلالي للثروات الوطنية من خلال بيروقراطية هرمية مركزية ترتكز على تقسيم المنافع وفقا لدرجة الولاء للسلطة، أي بالنتيجة وجود دولة تقوم على السلطات السياسية لا على شرعية الثقة والقبول الشعبي، وبالتالي فكون النظام السياسي تعددي أو أحادي، مدني أم عسكري لا يغير شيء بالنسبة للمواطن[3].

---

[1] Thomas Deltombe, Benoit Orvale, Quand la Françafrique passé au privé, ***Recherches internationales***, n° 85, janvier-mars 2009, pp. 39-66

[2] نانا بوكو، **مكانة الأمن في إفريقيا**، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.162.

[3] محمد صالح، **العولمة وفقدان الأمن للبشر في إفريقيا**، مرجع سابق، ص.ص.85-108.

هذا الإرث أدى إلى انقطاع الصلة بين الدولة ومواطنيها وأصبح المواطن يعتبر ولاءه التقليدي للقبيلة أولى من الولاء لدولة مابعد الاستعمار، أضاف إلى هذا اعتبار الدين هوية سياسية لا تعترف بالحدود الوطنية أو الولاء الوطني بل الولاء إلى المعبد سواء كان وثنيا أو مسيحيا أو إسلاميا، فالتوراق لا يرون في دولة مالي إلا كجهاز سلطوي خلفه الاستعمار أي درجة الولاء الوطني منعدمة، وولاءهم هو للقبيلة والدين الإسلامي[1].

إن سياق الأمن في الدول الساحلية متشابك بصورة معقدة مع ترسيخ دعائم الدولة، فهو مأزق حقيقي فعدم استقرار الدولة أدى إلى نزاعات لا تساعد إلا على زيادة عوامل التخلف والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بما يؤدي إلى مزيد من النزاع.

كانت الإجابة فيما مضى خصوصا فترة الحرب الباردة يتم البحث فيها على المستوى الدولي لكن خلال فترة ما بعد الحرب الباردة أضحت مشكلات الأمن في إفريقيا عموما والساحل بالخصوص اقل اهتماما على الصعيد الدولي، برز على اثر هذا اهتمام إقليمي تعلق بنهج الاتحاد الإفريقي من خلال البنى والهيئات الناشئة في الإطار المؤسسي للاتحاد الإفريقي ومبادرات المجتمع المدني ودوائر المثقفين الأفارقة، والتي تراهن على دعم الأمن التنموي البشري نقطة انطلاق لتحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي في مختلف أقاليم المنطقة ومنطقة الساحل خاصة باعتبارها منطقة ربط بين أكثر الأقاليم بروزا في إفريقيا شمال وغرب إفريقيا.

المطلب الثالث: بناء السلم في منطقة الساحل الصحراوي

إن بناء السلم ليس جديدا في منطقة الساحل، فالتاريخ ينبؤنا بوجود موارد ومؤسسات غنية ومتنوعة لبناء السلم خصوصا ما تعلق بالسلم الاجتماعي المرتبط بحل النزاعات المتعلقة بالموارد والمتمثلة في المراعي والصراع الدائم بين الرعاة والمزارعين.

أما بناء السلم بمنظوره الحالي المتعلق بفكرة السلم الليبرالي المتعلق بفرض السلم وبناء المجتمعات المدنية في إطار الدولة الوطنية، والقائمة على فكرة أن المجتمعات التي مزقتها

[1] نانا بوكو، **مكانة الأمن في إفريقيا**، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.164.

الحروب الأهلية ينبغي أن يعاد بناؤها بالاستعانة بعديد من استراتيجيات التحول المتداخلة والمتصلة والمتناغمة من خلال بناء المؤسسات ودعم تنظيمات المجتمع المدني وهذا المنظور لم يعالج موضوع بناء السلم في عمقه المتعلق بالتعايش والاستقرار والتنمية، وإنما اقتصر على معالجة مرحلة ما بعد الصراع.

برزت مصطلح بناء السلم فترة مابعد الحرب الباردة من خلال تقرير بطرس غالي المتعلق ب"**جدول أعمال السلم**"، حيث عرفه على انه:

"مجموعة أنشطة تعني تعريف ودعم البنى التي تدعم وترسخ السلم من اجل تفادي الغرق في النزاع"[1].

ليضيف إليه كوفي عنان في جدول أعمال السلم سنة 2004 بان بناء السلم:

"يتطلب عملا دائبا وتعاونيا على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الأساسية"[2].

ويبرز محور أدبيات بناء السلم على المفاوضات السياسية والتوفيق بين الأطراف المتنازعة مع التأكيد على مهام قصيرة المدى توقيع وقف لإطلاق النار وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم وإعادة توطين المتشردين والتصديق على دستور جديد أو معدل وإجراء انتخابات أي اقتصارها على الجوانب السياسية لحالة ما بعد النزاع.

إلا أن ماهو ضروري هو أن تهتم عمليات بناء السلم على البحث في أسباب وجذور النزاع بما يتطلب وضع خطط لتناول الأمن والواقع السياسي للبلد والنظر في الإجراءات التي تغير العلاقات الشخصية والاجتماعية والثقافية لذلك البلد، أي إعادة بناء العلاقات وتأكيد المسؤولية والتضامن الجماعيين، فبناء السلم لابد أن يهدف إلى إيجاد استقرار وعدل طويل المدى وحكم رشيد وإعادة بناء البنى التحتية للدولة وإعادة تأهيل القوات المحاربة السابقة وإعادة إدماجهم.

---

[1] بطرس بطرس غالي، **خطة للسلام** ورقة مقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة، وثيقة رقم A/50/60-S/1995/1 جانفي 1995).

[2] كوفي عنان، جدول أعمال السلم(هيئة الأمم المتحدة، وثيقة رقم A/ 59.3/C.1/SR.1، سبتمبر 2004).

ترتبط التدخلات الخارجية في مبادرات بناء السلم بجهود بناء الدول في إفريقيا، والتي تتعلق أساسا بالمطالب الديمقراطية والحكم الرشيد والتحرير الاقتصادي، فشرعية الدول حسب المنظور الغربي هي مفتاح بناء السلم لذا لابد من ترسيخ الديمقراطية الليبرالية الغربية[1].

على نقيض المنظور الغربي تنظر الجمعيات الأهلية إلى الجهود التحويلية طويلة المدى التي تشمل الإنذار المبكر وجهود منع العنف والعمل الدفاعي وحفظ السلم المدني والعسكري والتدخل العسكري والمعونات الإنسانية واتفاقيات وقف إطلاق النار وإنشاء مناطق سلمية ومعالجة الأسباب الجوهرية من اجل منع عودة العنف من خلال عمليات مصالحة وبناء مؤسسات وإحداث تحول سياسي واقتصادي واجتماعي من خلال مبادرات ترتكز على بنى الدولة وتشكل جزءا لا يتجزأ من إعادة التأهيل وإعادة بناء مابعد النزاع بهدف تغيير أنماط التفاعل بين أطراف النزاع[2].

يشتمل بناء السلام على عدد من الأنشطة منها منع النزاع وإدارته وفضه والتفاوض والوساطة والمصالحة والدعم والمساعدات الإنسانية وإدارة الطوارئ والعمل التنموي وإعادة الاعمار بعد النزاع، أي أن بناء السلم يتعلق بإعادة البناء على المدى الطويل وتنمية المجتمع بصورة تحول دون نشوب نزاعات مدمرة، كما ينظر في الظروف الهيكلية التي تشكل أساس العنف ومنها التفرقة التي تعانيها الفئات الضعيفة كالمرأة والأقليات العرقية، وتعزيز الأمن الإنساني والنهوض به بما يشمله من الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للموارد.

وعموما تكمن المهمة المحورية لبناء السلم وفقا للرؤية الليبرالية في:

"تحقيق توازن اجتماعي مستقر لا تتفاقم فيه النزاعات الجديدة إلى عنف وحرب، حالة يتم فيها التعامل مع القوى العنف الهيكلية والثقافية"[3].

---

[1] سيفرين روجومامو، ادارة الصراع في إفريقيا: التشخيص والعلاج في: طايع اصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا تحديات وأفاق**، ترجمة: سعد الطويل وآخرون (القاهرة: مركز المحروسة، ط.1،2003) ص.ص.21-58.

[2] إبراهيم البدوي، التماسك الاجتماعي وإدارة الصراع والنمو الاقتصادي، في: طايع اصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا تحديات وأفاق**، ترجمة: سعد الطويل وآخرون (القاهرة: مركز المحروسة، ط.1،2003) ص.ص.59-84.

[3] نانا بوكو، مكانة الأمن في إفريقيا، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.186.

وعلى ضوء هذا التعريف المتعلق بالأمن الإنساني صاغت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول تقريرا عام 2001، يتعلق بمسؤولية الحماية لتقنين عملية التدخل وكسب شرعية دولية لعمليات التدخل والتي تبنت مبادئ السلم الليبرالي الذي يعتبر أن مجرد انتفاء حقوق الإنسان مبررا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

وكمدخل عملياتي لبناء السلم يظهر منهج تحويل النزاع بإنهاء وضع غير مرغوب فيه وبناء وضع مرغوب فيه يتأسس على تحويل الأسباب الجذرية، وتغيير العلاقات النزاعية إلى علاقات سلمية داخل البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية والاقتصادية والتنموية.

وبناء السلم لدية ثلاث مستويات من التدخل مع اللاعبين يشكل الإطار التحليلي الهرمي أولها العناصر المحايدة وهي المجتمعات المتضررة من النزاع، وثانيهما قادة الحكومات والجماعات المتمردة كعناصر فاعلة وثالثها القادة الشعبيين كعنصر تأثير، وعكس فض النزاع الذي يستهدف فقط العناصر الفاعلة يستهدف تحويل النزاع المستويات الثلاث بإشراكها في التسوية بما يقضي على كل الفواعل المعززة لاستمرارية النزاع أو إعادة اندلاعه.

تتشكل عمليات بناء السلم من عدة محطات أهمها:

1- **المصالحة:** وتبرز المصالحة كأول مؤشر لبناء الثقة بين أطراف النزاع وترتبط بالمستويات الثلاث، فجوهر المصالحة هو أنها مبادرة طوعية من جانب المستويات الثلاث تشمل العدل والسلم والحقيقة والمساواة وترتكز على قاعدة صلبة تتمثل في الاعتراف المتبادل بالآلام وطي صفحة الماضي وبناء تصور مشترك للمستقبل يتعلق بمختلف الأبعاد الروحية والنفسية والاجتماعية والبيئية.

2- **الاتجاهات الهيكلية:** من خلال التركيز على الظروف الشاملة والهيكلية التي تؤجج النزاع، فالسلم يبنى على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية تلبي حاجة الناس خصوصا ما تعلق بقضايا الإدارة وعلاقة السلطة بالمواطن، والشرعية والقدرة على توفير الخدمات الأساسية

---

[1] International Commission on Intervention and State Sovereignty, **The Responsibility to Protect**, (Ottawa, International Development Research Centre, 2001).

ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر والفساد والتفرقة وغياب التمثيل السياسي والتدهور البيئي ولا عدالة توزيع الثروة والموارد ومستوى التحديث والتنمية في بعض الأقاليم.

3- الجمعيات الأهلية: تبرز عدة جمعيات تهتم بقضايا السلم إفريقيا من بينها: المركز الإفريقي للفض البناء للنزاعات ACCORD، ومركز فض المنازعات CCR، ومعهد الدراسات الأمنية ISS، شبكة غرب إفريقيا لبناء السلم WANEP.

وتختلف اهتمامات كل جمعية منها من يركز على منع انتشار الأسلحة الخفيفة ومنها ما يركز على تجنيد الأطفال وتنامي الفقر، ومنها ما تعمل على مهام متعددة كشبكة غرب إفريقيا لبناء السلم والتي تساهم مساهمة كبيرة في إدارة مفاوضات النزاع، وتطوير نظام الإنذار المبكر للتكتل الإقليمي الايكواس[1].

ومن الجمعيات الأهلية إفريقيًا كذلك نجد التنظيمات المجتمعية والتنظيمات الشعبية، والتي لها صدى قوي وسط مجتمعاتها، سواء بتأجيج العنف أو خفض حدته وبالتالي فالتركيز عليها يساهم بشكل من الأشكال في عملية بناء السلم[2].

4- نزع السلاح وتسريح الميليشيات وإعادة الإدماج: تشكل هذه العملية اعقد عمليات بناء السلم حيث أن أي خطا في العملية ينجر عنه العودة إلى النزاع، فتفكيك الجماعات المسلحة لابد أن يرتبط بشبكة امن انتقالية للمقاتلين السابقين ودمجهم في اطر آمنة دائمة وبعيدة المدى، ولتجربة مجموعة المساعدة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة UNTAG قصص نجاح عديدة في أفريقيا كتجربة ناميبيا وسيراليون، والتي كان لها اثر في استقرار الدول، كما أن هناك تجارب إفريقية تسببت عملية DDR في إعادة انتشار العنف والنزاع من جديد مثلما حدث في ليبيريا وزيمبابوي حيث تستمر الأزمة فيها بسبب الفشل في دمج المقاتلين السابقين، وبالتالي فالعملية تكتنفها حساسية بالغة تتعلق بضرورة وجود إستراتيجية تراعي المتغيرات الثلاث لترابطها فتسريح الميليشيات وعدم إدماجها يؤدي لا محالة إلى العنف[3].

---

[1] نانا بوكو، مكانة الأمن في إفريقيا، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.195.
[2] مرجع نفسه، ص.196.
[3] نانا بوكو، **مكانة الأمن في إفريقيا**، في: ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.199.

6- الهيئات الدولية: وتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية بالخصوص، فحالة بعد النزاع تتطلب إعادة اعمار، وإعادة بناء للبنى الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والتعليمية، وتبرز دور الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير الذي يساهم في الجوانب الاقتصادية كمسح الديون ودعم النمو ومنح قروض طويلة الأجل للدولة، ودور أجهزة الأمم المتحدة والتي أسست في هذا الخصوص عديد الأجهزة كلجنة بناء السلم PBS عام 2005، أمانة دعم بناء السلم وصندوق بناء السلم 2006، والتي تعتبر كآليات مبتكرة تهدف إلى توفير الدعم الحيوي في المراحل الأولى من عملية السلام حيث لا تتوفر الموارد الكافية من آليات تمويل أخرى.

المبحث الثاني: الصراعات الداخلية

المطلب الأول: أزمة مالي

تعد دولي مالي أو السودان الفرنسي كما كانت تسمى في المرحلة الاستعمارية، من بين الدول التي ورثت نزاعا داخليا تسبب فيه الاستعمار ولم تستطع إيجاد حل له طيلة مرحلة طويلة جدا لأكثر من 65 سنة.

حيث أن اعتبار دولة مالي جمهورية قائمة على مبدأ المواطنة والمساواة دستوريا لم يساهم في تكريس النظام لذلك على الواقع بما أنتج أزمات متتالية آخرها أزمة 2012 وإعلان الانفصال من طرق إقليم أزواد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

إن فهم الأزمة الداخلية في دولة مالي لا يتأتى إلا بالبحث في الحقبة الاستعمارية، والطرح الفرنسي الخاص بإنشاء المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية والتي تضم الصحراء الجزائرية وشمال تشاد والنيجر ومالي وتخضع لهيئة عليا فرنسية ترتكز مهامها على إدارة المناطق الصحراوية بهدف استغلال ثرواتها الطبيعية[1].

عانت مالي أزمات عديدة ومتسلسلة منذ 1958، ترجع إلى التقسيمات الاستعمارية الفرنسية لمنطقة غرب إفريقيا، فتأسيس تجمع إفريقيا الغربية الفرنسية في 1956 وفدرالية مالي في 1958، ألغى منطق الدولة في مالي، الأمر الذي جعل سكان شمال مالي في مؤتمر الانفصال المؤسس لاستقلال دول غرب إفريقيا في داكار 1960، يطالبون بالحفاظ على الاستقلال في إطار المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، إلا أن رفض الجزائر والمغرب للمقترح أدى إلى احتفاظ مالي بجزئها الشمالي[2].

اثر فشل فدرالية مالي وإعلان تأسيس دولة مالي في 1960، حاولت دولة مالي الحفاظ على وحدتها الترابية الموروثة عن الاستعمار، والعمل على بناء دولة حديثة ذات توجه اشتراكي

[1]Jonchay Yvan, L'infrastructure de départ du Sahara et de l'Organisation Commune des Régions Sahariennes (O.C.R.S.). ***Revue de géographie de Lyon***, vol. 32, n°4, 1957. pp.277-292.

[2] Katia Voltolina, **L'éclatement de la Fédération du Mali (1960): d 'une Fédération rêvée au choc des réalités,** Collection Clio en @frique n°23 (Paris: CEMAF, été 2007) pp.16-25.

بقيادة موديبو كايتا فسعت إلى فرض سيطرتها على التراب الوطني من خلال إستراتيجية التحكم في الموارد والثروات الطبيعية[1].

إن فهم مشكلة التوارق والعرب في إقليم أزواد يأخذ أبعادا مختلفة إلا انه يرتبط بكل ما تم التطرق إليه في الجوانب اللامادية المتمثلة في الأوضاع التي يجب أن تعالجها آليات التعاون الإقليمي في المنطقة خصوصا في القضاء على الضدية بين المجتمع المتنقل والمجتمع المستقر.

ومما سبق الذكر حول الخريطة الاثنية لدولة مالي فان انتشار القبائل الأمازيغية والعربية في شمال مالي أو في ثلثي مالي أو في الجزء الصحراوي لمالي أو في الصحراء الكبرى مكونين للمجتمع الرعوي المتنقل ويقابله انتشار القبائل الإفريقية من البمبارا والسونغا في جنوب مالي أو في الجزء الساحلي مكونين المجتمع الزراعي المستقر والمتحكمين في دواليب السلطة والمؤسسة العسكرية[2].

وبين من يملك ولا يملك، وبين من يحكم ولا يحكم، وبين متنقل ومستقر، بدأت الأزمة المالية منذ إعلان تأسيس مالي بأول محاولة للسيطرة من طرف المستقر المالك والحاكم المسيطر على المتنقل الرعوي عن طريق تأميم الثروة الحيوانية التي تعتبر رأسمال المتنقل الرعوي ومكسبه السلطوي الذي يمثل له القوة والنفوذ في وسط تنتفي فيه كل معالم الوجود البشري.

هذه المعادلة المبسطة رغم أنها تخص وضعية ما بعد الاستعمار لدول حاولت إثبات وجودها عن طريق السلطة والإكراه المشروع بدل الحضور المؤسساتي والتنمية فكانت ثورة كيدال في 1962، كرد فعل على محاولة الحكومة تأميم الثروة الحيوانية وقابله موديبو كايتا باستخدام العنف عن طريق تدخل الجيش، واستمرت هذه الثورة إلى غاية 1964 نتيجة محاولة موديبو كايتا إلغاء التصورات الاستقلالية لسكان الشمال وفرض منطق الدولة في كل أقاليمها، لكن انتهاج سياسة قمعية من طرف الحكومة عزز المطالب السياسية والاقتصادية لسكان

[1] محمد عبد الفتاح إبراهيم، جمهورية مالي، (القاهرة، ددن، 1961) ص.12.

[2] Gallais Jean, Signification du groupe ethnique au Mali, ***L'Homme***, 1962, tome.2, n°2, pp.106-129.

الشمال وأصبح الإقليم الشمالي منذ 1964 إقليما مضطربا يسعى إلى الاستقلال عن مالي بكل الطرق والوسائل[1].

وعلى الصعيد السياسي برزت أزمة التوجه الاشتراكي للنظام السياسي المالي ونظام الحزب الواحد، وإلغاء كل المطالب اللامادية الثقافية منها والاثنية وفرض حالة الإنسان النموذج ومنع كل تمايز اجتماعي اثني او طبقي، دون العمل على تأطير المجتمع وتعزيز حضور الدولة، لا بل الغي العمل بالدستور في 1967 بعد إعلان الثورة الفعالة "la révolution active" وتأسيس اللجنة العليا للدفاع عن الثورة وإلغاء كل المؤسسات الدستورية مع الاحتفاظ بالحزب–الدولة المتمثل في الاتحاد السوداني للتجمع الديمقراطي الإفريقي كجهاز جماهيري، وانتهاج الخط الاشتراكي في التنمية في ظل دولة ليس لها أية مداخيل ريعية يمكن أن تغطي بها البرامج الاقتصادية والاجتماعية[2].

استفاد نظام موديبو كايتا من دعم الأنظمة الاشتراكية بخصوص أزمة كيدال والمطالب الانفصالية لشمال مالي وخصوصا الجزائر، حيث سعت الجزائر إلى التدخل سواء قبل استقلالها خلال مؤتمر داكار في 1960، حيث رفضت انفصال الشمال في إطار المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، واستغل موديبو كايتا هذا الموقف خلال أزمة كيدال بعد انسحاب التوارق إلى الحدود الجزائرية.

إن فشل موديبو كايتا في أحداث التنمية وبسط نفوذ الدولة على أقاليمها تسبب في قيام انقلاب عسكري عليه بقيادة موسى تراوري في 19 جانفي 1968، وتأسيس اللجنة العسكرية للتحرير الوطني والتي استمر حكمها إلى غاية 1974، حيث وضع تراوري دستورا للدولة وأعلن قيام الجمهورية الثانية، لكن باستمرار الأحادية الحزبية بقيادة الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي[3].

---

[1] Pauline Fougère, **État, idéologie et politique culturelle dans le Mali postcolonial (1960-1968)** mémoire pour obtenir la maitrise des arts (histoire), (canada, université de Sherbrooke, Mars 2012) p.15.

[2] Amselle Jean-Loup, Le Mali socialiste (1960-1968), ***Cahiers d'études africaines***, vol.18, n°72, 1978. pp. 631-634.

[3] الحافظ النويني، أزمة دولة ما بعد الاستعمار: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، ***المستقبل العربي***، عدد.422، افريل 2014 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014) ص.ص.58-72.

وكان موقف تراوري مشابها لموقف موديبو كايتا فيما يخص قضية الشمال، حيث سعى إلى قمع أي حركة انفصالية وتشديد الخناق على الحركات السياسية الناشطة بها، لكن التصحر الذي شهدته الصحراء الكبرى خلال السبعينات انعكس سلبيا على أزمة التوارق حيث اشتدت المطالب الانفصالية والتنموية نتاج عدم قدرة الدولة المالية على دعم التنمية في الشمال.

وتميزت مرحلة 1970-1987 بفترة الإبادة، حيث العوامل الطبيعية المتمثلة في التصحر والجفاف عملت على تهجير السكان وانتشار المجاعات والأمراض، والعوامل السياسية المتمثلة في حالة القمع والتهجير المنظم وتسميم الآبار من طرف النظام السياسي، على الرغم من إشراك تراوري للتوارق في نظام الحكم والمؤسسة العسكرية لإحداث توازن جهوي مثلما نص عليه دستور 1974، لكنه في نفس الوقت استفاد من المساعدات الدولية لمواجهة التصحر واستغلها لتعزيز نفوذه في الإقليم[1].

توافق هذا المسار مسار تنظيمي لتحركات التوارق بدعم ليبي بداية من عقد لقاء الحمص في 8 سبتمبر 1980 تحت إشراف القذافي، حيث جمع كل النشطاء التوارق خصوصا مفجري ثورة كيدال 1962، واعيان القبائل التارقية في الصحراء الكبرى وتشكل خلال هذا الاجتماع **الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى** بمكتب تنفيذي وسكرتارية عامة ومجلس مكون من أكثر من 70 شخص يمثلون كل التوارق في موريتانيا النيجر مالي والجزائر وتعيين إمام شافي كأمين عام والذي استمر لغاية 1982، ومقرها في طرابلس[2].

بالإضافة إلى افتتاح مركز تدريب للتوارق في بني وليد بالقرب من طرابلس في ديسمبر 1980، والذي بدأت إفرازاته تظهر من خلال تشكيل فرقة عسكرية تستهدف النيجر ومالي بدأت من هجوم على مركز حدودي في ترارا بمالي والقضاء على كل الجنود ليلة 7-8 افريل

---

[1] Decraene Philippe, Deux décennies de politique extérieure malienne (1960-1980***),*** ***Politique étrangère***, n°2, 1980, 45 annéᵉ, pp. 437-451.

[2] Pierre boilley, **Les Touaregs Kel Adagh, Dépendances et révoltes : du Soudan français au Mali contemporain** (Paris: KARTHALA Editions, 1999) p.420.

1982، والهجوم على مصنع اليورانيوم الفرنسي بأرليت النيجيرية والذي كان يستهدف بالأساس تهديد النظامين من اجل اقتسام السلطة وتحقيق بعض المطالب[1].

تميزت فترة 1984-1987 بالهجرة الواسعة للتوارق نتيجة التصحر وزيادة ضغوط النظام المالي نحو ليبيا والجزائر، إلا أن الأزمة الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار البترول أدت إلى العودة إلى مالي خصوصا المهاجرين إلى الجزائر، وبدا العمل في الولايات الثلاث كيدال تنبكتو غاو على حشد السكان والتحضير للمواجهة السياسية والعسكرية لتحقيق مطالب الإقليم.

ليؤسس مؤتمر طرابلس في 1987 لأرضية سياسية لحركة التوارق لإدارة الصراع السياسي مع النظامين المالي والنيجري تتبنى فيه الخيار المسلح كحل ضروري لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية[2].

وعكست هذه الحركات المطالب الشعبية إلا أنها لم تكن ذات مستوى تنظيمي كبير، حيث ارتبطت الحركات السياسية بالظروف الطبيعية التي تسبب صعوبة التواصل وعدم التحكم في المجتمع المتنقل وبرزت أهم الحركات في الحركة الشعبية لتحرير أزواد بقيادة اياد اغ غالي الذي تدرب في الجيش الليبي وتأسست في ليبيا عام 1988.

إلا إن تبلور وعي سياسي بضرورة المواجهة المسلحة أدى إلى الاتفاق بين مختلف الحركات السياسية بالتحضير لعمل مسلح انطلقت أول عملياته في جوان 1990، وقاد إياد آغ غالي أول هجوم ضد الدرك المالي في 29 جوان 1990، لكنه سرعان ما تراجع وأمضى اتفاق تمنراست لوقف إطلاق النار في 6 جانفي 1991[3].

لكن هذا الاتفاق لم يوقف الحرب بل شكلت الحركات الخمس الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد، الجيش الثوري لتحرير أزواد، الجبهة الشعبية لتحرير أزواد، الجبهة المتحدة لتحرير أزواد، الحركة الشعبية لتحرير أزواد التي تسيطر على جبهات القتال ضد الجيش المالي

---

[1] Pierre boilley, **Les Touaregs Kel Adagh, Dépendances et révoltes: du Soudan français au Mali contemporain** (Paris: KARTHALA Editions, 1999) p.428.

[2] Pierre boilley, **Les Touaregs Kel Adagh, Dépendances et révoltes: du Soudan français au Mali contemporain** (Paris: KARTHALA Editions, 1999) p.440.

[3] مادي ابراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي، ***قراءات افريقية***، المجلد.10، عدد.36، القاهرة، 2012، ص.ص.109-120.

وحدة سياسية عرفت بالجبهة والحركة المتحدة لأزواد، بسبب أن اختلافها عزز من موقع الجيش المالي على الصعيد الإقليمي والدولي، بما اضطرها لتوحيد جهودها[1].

واستطاعت حكومة الفا عمر كوناري وقف إطلاق النار بوساطة جزائرية بإمضاء معاهدة تمنراست في 12 افريل 1992، إلا أن عدم التزام الحكومة المالية بالمعاهدة جدد النزاع إلى غاية 27 مارس 1996 أين انتهى بعقد اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار ويمهد لتحقيق المطالب التي ينادي بها سكان شمال مالي.

ما يلاحظ هو أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في شمال مالي لم تتغير منذ الاستقلال إلى غاية إعلان الانفصال نتاج أن مالي دولة فاشلة ولا تملك من الإمكانيات ما يساعدها على أحداث تنمية في أي منطقة من المناطق.

حيث اندلعت مواجهات جديدة في 2006 بداية من 23 ماي أين قام الجنود التوارق في الجيش المالي بالتمرد والذي استمر إلى غاية 27 فيفري 2009، بعد عقد لقاء المصالحة في تنبكتو.

لكن سقوط النظام الليبي وما واكبه من تطورات إقليمية خطيرة خصوصا ما تعلق بالسلاح الليبي، كان له اثر مباشر على مالي، فعودة التوارق الماليين من ليبيا مدججين بالأسلحة التي تفوق أسلحة الجيش المالي تطورا أدى إلى تمرد جديد للضباط التوارق في الجيش المالي وشكلوا جيشا تارقيا قام بمواجهات مع الجيش المالي سيطروا خلالها على كيدال، غاو وتنبكتو بعد حدوث انقلاب عسكري وانهيار السلطة في باماكو، وانتهاء بإعلان انفصال شمال مالي في افريل 2012[2].

المطلب الثاني: الأزمات السياسية في دول الساحل الصحراوي

يرتبط التعاون الإقليمي بمؤسسات وبنى حكومية تشكل الحلقة الأهم في تنفيذ المخططات الإقليمية بمختلف أوجهها الاقتصادية والسياسية والأمنية، الأمر الذي يتوجب التركيز على

[1] Pierre boilley, **Les Touaregs Kel Adagh, Dépendances et révoltes: du Soudan français au Mali contemporain** (Paris: KARTHALA Editions, 1999) p.438.

[2] مادي ابراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.ص.109-120.

الأنظمة السياسية وقياس قدرتها على مواجهة الأزمات بمختلف أشكالها، وفعاليتها في بناء إستراتيجية تنموية وتمدين الحياة السياسية.

وإذ تناولنا الأزمة في مالي على حدى ليس إلا لأنها أخذت طابعا امنيا يمس بالاستقرار الإقليمي لمنطقة الساحل الصحراوي خاصة مع إعلان انفصال إقليم أزواد من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد، أما الأزمات الداخلية في باقي الدول فلم ترقى إلى أن تشكل تهديدا امنيا.

شهدت كل من موريتانيا والنيجر وتشاد وبوركينافاسو مراحل سياسية ومنظومات حكم متشابهة، فالطابع العام لحكومات الدول الأربع طابع تسلطي عسكري ينتفي فيه الانتقال السلس للسلطة، وتشكل الفضاء السياسي من نظام الحزب الواحد وفق قاعدة الحزب-الدولة، تلته ديمقراطية شكلية مع بداية التسعينات تشمل أحزاب ومجتمع مدني لكن هي في النهاية تعبيرات قبلية أكثر منها مدنية[1].

ففي النيجر سيطرت جماعة الزارما على السلطة من خلال واجهة سياسية ممثلة في الحزب التقدمي النيجري بقيادة هاماني ديورى النظام السياسي لمدة أربعة عشر سنة بعد الاستقلال (1960-1974) انتهى بانقلاب عسكري من طرف سيني كونتشيه عطل الدستور والمؤسسات السياسية وأسس المجلس العسكري الأعلى والذي استمر حكمه إلى غاية وفاته في 1987، وتعززت في ظل حكمه زعامة جماعة الزارما حيث استولت على أكثر من سبعين بالمائة من المناصب المدنية والعسكرية وإهمال جماعات التوارق والهوسا والفولاني لا من حيث السلطة ولا من حيث التنمية ولم يتغير الوضع خلال حكم علي صاعيبو إلى غاية 1993[2].

تميزت مرحلة 1991-2012 في النيجر بمرحلة التحول الديمقراطي، بداية فترة انتقالية إلى غاية 1993، تخللتها حركات تمرد داخل الجيش في فيفري وأوت 1992، ثم فترة حكم ماهامان عثمان كأول رئيس منتخب في 16 افريل 1993، وانتهى حكمه بانقلاب عسكري[3].

---

[1] Kimba idrissa, **armée et politique au Niger** (Dakar: CODESRIA, 2008) p.165.

[2] International Crisis Group, Niger : un autre maillon faible dans le Sahel?, ***Rapport Afrique N°208,*** *(Bruxelles*, 19 septembre 2013) p.13.

[3] حمدي بشير محمد علي، **تجربة التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991**، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2012) ص14.

تبرز ظاهرة الانقلابات العسكرية في النيجر بشكل واسع رغم ضعف المؤسسة العسكرية وحركات التمرد داخلها، ففي هذه المرحلة شهدت النيجر ثلاثة انقلابات، كان أولها في جانفي 1996 بقيادة إبراهيم بارع معين الصرة والذي حكم البلاد لثلاثة أشهر فقط ويتعرض لعملية انقلاب أودت بحياته بقيادة داودا معلم وانكه وترأس مجلس المصالحة الوطنية وأعاد إجراء الانتخابات في ديسمبر 1999، ليتولى مامادو تانجا الحكم إلى غاية 2010، ويزاح كذلك بانقلاب عسكري رفع شعار استعادة الديمقراطية ويجري انتخابات بعد أربعة أشهر من حكم المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية ويتولى محمد يوسفو الحكم في افريل 2011[1].

لعل ما يبرز في النيجر هو تعبير عن فشل دولاتي عميق يرتبط أساسا بعجز الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية بما جعل النظام السياسي فيها إطار قانوني تتطلبه الممارسات السياسية والحضور الدولي، ولا يبرز الفارق في من تولوا الحكم سوى في الانتماء القبلي حيث سيطرت قبيلة الزارما على الحكم لمدة 30 سنة، وتتولى قبيلة الهاوسا الحكم ابتداء من 1993[2].

أما بوركينافاسو فقد عرفت حكما لواحد من أشهر قادة إفريقيا وهو توماس سونكارا والذي حكم بوركينافاسو لمدة أربعة سنوات غير فيها كل معالم بوركينافاسو بداية من الاسم حيث كانت تسمى سابقا بفولتا العليا وهو اسم المستعمرة الفرنسية إلا أن عداءه لفرنسا والغرب خصوصا في كشف مخطط إثارة النزاعات بين الأفارقة عجل برحيله بعد اغتياله في انقلاب عسكري قاده صديقه كاونباوري والذي استطاع التأقلم مع كل الظروف السياسية خلال 27 سنة من حكمه منذ 1987 إلى غاية 2014، ورغم هذا الاستقرار إلا أن النظام التسلطي لم يكن منفتحا أو فعالا في تطوير الدولة، فقد كان حكمه مستندا على الدعم الفرنسي[3].

شهدت بوركينافاسو مثل بقية الدول التسلطية انفتاحا بعد نهاية الحرب الباردة حيث تم وضع دستور للبلاد في 1991، إلا أن أهم انفتاح هو فتح المجال العام للإسلام كديانة مقبولة في بوركينافاسو بما أزاح القمع الذي تعرض له المسلمون واللغة العربية، حيث سمح النظام

---

[1] Kimba idrissa, **armée et politique au Niger** (Dakar: CODESRIA, 2008) p.167.

[2] International Crisis Group, Niger: un autre maillon faible dans le Sahel?, ***Rapport Afrique N°208,*** *(Bruxelles**,*** 19 septembre 2013) p.34.

[3] Luntumbue Michel, **Burkina Faso: vulnérabilités et risques de turbulences**, Note d'Analyse du groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (Bruxelles: GRIP, 17 septembre 2013)p.5.

السياسي للمسلمين بفتح مدارس عربية ووسائط إعلامية ورقية ومسموعة ومرئية ناطقة باللغة العربية[1].

رغم أن نسبة المسلمين كانت تفوق ثمانين بالمائة إلا أنها تراجعت إلى عشرين بالمائة نتيجة السياسة التي انتهجها كانباوري ذو التوجه المسيحي العلماني والمدعوم فرنسيا، بما يوضح الأزمة الدينية التي عايشها المسلمين في بوركينافاسو.

وأهم ما يثار في الجانب الديني في بوركينافاسو أنها تمثل حدود الصراع ما بين حركتي الدعوة الإسلامية وحركات التنصير حيث أصبح المجتمع البوركينابي ساحة للصراع الديني، وعزز هذا الصراع التدخل الإسلامي من طرف جمعيات الإغاثة الإسلامية المدعومة من السعودية لنشر الوهابية، بمقابل الجهود الإيرانية لنشر المذهب الشيعي، والذي اخذ منحى متطور في كل بلدان غرب إفريقيا خصوصا في نيجيريا وبوركينافاسو وبدأ يمتد إلى مالي، بما يوحي دخول فاعل جديد في إدارة الإقليم الساحلو-صحراوي[2].

أما موريتانيا فقد كان للنزاع الموريتاني السينغالي أثر على الوضع السياسية الداخلي وفتح مسارا جديدا يتعلق بالخريطة السياسية لموريتانيا سواء في إدارتها للصراع السياسي الداخلي ذو البعد الاثني، أو في إدارتها لتوجهاتها الإقليمية الجديدة بعد خروجها من الايكواس والايموا ووقف مشروع نهر السنغال[3].

وتميز نظام الحكم فيها بحفاظ معاوية ولد سيدي احمد الطايع على السلطة لمدة عشرين سنة 1985-2005، ولم يترك السلطة إلا بعد انقلاب عسكري، ويتولى اعلي ولد محمد فال الحكم كرئيس للمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية لمدة عامين، سلم بعدها السلطة اثر انتخابات رئاسية لسيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في افريل 2007، والذي أدى مساسه بنفوذ المؤسسة العسكرية إلى انقلاب عسكري في أوت 2008، أتى بمدير الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز كرئيس، ونتيجة الضغط الإقليمي والدولي على موريتانيا سارع محمد ولد عبد العزيز

---

1 Frederick madore, **islam politique et sphère politique a Ouagadougou** (1960-2012), mémoire de maitraise en histoire (Québec: université de Laval, 2013) p.117.

2 اتحاد علماء المسلمين، **التشيع في إفريقيا** (مركز نماء للبحوث والدراسات، 2011) ص.597-589.

3 Sidi N'Diaye, **Le passé violent et la politique du repentir en Mauritanie : 1989-2012**, Thèse Doctorat en Science politique (Paris: Université Paris-Ouest Nanterre La Défense, 2012) p.134.

إلى إجراء مباحثات مع سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله تنازل على إثرها الأخير عن السلطة وأجريت انتخابات رئاسية أعطت الشرعية لنظام محمد ولد عبد العزيز منذ أوت 2009[1].

عرفت موريتانيا فترة التحول الديمقراطي مثل كل الأنظمة التسلطية العربية منها والإفريقية بعد 1990، إلا أنها أخذت من النموذج العربي للحكم أكثر مما أخذت من النموذج الإفريقي، حيث وظفت الأبعاد الثقافية والدينية للتسلط وتسيير شؤون الحكم واستندت على التطبيع مع إسرائيل لتعزيز سلطة النظام السياسي وتجنب الانقلابات نظرا لصراعها مع السنغال الذي يدعم الموريتانيين الزنوج، وتخوفها من تدخل المغرب بعد دخول الجزائر في أزمة أمنية.

لقد شهدت دول الساحل الصحراوي أنظمة سياسية عسكرية تسلطية اتسمت بغياب المؤسسات ووجود السلطة الشخصية الاوتوقراطية وهيمنة الحزب الواحد رغم وجود ديمقراطية شكلية، ومما يبرز في أنظمة الحكم أنها اتخذت مسارا واحدا وعلاقات سلطوية متشابهة كان للمستعمر القديم فرنسا الأثر البارز فيها، إن لم تكن الموجه لكل الأنظمة التي جسدت دور مركز المحيط في معادلة التبعية وخدمة المصالح الفرنسية بأشكال متفاوتة كبيرة كما حالة بوركينافاسو ومتوسطة كحالة النيجر ومالي، ومتذبذبة كحالة تشاد[2].

إن الأزمات السياسية التي عانت وتعاني منها بلدان الساحل الصحراوي إنما تتأسس مما سبق ذكره في طبيعة وجود الدولة ووظائفها، فالنظام السياسي لم يكرس الفعل المؤسساتي ولم يفسح المجال للمبادرة حتى يساهم المجتمع في تطوير الدولة وإحداث وثبة تنموية تحسن من ترتيب الدول الساحلو–صحراوية في مؤشرات التنمية والتطور.

المطلب الثالث: الحرب الأهلية التشادية

تعتبر تشاد حلقة من حلقات الوصل بين الساحل والصحراء بين الوثنية والإسلام، وبين المزارعين المستقرين والرعاة الرحالة، إلا أن الأمر المميز في تشاد عكس مالي حيث الإشكالية

---

[1] Sidi N’Diaye, **op.cit,** p.147.

[2] حمدي بشير محمد علي، **مرجع سابق**، ص20.

عرقية هو أن الهوية الدينية لتشاد منقسمة ما بين شمال مسلم وجنوب مسيحي، ولكل شطر من تشاد امتداداته الإقليمية والدولية دعما وردعا[1].

إن التركيز على البعد الديني في الحرب الأهلية التشادية ولو انه يغفل العوامل الأخرى إلا انه سيمكننا من فهم قدرة آليات التعاون الإقليمي في معالجة الإشكاليات الدينية خصوصا إذا علمنا أن الاستعمار عزز الفرقة بين أبناء الشعب الواحد فمنح السلطة للمسيحي وحرضه على المسلم، فأصبح القضاء على المسلم واجبا وطنيا بدعوى انه يهدد الدولة التشادية.

استطاعت فرنسا بعد خروجها في 1960 ونيل تشاد استقلاله، تكريس نمط حكم تابع لها ومحمي من قواعد عسكرية فرنسية يتكون من رئيس مسيحي وعاصمة جنوبية وتنمية غير متوازنة تتركز بالخصوص في المناطق الجنوبية الزراعية، لتبرز العلاقة غير المتكافئة بين جنوب مسيطر يترأس الدولة وتتواجد به عاصمتها نجامينا ويشرف على المراعي وشمال مهمل بدون نصيب من السلطة ولا من التنمية ولا من مظاهر الدولة.

انقسم المجال السياسي التشادي إلى تيارين تيار جنوبي مسيحي–وثني يساري بقيادة تمبلباي وظهر في الاتحاد التقدمي التشادي، وتيار شمالي مسلم–عربي ظهر في الاتحاد الوطني التشادي، لكن إلغاء تمبلباي للأحزاب السياسية في 1962 أدى إلى حل الاتحاد الوطني التشادي وبالتالي غياب واجهة سياسية تمثل التيار العربي الإسلامي[2].

سرعان ما بدا التململ في وسط سكان الشمال بعد الاستقلال والذي انتهى بتشكيل منظمة ثورية مسلحة عرفت بجبهة التحرير الوطني بدأت الحرب ضد الحكومة في 1962 بعد فرضها لقانون الطوارئ، واستطاعت السيطرة على بعض المناطق في 1966، في إطار أيديولوجية إسلامية رفعت شعار إعادة تشاد الى المجال العربي الإسلامي أو استقلال الشمال عن الجنوب، واهم ما يلفت هو تبني المطالب في إطار نشيد رسمي منه هذه الأبيات:

بقرآني وإيماني وتكبيرات إخواني ** أهز الكافر الجاني وأحمي منه أوطاني**

بمكة لي أشقاء وفي بغداد أبنائي ** وفي دلهي أحباء وجند الله أعواني**

---

[1] بشار أكرم الملاح، **التحولات التي أحدثها الإسلام في المجتمع الإفريقي** (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط.1، 2013) ص.56.

[2] فتحي الفاضلي، **حرب تشاد** (طرابلس، ددن، دتن)ص.16.

سنرغم من يقاتلنا معاقلنا ** تشاد لنا تشاد لنا وتمبلباي خاسر جاني[1].**

الأمر الذي يوحي بتوظيف المقدسات في الحرب وجعل الحرب تأخذ بعدا دينيا بامتداد إقليمي غير مشترك، بما يدفع إلى إمكانية تقسيم تشاد إلا أن التدخل العسكري الفرنسي والذي قابله تدخل ليبي في شكل مساعدات عسكرية ابتداء من 1971، وعززته باحتلالها لقطاع أوزو في 1973[2].

ورغم سقوط نظام فرانسوا تمبلباي بعد مقتله اثر انقلاب في 1975 ومجيء الجنرال فيليكس مالوم، إلا أن الحرب الأهلية استمرت إلى غاية استيلاء الثوار الشماليين على الجيش التشادي وفرض سلطتهم على النظام السياسي لتشكل حكومة توافق ترأسها المسلم حسين هبري، إلا أنها فشلت في تحقيق السلم والاستقرار فسقطت الحكومة اثر تناحر المجموعتين الشمالية والجنوبية وأدت إلى هروب مالوم فيليكس إلى خارج البلاد وتولي المسلمين للسلطة في تشاد بدعم ليبي بقيادة كوكوني عويدي لمدة ثلاث سنوات 1979-1982 والذي أنهى الفترة الأولى للحرب الأهلية التشادية وتحقيق الشمال لطموحاته في السيطرة على النظام السياسي التشادي وإرجاعه إلى المجال العربي الإسلامي[3].

إلا أن السياسة المنتهجة من طرف عويدي وعدم الاتفاق مع وزير دفاعه حسين هبري خصوصا ما تعلق بالعلاقة مع القذافي أدى إلى انسحاب هبري وإعلانه الحرب ضد عويدي فكانت بداية الفترة الثانية للحرب الأهلية والتي امتدت إلى غاية 1994، بدا جزءها الأول لمدة سنتين 1980- 1982 وانطلقت من شرق تشاد وانتهت بالاستيلاء على نجامينا، وتولي حسين هبري السلطة بداية من 1982 إلى غاية 1990، تخللتها أسوء فترات تشاد دموية، ليعود عويدي إلى تشاد ويقود الحرب ضد هبري بدعم ليبي كذلك ويسيطر على شمال تشاد في 1986 بما أدى بهبري للاستنجاد بفرنسا والزائير، إلا أن محاولة اغتيال القذافي لعويدي أدى به إلى وقف الحرب ضد هبري والقيام بتحالف معه ضد القوات الليبية[4].

---

1 **مرجع نفسه**، ص.19.

2 Robert Buijtenhuijs, **Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad (1977-1984)** (Paris : éditions Karthala, 1987) p.49.

3 Le Sud du Tchad dans la guerre civile (1979-1980), ***politique africaine***, n.3, septembre 1981. pp.75-89.

4 Robert Buijtenhuijs, **op.cit**. p.89.

استقر الحكم لهبري لفترة إلا أن تسلطه ودكتاتوريته أدت إلى انشقاق مستشاره للقوات العسكرية إدريس ديبي واثر اتهام هبري لديبي بالتحضير لانقلاب عسكري فر ديبي إلى ليبيا ومنها إلى السودان وأسس حركة الإنقاذ الوطني بدعم ليبي سوداني وبنصرة قبيلته الكبيرة الزغاوة، وقاد عمليات عسكرية دخل على إثرها إلى نجامينا في ديسمبر 1990، واستولى على الحكم في فيفري 1991، ويستمر فيه تحت غطاء ديمقراطية شكلية بانتخابات دورية ودستور يعدل دوريا ، وبشرعية التوصل إلى اتفاق مع ليبيا ودخول العلاقات الليبية التشادية مسارا تعاونيا ابتداء من 1994، ومستندا على أبناء قبيلته الزغاوة التي سيطرت على دواليب السلطة والمؤسسة العسكرية[1].

لكن استقرار الأوضاع لم يدم طويلا حيث أثرت الحرب في السودان وخصوصا في إقليم دارفور على الاستقرار السياسي لتشاد، نتيجة نزوح المتمردين السودانيين إلى الأراضي التشادية وجعلها قاعدة خلفية لهم، ونظرا لتحالف ديبي مع البشير رفض تقديم يد العون لمتمردي دارفور، إلا أن الانتماء القبلي جعل أبناء قبيلته يدعمون المتمردين، فقابله رد فعل سوداني بدعم المعارضة التشادية خصوصا قبيلة التاما العربية وبعض أبناء قبيلة الزغاوة أقرباء ديبي بما أدى إلى محاولة انقلابية في 2004، وعلى اثر فشل المحاولة الانقلابية ابتدأت حرب أهلية جديدة دامت خمسة سنوات 2005-2010[2].

أسس المتمردون التشاديون الجبهة الموحدة من اجل التغيير بدعم سوداني وخاضوا حربا بالوكالة عن السودان لإسقاط نظام ديبي ودخلت قوات الجبهة لنجامينا وكادت تسقط النظام لولا تدخل القوات الفرنسية، وهذا ما أدى بديبي إلى طلب وساطة ليبية للتقارب مع السودان خصوصا مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في ماي 2006، وتم توقيع اتفاق يقضي بعدم دعم المتمردين.

مع ذلك لم يستمر طويلا الاتفاق حيث استغل المتمردين التشاديين دخولهم إلى تشاد وقاموا بعمليات عسكرية ألغي بسببها الاتفاق، لكن تراجع قوة الجبهة الموحدة أدى بالسودان إلى

---

[1] Mohamed Tétémadi Bangoura, **Violence politique et conflits en Afrique: le cas du Tchad** (Paris: éditions harmattan, 2006) p.367.
[2] Mohamed Tétémadi Bangoura, **op.cit**, p.385.

تأسيس اتحاد القوى من اجل الديمقراطية والتنمية والذي لم يستوعب القوى الفاعلة في المعارضة التشادية خصوصا قبيلة التاما، واستغل ديبي الموقف وتحالف مع التاما وعين قائد التاما محمد نور وزيرا للدفاع لكن سرعان ما الغي التحالف نتيجة هجومات التاما على الزغاوة[1].

تواصلت الهجومات المتبادلة بين النظام التشادي المدعوم من طرف فرنسا، وقوات التمرد المستقرة في شرق تشاد والمدعومة من قبل السودان إلى غاية 2010، عززتها اشتداد الصراع في دارفور والحرب الأهلية في إفريقيا الوسطى والتي استهدفت المسلمين، بما جعل دول المنطقة تتآكل شيئا فشيئا والذي دفع المجتمع الدولي إلى التدخل لحفظ السلام، وانتهت ببناء السلام بين تشاد والسودان في 15 جانفي 2010.

ما يستنتج من خلال الحرب الأهلية في تشاد هو امتزاج المتغير العرقي بالمتغير الديني وبالمتغير السلطوي، حيث يبرز أن تشاد تمثل حلقة الصراع الدائر بين المسيحية والإسلام وبين الشمال والجنوب داخل الدولة، وبين المغرب العربي والساحل في منطقة الصحراء.

---

[1] **Ibid**. p.392.

المبحث الثالث: الصراعات الإقليمية

المطلب الأول: النزاع الليبي التشادي

تعتبر العلاقات التشادية الليبية علاقات تعاونية تخللتها فترات صراعية ناتجة ظاهريا عن استيلاء ليبيا على قطاع أوزو وهو الشريط الحدودي الممتد على طول الحدود الليبية التشادية بعرض يقدر بأكثر من ثمانين كلم في الأراضي التشادية، ولكن فعليا اشتد الصراع بين البلدين الى التدخل الليبي في الشؤون الداخلية لتشاد خصوصا خلال فترة القذافي 1969-1987.

لكن تتبع تاريخ العلاقات التشادية الليبية يبرر بعض التفاصيل النزاعية التي تسببت في النزاع بين الدولتين، حيث أن التداخل القبلي والاجتماعي والنضال المشترك بين الحركة السنوسية وقبائل شمال تشاد كان هو المدخل الأساسي للدعم والتدخل الليبي في تشاد شماله وجنوبه[1].

إن العلاقات بين السودان الأوسط وليبيا ضاربة في القدم نتاج خطوط التجارة الكبيرة التي كانت تمد في ربوع الصحراء منطلقة من طرابلس وبنغازي وغدامس، ونتاج الارتباط الاثني الذي يعتبر القبائل المتواجدة في السودان الأوسط ذات أصول ليبية، هذا بالإضافة إلى البعد الديني ومساهمة كل الممالك والإمارات الإسلامية المتواجدة في ليبيا والممالك الإسلامية المتواجدة في تشاد لنشر الإسلام في منطقة الساحل وأواسط إفريقيا.

تعتبر العلاقات القوية بين مملكة وداي والحركة السنوسية في برقة من أهم معالم العلاقات بين البلدين، حيث أن استمرارية مملكة وداي من 1613 إلى غاية 1909 بسقوطها على يد الفرنسيين، في حكم شرق وشمال تشاد سمح بإرساء علاقات سلم وتعاون بين المملكتين تكلل بالنضال المشترك ضد الاستعمار.

يعد هذا الإرث التعاوني المشترك بين الشعبين أساس العلاقات التي بنيت بعد استقلال البلدين من خلال استمرار الدعم بين السنوسيين وبقايا مملكة وداي والمتمثلة في

---

[1] محمد شريف جاكو، **العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد ولبيا -قضية اوزو 1960-1990** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998) ص.15.

القبائل المسلمة في شمال تشاد، خصوصا بعد تدهور العلاقات بين شمال تشاد وجنوبه بعد تمكن الجنوبيين المسيحيين من السلطة بعد استقلال تشاد عن فرنسا.

أثار التدخل الليبي في الحرب الأهلية الأولى لتشاد انعكاسات سلبية على العلاقات بين الدولتين، فمن ناحية استفاد المسلمون الشماليون من الدعم الليبي في إسقاط نظام تمبلباي ومالوم المسيحيين، فطيلة الفترة الممتدة من 1960 تاريخ استقلال تشاد إلى غاية 1978، لم تتردد ليبيا في دعم جبهة التحرير الوطني التشادية حتى استطاعت هذه الأخيرة السيطرة على الحكم وتولي كوكوني عويدي السلطة، لكن أصبح الدعم الليبي بعد الانقلاب الذي قاده القذافي وإلغائه الملكية في ليبيا تدخلا في الشؤون التشادية سواء في تأليب القيادات الشمالية على بعضها أو في ارتباطات الصراع بين النظام التشادي وجبهة التحرير الوطني التشادية، وبرزت تداعيات ذلك على الانقسامات التي وقعت بعد تولي السلطة في 1978[1].

ولعل حاجة الشماليون إلى الدعم الليبي هو ما منعهم من مواجهة تدخل القذافي خلال الحرب الأهلية، لكن بمجرد وصولهم إلى السلطة بدأت العلاقات تتدهور بين تشاد الجديدة بقيادة الشماليين، وليبيا الثورية بقيادة القذافي ودخول فرنسا كطرف موالي للسلطة الجديدة في تشاد.

استغلت ليبيا الحرب الأهلية التشادية ودعم الجزء الشمالي المسلم لها، فعقدت اتفاقية رسم الحدود مع تشاد في 1972، وبعد مفاوضات تخص خفض الدعم الليبي للشماليين اعترف تمبلباي بأحقية ليبيا بقطاع أوزو، والذي يشمل الشريط الحدودي بينها وبين تشاد بطول 1050 كلم، وعرض مابين 50 إلى 90 كلم وبمساحة تقدر ب 80 ألف كلم مربع تشمل هضبة التيبستي والتي تزخر بكميات هائلة من الذهب واليورانيوم[2].

وبناء على هذا استولت ليبيا على الإقليم الذي هو في الأصل يتبع إلى ليبيا بموجب اتفاقية موقعة بين الاحتلال الإيطالي والفرنسي في 07 جانفي 1935، بالإضافة إلى أن الحق التاريخي في الوجود العربي الليبي في المنطقة أدى إلى قبول سكان الإقليم للجنسية الليبية

---

[1] Olivier pliez, **la nouvelle Libye, société, espace et géopolitique au lendemain de l’embargo** (Paris : éditions Karthala, 2004) p.113.

[2] محمد شريف جاكو، **مرجع سابق**، ص.25.

والانضمام إلى ليبيا، عززت ليبيا تواجدها في الإقليم بقوات عسكرية كانت تشارك بعض الأحيان في ترجيح الكفة لصالح الشماليين في الحرب الأهلية التشادية[1].

وهو الأمر الذي جعل شمال تشاد مجالا للتواجد العسكري الليبي خصوصا بعد 1973 أين بلغ 15 ألف جندي ليبي، ودام الوجود الليبي في شمال تشاد الى غاية فيفري 1978، حين قام الرئيس التشادي كوكوني عويدي بعقد اتفاقية مع فرنسا تقضي بالاعتراف الدولي بنظام عويدي وامتيازات اقتصادية مقابل شن حرب ضد ليبيا تخص استرجاع إقليم أوزو، وهو ما جرى بهجوم قوات عويدي بقيادة حسين هبري على إقليم أوزو والسيطرة عليه.

لتشن ليبيا هجوما جويا استرجعت من خلاله الإقليم، وتحافظ عليه لسنوات أخرى بسبب الحرب الأهلية التي ابتدأت بين نظام عويدي وقوات هبري، لا بل وصلت إلى حد إعلان ليبيا للوحدة مع تشاد من طرف واحد في 1981، والتي لاقت استنكارا دوليا وإفريقيا اعتبر محاولة استيلاء ليبي على تشاد، وقامت فرنسا بالضغط على عويدي للمطالبة بخروج القوات الليبية من تشاد وفي إطار هذه التجاذبات استغل هبري الفرصة واستولى على نجامينا في 1982.

ونظرا لسوء العلاقات بين هبري والقذافي بدأت الحرب بين البلدين، عرفت المواجهة أحيانا والعمليات التخريبية المتبادلة أحيانا، خصوصا ما تعلق بدعم القذافي لعويدي في محاولته استرجاع السلطة، من خلال تشكيل عويدي قوات موالية له دعمتها القوات الليبية استطاع عويدي السيطرة على شمال تشاد انتهت في 1986 بعد خلاف القذافي وعويدي بخصوص مسار الحرب مع هبري[2].

لكن قيام القذافي بمحاولة اغتيال عويدي في طرابلس كان لها أثرها، فقد أدت إلى توحد الجبهة التشادية بعد انضمام قوات عويدي إلى قوات هبري وابتدأت المعارك بين القوات التشادية بدعم فرنسي أمريكي كبير والقوات الليبية التي كانت تعاني نقص التنظيم اضطرت بسببه إلى تشكيل ميليشيات من التوارق لإدارة المعارك لمدة عام من 1986 إلى 1987، بداية بمعركة تويوتا التي تكبدت فيها ليبيا خسائر بشرية ومادية كبيرة بأكثر من سبعة آلاف جندي وملياري

[1] محمد شريف جاكو، **مرجع سابق**، ص.52.

[2] Olivier pliez, **op.cit**, p.115.

دولار أمريكي، تلاها هجوم تشادي بدعم فرنسي-أمريكي-إسرائيلي على قاعدة وادي الدوم المقر الرئيسي للقوات الليبية في شمال تشاد تكبدت فيها القوات الليبية خسائر فادحة بمقتل أكثر من 1500 جندي ليبي واسر لمعظم قياداتها 500 جندي من بينهم قيادات كبيرة للجيش الليبية أهمهم حفتر والشيخي[1].

تلتها معركة استرجاع قطاع أوزو من طرف التشاديين في أوت 1987، وقيام قوات هبري بالدخول إلى الأراضي الليبية والاستيلاء على القاعدة الجوية معطن السارة بما تشمله من سرب جوي ب32 طائرة حربية في 5 سبتمبر1987 تلاها استهداف جوي ليبي لمطار نجامينا وكانت آخر معركة في النزاع بين البلدين[2].

وبعد فترة جمود في النزاع استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية الإشراف على وساطة بين البلدين قادها رجل الأعمال الجزائري الجيلالي مهري بتكليف فرنسي، تكللت بلقاء باماكو بين حسين هبري ومعمر القذافي، اعترف خلاله القذافي بحسين هبري رئيسا شرعيا لتشاد، ودخلت قضية شريط أوزو محكمة العدل الدولية وبعد سجال قانوني دام أربع سنوات أعطت تشاد حججا قوية بأحقيتها في شريط أوزو فكان قرار المحكمة لصالحا ليطوى ملف إقليم أوزو نهائيا في 3 فيفري 1994[3].

يبرز تحليل النزاع التشادي الليبي عن إشكاليات عميقة تجعل هذا الملف صفحة سوداء في العلاقات المغاربية الساحلية، وتعبر من خلال التدخل الغربي الفرنسي-الأمريكي بالخصوص عن رفض الغرب لأي شكل من إشكال التفاهم والتعاون بين الدول المغاربية والساحلية.

فالمجهود الليبي سواء في عهد السنوسي أو في عهد القذافي في دعم كل قضايا المنطقة لم يكن له سوى رد فعل سلبي وصل إلى درجة الاعتداء على الأراضي الليبية والمشاركة في تحطيم الدولة الليبية نظرا للضغوط الدولية آنذاك على نظام القذافي.

---

[1] فتحي الفاضلي، **مرجع سابق**، ص.46.

[2] Mohamed Tétémadi Bangoura, **op.cit**, p.410.

[3] Cour international de justice, **memoire de government de la republique du Tchad, livre 1**,(la haye: Cour international de justice, 1991) pp.20-32.

المطلب الثاني: النزاع الموريتاني السينغالي

إن تحديدا لطبيعة النزاع السينغالي الموريتاني من خلال ديناميات النزاع يثبت انه نزاع عرقي له واجهة حداثية مرتبطة بجوانب حدودية تتعلق بالمجال المكاني للدولتين واقتصادية تتعلق بالاستخدام الاقتصادي لأراضي اقليم النهر.

تأتي اهمية السينغال من كونه اقوى الحلقات في السلسلة العربية الافريقية بسبب قدم الاواصر الثقافية والدينية وحجم الاستثمار المالي العربي والموقف السينغالي من القضية الفلسطينية.

ولعل الاهتمام الإسرائيلي بالنزاع الموريتاني السينغالي يبرز في وجود تحالف امريكي فرنسي اسرائيلي لدعم السينغال ضد موريتانيا المدعومة عربيا وعراقيا بالخصوص، والذي اضيف له مدخل اخر يرتبط بدعوة الزائير الى بناء جامعة الدول الزنجية الافريقية الذي ورغم الرفض السينغالي له الذي أعلن رسميا، إلا أن ظروف النزاع الموريتاني السينغالي اعطت الفرصة للتيار الزنجي المتطرف في السينغال لدعم فكرة الزئير واعتباره السنغال **مهد الزنوجة**[1].

ابتداء من النصف الثاني لعام 1988 ومع احتدام المشكلة العرقية في موريتانيا والتعاطف الذي وجده التيار القومي الزنجي الموريتاني في السنغال، قدمت الحكومة الموريتانية على نزع حيازات الأراضي من يد سنغاليين كانوا يستغلونها على الجانب الموريتاني منذ القدم، قابله موقف متشدد اتخذته الحكومة السنغالية إزاء انتجاع قطعان مواشي الرعاة الموريتانيين في الأراضي السنغالية، بالإضافة إلى الضغوط التي صار كل جانب يمارسها على حركة التبادل التجاري، وعلى الانتقالات البشرية بين البلدين والمعاملات القاسية والمجحفة التي عومل بها رعايا الجانب الاخر[2].

فكانت هذه التجاذبات ضمن الاحتمالات الراجحة الحدوث متى تبلور ما نسميه "**مركب الازمة**" اي الترابط الخاص بين العديد من التناقضات المختلفة في البلدين المتنازعين من حيث

---

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.306.
[2] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.30.

طبيعتها ونوعيتها ودرجة حدتها واتساع نطاق مفعولها والمفضي في لحظة معينة الى انصهارها في وحدة تصادمية قابلة للانفجار، ويمكن حصر الأسباب الحقيقية للنزاع في:

- البنية الاقتصادية ومشروع استغلال نهر السينغال وانعكاساته على الزراعة والقيمة الجديدة التي اكتسبتها اراضي اقليم النهر، وعلى الرعي الانتجاعي.
- التجديد التشريعي العقاري في كلا البلدين وعلاقته بالنمط الجديد للاستغلال الزراعي.
- الازمة السياسية داخل كل من الدولتين ولكل منهما خصوصياته.
- التراث العدائي الكامن في الوعي الباطن لكلا الشعبين، والذي كرسه الاستعمار من خلال طرح فكرة التعارض بين سكان الشمال الافريقي(العرب) وسكان جنوب الصحراء (الزنوج) رغم توحد الدين (الاسلام).
- التحولات الجوية طويلة الامد التي لازمها التصحر والجفاف التي اصابت منطقة الساحل الصحراوي برمته وما تسببه من دفع لشعوب الرعاة بالنزول والنزوح جنوبا وتزايد الضغط على مزارعي اقليم نهر السينغال.
- النمط الاستعماري الذي يعزز الانقسام بين البلدين لمنع توحيد الجهود الانتاجية من خلال امكانية التخصص الانتاجي الفول السوداني بالنسبة للسينغال وخام الحديد بالنسبة لموريتانيا، ونتاجا لتذبذب المداخيل لكليهما صار الاهتمام باستغلال نهر السينغال كمخرج اقتصادي لكلا الطرفين.
- اشكالية العدو التاريخي المستمدة من الافكار المتطرفة للتيارين القومي العربي والقومي الزنجي على أساس الصراع الإسلامي الوثني[1].

يبرز من خلال مناقشة النزاع الموريتاني السينغالي أهمية التطرق الى الامتداد الساحلي حتى المحيط الاطلسي، فموريتانيا بقبائلها وحدودها وامتداد الطابع القبلي المعتمد على الرعي والجانب السينغالي المعتمد على الزراعة يثير إشكاليات منطقة الساحل الصحراوي في الصميم سوء ما يتعلق بالصراع القبلي الناتج ليس عن ملكية الارض وإنما عن مجال استخدامها،

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.ص.38-36 .

فالتشكيلات الاجتماعية نتج عنها غياب مفهوم الملكية الخاصة وشيوع مدلول الملكية الجماعية العشائرية والقبلية.

وبالتالي يبقى نفس النمط المتعلق بالصراع القبلي بداية من سانت لويس حتى بحيرة تشاد، وهذا ما يفرض التنبيه إليه وإثارته حتى تكون الرؤية كاملة، فالنزاع الرعوي بين موريتانيا والسينغال أدى إلى انسحاب موريتانيا من منظمة الايكواس وانجر عنه تبني سياسات وقرارات اثر بشكل كبير على الجزء الشمالي للصحراء الكبرى خصوصا على الجزائر.

اما ما يتعلق بالانتشار القبلي في منطقة اقليم نهر السينغال فنجدها كالاتي:

- **جهة موريتانيا: التكرور** ويمثلون 45%، **البول** ويمثلون 26%، **السوننكي** ويمثلون 21%، **الولوف** ويمثلون 5%.

- **جهة السينغال: الولوف** والذين اسسوا الدولة الولوفية بداية من القرن الثاني عشر حتى انهيارها في القرن السادس عشر وتأسست بعدها مملكة الوالو وانهارت في القرن السابع عشر، **التكرور** ويمثلون 45%، **المور** ويمثلون 20%، **البول** ويمثلون 12%، **السوننكي** ويمثلون9% منهم[1].

وما يلاحظ في الانتشار القبلي انه غير منقسم بين الضفتين وانما بالامكان ان تكون العائلة الواحدة منقسمة بين الضفتين ونصفها رعوي والنصف الاخر زراعي، الا ان اهم القبائل المستقرة هي التكرور والسوننكي والولوف وهي القبائل الزراعية، واما البول والمور والطوارق فالرعي ركن اساسي من اركان هويتهم الحضارية.

تعددت المحاولات الفرنسية لاستغلال نهر السينغال بداية من 1819 حتى آخر محاولة في 1947، وقامت بتأسيس بعثة الدراسات حول نهر السينغال عام 1935 ثم بعثة استصلاح حوض نهر السينغال 1939.

أما بعد الاستقلال فأنشأت السنغال عام 1965 شركة استصلاح واستغلال اراضي الدلتا SAED، وانشات موريتانيا الشركة الوطنية للتنمية الريفية، وانشات مالي هيئة OVSTM.

كما تبلورت فكرة التعاون الاقليمي بين الدول المطلة على النهر فظهرت:

---

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.51.

- **اولا:** اللجنة الحكومية المشتركة لاستغلال حوض نهر السينغال في 1963.

- **ثانيا:** منظمة الدول المطلة على نهر السينغال في 1968 التي جمعت السينغال موريتانيا مالي وغينيا.

- **ثالثا:** منظمة استغلال نهر السينغال عام 1972 وضمت السينغال موريتانيا ومالي، ووضع بناء عليها التصور الارشادي للاستغلال المشترك للنهر عام 1974، من خلال انشاء سد دياما في السينغال الذي يكون حاجزا لمنع تسرب المياه المالحة الى منطقة الدلتا، وسد مانىنتالي في مالي الذي يقوم بوظيفة التخزين لتنظيم التدفق المائي وتحقيق فيضان اصطناعي حتى يتم تعميم الري الدائم و يؤدي سد مانىنتالي الى انتاج الطاقة الكهربائية التي تغطي احتياجات الدول الثلاث و تسيير الملاحة النهرية على طول 935كلم من مالي مدينة كاي الى السينغال في سنت لويس مما يؤدي الى ايجاد منفذ بحري لدولة مالي القارية[1].

وانطلق المشروع بناء السدين بدعم غربي اوربي لاعتبارات جيواستراتيجية بالخصوص و بتمويل عربي افريقي لاعتبارات دينية وثقافية وانسانية، ولعل هذا ما يبرز الاخطاء السياسية العربية والافريقية فالجنوب يمول والغرب يستفيد سياسيا و اقتصاديا فإنجاز السدين يردي الى قدرات كهربائية كبيرة تساهم في دعم الصناعية الاستخراجية لمنجم البوكاسيت في مالي و مناجم خام الحديد في السينغال والتي تديرها شركات غربية و تستفيد منها الدول الصناعية، وبالتالي فدعم الغرب لمشروع نهر السينغال كانت له اهداف اقتصادية واستراتيجية واضحة، ولم يولي اهمية للاقتصاد الرعوي المتضرر بفعل انجاز المشروع والذي يمثل شريان الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لسكان الساحل ككل.

ولعل انتاج قصب السكر في السينغال والاستثمار الفرنسي من خلال شركة Mimran يبرز الطابع الاستغلالي حيث تولت الحكومة السينغالية تكلفة البنية التحتية للاستثمار ومنحته للشركة الفرنسية للقيام بالعملية النهائية للإنتاج والتكرير.

---

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.49.

على الرغم من ان ظاهرة الرعي الانتجاعي ظاهرة قديمة تبرز من خلال انتقال الرعاة الموريتانيين المور والبول الى الضفة الجنوبية للنهر والتي عادة ما تؤدي الى نزاعات يتم حسمها بتحديد المناطق والازمنة التي يتم فيها الرعي لحماية الزراعة، ويبرز التناقض في المصالح بين الرعاة والمزارعين من معالم الحياة اليومية في منطقة الساحل ككل.

الا ان التحولات الجوية التي شهدتها منطقة الساحل منذ اواخر الستينات من جفاف وتصحر الامر الذي ادى الى تقلص الغطاء النباتي وانحصار مساحات الزراعة وأصبح الرعي الانتجاعي عاملا مساعدا على التصحر وتقلص المساحة الزراعية.

بالإضافة الى عامل اخر يرتبط بمشروع نهر السينغال الذي يستهدف الزراعية المسقية من مياه النهر بدل الامطار، والتي تتطلب اهتماما خاصا بالأراضي على مدار السنة وبها من الوسائل ما يحد من امكانية الرعي فيها وهذا ما اثار الرعاة البول والمور نتاج عدم قدرتهم على الرعي من جهة وعلى ارتواء قطعانهم من مياه النهر وصاروا مخيرين بين العمل كأجراء في الشركات الصناعية الزراعية او الانتقال بعيدا، وهذا الوضع ادى الى احساس المور والبول بعدم اهتمام السلطات بوضعيتهم فطالبوا بنصيبهم من الاراضي لزراعتها وفي نفس الوقت الرعي فيها الا ان مطالبهم لم تأخذ اهتمام السائد السينغالية او السونادير الموريتانية[1].

ولعل ما يمكن اثارته هو ما يتعلق بالسياسة الفرنسية التي كانت تستهدف الحصول على اللحوم والالبان مجانا لمجانية اطعام المواشي، وهذه السياسة ساهمت في اهدار المساحات الزراعية شيئا فشيئا حتى وصلت الى ما هي عليه الان.

تتشكل الأزمة بين الدولتين من خلال الاحتجاج الموريتاني عن مطاردة قطعان الابل الموريتانية المنتجعة بالأراضي السينغالية في نوفمبر 1988، واقدام السلطات السينغالية على منع دخول السلع الموريتانية داخل السينغال بحجج واهية متناقضة في جانفي 1989، بالإضافة الى الحملة الدعائية المعادية لموريتانيا التي اشتركت فيها السينغال دعما للسود.

---

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.55.

يتحجج السينغال على عدم التزام الرعاة الموريتانيين بالاتفاقيات المبرمة بخصوص تنظيم الرعي والزراعة، وموضوع الاراضي التي يحوزها السينغاليين في الضفة الموريتانية لإقليم النهر والتي تم مصادرتها.

في خضم هذا التنافر والمشاحنة العدائية برز حادث **دياوارا-سونكو*** بين الرعاة الموريتانيين والمزارعين السينغاليين ما بين 9-15 أفريل 1989، والذي ارتبط بموجة عنف غير مسبوقة استدعت ترحيل الموريتانيين من قرية دياوارا السينغالية، وانطلقت العمليات التخريبية التقتيل المتبادل في كل من موريتانيا والسينغال خصوصا اقليم النهر بضفتيه.

وأدى هذا الى التعارض العلني المباشر بين حكومتي البلدين واذي ادى الى ازمة ثقة بين رئيسي الدولتين، خصوصا مع الازمة السياسية في كلا الدولتين وتخوف كلاهما من انتهاز المعارضة في البلدين للفرصة لإسقاط النظامين.

وبرز التدخل الاقليمي والدولي في البداية من الجانب الانساني حيث قامت الجزائر والمغرب وفرنسا واسبانيا عن طريق طائراتهم الحربية بعملية الترحيل المتبادل لمواطني الدولتين كل لبلده[1].

بالإضافة الى سياسة النفي القسري التي الى السينغال التي انتهجتها موريتانيا للموريتانيين السود المعارضين، تبادلت الحكومتين التهم في المذكرات المرفوعة الى منظمة الوحدة الافريقية التي شكلت لجنة تحقيق، والامم المتحدة ومجلس الامن بالخصوص الذي اعتبر النزاع السينغالي الموريتاني تهديدا اقليميا لغرب افريقيا ودوليا.

وفي 23 اوت 1989 تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وطالبت موريتانيا نقل مقر منظمة استغلال نهر السينغال الى باماكو المالية لعدم تمكن الموظفين الموريتانيين من مباشرة اعمالهم في داكار.

* **سونكو** قرية موريتانية و **دياوارا** قرية سينغالية، وهما قبيلتان بينهما عداء تاريخي متوارث

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.213.

وبرزت اعمال العنف بداية في عمليات السلب والنهب التي يقوم بها البول السينغاليين ليلا الى الضفة الموريتانية، لتتحول الى عمليات مسلحة من طرف جماعات سياسية تتمثل في المعارضة الموريتانية او السود الموريتانيين غير المعربين واهمها:

- **جبهة الفلام** التي انشات قوات تحرير.
- **جبهة الفورام** "**FURAM**" اي جبهة المتحدة للمقاومة المسلحة في موريتانيا والتي تأسست في السينغال في جانفي 1990، والذي يشمل التيار الزنجي المتطرف المعادي للمور.
- **جبهة الفروديم** "**FRUIDEM**" اي جبهة المقاومة من اجل الوحدة والاستقلال والديمقراطية في موريتانيا والتي تهتم بالنواحي السياسية للمشروع المجتمعي والدفاع الذاتي المسلح كشكل رئيسي للمقاومة.

وانعكس الاختلاف العقائدي بين الحركات الثلاث على طبيعة العمل المسلح فبينما تركز الفلام والفورام على اعمال العنف والسلب والنهب، تبرز الفروديم كحركة سياسية توظف العمل المسلح كاستراتيجية دفاعية تحافظ من خلالها على مسارها الكفاحي الزنجي[1].

برزت الحركة الانفصالية في الجنوب السينغالي المدعومة من طرف موريتانيا والتي تعرف بحركة القوى الديمقراطية للكازامانس بداية من افريل 1990.

بالإضافة الى العمل المسلح غير الرسمي، تدخلت القوات المسلحة النظامية في المواجهة من خلال اقرار الجيش الموريتاني لخطوة عسكرية تتضمن اسكان المناطق التي نزح منها السينغاليين في الضفة الموريتانية وتسليحهم والقيام بعمليات في الجزء الموريتاني للنهر (احتجاز ومواجهات مع الحركات المسلحة) والتي كانت مدعومة بخبراء عسكريين عراقيين واسلحة روسية جلبت من العراق، والذي حاول بناء قاعدة حربية في منطقة اكجوجت على مسافة 210كلم شمال شرق نواكشوط والتي تعتبر منطقة تمركز البعثيين الموريتانيين[2].

---

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.231 .
[2] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.240.

في مقابل ذلك اعتمد السينغال في تعزيز قدراته الحربية على فرنسا والولايات المتحدة والتي ارتكزت سياستها الحربية على دعم الحركات المسلحة الموريتانية دون الاعتماد على المواجهة النظامية مع الجيش الموريتاني.

ناهيك عن الصراع بين السينغال وموريتانيا افرز النزاع نزاعا ظرفيا بين موريتانيا ومالي نتاج التداخل العرقي بين مالي وموريتانيا والسينغال، حيث ارتبطت المواجهة بين موريتانيا ومالي من خلال ان الاراضي المالية اصبحت مركز عبور لعمليات الترحيل المزدوج من والى السينغال وموريتانيا، ونظرا لوجود امتدادات قبلية سواء للمور والعرب والطوارق من الجانب الموريتانيين او البول والسوننكي من جانب السينغاليين، فوظفت هذه المعطيات في العمليات الحربية حيث تعاون المور الحراتين الماليين مع المور الموريتانيين، ضد السوننكي الماليين والبول السينغاليين.

مما ادى الى تدخل الجيش المالي في مواجهات مع المور الموريتانيين، واشتباك الجيش الموريتاني مع السوننكي الماليين ما بين ديسمبر1989 وماي1990، الا ان عدم قدرة الموريتانيين على فتح جبهة ثانية مع مالي ادى بها الى اجراء اتصالات حثيثة مع مالي انتهت بالالتزام بعدم شن غارات معادية على الطرفين من قبل الجماعات المستقرة في اراضي الدولتين، الا ان اندلاع المشكلة الازوادية بتأسيس الجبهة الاسلامية العربية للأزواد في جوان1991 وظف لتشابك القضيتين[1].

كثرت التدخلات الإقليمية والدولية والاممية لحل النزاع، فقامن منظمة الوحدة الافريقية ممثلة في شخص رئيسها السنوي بداية من الرئيس المالي تراوري جويلية 1988- جويلية1989، الذي ركز على المعالجة المراحلية من خلال تركيزه بداية على عملية استرداد المواشي، لكن رفض المعارضة السينغالية للمطلب ادى الى تراجع السينغال عن قبوله باعتباره يخدم الرعاة الموريتانيين.

تلى بعد جهود مالي جهود الرئيس المصري ما بين جويلية 1989- جويلية1990، الذي حاول اعادة بناء الثقة بين البلدين، واتخاذ اجراءات عملية كخطوات نحو السلام كاستئناف

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.235 .

العلاقات الدبلوماسية وعادة الرحلات الجوية وترتيب لقاء قمة بين الرئيسين وايقاف كل انواع العنف وتامين سلامة الرعايا، وبرز اهتمام سينغالي بالطرح المصري وعزوف موريتاني وتم لقاء بين وزيري الخارجية والوزير المصري في باريس في جوان1990 والذي لم يخرج باي نتيجة وتم الاتفاق على معاودة الاتصال في لقاء القمة الافريقية في اديس ابابا.

لتبدأ جولة جديدة مع الرئيس الاوغندي بداية من جويلية 1990 ارتبطن خارجيا بالأوضاع المتدهورة اثناء حرب الخليج وفقدان موريتانيا لحليفها العراقي، والذعر الذي اصاب ولد الطايع بعد سقوط نظام مالي، فكانت الوساطة الفرنسية موائمة ولاقت استجابة الطرفين المتنازعين[1].

وأدى النزاع بين الطرفين إلى نتائج وخيمة أثرت على الدولتين وعلى الإقليم ككل:

1- ارتبطت الانعكاسات الإقليمية للنزاع السينغالي الموريتاني بتوقف مسار منظمة استغلال نهر السينغال باعتباره اداة متطورة لتحقيق الاندماج والتكامل الاقليمي قدر للدول المطلة على النهر التمتع به خلافا لدول اخرى مطلة على غيره من الانهار لم تصل بعد الى مرحلة ارساء لتنظيم الاقليمي[2].

2- اما الانعكاسات الوطنية فقد ارتبطت بمسالة البناء الوطني وطغيان الاشكاليات العرقية على النقاش السياسي خصوصا الموريتاني والتي تفاقمت الى بروز الحركات المسلحة، وتعزيز الطرحين العربي من الجانب الموريتاني والزنجي من الجانب السينغالي، رغم وحدة الدين الاسلامي بقيمه و تقاليده المتحكمة في المجتمعين الموريتاني والسينغالي[3].

3- اثارة اشكالية الحدود: على اثر النزاع أثيرت مسألة ترسيم الحدود ين السينغال وموريتانيا، حيث طالبت السينغال بالارتكاز على المرسوم الفرنسي لسنة 1932 والذي ينص على امتداد السينغال حتى جزء من الضفة الشمالية للنهر وبالتالي يصبح النهر كله للسينغال مع الالتزام بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهذا الطرح عززه موقف الحركة السياسية لإقليم النهر السينغال التي اعطت لها تفسيرا اخر من خلال ان الحدود بين الدولتين منذ الازل تبدا مع بداية

---

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.226.
[2] **مرجع نفسه**، ص.244.
[3] **مرجع نفسه**، ص.264.

الكثبان الرملية بحدود عرقية وعنصرية وثقافية ففي الشمال "**البيضان**" الرعاة وفي الجنوب "**الزنوج**" المزارعون.

اما الطرف الموريتاني فيرى في الاتفاقية المؤسسة لمنظمة استغلال النهر في 1972، والتي وضعت لنهر السينغال نظاما دوليا يقر وفقا لقواعد القانون الدولي بالاستخدام والاستغلال والحيازة المتساوية للنهر بين الدول المطلة عليه[1].

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.275.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الصحراوي

المطلب الأول: الإرهاب

ترتبط ظاهرة الإرهاب بالجماعات الإسلامية الجهادية التي تتبنى خيار الإرهاب أي العمل المسلح التخريبي لتحقيق ما تراه أفكارا تتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية، وهي بهذا تعمل على توظيف المبادئ السمحة للشريعة الإسلامية لحشد الدعم وتسهيل عملية التجنيد وخلق بيئة مساعدة لها.

ورغم أن انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الصحراوي لم يتعدى خمسة عشر سنة إلا انه استطاع أن يأخذ حيزا واسعا من اهتمام الفواعل المحلية والإقليمية والدولية، وهذا يرجع بالأساس إلى توافر البيئة الملائمة للنشاط الإرهابي.

تعتبر الجماعات الإرهابية المتواجدة في منطقة الساحل الصحراوي جماعات أجنبية لا تنتمي إلى المنطقة اجتماعيا، حيث أن أعضاء الجماعات الإرهابية المتواجدة في الساحل الصحراوي ارتبطوا تنظيميا بالجماعات الإرهابية المغاربية والنيجيرية والتنظيم العالمي القاعدة وحركة الشباب الصومالية[1].

لكنها في نفس الوقت استطاعت أن تدخل الصراع الإسلامي المسيحي ضمن دائرة نشاطها، وإعلانها لعداوتها للأنظمة السياسية في دول الساحل الصحراوي ذات الارتباط الغربي الذي يخدم المصالح الأوربية والأمريكية الاقتصادية منها والدينية في المنطقة.

واعتبرت منطقة الساحل الصحراوي قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية، نتاج الفراغ الدولاتي بالمنطقة حيث أن صعوبة النشاط الإرهابي في الدول المغاربية خصوصا الجزائر أدى إلى انسحاب الجماعات جنوبا، أما بالنسبة لبوكو حرام وحركة الشباب الصومالية فارتباطهم بالساحل الصحراوي كان يخص التدريب والأسلحة، أي تدريب الإرهابيين في نيجيريا والصومال مقابل تزويدهم بالأسلحة من خلال شبكات تجار الأسلحة.

---

[1] Service canadien du renseignement de sécurité, **Stabilité politique et sécurité en Afrique de l'Ouest et du Nord**, Publication n.2014-04-01 de la série Regards sur le monde: avis d'experts, avril 2014. p.10.

تنحصر الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الصحراوي بداية من التسعينات في الجماعات الإرهابية التي تنشط بالجزائر، بداية الجماعة الإسلامية المسلحة والتي شكلت كتيبة الشهادة في منطقة الصحراء بقيادة مختار بلمختار وقادت عمليات اختطاف وإغارة على المصالح الأمنية الجزائرية والشركات البترولية الأجنبية في الصحراء كما سعت إلى التنسيق مع تنظيم القاعدة حينما كان يتواجد في السودان.

وبعد انهيار الجماعة الإسلامية المسلحة شارك مختار بلمختار في تأسيس الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية وأشرف على إمارة الصحراء فيها أو ما يعرف بالمنطقة التاسعة حسب تقسيمات الجماعة[1].

لكن تطور الوضع وميل الكفة لصالح الأجهزة الأمنية الجزائرية في مكافحتها للإرهاب وامتصاص جذوره، أدى بالجماعة السلفية للدعوة والقتال للبحث عن صدى دولي خصوصا وان أحداث 11 سبتمبر جعلت الجزائر تنجح في تجريم الجماعة ووقف منابعها التمويلية، هذا ما دفع بالجماعة السلفية إلى الدخول في مفاوضات مع تنظيم القاعدة العالمي لتمثيله في المغرب العربي ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2007 أين أعلن نهائيا عن انضمام الجماعة إلى التنظيم العالمي وتغيير اسمها لتصبح تعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بقيادة دوردكال المكنى بأبو مصعب عبد الودود[2].

طورت القاعدة في المغرب الإسلامي هيكلها التنظيمي في إمارة الصحراء بفعل تركز نشاطها الإرهابي في إمارة الصحراء لعجزها في باقي المناطق داخل الجزائر، وتشكلت إمارة الصحراء المعروفة لدى التنظيم بصحراء الإسلام الكبرى بقيادة يحيى جوادي المكنى بيحيى أبو عمار من ثلاثة كتائب هي:

1- كتيبة الملثمون بقيادة مختار بلمختار المدعو بلعور والمكنى خالد أبو العباس.

2- كتيبة طارق بن زياد بقيادة عبد الحميد عبيد والمكنى بعبد الحميد أبو زيد.

---

1 Mehdi Mekdour, **Al Qaïda au Maghreb Islamique: une menace multidimensionnelle** Note d'Analyse **(**Bruxelles ; groupe de recherche et d'unformation sur la paix, août 2011), pp.2-6.

2 Jérôme Spinoza, du GSPC a AQMI: cinq années de salafisme armé entre Maghreb et Sahel, ***Annuaire français de relations internationales,*** volume XII, avril 2011.

3- كتيبة الفرقان بقيادة يحيى أبو الهمام.

وانحصر نشاط هذه الكتائب في العمليات الإرهابية التي تعود مختار بلمختار القيام بها مذ التسعينات وهي اختطاف الرعايا الأجانب، استهداف المنشات النفطية، والمصالح الأمنية المغاربية منها والساحلية[1].

إلا أن تصاعد العمليات الإرهابية في منطقة الساحل الصحراوي من موريتانيا الى مالي النيجر والجزائر، فتح التنافس بين الكتائب وخلق مشاكل بين قيادة التنظيم وقيادة الكتائب نظرا لاستيلاء الكتائب على أموال الفدية، وبعد الخلاف الذي نشب بين قائد التنظيم درودكال وبلمختار، قام هذا الأخير يلعن عن انفصال كتيبة الملثمين عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في 2012 وأضحت تعرف بكتيبة الموقعون بالدم.

أما كتيبة طارق بن زياد بقيادة أبو زيد فقد استقوى نشاطها الإرهابي بفعل التنافس مع كتيبة الملثمين في اختطاف الرعايا الأجانب لما تدره من أموال الفدية، ونظرا لقربه من درودكال كان يتمتع بمكانة كبيرة داخل إمارة الصحراء جعلته مطلوبا بشدة من طرف المصالح الأمنية المحلية والدولية انتهت بمقتله في فيفري 2013.

أما كتيبة الفرقان بقيادة يحيى أبو الهمام فقد ارتكزت في نشاطها على التنسيق مع درودكال للقيام بالعمليات الكبرى للتنظيم في موريتانيا والتي تستهدف الاهتمام الإعلامي بداية من ثكنة لمغيطي في 2005، وبعد تولي أبو الهمام لقيادة الإمارة في أكتوبر 2012، تولى قيادة الكتيبة الموريتاني عبد الله الشنقيطي[2].

واثر انشقاق كتيبة مختار بلمختار تم تعيين يحيى أبو الهمام كأمير لمنطقة الصحراء في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وتشكيل سرية خاصة بالمقاتلين التوارق عرفت بسرية الأنصار بقيادة عبد الرحمن التارقي.

ولم تقتصر الجماعات الإرهابية في الفروع الجزائرية لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بل برزت عديد من الجماعات الإرهابية رغم أن بعضها اقتصر نشاطه في الدعم والإسناد في

---

[1] Mehdi mekdour, **op.cit**, p.5.
[2] Service canadien du renseignement de sécurité**, op.cit**. pp.25-32.

بعض الدول المغاربية والساحلو–صحراوية، إلا أنها ظلت مرتبطة بها نظرا للقدرات التنظيمية والفعلية للتنظيم وتشمل:

1– الجماعة المقاتلة التونسية: وتأسست عام 2000، كتنظيم فرعي عن تنظيم القاعدة العالمي، واستهدفت عملية التجنيد وسط الشباب التونسي، بعد أن وجدت الأرضية مناسبة في ظل نظام علماني يعادي كل ما يرتبط بالدين الإسلامي، إلا أن النظام التونسي استطاع تفكيك الجماعة واعتقال اغلب قياداتها، وبعد نهاية الثورة التونسية في 2011، أطلق سراح اغلب قيادات الجماعة المقاتلة التونسية وشكلوا جماعة أنصار الشريعة في افريل 2011 بقيادة سيف الله بن حسين المكنى بأبو عياض[1].

وما يلاحظ أن التنظيمات الجهادية التي تأسست خلال الثمانينات والتسعينات غلب عليها انضباط تنظيمي قوي، وولاء تام للقيادات الدينية نتاج ارتكازها على التجنيد الديني، وبهذا حافظت اغلب هذه التنظيمات على الخطاب الجهادي المتشدد وعلى وحدة العدو المتمثل في مصالح الحكومات الغربية ومصالح الأنظمة الموالية لها في المنطقة.

إلا أن الحركات التي تأسست ابتداء من 2000، فيغلب عليها طابع التمرد أكثر من العقيدة، حيث تستهدف بالأساس مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية، أو مستغلة للوضع السياسي والأمني المتردي في بلدانها لزيادة المنافع والمصالح المادية[2].

3– جماعة بوكو حرام: تعتبر جماعة بوكو حرام جماعة إرهابية تنتشر في الشمال الشرقي لنيجيريا ظهرت إلى العلن بعد بيعة شيوخها لمحمد يوسف كقائد عام لها عام 2002، ويرتبط تأسيسها بمبررات تتعلق بالإسلام الإفريقي وما يواجهه من حركات تنصير وعلمنة أي أن مبرراتها مجتمعية تخص الحرب الدائرة بين الإسلام والمسيحية في إفريقيا[3].

---

[1] Mehdi Taje, **géopolitique de la menace terroriste en Tunisie** (Tunis : Institut Tunisien des Études Stratégiques, 2013) p.5.

[2] Jakkie Cilliers, L'Afrique et le terrorisme, ***Afrique contemporaine*** n° 209, 2004/1, pp. 81-100.

[3] Direction générale des relations internationales et de la stratégie, **terrorisme et contre-terrorism en afrique centrale : quelle vision strategique pour le tchad et le cameroun**, (Paris :ministère de la défense française, 2015)p.5.

إلا أن توجهها نحو العمل المسلح لتحقيق أهدافها جعل هذه الجماعة تنحو منحى النشاط الإرهابي باستهداف المنشآت والمصالح الحكومية النيجيرية، وأصبحت المواجهة كبيرة بين الحكومة والتنظيم إلى درجة اندلاع اشتباكات كبرى في خمسة ولايات شمالية أدت إلى القضاء على أمير التنظيم محمد يوسف 2009 تولى بعده أبو بكر شيكاو قيادة التنظيم، وسعى إلى تغيير إستراتيجية التنظيم باستهداف المصالح الغربية في المنطقة سواء الشركات الأجنبية أو الرعايا الأجانب وهو الأمر الذي وسع من نشاطه جغرافيا لا بل اخذ بعدا إقليميا امتد نشاطه إلى الكاميرون والنيجر[1].

وكذلك عمل على ربط علاقات مع التنظيمات الخارجية خصوصا القاعدة في المغرب الاسلامي، حيث اعلن درودكال في فيفري 2011 عن عرضه لتدريب شباب جماعة بوكو حرام[2].

3- **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:** وهي جماعة إرهابية أسسها بعض المنتسبين المحليين إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أواخر 2011 بقيادة محمد ولد نويمر، حيث استفادت الحركة من الوضع الإقليمي خصوصا بعد سقوط نظام القذافي حيث استولت على ترسانة حربية متطورة وظفتها في عمليات إرهابية كبرى بدأتها باختطاف الرعايا الأجانب والسيطرة على قنصلية الجزائر في غاو واختطاف موظفيها الدبلوماسيين.

4- **حركة أنصار الدين:** تنظيم إسلامي مسلح ظهر في 2011، ينشط في مالي ويسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مالي، أسسه إياد آغ غالي الناشط في الحركات الانفصالية لإقليم أزواد، بعد عودته من ليبيا على اثر سقوط نظام القذافي مدججا بترسانة حربية كبيرة ومقاتلين توارق مدربين بشكل جيد.

ومن خلال عملية إحصاء مختلف العمليات الإرهابية التي قامت بها التنظيمات الإرهابية الناشطة إلى غاية 2012، بلغت أكثر من ألف ومائتي عملية إرهابية، اشتملت على استهداف الأجانب، ضرب المنشات الاقتصادية، واستهداف المصالح الأمنية والمؤسسات الحكومية

[1] Direction générale des relations internationales et de la stratégie, **op.cit**, p.7.

[2] هنا سيد محمود حسين، بوكو حرام والعنف في نيجيريا، **قراءات افريقية**، عدد.36، مجلد.10، 2012، ص.ص.159-162.

بحصيلة قدرت بألفين قتيل، تتوزع على مجموعة من الدول: الجزائر 938 عملية، تشاد 58 عملية، مالي 41 عملية، النيجر 35 عملية، وموريتانيا 20 عملية، المغرب 7 عمليات، تونس 3 عمليات وليبيا عملية واحدة[1].

يبرز من خلال الفواعل الإرهابية الناشطة في الصحراء الكبرى ودول الساحل، وجغرافية عملياتها وقدراتها التنظيمية من بداياتها الأولى في التسعينات شمالا إلى بداياتها في 2000 جنوبا، إن الجماعات الإرهابية عرفت تغيرات كبيرة جدا سواء في تنظيمها أو في أهدافها أو في مجالات أهدافها بما يوحي أن هذه الجماعات استفادت بشكل كبير من حالة اللادولة التي تعيشها منطقة الساحل الصحراوي.

وان لم يستكمل التطرق إلى باقي التنظيمات الإرهابية التي تشكلت بعد 2012، والتغيرات التي طرأت على الموجودة سابقا وطبيعة التحالفات التي أبرمت بعد 2012، إلا أن الأمر يتعلق بالأساس بتمكن الجماعات الإرهابية من السيطرة على الأرض بعد انهيار النظام السياسي في مالي، واستنزاف الترسانة الحربية الليبية من طرف الجماعات الإرهابية، إلى الوضع الأمني المتردي في تونس والجزائر وموريتانيا والذي ساهم بشكل أو بآخر في تطور النشاطات الإرهابية.

يعد انهيار الدولة في مالي وسيطرة الجماعات الإرهابية على إقليم أزواد والتمكن من طرد القوات المالية من مدنه وقواعده العسكرية اخطر انعكاس لتواجد الجماعات الإرهابية، فقد فتح لها المجال للتحكم في المجتمع المحلي والاقتصاد المحلي القائم على التهريب والتجارة غير الشرعية، واستهداف المصالح الاقتصادية والأمنية الغربية والذي أدى الى التدخل العسكري الغربي بقيادة فرنسا في مالي.

---

[1] هاني نسيرة، **القاعدة في الساحل والقرن الإفريقي** (دبي: معهد العربية للدراسات، نوفمبر 2012).

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

الفرع الأول: تجارة المخدرات والسجائر

تعد تجارة المخدرات والسجائر أقدم تجارة غير شرعية مارسها سكان الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي الممتد إلى المحيط الأطلسي، حيث تشكل منطقة غرب إفريقيا والصحراء الكبرى منطقة عبور دولية للمخدرات والسجائر.

تعتبر شبكة تهريب المخدرات والسجائر من أوسع الشبكات الإجرامية في المنطقة نتاج اشتراك بعض الدول والجيوش في تسهيل ممراتها، وبالخصوص المملكة المغربية وحكومة مالي والسنغال نظرا للأرباح التي تجنيها من تجارة المخدرات والسجائر.

يستند مسار التجارة المخدرات في دول المنبع أي الدول المنتجة للمخدرات والتي تتحدد محليا في المملكة المغربية فيما يتعلق بالقنب الهندي، ودوليا في دول أمريكا اللاتينية وبالخصوص كولومبيا بيرو بوليفيا، فيما يتعلق بالكوكايين والهيروين[1].

أما مراكز تخزين وتوزيع المخدرات فتبقى كذلك في أمريكا اللاتينية متمثلة في فنزويلا إكوادور، والبرازيل، حيث تتعدد وجهات الشحنات باتجاه أمريكا الشمالية وأوربا الغربية بنسب قليلة، والى إفريقيا الغربية والجنوبية بنسب كبيرة، ويعتبر خط إفريقيا الغربية الأكثر نشاطا نتاج عوامل عديدة منها تواطؤ الدول والجيوش في تسهيل مرور المخدرات.

تحوي إفريقيا الغربية طرق عبور نشطة جدا منها طريق جزر الرأس الأخضر وموانئ كل من السنغال، غانا، الطوغو، غامبيا، غينيا بيساو وغينيا، تكون هذه النقاط نهاية الطريق البحري المنطلق من شواطئ أمريكا اللاتينية، ليستكمل المسار عن طريق البر من خلال دول عبور رئيسية تشمل موريتانيا سيراليون البنين نيجيريا مالي ترتكز بها شبكات كبرى لها معرفة جغرافية واسعة وارتباطات عسكرية وسياسية واجتماعية.

وإذا تم تتبع مسار المخدرات والبحث عن دول المصب تبرز الدول الأوربية أكثر الدول المستهلكة للمخدرات الصلبة، مما يفسر أن المسار الثاني للمخدرات يكون انطلاقا من إفريقيا

[1] Philippe Bordes, Alain Labrousse, Économie de la drogue et réseaux de corruption au Maroc, ***Politique africaine*** 2004/1 (N° 93), p. 63-81.

الغربية باتجاه أوربا الغربية وهذا المسار هو المسار الأساسي الذي تعالجه الدراسة، حيث تبرز أهمية منطقة الساحل الصحراوي كحلقة مركزية في وصول المخدرات إلى المصب.

بدأت عمليات التهريب بالسجائر منذ نهاية السبعينات، حيث يتم تهريب السجائر من البنين وطوغو وموريتانيا باتجاه دول المغرب العربي المغرب الجزائر تونس وليبيا عبر مالي والنيجر، مقابل سلع تموينية والوقود، وكانت تلك العمليات تستهدف توفير مقابل في إطار المقايضة، فحاجة سكان الصحراء الكبرى إلى السلع كبيرة خصوصا في ظل التصحر والجفاف[1].

استمر الاقتصار على تهريب السجائر تتحكم فيه بعض الشبكات الصغيرة والمؤسسة عائليا عن طريق الانتشار في مختلف دول الصحراء الجزائر ليبيا مالي موريتانيا النيجر، إلى غاية بداية التسعينات حيث أصبح تهريب السجائر تجارة تشرف عليها شبكات متخصصة تصل أرباحها إلى مليار دولار سنويا، أضافت إليها تهريب المخدرات بكل أنواعها وجعلت من باماكو عاصمة مالي مركز انطلاقها.

ساعد هذه الشبكة الفراغ الأمني الكبير خصوصا بعد الأزمة الأمنية التي عرفتها في الجزائر، وسمح لها ببناء خطوط تهريب استفادت من الشبكات العائلية القديمة لتهريب السجائر والسلع عن طريق إدماج المهربين الصغار في قوافل التهريب، أي أن عمليات التهريب تدار من قبل شبكات دولية لكن عن طريق شبكات عائلية داخل الصحراء الكبرى[2].

الفرع الثاني: تجارة البشر

اشتهرت منطقة الساحل الصحراوي بتجارة البشر منذ سيطرة هنري الملاح على شواطئ غرب إفريقيا مع بداية القرن السادس عشر واكتشاف أمريكا في 1492، حيث استطاع أن يدير شبكة علاقات من بعض التجار وقطاع الطرق والأمراء في الصحراء الكبرى وخليج غينيا

[1] Judith Scheele, Tribus, États et fraude : la région frontalière algéro-malienne, ***Etudes rurales***, 2009/2 (n° 184)(Paris : EHESS), pp. 79-94.
[2] **Ibid**.

وأواسط إفريقيا، والذي أنتج ما عرف بعمليات تجارة الرقيق الأسود عبر الأطلسي باتجاه العالم الجديد حيث توفي زهاء مليوني إفريقي في عرض البحر من بين 12 مليون مُهَجَر إفريقي[1].

الأمر الذي يستدعي فالاهتمام بتاريخ تجارة البشر هو ترسخ هذه التجارة في المنطقة رغم أنها أخذت أشكالا أخرى، لكن بفواعل جدد وبقواعد متغيرة وباتجاهات متعاكسة.

فبينما كانت الرغبة في الرقيق أوربية وأمريكية للحاجة الملحة لليد العاملة للقيام بنهضة أوربا، أصبحت الرغبة افريقية تتمثل في ضمان الانتقال من إفريقيا إلى أوربا مقابل أموال كبيرة نتيجة الحروب والمجاعات وغياب فرص العمل.

تصبح النظرة ترتكز على عدة أبعاد في مجال تجارة البشر من خلال اشتمالها على عدة تفاصيل منها ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، ومنها ما يتعلق بتجارة الرقيق، ومنها ما يتعلق بتجارة الرقيق الأبيض والأخطر ما يتعلق بالمرتزقة.

أما ما تعلق بالهجرة غير الشرعية فترتبط بالأساس بحاجة الإنسان الإفريقي إلى طريق للتنقل إلى الجنة الأوربية، فالشبكات التي تدير الهجرة غير الشرعية تبيع الحلم إلى الشباب الأفارقة نتيجة الصعوبات الكبيرة التي تواجه رحلات الهجرة غير الشرعية خصوصا في البحر الأبيض المتوسط.

وتبرز خطوط الانتقال من إفريقيا إلى أوربا عبر المغرب العربي انطلاقا من الصحراء الكبرى مدى أهمية الفواعل الساحلو–صحراوية في إدارة عمليات الهجرة غير الشرعية حيث تتحكم في مسارات الهجرة، خصوصا خط أغاديز الذي يشكل خطا مركزيا بمعدل 65 ألف مهاجر غير شرعي سنويا، فمن اغاديز يبرز مساران مسار باتجاه مدينة سبها الليبية ومنها إلى طرابلس فإيطاليا، ومسار باتجاه تمنراست والذي يتفرع بدوره إلى طريقين طريق يتجه شمالا إلى المغرب مرورا بشمال الجزائر، وطريق نحو سبها مرورا بجانت[2].

---

[1] Jacques Giri, **Histoire économique du Sahel: des empires à la colonisation** (Paris: editions Karthala, 1993) p.93.

[2] Ali Bensaâd, Agadez, Carrefour migratoire sahélo-maghrébin, ***Revue européenne des migrations internationales***, vol. 19 - n°1 | 2003, pp.7-28.

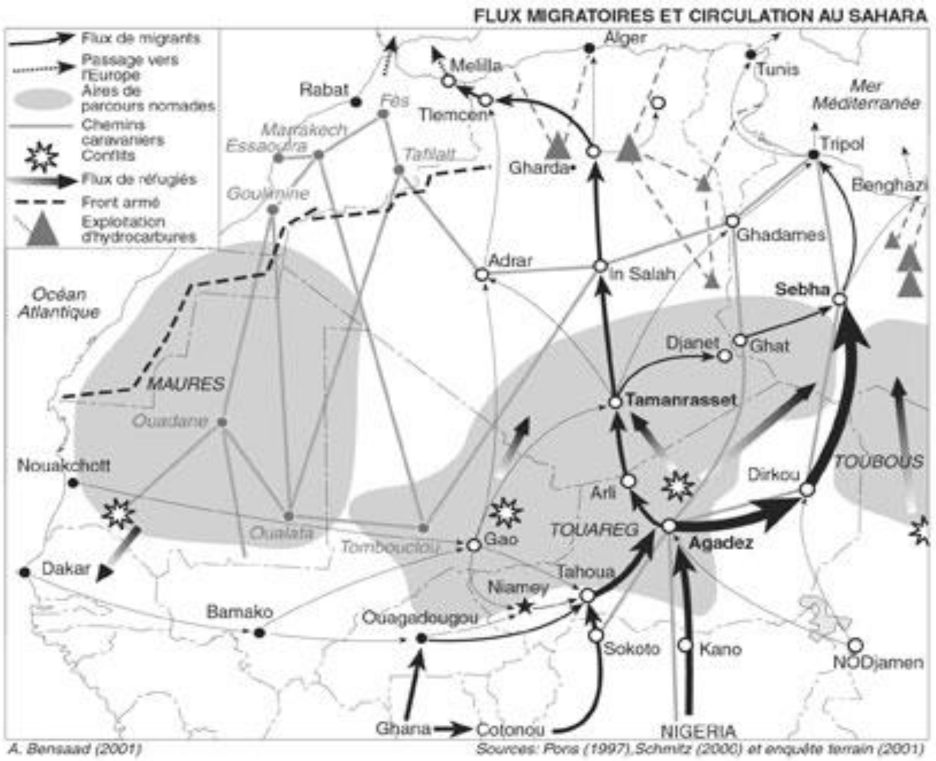

يبلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل 78 ألف خلال الفترة ما بين 2000-2004، من اجمالي700 ألف مهاجر غير شرعي من إفريقيا الغربية، ما يوضح النسبة الكبيرة مقارنة بعدد السكان ونقص الإمكانيات[1].

أما ما تعلق بتجارة الرقيق فموريتانيا أبرز مثال حيث تشير الإحصائيات إلى أكثر من 800 ألف عبد في موريتانيا.

أما ما تعلق بالرقيق الأبيض فيشمل شبكات استغلال وتوفير النساء لأعمال الدعارة

أما ما تعلق بالمرتزقة فينطوي على بعد عالمي وآخر محلي، أما العالمي فيشمل بالخصوص الشركات الأمنية الخاصة ودورها في الحروب والأزمات وإدارة الصراعات الاثنية وتامين رجال الأعمال والسياسيين ورؤساء الدول التسلطية.

أما المحلي فيرتبط بالأساس في توظيف المرتزقة من طرف الحكومات لمواجهة الثورات والاحتجاجات الداخلية في دول الساحل وأبرز مثال على ذلك مالي وليبيا أين كان دور كبير للمرتزقة التوارق في الحرب التشادية الليبية.

---

[1] Club de sahel et de l'Afrique de l'ouest, **les migrants** (Dakar : CEDEAO, 2006) p.5.

المطلب الثالث: مسار التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة

يلخص البيان الذي أصدره مجلس الأمن في 18 ديسمبر 2013، الوضع الذي أنتجه التشابك بين التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة حيث يصرح رئيس مجلس الأمن بأن:

"يعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه البالغ إزاء الروابط المتزايدة، في بعض الحالات، بين الاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والبشر في المنطقة، والإرهاب، وكذلك إزاء تزايد أعمال العنف الناجمة عن أنشطة المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات في المنطقة"[1].

تشترك الجريمة المنظمة والإرهاب في خصائص عديدة إلى درجة التطابق في بعض المخرجات والوسائل، إلا أن وجه الاختلاف البارز بين الفعلين هو المرجعية حيث مرجعية الإرهاب أيديولوجية ومرجعية الجريمة المنظمة ربحية، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام تحالف بينهما منطقية جدا خصوصا إذا اشتركا في العدو.

تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي أمر طارئ برز في المنطقة في اقل من عشرة سنوات، فرضته حاجة التنظيمات الإرهابية الى موطئ قدم في الصحراء الكبرى وخباياها بعيدا عن أعين الدول والحكومات والهيئات الرسمية.

إن استفراد شبكات الجريمة المنظمة لعشرات السنين بالمنطقة، وبنائها لشبكة علاقات وولاءات محلية، وضم فاعلين محليين ضمن دائرة نشاطاتها جعل شدة الارتباط في عمليات مشتركة تتولى التنظيمات الإرهابية تامين تجار المخدرات والبشر والأسلحة مقابل تفاصيل ميدانية عديدة توفرها شبكات الجريمة المنظمة منها ربط علاقات اجتماعية مع السكان المحليين، توفير مستلزمات العيش، المعلومات، شبكات الطرق، الأسلحة، الوقود[2].

ترتبط مسألتي الإرهاب والجريمة المنظمة بملف التمويل وغسيل الأموال ارتباطا وثيقا، من

---

[1] مجلس الأمن، **بيان من رئيس مجلس الأمن** (نيويورك: الأمم المتحدة، 18 ديسمبر 2013) ص.1.

[2] Mehdi Taje, Les clefs d’une analyse géopolitique du Sahel africain, **Diplomatie**, N.38 (MAI - JUIN 2009), pp. 64-69.

حيث أن كلتا الجريمتين ماليتين تتعلقان بوجود أموال تم تحصيلها بطرق غير شرعية ويتم استغلالها في نشاطات غير شرعية.

أثيرت قضيتي تمويل الإرهاب وغسيل الأموال ابتداء من أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة اين عززت الولايات المتحدة ومن خلفها الهيئات المالية الدولية رقابتها على حركية رؤوس الأموال في العالم وأموال النشاطات غير الشرعية كالسلاح والمخدرات وأعمال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وخلاصة الرقابة أنها توصلت إلى نتيجة مفادها أن تمويل الإرهاب يتأتى من نشاطات مشبوهة فتم تجميد أصول العديد من الشركات والأشخاص والمنظمات والجمعيات بدافع النشاطات غير الشرعية.

إلا أن مسألتي تمويل الإرهاب وغسيل الأموال في منطقة الساحل الصحراوي لا ترتبط بدعم للإرهاب، بل أن الأمر يتم في صيغة مقايضة متشابكة، حيث أن ما تجنيه الجماعات الإرهابية من أموال الفدية تسعى إلى تبييضه عن طريق شبكات متخصصة في البنوك والعقارات في دول الساحل سواء بمالي أو بوركينافاسو وحتى موريتانيا والسنغال، وما تجنيه شبكات الجريمة المنظمة من فوائد مالية مقابل خدماتها للجماعات الإرهابية (سلاح، مؤونة، وقود، بناء ولاءات)[1].

شاركت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، مثل بوكو حرام، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (ISWAP)، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) وغيرها من الجماعات المتطرفة، في تهريب الأسلحة في المنطقة حيث يُعد تهريب الأسلحة مصدرًا رئيسيًا لتمويل هذه الجماعات، مما يسمح لها بالحصول على الأسلحة والذخيرة لتنفيذ هجمات ضد قوات الأمن والمدنيين.

غالبًا ما تأتي الأسلحة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في المنطقة من مصادر غير مشروعة مثل السوق السوداء وعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وسرقة وتحويل الأسلحة من

[1] Mehdi Taje, Vulnérabilités et facteurs d’insécurité au Sahel, **Diplomatie**, N.47 (Novembre - Decembre 2010) pp. 60-68.

قوات الأمن والمستودعات العسكرية، كما تلجأ الجماعات الإرهابية إلى الإنتاج المحلي للأسلحة محلية الصنع، مثل المتفجرات المرتجلة والألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة.

ويشمل الاتجار بالبشر في المنطقة الاتجار بالنساء والأطفال بغرض الاستغلال الجنسي والعمل القسري والتسول القسري وغير ذلك من أشكال الاستغلال، غالبًا ما تقوم الجماعات الإرهابية بتجنيد الأطفال والشباب لاستخدامهم كمقاتلين، وتعرض عليهم رواتب ومزايا كحافز للانضمام إلى صفوفها.

يسهل تهريب الأسلحة في المنطقة سهولة اختراق الحدود وعدم وجود ضوابط على الأسلحة في بعض بلدان المنطقة. تستغل الجماعات الإرهابية هذا الوضع للحصول على أسلحة وذخائر بالمرور عبر عدة دول في المنطقة قبل استخدامها في الهجمات، كما يسهل الاتجار بالبشر في المنطقة الفقر والتهميش وعدم الاستقرار السياسي في بعض بلدان المنطقة، تستغل الجماعات الإرهابية هذا الوضع لتجنيد الأشخاص المعرضين للخطر، وتخدعهم في كثير من الأحيان بوعود كاذبة بالعمل والأمن[1].

---

[1] Mehdi Taje, Géopolitique de la conflictualité au Sahel, **Diplomatie,** N.67 (MARS-AVRIL 2014), pp. 14-19

خلاصة:

يرتبط تأسيس مرجعية إقليمية في منطقة الساحل الصحراوي بالبحث في كل التفاصيل المتعلقة بتسيير منظومة الحكم في مختلف أوجهها سواء استمرارية الدولة او وظائفها او مجالاتها، وكل هذه الأوجه تصب في مدى قدرة الأجهزة الوطنية على إدارة الصراعات والأزمات والنزاعات، ومواجهة التهديدات بمختلف أشكالها.

وما يلاحظ من خلال تحليل الجوانب الصراعية والأمنية للوضع في منطقة الساحل الصحراوي، الغياب الكبير للرؤية بعيدة المدى للأنظمة السياسية في معالجة الصراعات أو مواجهة التهديدات، فمنطق الدولة الذي يجب أن يتحلى به صانعو القرار غائب، ومبدأ حماية السيادة الذي يلزم المؤسسات العسكرية بالحفاظ على الدولة وضمان استمراريتها غاب تماما سواء في داخل الدولة أو في إقليمها أو في المنظومة الدولية التي تسبح في فلكها.

إن الصراع في منطقة الساحل الصحراوي بمختلف أوجهه يبقى هو المنطق الذي تسير به المنطقة شعوبا ودولا ولا يمكن لأي مقاربة أن تستبعد تحكم مخرجات الصراع فواعلًا، وقواعدًا في منظومة الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع والإقليم ككل.

الفصل الثالث: التعاون والتكامل في منطقة الساحل الصحراوي

تمهيد:

تشترك العديد من البنى الإقليمية في منطقة الساحل الصحراوي، بينها ماهو مشكل لنظام إقليمي ومنها ماهو يسعى إلى ذلك، مع وجود فواعل إقليمية منها المسيطرة على أنظمة إقليمية ومنها ما تسعى إلى ذلك.

وفي ظل هذه البيئة الإقليمية تنصهر السياسات المحلية والإقليمية لتشكل تفاعلا يؤسس للوضع القائم أو يستهدف تغييره، وتكرس منطقا لرؤية الأوضاع وكيفية معالجتها فتلغي طرفا وتمركز طرفا، وتنفي انتماء وتثبت توجها.

فما بين دول المغرب العربي التي تعتبر منطقة الصحراء الكبرى امتدادا طبيعيا لها، وبين دول غرب إفريقيا التي تعتبر الساحل مجالا طبيعيا لها تترامى قضايا الساحل الصحراوي تنتج مواقف متعارضة وأخرى متحالفة، إما بدافع مصلحة وطنية وإما مصلحة دولية بالنيابة.

إن مجموع التفاعلات في منطقة الساحل الصحراوي إنما تشمل السياسات، والمقاربات والبرامج وسيسعى هذا الفصل إلى إبرازها وتبيان نقاط قوتها وضعفها، مستهدفا البحث عن الخيارات العقلانية لتكريس تعاون إقليمي يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المبحث الثاني: السياسات التعاونية لدول المغرب العربي

المطلب الأول: السياسة الجزائرية

الفرع الأول: عقيدة السياسة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الصحراوي

تبرز عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الصحراوي مترسخة منذ الحكومة المؤقتة وموقفها الصارم تجاه المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، والتي بنت عليها سياستها خلال السنوات الأولى للاستقلال أين تضامنت مع النظام المالي ضد ثورة التوارق في 1962 أو ما يعرف بثورة كيدال.

هذه العقيدة تبرز في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تقوم على حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله، وتحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب، وتتأسس رؤية الجزائر لسياستها القائمة على المبادئ في تصريح بوتفليقة:

" فسياستنا كلها مبنية على المبادئ، والذي لا يفقه شيئا في السياسة يقول أن الجزائريين ربما ملائكة..." [1].

بما يوحي أن السياسة الخارجية الجزائرية ظاهرها هو المبادئ لكن أهدافها هي ضمان المصلحة الوطنية للجزائر وعدم دخول الجزائر في دوامة الصراعات، فحسب بوتفليقة: **"لا يمكن أن تقف الجزائر في فم الغول ويقفوا متفرجين"**[2]

الأمر الذي يؤكد أن التعامل مع قضايا الساحل الصحراوي إنما ترتكز على ضمان المصلحة الوطنية والمتمثلة بالأساس في ضمان الأمن وحماية التراب الوطني، فمجموع المصالح المعرفة بالمصلحة الوطنية كالمصلحة الاقتصادية أو الثقافية ليس لها مجال جنوبي وإنما منحاها شمالي تجاه البحر الأبيض المتوسط وأوربا الغربية.

فمنذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات انبنت السياسة الجزائرية على توطيد العلاقات الثنائية والإقليمية مع دول منطقة الساحل الصحراوي، وكان مسارها في ذلك التركيز على الدول التي كانت تتبنى الخط الاشتراكي وتتفاعل مع نشاط الجزائر في حركة عدم الانحياز ودعم

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة ،**حديث صحفي لتلفزيون الإمارات**، أبو ظبي، الخميس 2000/02/17.

[2] مرجع نفسه.

حركات التحرر وتنمية إفريقيا[1].

لكن ما يبرز خلال هذه الحقبة الطويلة للعلاقات الجزائرية الساحلو-الصحراوية أن المسائل التكاملية والتعاونية غائبة أو مغيبة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة، بل لطالما يتم التأكيد على العلاقات الثنائية كآلية لإدارة العلاقات الخارجية للجزائر، فحسب بوتفليقة:

"... إن الأطروحة التي أثبتها أنا شخصيا هي أن تجتمع اللجان الخاصة
في جميع الميادين الثنائية وكم هي كثيرة ..."[2].

ووفقا لهذه المقاربة ترتكز الدراسة على دراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الصحراوي وليس تجاه الإقليم.

إن القيام بعملية إحصاء للتفاعلات الجزائرية الساحلو-صحراوية يوحي بحالة الركود الكبيرة خصوصا في الجانب القانوني منها، حيث تغيب الاتفاقيات والمعاهدات المؤسسة للتفاعل الاقتصادي والتجاري سواء مع الدول أو مع الهياكل الإقليمية التي تتبع لها دول الساحل الصحراوي خصوصا الايموا والايكواس.

وناهيك عن الموقف الجزائري من الايكواس التي تعتبرها آلية أوربية-أمريكية تسعى إلى السيطرة على الإقليم والقيام بتنفيذ أجندة غربية بالوكالة، يبرز الموقف الجزائري من السنغال وسياساتها الإقليمية في دول الساحل الصحراوي وموقفها من القضية الصحراوية المنحاز للمغرب وتكوين لوبي إفريقي معادي للجزائر في منظمة الوحدة الإفريقية -الاتحاد الإفريقي- وأروقة المحافل الدولية، كموقف متشدد يجعل العلاقات الجزائرية السنغالية في حالة جمود إن لم نقل عداء[3].

فموقف الجزائر المساند لموريتانيا في النزاع السنغالي الموريتاني أثر بشكل كبير في مستوى العلاقات بين الدولتين، إلا أن حالة العداء غير مستمرة في السياسة الخارجية الجزائرية فهي تتأقلم مع الظروف كما يرى بوتفليقة:

---

[1] Paule Bouvier, l'Afrique a l'heure Algérienne : les chances du rapprochement Arabo-Africain, **Studia Diplomatica,** Vol. 28, No. 3 (1975) pp. 305-325.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، **مرجع سابق.**

[3] Salim Chenna, L'Algérie : de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire, in: mansouria moukhefi, **le Maghreb et son sud: vers des liens renouvelés** (Paris, CNRS éditions, 2012) pp.19-40.

"أنا لا أحلم بعالم هو عالمي أنا أرى العالم مثلما هو، ولابد أن نتعامل مع مصادر القوة ومصادر القرار"[1].

وهذا ما طرح مسألة إعادة تفعيل العلاقات الجزائرية السنغالية من خلال التأكيد على الروابط الثقافية، إلا أن العلاقات لم تتوطد سوى من خلال الجوانب الدبلوماسية، واقتصرت على مجموعة من الزيارات.

لكن من جهة أخرى تعتبر علاقة الجزائر بمالي من ابرز ملامح المسار التعاوني الجزائري مع دول الساحل الصحراوي حيث تشهد علاقات قوية في كل مراحلها، خصوصا فيما يتعلق بالتدخل الجزائري الدائم فيما يتعلق باستتباب الأمن وحل النزاع بين النظام المالي وإقليم أزواد، فمن دعم الجزائر للنظام المالي في 1962، إلى غاية رفض الجزائر لانفصال أزواد في 2012، وطيلة خمسين سنة حافظت الجزائر على مسار تعاوني مع النظام المالي وإبراز تحفظ شديد في العلاقات مع القبائل المشكلة لأزواد رغم الروابط الاثنية والدينية القوية بين شمال مالي والجزائر.

فالدولة الأقوى في المحيط الإقليمي لمالي هي الجزائر تتحرك تحت غطاء هيئة الأركان المشتركة لمحاربة الإرهاب، ولكن هذه الهيئة لم تعمل بشكل فعال منذ تأسيسها، وظلت الجزائر الطرف الرئيسي فيها وتعمل بمفردها وترفض التدخل الأجنبي في المنطقة، وترتكز في عملها على القيام بدور الوسيط بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق[2].

تعتبر العلاقات الجزائرية البوركينابية خصوصا في مرحلة توماس سانكارا 1984-1987، مرحلة متميزة للتوافق الكبير في التوجهات السياسية والاقتصادية للبلدين في النظام الدولي، إلا أن مقتل سانكارا أدى إلى جمود العلاقات إلا ما ارتبط منها بالتكوين العسكري نتاج عودة الولاء إلى فرنسا التي ترفض أي علاقات ساحلية-مغاربية.

أما ما تعلق بالنيجر فتعتبر دولة تتشارك مع الجزائر حدودا برية تم الاتفاق على ترسيمها سنة 1983، وتشكيل لجنة ثنائية للتعاون الحدودي سنة 1997 لتكريس التعاون بين الولايات الحدودية في البلدين، بالإضافة إلى اللجنة المشتركة العليا الجزائرية النيجرية لدعم التعاون بين

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية لزيارة الإمارات، **مرجع سابق**.
[2] مادي ابراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.ص.109-120.

البلدين خصوصا الأمني نظرا لحساسية المنطقة الحدودية بين الجزائر والنيجر وأهميتها بالنسبة لشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية.

ويبرز التعاون الجزائري النيجري في ميدان التكوين والتعليم حيث فتحت الجزائر جامعاتها أمام الطلبة النيجريين، ومدارسها العسكرية لتكوين الضباط النيجريين بهدف تطوير المؤسسة العسكرية النيجرية لمواجهة الأخطار الأمنية[1].

أما تشاد فيعتبر موقف الجزائر فيما يخص النزاع التشادي الليبي معززا للعلاقات بين البلدين، حيث الرؤية الجزائرية المرتبطة باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار كان يخدم التوجه التشادي في أزمة قطاع أوزو مع ليبيا وتدخلت الجزائر للوساطة بين البلدين، إلا أن شكوك تشاد في انحياز الجزائر لليبيا ودعمها عسكريا أدى إلى حملة إعلامية تشادية على الجزائر، سرعان ما عادت العلاقات التشادية الجزائرية إلى مسارها التعاوني بتأسيس اللجنة المشتركة العليا للتعاون الجزائري–التشادي والتي أفضت إلى عقد عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والقضائية والأمنية والدبلوماسية بين البلدين[2].

ويبرز دور الجزائر في منطقة الساحل الصحراوي في دورين الأول يتعلق بصانع السلام ويتضح من خلال جهود الوساطة التي قامت بها الجزائر بين أطراف النزاع في مالي خلال كل مراحله، وصانع التنمية من خلال جهود الجزائر الدولية في إطار مبادرة نيباد من أجل استحداث برامج عالمية للتنمية الاقتصادية والبشرية في دول الساحل باعتبارها أفقر الدول في العالم.

ويغيب الاستثمار والتعاون في المجال الاقتصادي بقطاعاته سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية حيث تنعدم المبادلات التجارية الرسمية ما بين الجزائر ودول الساحل إلا ما تعلق بالسلع المهربة على الحدود الجزائرية المالية والجزائرية النيجرية.

---

[1] Laurence AÏda Ammour, La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie, **Bulletins de la sécurité africain** n.18, fevrier 2012.

[2] Claude Arditi, Le Tchad et le monde arabe : essai d'analyse des relations commerciales de la période précoloniale à aujourd'hui, **Afrique contemporaine** 2003/3 (n° 207), pp.185-198.

إلا أن مشروع الطريق عبر الصحراوي الذي يربط الجزائر بمالي والنيجر وتشاد إلى غاية لاغوس النيجيرية على مسافة 9400 كلم والذي تم الاتفاق عليه في 1966، لم يعرف مجالا لتطبيقه إلا بعد إصرار الجزائر وشروعها في إنشاء الشطر الجزائري منه، ليتولى البنك الإفريقي للتنمية دعم المشروع في شقه الساحلي، يفتح آفاق التعاون الجزائري بدول الساحل الصحراوي ويسمح بخلق بوادر للتنسيق الأمني ولإحكام السيطرة على المجتمعات المتنقلة وضبط خطوط التجارة الصحراوية.

ورغم عدم القدرة على إنشاء خط تمنراست غاو بسبب الظروف الأمنية شمال مالي إلا أن خط الجزائر–النيجر ما بين اساماكا الجزائرية أرليت النيجرية يشرف على الانتهاء بمسافة 225 كلم، وكذلك بالنسبة إلى خط النيجر–تشاد قيد الإنجاز على مسافة 416 كلم[1].

تشكل البنية التحتية أساس تعزيز العلاقات بين البلدان المتجاورة، فالتصور الاستعماري لاستغلال الصحراء الكبرى انطلق من رؤية تعيق بناء أي علاقات بين دول الساحل الصحراوي والجزائر لكنه في نفس الوقت وضع مخططا لاستغلال الصحراء الكبرى خصوصا من خلال مشروع السكة الحديدية عبر الصحراوي le transsaharien.

الأمر الذي يجعل تركيز الجزائر على تقوية البنية التحتية وبناء مشاريع مشتركة، ودعم القطاع الخاص الجزائري للاستثمار في دول الساحل الصحراوي أمر لا مفر منه للحفاظ على المصلحة الوطنية الجزائرية في شقها الأمني العسكري.

إن تغليب الطابع الأمني على السياسة الخارجية الجزائرية ينعكس سلبا على المصلحة الوطنية الجزائرية، فرغم الجهود الأمنية المتعلقة بالتنسيق الاستخباراتي في إطار دول الميدان واللجنة العملياتية المشتركة لأركان دول الساحل الصحراوي إلا أن ضمان الاستقرار الإقليمي يتطلب سياسة خارجية فعالة بأدوات اقتصادية وسياسية أكثر نجاعة[2].

---

[1] Banque Africaine de Développement, **projet multinational de Route-Transsaharienne**, abidjan, 2012, p.4.

[2] بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012) ص.6.

الفرع الثاني: لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الساحل

برزت السنغال ونيجيريا وليبيا كفواعل إقليمية تمتلك أدوات إقليمية تحاول فرض تصوراتها من خلالها، بما أدى إلى تدبير شؤون المنطقة بعيدا عن الجزائر رغم الحضور القوي سياسيا ودبلوماسيا وامنيا للجزائر في منطقة الساحل الصحراوي، ونظرا لاشتداد الأزمات في الساحل الصحراوي كان لابد للجزائر أن تقيم آلية إقليمية للتنسيق مع دول المنطقة دون البحث عن إمكانية إقامة مسار تعاوني أو تكاملي مع دوله.

وجاءت لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الساحل CEMOC في 21 افريل 2010، لتحقيق ما تصبو إليه الجزائر في حماية ترابها الوطني من التهديدات الأمنية بالإضافة إلى معالجة التهديدات المتعلقة بالساحل الصحراوي استخباراتيا وعملياتيا، وتشكلت اللجنة من جيوش مالي والنيجر وموريتانيا واستقر المقر العام للجنة بتمنراست[1].

يتضح من خلال نوعية الشركاء أن الجزائر اهتمت بالأساس بالدول المجاورة لها أي التي تشترك معها حدوديا، وهي بهذا استطاعت أن تبلور تصورا استراتيجيا باعتبار أن الدول الثلاث هي الدول الأكثر احتمالا كمصادر للخطر بالنسبة للجزائر، الذي ينحصر بالنسبة للجزائر في الإرهاب عبر الوطني والجريمة المنظمة أي ما يهدد الجزائر داخليا[2].

ساهمت CEMOC في دعم التنسيق الأمني بتبادل المعلومات والتحاليل الأمنية المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة، ويبرز هيكلها التنظيمي في وجود مقر بتمنراست يجمع ضباط من الدول الأربعة يشرفون على إدارة التنسيق، مع إدارة دورية للجنة من الجيوش الأربعة لمدة سنة واحدة تبدأ باجتماع قمة بين قادة الأركان.

استطاعت اللجنة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب سواء من خلال تكوين الإطارات العسكرية لدول موريتانيا والنيجر ومالي أو من خلال التعامل الميداني مع

---

[1] Djallil Lounnas, La stratégie algérienne face à AQMI, ***Politique étrangère*** 2013/3 (Automne), p. 147-157.

[2] Louisa Dris-Aït Hamadouche, L'Algérie et la sécurité au Sahel : lecture critique d'une approche paradoxale, ***Confluences Méditerranée,*** 2014/3 (N° 90), p. 105-121.

الأزمات الأمنية والتي كانت الأزمة الليبية أبرزها حيث أتاحت ملايين القطع الحربية التي جعلت من المنطقة أكثر المناطق انتشارا للأسلحة المتطورة في أيدي الجماعات غير النظامية.

فحالة عدم الاستقرار التي عرفها الساحل نتاج الأزمة الليبية تطلبت تكثيف التعاون خصوصا مع انهيار النظام السياسي في مالي والذي تلاه الانقلاب وتضعضع الدولة، بما يجعل تفعيل الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ضرورة قصوى أولت لها الدول المؤسسة ل CEMOC أولوية كبرى، خصوصا وأنها أصبحت جزء من البرنامج الإفريقي للأمن الإقليمي تحت إشراف الاتحاد الإفريقي[1].

إلا أن حالة الضعف الذي تعاني منه الدول الثلاث أثرت بشكل كبير على تقدم التعاون من خلال اللجنة فالمؤسسات العسكرية لدول موريتانيا ومالي والنيجر لا تمتلك لا الإمكانيات البشرية ولا التجهيزات العسكرية اللازمة للسيطرة على أقاليمها الوطنية، بما يجعل أي طرف يريد التنسيق معها التدخل في الدول الثلاث خصوصا مالي والنيجر لاستحالة تنفيذها لما يتفق عليه، ولعل فشل اللجنة في أداءها مرده الأساسي هو عدم قدرة هذه المؤسسات العسكرية في بسط الأمن والاستقرار في دولها[2].

كذلك تواجه اللجنة تداخل الاستراتيجيات الدولية والفرنسية بالخصوص حيث حاولت فرنسا أن تبرز أن اللجنة تأسست لضرب المصالح الأمنية الفرنسية في المنطقة فانتشار القواعد العسكرية والولاء التام للمؤسسات العسكرية لفرنسا يؤدي أي تعاون إقليمي يتأسس إلى إفشاله والحد من النفوذ الفرنسي في المنطقة، وعلى هذا الأساس فالتدخل الإقليمي للجزائر يصبح أكثر من ضرورة خصوصا وأن الإطار القانوني المتمثل في اللجنة CEMOC متوافر.

إلا أن أهم محك للجنة ارتبط بحادثة تيقنتورين حيث يعتبر الفشل الاستخباراتي لأجهزة الأمن الأربعة في تجنب العملية الإرهابية على مصنع الغاز الطبيعي داخل التراب الوطني الجزائري تعبيرا عن عدم فعالية الأجهزة الأمنية للدول الثلاث خصوصا النيجرية والمالية باعتبار

---

[1] Mathieu Pellerin, Le Sahel et la contagion libyenne, ***Politique étrangère,*** 2012/4 (Hiver), pp. 835-847.

[2] Mansouria Mokhefi, Algérie: défis intérieurs, menaces extérieures, ***Commentaire*** 2015/3 (Numéro 151), p. 499-506.

أن كل المخططات والتحضيرات والأطراف التي حضرت وقامت بالعملية كانوا يتواجدون في مالي والنيجر.

إن البحث في دور المؤسسة العسكرية الجزائرية بأفرعها المختلفة يبرز الأهمية الكبيرة للمؤسسة في القيام بوظائفها وطنيا وإقليميا ودوليا، وبالتالي فالدور الذي تتطلبه الوضعية الأمنية والسياسية في دول الساحل الصحراوي يرتبط بإشكالية دستورية تنعكس آثارها على المصلحة الوطنية الجزائرية، فالسماح بتدخل إقليمي ودولي على حدود الجزائر يؤدي إلى معضلة أمنية على الحدود مكلفة للمؤسسة العسكرية وللجزائر عموما وعدم السماح يعني ضرورة تولي الجزائر لمهام ميدانية كانت خسائرها الأولية متمثلة في الدبلوماسيين.

المطلب الثاني: السياسة الليبية

الفرع الأول: عقيدة السياسة الليبية تجاه منطقة الساحل الصحراوي

انعكست التوجهات القومية العربية للقذافي على سياسته تجاه منطقة الساحل الصحراوي وإفريقيا عموما، من خلال نظرة عدائية ترى في الأفارقة تهديدا للأمة العربية في جزءها الإفريقي خصوصا ما يتعلق بالقبائل العربية والأمازيغية ووجودها في الصحراء الكبرى.

وبناء على هذا التصور باشر النظام الليبي سياسته التدخلية في دول الساحل الصحراوي مستهدفا الوصول إلى تحقيق تحكم دول المغرب العربي في الصحراء الكبرى باعتبارها امتداد طبيعي واجتماعي وديني، ووفقا لهذه الرؤية سعى القذافي في البداية إلى زعزعة أنظمة دول الساحل لتمكين الأجزاء الشمالية لدول الساحل شمال مالي، شمال النيجر وشمال تشاد إما للاستيلاء على الأنظمة السياسية مثلما جرى في تشاد أو تحقيق الانفصال مثلما أراد مع مالي أو طرد الأفارقة الزنوج مثلما حدث مع موريتانيا[1].

وفي منتصف التسعينات وبعد فشل كل التجارب الوحدوية العربية، غيَرَ القذافي توجهاته

[1] مادي ابراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.ص.109-120.

ورأى في إفريقيا المجال الطبيعي لليبيا وسعى إلى توطيد علاقاته بالأفارقة، من خلال احتضان كل الفعاليات الإفريقية ودعوته إلى تشكيل الولايات المتحدة الإفريقية.

فكان انعكاس ذلك على السياسة الليبية في منطقة الساحل الصحراوي هو السعي إلى بناء علاقات تعاونية مع أنظمتها وتثبيت علاقاتها على أسس دبلوماسية رسمية بعيدا عن التدخل غير الرسمي.

تتزامن الفترة المعالجة 1990-2012 بالمرحلة الإفريقية للسياسة الخارجية الليبية، حيث ارتكزت كل خيارات السياسة الخارجية الليبية على إفريقيا سواء في الخطاب أو في التفاعل، فنجد أن اغلب الزيارات التي قام بها القذافي وجميع الدعم الليبي الخارجي والاستثمارات الليبية في الخارج والعلاقات الدبلوماسية الجديدة والتدخلات الاستخباراتية والعمليات التخريبية والمساعدات الإنسانية كانت موجهة إلى إفريقيا، إلى درجة أن:

" الجمهورية العربية الليبية لا تتردد في الاشتراك في عمليات نظمية وان تخوض حربا رسمية في أي جزء من القارة من اجل تحريرها والحفاظ على كرامة الإنسان فيها"[1].

تعطي النظرية الثالثة أمثلة متعددة على كيفية تطبيق مبادئ والقرارات والشعارات على الصعيد الإفريقي، من خلال الأشكال الثلاثة التالية:

- المساعدات العسكرية مع الاشتراك الفعلي أحيانا في الدفاع عن نظم الحكم الوطنية، وبرز ذلك من خلال دعم أوغندا غينيا وغينيا بيساو وانجولا وموزمبيق وزيمبابوي.

- الدعم الاقتصادي والسياسي والمعنوي للشعوب الإفريقية، من خلال دعم أوغندا زامبيا تشاد النيجر الصومال موريتانيا بوركينافاسو، فمع النيجر تم إنشاء معهد إسلامي في نيامي، ومع بوركينافاسو تم إبرام اتفاقيات علمية وتقديم المنح الدراسية، وتم تقديم المساعدات الانسانية كبناء المستشفيات والغذاء للدول التي تتعرض للجفاف والقحط كبوركينافاسو تشاد مالي النيجر موريتانيا.

---

[1] معمر القذافي، **خطاب العيد الثاني للثورة**، طرابلس، سبتمبر 1971، السجل القومي، المجلد الثالث، ص.26.

– اتخاذ مواقف صريحة في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية[1].

إلا أن بروز التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية لم يكن وليد التسعينات، بل كان له مسار تعاوني قبل بداية التسعينات اعتبر الأرضية التي بنت عليها السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، حيث بلغت الاتفاقيات التي عقدت مع الدول الأفريقية قبل 1990 مقدار 232 اتفاقية و131 محضر اجتماع وأكثر من 40 شركة مشتركة، كما بلغت قيمة القروض الممنوحة لدول أفريقية نحو 819 مليون دولار إضافة إلى أكثر من 228 مليون دولار إمدادات نفطية[2].

إن دراسة اتجاهات السياسة الخارجية الليبية وفقا لمسار من الأهداف والمصالح والبرامج لا يمكن أن يكون بأي شكل من الأشكال، فالتحكم الكبير للحالة النفسية للقذافي حالت دون الاهتمام بوجود هيكل مؤسساتي يؤسس لمخططات واضحة، فمن دعم كبير لتشاد إلى الدخول في نزاع معها، ومن معاداة لبوركينافاسو وموريتانيا إلى الاتفاق معها والوقوف معها في حربها ضد السنغال، ثم دعم المعارضة السياسية الموريتانية وزعزعة استقرار موريتانيا يتجلى أن السياسة الخارجية الليبية تجاه دول الساحل الصحراوي لم تكن سياسة دولة تريد تحقيق مصالحها، وإنما سياسة مشخصنة مبينة على طبيعة العلاقة بين القذافي ورؤساء دول الساحل الصحراوي، تتوطد بوجود رضا لدى القذافي على أي رئيس، وتتدهور بتدهور العلاقات بين القذافي وأي رئيس[3].

ففيما يخص مالي وأزمة التوارق كان مؤتمر الحمص 8 سبتمبر 1980 بداية للدعم الليبي المنظم للتوارق، حيث شهدت طرابلس يوم 8 سبتمبر 1980 أكبر تجمع سياسي للتوارق حيث ضم كل أعيان التوارق في مالي وموريتانيا والجزائر والنيجر وليبيا، أنتج العديد من القرارات والهياكل، تمثل الهيكل الجامع في الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الوسطى العربية

---

[1] محمد محمود ربيع، **مرجع سابق**، ص.ص.178-184.

[2] البشير علي الكوت، **السياسة الخارجية الليبية في أفريقيا بعد ثورة 17 فبراير**، الموقع الالكتروني: ليبيا المستقبل، 2012-02-29، http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/19603

[3] عبد الرؤوف محمد الاشخم، **البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية العلاقة بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير (عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2012) ص.ص.83-86.

مكونة من كل القبائل التارقية والعربية في الصحراء الكبرى، وتستهدف التخلص من التبعية إلى الدول الساحلية ذات البعد الإفريقي، وبالخصوص مالي والنيجر وتشاد[1].

وفي خطاب القذافي يوم 16 أكتوبر 1980، دعا التوارق والعرب في الصحراء الكبرى والتي تتعرض للقمع والتنكيل من حكوماتها إلى الدخول لليبيا وتلقي تكوين عسكري بعد فتح مراكز تدريب خصوصا في بني وليد في ديسمبر 1980.

وأدى هذا التصريح إلى اعتباره إعلان حرب على الدول الساحلية حيث كان رد فعل قوي من النيجر ومالي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وبدأت حملة دولية تعتبر التوارق كمرتزقة لنظام القذافي يهدفون إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي وضرب الأمن الدولي خصوصا بعد هجوم أرليت الذي استهدف المصالح النووية الفرنسية[2].

هذا التوجه العدواني لم يستمر طويلا لدى القذافي نتاج أن حرب تشاد أثرت سلبا على سمعة ليبيا بعد تعرضها لضربات عسكرية قوية ودخول القوات التشادية إلى العمق الليبي، فتحول نحو سياسة تعاونية أدواتها الوساطة والمساعدة الاقتصادية وصناعة التنمية ونشر الإسلام والتركيز على دول إفريقيا الوسطى وشرق إفريقيا.

شملت الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية الليبية إنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في 1981 والتي تولت إدارة مشاريع التنمية والدعم للدول الإفريقية واستثمار الأموال الليبية في كل القطاعات داخل الدول الإفريقية، وبالتالي كانت هذه الشركة هي الأداة المالية للسياسة الخارجية الليبية، تعززت هذه الشركة بإنشاء المؤسسة الليبية للاستثمار والمؤسسة الليبية للاستثمارات الإفريقية 1998 التي اهتمت بقطاع السياحة وإنشاء الفنادق في النيجر ومالي وتشاد والسنغال وموريتانيا حيث قامت بشراء فندق الصداقة أكبر فنادق العاصمة المالية باماكو، وأقامت فندق في العاصمة التشادية وفي واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو يحملان اسم فندق ليبيا، وفندق 2 فبراير بالتوجو، وفندق بحيرة فيكتوريا بأوغندا، وفندق مايكل أنجلو بجنوب أفريقيا، و60 % من فندق نوفوتيل في العاصمة الرواندية كيجالي،

---

[1] Pierre boilley, **Les Touaregs Kel Adagh** (Paris: KARTHALA Editions, 2012) p.422.
[2] Ibid, p.423.

ومجمع سكني بتشاد، ومركب ديالوج في الغابون، وشركة استغلال الغابات في الكنغو والغابون، ومشروع ماليبيا الزراعي في مالي[1].

وتحولت هذه الشركة في 2006 إلى محفظة ليبيا-أفريقيا للاستثمار بقيمة 5 مليار دولار من أجل الاستثمار في أفريقيا، وتوزعت مبالغ هذه المحفظة على عدد من المشروعات والشركات مثل شركة الخطوط الأفريقية والقمر الصناعي الأفريقي راسكوم وفي شركات استثمار ليبية تعمل في أفريقيا، وأنشئت شركة الاتصالات الأفريقية التابعة للمحفظة والتي تعمل في ثلاث دول أفريقية ونجحت في إطلاق أول قمر صناعي إفريقي للاتصالات، بالإضافة إلى شركة ليبيا للنفط التي تملك استثمارات توزيع النفط في أكثر من 25 دولة افريقية[2].

أما من الناحية الدبلوماسية والأمنية حاولت ليبيا الدعوة إلى توحيد إفريقيا من خلال مجموعة من الهياكل والمؤسسات فكانت دعوتها تخص إفريقيا ككل، وليس منطقة بعينها وعملت ليبيا على القيام بالوساطة في العديد من النزاعات الإفريقية أهمها نزاع الكونغو الديمقراطية، إفريقيا الوسطى، تشاد/السودان، كما سعت إلى بناء السلم والأمن في إفريقيا من خلال تدعيم جهود الاتحاد الإفريقي ماديا والدعوة إلى إنشاء هياكل افريقية عسكرية وأمنية تشكل البنية التحتية لإقامة تعاون إفريقي يؤسس للوحدة الإفريقية[3].

ارتكزت السياسة الخارجية الليبية في منطقة الساحل الصحراوي باعتبارها منطق امتداد إقليمي لليبيا على عدة أدوات منها ماهو ثنائي ومنها المتعدد الأطراف، منها الاقتصادي المالي ومنها الدبلوماسي الأمني.

ففيما يتعلق بالأدوات الاقتصادية المالية سعت ليبيا إلى دعم مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينافاسو من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمار في كل القطاعات ودعم برامج النمو ومسح الديون، وإنشاء الشركات المختلطة وتعزيز المبادلات التجارية[4].

---

1 البشير علي الكوت، **مرجع سابق**.
2 البشير علي الكوت، **مرجع سابق**.
3 عبد المجيد خليفة الكوت، **السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003) ص.56.
4 جمعة عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية** (عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2010) ص.

ومن بين أهم المشاريع الليبية التي خصت منطقة الساحل الصحراوي هو تجمع الساحل والصحراء كمشروع إقليمي بدء بالتعاون الإقليمي بهدف بناء تكتل إقليمي، تم إطلاقه بالإضافة إلى ليبيا من طرف دول الميدان النيجر مالي تشاد بوركينافاسو لتنظيم النشاط الإقليمي لليبيا وصناعة عمق استراتيجي لها يكون النموذج التكاملي البارز في إفريقيا.

وبطبيعة الحال الهدف الأساسي للقذافي هو النجاح في بناء تكتل إقليمي بعد فشل كل التكتلات الإقليمية التي طالب بها أو عمل من اجلها، وفقدان الأمل في التجارب الوحدوية سواء العربية أو الإفريقية.

يعرف عن القذافي رغبة طموحة للزعامة الإقليمية، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا عموما والساحل الصحراوي بالخصوص ذات منحى تكاملي يهدف إلى بناء فضاء إقليمي بزعامة ليبية، إلا أن عدم وضوح الرؤية وعدم القدرة على مأسسة السياسة الليبية أدى إلى انتهاء كل المشاريع الليبية خصوصا بعد سقوط القذافي[1].

الفرع الثاني: تجمع الساحل والصحراء

بغض النظر عن الجدل المثار بشأن التوجه الإفريقي لليبيا القذافي، وما إذا كان الاهتمام بإفريقيا حركة تكتيكية لفك الحصار أم تحولا هيكليا في السياسة الخارجية الليبية، إلا أن الثابت أن ليبيا دعمت العمل الإقليمي سواء الإفريقي المتعلق بالاتحاد الإفريقي ودعوتها إلى الولايات المتحدة الإفريقية أو الفرعي المتعلق بإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء.

فمنذ إنهاء ليبيا لازمتها مع تشاد حول إقليم اوزو 1994، عملت على تمتين علاقاتها مع الدول الإفريقية، حيث استضافت ليبيا لقاء في أوت 1997 ضم كل من مالي النيجر بوركينافاسو تشاد والسودان اتفقوا على إنشاء التجمع، الذي تم الإعلان عن تأسيسه في فيفري

[1] Olivier Vallée, Kadhafi : le dernier roi d'Afrique, ***Politique africaine,*** 2012/1 (N° 125), p. 147-167.

1998، وضم مزيج 22 دولة إفريقية وعربية من الشرق والوسط والغرب والشمال باستثناء الجزائر وموريتانيا[1].

يعتبر التجمع أحدث المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا حيث تأسس في فيفري1998، كتجمع اقتصادي يهدف إلى إقامة وحدة اقتصادية بين الدول الأعضاء من خلال العمل على التكامل بين الخطط الوطنية للتنمية وبناء خطط إقليمية تعمق الاندماج الاقتصادي بين دول تشمل نصف جيوبوليتيكا إفريقيا تقريبا شمالا وشرقا وغربا ووسطا.

ولعل عدم النص على أهداف أمنية في المعاهدة المنشئة للتجمع ارتبط بالدور الليبي المتغير فيما يتعلق بالتجارب الاندماجية، وكذلك خشية أن يتحول التجمع إلى أداة في يد الدولة القائد أو القوى العظمى مثلما يبرز مع الايكواس حيث تعاني مالي تشاد وموريتانيا وبوركينافاسو من هيمنة القوى الإقليمية[2].

رغم هذا كان للمساعدات الليبية للدول الساحلية أثر في المصادقة على بعض الأهداف الأمنية التي تتماشى والمنظومة القانونية الدولية، والتي تلخصت في ميثاق التعاون الأمني في القمة الثانية للتجمع في نجامينا تشاد فيفري 2000، وبدا العمل بخصوص إنشاء آلية لمنع وإدارة الصراعات، وتم تفويض العقيد القذافي كمنسق السلام بين دول التجمع، وهو الأمر الذي استندت إليه ليبيا في إرسال قوات عسكرية لحماية النظام السياسي في إفريقيا الوسطى.

وفي القمة الخامسة للتجمع بنيامي في 2003، تم التوقيع على البروتوكول المنشئ لآلية منع وتسوية وإدارة الصراعات بضغط من ليبيا[3].

ونظرا لغلبة عضوية دول غرب إفريقيا على التجمع، بما ألقى بثقل القضايا المطروحة في هذه المنطقة على التجمع، وكذلك إشكالية ازدواجية الانتماء إلى أكثر من تجمع أو اتحاد شبه إقليمي ترتبط فيه كل دولة بالتزامات اقتصادية وسياسية وأمنية تتضارب أحيانا مع توجهات

---

[1] رانيا حسين خفاجة، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثارها على مساعي التكامل الإقليمي، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.56-76.

[2] خالد حنفي علي، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.225-253.

[3] بدر حسن شافعي، **مرجع سابق**، ص.61.

التجمع، أضف إلى أن انضمام أقطاب إقليمية إليه كنيجيريا ومصر والمغرب اثر على الهيمنة الليبية على التجمع وأبان عدم فعاليته[1].

وبرزت عدة قضايا هيمنت على أنشطة التجمع أهمها:

1-اغتيال رئيس النيجر: على يد الحرس الجمهوري افريل 1999، وتشكيل مجلس عسكري لقيادة البلاد بزعامة داود مالام، حيث طلبت مالي عدم قبول مشاركة وفد النيجر في قمة نجامينا مما أدى إلى وجود صراع على الموضوع نتاج أن غالبية الأنظمة السياسية في التجمع أنظمة عسكرية، وتم توافق الأعضاء على تعليق عضوية النيجر دون إدانة الانقلاب.

2-الصراع في ساحل العاج: حيث شغل الصراع في بوركينافاسو أنشطة التجمع، خصوصا في قمة باماكو حيث رفض التجمع التدخل الأجنبي في الأزمة.

3-مكافحة الإرهاب: اهتم التجمع بقضية مكافحة الإرهاب نتاج ارتباط منطقة الساحل بحالة فراغ جيوسياسي مكن من سيطرة الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة على الصحراء الكبرى، وطرح في هذا الصدد إنشاء آلية لتبادل المعلومات حول الإرهاب وتسليم المجرمين.

4- الأنشطة الاقتصادية: ناهيك عن الهياكل والبرامج الاقتصادية المتعلقة بتحقيق الاندماج الاقتصادي بين دول التجمع عملت ليبيا على طرح مشروع لمكافحة التصحر في منطقة الساحل والصحراء بقمة الأرض 2002، والذي يهدف إلى بناء بيئة زراعية تحقق الاستقرار وتوقف الهجرة من خلال إنشاء شبكة سدود وأنابيب تربط بين عدة نهري بونجي في إفريقيا الوسطى ونهر شاري في تشاد ورب بحيرة تشاد بالنهر الصناعي العظيم في ليبيا بواسطة الأنابيب مع إنشاء سلطة للمياه كهيكل داخل التجمع لحل مشكلة المياه بين دول التجمع، وتأسيس مصرف تجمع دول الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة والمصرف الإفريقي للتنمية والتجارة[2].

---

[1] خالد حنفي علي، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.225-253.

[2] خالد حنفي علي، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.225-253.

على غرار ما تقوم به نيجيريا في إدارتها للايكواس، سيطرت ليبيا على قيادة التجمع ورسم معالم سياساته، والذي سمح لها بالخروج من العزلة الإقليمية والدولية نتاج أحداث لوكربي وأزمة تشاد، وامن لها الحدود الجنوبية التي تعد العمق الاستراتيجي لليبيا، ومنح لها أداة للحوار مع الاتحاد الأوربي والتكتلات الاقتصادية الأخرى والقوى العظمى.

كذلك حاولت ليبيا جني فوائد من رعايتها للتجمع فأبرمت 270 اتفاقية ثنائية وتكوين 22 لجنة مشتركة مع كل من بوركينافاسو وتشاد والنيجر ونيجيريا، وطرح إمكانية إعادة رسم طرق التجارة في منطقة الساحل من خلال اعتماد الدول القارية على الموانئ الليبية بدل الموانئ الأطلسية، وهنا حاولت ليبيا تكريس التجمع لخدمة سياستها الإفريقية[1].

المطلب الثالث: السياسة المغربية

تقوم السياسة الخارجية المغربية تجاه الساحل الصحراوي على عقيدة مبهمة ناتجة عن رؤى تاريخية، وأحلام قائمة على استرجاع الماضي الحضاري للحواضر الثقافية والاقتصادية التي زخرت بها المغرب قديما من فاس إلى مكناس إلى سجلماسة.

حيث كانت المغرب تشكل واجهة اقتصادية لسكان وحواضر منطقة الساحل الصحراوي، فتاريخ سجلماسة الاقتصادي يعبر عن علاقات اقتصادية كبيرة بين المغرب والصحراء الكبرى، حافظت عليها المملكة في كل مراحلها الزمنية حتى في مرحلة الاستعمار الفرنسي.

إلا أن المنطق القديم للمغرب حول مجاله الجغرافي يجزئ المجال السلطوي إلى جزئين بلاد المخزن وبلاد السيبة، وهذه الأخيرة تشمل الصحراء الكبرى بمختلف تفرعاتها الجنوبية إلى غاية نهر السنغال، وبذلك بقي الوضع السلطوي للصحراء مبهما إلى أن استولت عليها اسبانيا وحاولت استرجاعها المغرب وفقا لمقاربة الإرث التاريخي وخريطة علال الفاسي، وسعيا منها إلى مكاسب اقتصادية بعد إدراك عالمي لأهمية الصحاري باطنها وسطحها.

---

[1] خالد حنفي علي، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.225-253.

لكن الأمر لم يقتصر على الصحراء الغربية فقط بل امتد إلى موريتانيا حيث رفضت المغرب الاعتراف بالدولة الموريتانية إلى غاية 1969، وهو الذي جعل رؤية المغرب تمتد إلى نهر السنغال ولا ترى حدودها إلا في نهاية الصحراء وبداية منطقة الساحل الصحراوي[1].

ولم ترى المغرب في مالي سوى مستعمرتها القديمة أيام استيلاء السعديين على غاو وتمبكتو وإسقاط مملكة السنغاي وتدمير المملكة المزدهرة عام 1591، رغم الولاء الكبير والاهتمام الذي كان يوليه منسى موسى ومن وراءه للممالك المتعاقبة على حكم المغرب[2].

يشكل هذا الإطار التاريخي محور التوجه المغربي في بناء علاقاته مع بلاد السودان، فالبعد التجاري للعلاقات المغربية السودانية قديما جعل العلاقات الاقتصادية المغربية الساحلو-الصحروايه تزدهر بشكل كبير جدا، وتعتبر المغرب أول الدول المغاربية من حيث الاستثمار والتبادل التجاري مع إفريقيا الغربية، والاتفاقيات الاقتصادية مع الدول أو مع التكتلات والمنظمات الاقتصادية.

تبرز الأهداف الرئيسية للاهتمام المغربي بمنطقة الساحل الصحراوي في هدف سياسي يتمحور حول قضية الصحراء الغربية من خلال محاولة بناء شبكة من العلاقات داخل إفريقيا لسحب الاعتراف الإفريقي بالصحراء الغربية ومحاصرة الموقف الجزائري الداعم للقضية الصحراوية[3].

وهذا ما نجحت فيه المغرب من خلال تراجع الدول الإفريقية المعترفة بالجمهورية العربية الصحراوية فمن 83 دولة معترفة بالجمهورية الصحراوية في 1989 إلى 32 دولة في 2008، أي بتراجع قريب من الثلثين، فعدد الدول الإفريقية التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية هي 34 دولة سحبت 22 دولة اعترافها وتشمل في المنطقة مالي، تشاد، ليبيا، بوركينافاسو، غينيا

---

[1] Nezha alaoui, **le Maghreb dans son environnement régionale et internationale (Paris : institut francais des relations internationales**, 2010) pp.7-11.

[2] Zahra Tamouh, **Le Maroc et le Soudan au XIXe siècle : Contribution à une histoire régionale**, Thèse de 3e cycle, Université de Panthéon- Sorbonne (Paris I), 1982, p.19.

[3] Crisis Group, **Sahara occidental : le coût du conflit**, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°65, 11 juin 2007, p.5.

الاستوائية، البنين، غينيا بيساو ما يوحي بنجاح الأهداف السياسية للمغرب في الساحل الصحراوي.

بلغ عدم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية 18 دولة أهمها في المنطقة تونس النيجر وكوت ديفوار والسنغال، ولم تبقى سوى الجزائر نيجيريا وموريتانيا التي تعترف بالجمهورية الصحراوية في شمال وغرب إفريقيا من بين 16 دولة افريقية مازالت تعترف بالجمهورية الصحراوية أخرها دولة جنوب السودان حديثة التأسيس.

يعتبر الارتكاز على مؤشر سحب الاعتراف من الجمهورية كمنطق لقياس نجاح أو فشل السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الصحراوي وغرب إفريقيا بالخصوص إلى الوضعية الصعبة التي يعيشها المغرب إفريقيا بعد خروجه من منظمة الوحدة الإفريقي والتي حاولت بشكل جدي التوصل إلى حل سلمي للنزاع[1].

إلا أن الظروف الجديدة تخدم المغرب بشكل يوحي بأن الدور المغربي في المنطقة سيكون له تأثير مستقبلي يهدد المصالح الجزائرية بالخصوص، ويعزز مكانة السنغال في غرب إفريقيا بدل نيجيريا الحليف الاستراتيجي للجزائر.

أما الأهداف الاقتصادية فسعي المغرب إلى التوجه جنوبا كان دافعه الأساسي هو تحقيق منافع اقتصادية وتمتين العلاقات السياسية بروابط اقتصادية وفق رؤية الاعتماد المتبادل والضغط الاقتصادي المؤسس للمواقف الدولية والإقليمية، فحاجة المغرب إلى تطوير منظومة الاستثمار لغياب الريع وعدم القدرة على منافسة الشركات الأوربية على الصعيد الدولي، تتطلب تطوير المبادلات التجارية وتحسين فرص الاستثمار في غرب إفريقيا[2].

فعلى صعيد الاتفاقيات الاقتصادية نجد أن المغرب استطاع عقد اتفاقيات اقتصادية متعددة مالية وتجارية واستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء مع الدول وبالخصوص مع مالي وبوركينافاسو والنيجر بالإضافة إلى السنغال والبنين وكوت ديفوار، أو

[1] مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007) ص.168.

[2] Nicodéme bugwabari, **la politique sud saharienne de Maroc de 1956 a 1984**, thèse de doctorat en histoire (paris, université de paris 1, 1997) p.98.

مع التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وترتكز النظرة المغربية للعلاقات المغربية الساحلية أن التعاون يأتي في إطار تعاون جنوب–جنوب وبناء الفضاءات الإقليمية من خلال الاعتماد على الفواعل الاقتصادية العمومية والخاصة للاستثمار في الدول الساحلية والإفريقية عموما، وبرزت السياسة المغربية في العمل على إمضاء اتفاقات تخص التجارة والاستثمار بدءا باتفاقيات ثنائية بلغت أربعة عشر(14) اتفاقا من نوع اتفاق الدولة الأولى بالرعاية وثلاثة (03) اتفاقات من نوع اتفاق التجارة التفضيلية[1].

كما أمضى المغرب اتفاق الدولة الأكثر رعاية مع كل من الايموا والايكواس، هذا بالإضافة إلى عمله على التفاوض للدخول في المنطقة الحرة المشتركة بين الايكواس والايموا، كما انضم المغرب إلى تجمع الساحل والصحراء المنشأ برعاية ليبية منذ 2001[2].

وبنيت الإستراتيجية الاقتصادية المغربية في جنوب الغرب الإسلامي على دعم الشركات العمومية والخاصة للظفر بمشاريع واستثمارات خصوصا في القطاع البنكي وقطاع الاتصالات، فالاتفاقات والمعاهدات المبرمة سمحت للمغرب بان يدعم شركاته بما يؤسس لبناء لوبي اقتصادي يؤثر على صناعة القرار الوطني لدول غرب ووسط إفريقيا في القضايا الإقليمية للجنوب المغاربي.

حيث يتضح من نسبة التبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا سيطرة كل من موريتانيا والسنغال وكوت ديفوار وبوركينافاسو ونيجيريا وغانا وغينيا على أكثر من 60% من المبادلات المغربية الإفريقية وبنسبة 50% من الصادرات المغربية.

ويبرز كذلك من خلال التوزيع الجغرافي للاستثمار المباشر للمغرب في إفريقيا ما بين 2003 و 2013 التركيز بشكل كبير على دول الساحل: مالي 15%، كوت ديفوار 9%، بوركينافاسو 8%، سينغال 6%، ويشمل الاستثمار المباشر قطاعات الاتصالات بنسبة

---

[1] Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, **performance commerciale du Maroc sur le marché de l'Afrique subsaharienne,** (Rebat, avril 2012) p.9.

[2] **Royaume du Maroc, Ibid**, p.10.

34%،البنوك بنسبة 54%، والفندقة بنسبة 7.5%، من خلال الشركات: مغرب تيليكوم، بنك التجاري وفاء، BMLE BANK، BCP، شركة managem، RAM، YENNA holding، حيث يملك بنك BMLE نسبة 27.38% من بنك التنمية المالي منذ 1989، و59.39% من بنك إفريقيا المالي وهاذين البنكين يحتلان الصدارة في القطاع البنكي في الايموا، ويملك بنك التجاري وفاء 51.93% من البنك الخارجي المالي[1].

أما مغرب تيليكوم فتتواجد في كل من موريتانيا بعلامة mauritel، وبوركينافاسو بعلامة onatel، وفي مالي ممثلة في علامة sotelma [2].

بالإضافة إلى البعدين الدبلوماسي والاقتصادي عكفت السياسة الخارجية المغربية على إقامة علاقات ثقافية خصوصا مع السنغال ومحاولتها تكوين خلافة مغربية للطريقة التيجانية ونزع الخلافة من الزاوية الأصلية المتواجدة بأولاد ماضي الأغواط (الجزائر)، ما يوحي أن المغرب يستهدف بعدين في سياساته الأول هو تحقيق مصالحه والثاني هو استبعاد الجزائر من المنطقة.

إن السياسة الخارجية المغربية على المستوى الإفريقي عموما وعلى المستوى الساحلو-صحراوي، حاولت بكل قوتها أن يكون لها دور إقليمي يساعدها على ضرب المصالح الوطنية الجزائرية في إفريقيا ككل والساحل الصحراوي بالخصوص، فالتحالف المغربي السنغالي الذي تعزز بعد النزاع السنغالي الموريتاني كان له عظيم الأثر على جمود العلاقات الجزائرية غرب افريقية باستثناء علاقتها مع نيجيريا.

ولم تقتصر المغرب على هذا بل سعت إلى دعم الموقف الدولي خصوصا الفرنسي والأمريكي في تعامله مع منطقة الساحل الصحراوي مقابل كسب الدعم في قضية الصحراء الغربية.

---

[1] Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, **Relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une nouvelle frontière** (Rebat, septembre 2014) p.19.
[2] **Ibid**, p.20.

المبحث الثاني: التكامل الإقليمي في غرب افريقيا

المطلب الأول: التعاون الإقليمي التقني

الفرع الأول: اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل

ضربت منطقة الساحل الصحراوي موجة جفاف بداية من 1968، وكانت أخطر مرحلة هي مرحلتي 1972-1973 و1982-1984، أين شهدت منطقة الساحل الصحراوي انعكاسات خطيرة للجفاف على استقرار السكان وأمنهم الغذائي والمائي.

حاولت دول الساحل الصحراوي وغرب إفريقيا مواجهة هذه الظاهرة من خلال تأسيس لجنة مشتركة تشرف على وضع برامج ومخططات والتنسيق بين الدول فتأسست اللجنة CILSS في 1974 من طرف ثماني دول موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، السنغال، جزر الرأس الأخضر وغامبيا.

لتتوسع اللجنة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا وتنضم إليها كل من الطوغو وغينيا بيساو وغينيا كوت ديفوار البنين[1].

تولت اللجنة بعد تأسيسها تنبيه المجموعة الدولية بخطورة الجفاف وضرورة دعم دول الساحل وغرب إفريقيا في مخططات مواجهته، لتتوسع مهامها وتتولى الاهتمام بمكافحة التصحر والأمن الغذائي والسياسات الفلاحية وتحضير الدراسات وتكوين الناشطين[2].

وفي إطار البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي ومكافحة التصحر، المجتمع والتنمية، الفلاحة والري، تعززت اللجنة بعديد الهياكل منها السكرتارية العامة للجنة بواغادوغو، معهد الساحل بباماكو المتخصص في الأبحاث والدراسات حول البيئة والزراعة والمجتمع في منطقة الساحل INSAH 1976، وشبكة منع الأزمات الغذائية بدكار RPCA 1984، والمركز الزراعي

---

[1] Thomas hammer, sécurité alimentaire et gestion de ressources dans le pays de sahel essai d'évaluation de la stratégie de cilss au: Nicole Stäuble Tercier, Beat Sottas, **La sécurité alimentaire en questions: dilemmes, constats et controverses** (Paris, éditions Karthala, 2000) pp.247-264.

[2] Philippe chamard, Environnement et développement références particulières aux états sahéliens membres du cilss, ***sécheresse,*** n°1, vol.4, mars 1993.pp.17-23.

للرصد الجوي والري AGRHYMET بنيامي النيجر، اللجنة المشتركة للمبيدات CSP، مؤسسة الساحل 1994، البرنامج شبه الإقليمي لمكافحة التصحر في غرب إفريقيا وتشاد 2002، التحالف الشامل لمبادرة الصمود AGIR 2012[1].

انتبهت اللجنة المشتركة لمسألة الرعي الانتجاعي وظاهرة المجتمع المتنقل، وأسست البرنامج الإقليمي لدعم النظام الرعوي في منطقة الساحل بنواقشط PRAPS، بالتعاون مع الايموا والايكواس والبنك العالمي بهدف تطوير الزراعة الرعوية، وتم تنفيذ برنامج نموذجي للرعي في غرب إفريقيا ابتداء من 1995-2010[2].

يبرز من خلال الآليات التقنية والبحثية الفرعية التي أسستها اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف قدرة دول الساحل الصحراوي وغرب إفريقيا على التنسيق الإقليمي وخلق فضاء إقليمي تقني يساهم في تجسيد المشاريع المشتركة في قضايا الأمن الغذائي والزراعة والبيئة والمجتمعات الساحلية، وأسهم هذا في جلب دعم دولي سواء أممي من خلال الآليات الأممية كمنظمة التغذية والزراعة العالمية أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3].

احتوت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس) والاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الايموا) هذه الآليات واعتبرتها ضمن نطاق البرامج التقنية للتكامل الإقليمي بما منح للايموا والايكواس بالإشراف والمتابعة والتنسيق مع الفواعل الأممية والدولية لتنفيذ مخططات وبرامج تنموية استطاعت من خلالها الاستفادة كدول خصوصا دول غرب إفريقيا.

ويلاحظ غياب الدول المغاربية عدا موريتانيا عن هذه الآليات رغم أن السياسة الجزائرية فيما يخص مواجهة الجفاف والتصحر في المناطق الصحراوية كانت متزامنة مع إنشاء هذه الآليات في الساحل الصحراوي، لان من شان هذه الآليات التقنية الخاصة بالأمن الغذائي المساهمة في معالجة قضايا المجتمع المتنقل الذي يشمل الصحراء الجزائرية.

---

[1] Cilss, **mise en œuvre de cadre stratégique de sécurité alimentaire durable dans une perspective de lute contre la pauvrete au sahel** (Ouagadougou, cilss, 2003) p.29.
[2] Projet Régional d'Appui au Pastoralisme au Sahel, **cadre de gestion environnementale et sociale** (Nouakchott, PRAPS, 2015) p.21.
[3] Thomas hammer, **op.cit.**

ورغم الجهود الإقليمية لدول منطقة الساحل الصحراوي في دعم التعاون الإقليمي فيما يخص قضايا الزراعة والرعي والري والأمن الغذائي إلا أن المجاعات مازالت تحيط بالمنطقة نتاج عجز هذه الآليات عن استحداث تنمية زراعية مستدامة، فالنزاعات والحروب وفساد الأنظمة السياسية حال دون تفعيل هذه الآليات ميدانيا، وكذلك عدم رغبة الشركاء الدوليين في تطوير القطاع الزراعي بالمنطقة حتى تبقى التبعية الزراعية والغذائية لتوظيفها سياسيا في شكل مساعدات إنسانية.

الفرع الثاني: منظمة تنمية حوض نهر السنغال

تعتبر الأنهار والبحار والبحيرات مجالا هاما لتعزيز التعاون ما بين الدول المطلة عليها، فنظرا لثبات القانون الدولي في تحديد كيفية تقاسم الاستغلال ما بين الدول فيما يخص الأنهار والبحيرات عكفت الدول المشتركة لها ببناء مسار تعاوني يهدف الى الاستفادة من الامتيازات التي يحققها النهر أو البحيرة.

وعلى ضوء هذا تأسست العديد من التجمعات الإقليمية في إفريقيا بناء على التجمعات المائية منها هيئة حوض النيجر التي أنشأت عام 1964 وتضم النيجر، مالي، تشاد، بوركينافاسو، كوت ديفوار، بنين، غينيا، الكاميرون ونيجيريا، ومفوضية حوض بحيرة تشاد CBLT التي تضم تشاد النيجر نيجيريا الكاميرون وإفريقيا الوسطى، منظمة تنمية حوض نهر السينغال التي أنشأت عام 1972، وتضم موريتانيا السنغال مالي وغينيا[1].

يحتل نهر السنغال مرتبة مميزة في قائمة أطول الأنهار الأفريقية وأشهرها وكان يعرف قديما عند المؤرخين العرب والمسلمين بنهر "صنهاجة"، إذ يمتد حوض النهر الذي ينبع من هضبة (فوته جالو) في غينيا عبر 4 دول أفريقية (غينيا، مالي، السنغال، موريتانيا) على التوالي، ثم يصب في نهاية رحلته بالقرب من مدينة سانت لويس في المحيط الأطلسي، قاطعا خلالها مسافة تقدر ب نحو1790 كيلومترا، وهي مقدار الطول الإجمالي للنهر بينما تبلغ مساحة حوضه نحو 340 ألف كيلومتر مربع.

---

[1] عبد السلام نوير ومحمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية وميدانية"**، مرجع سابق، ص.121.

تعتبر منظمة استثمار حوض نهر السنغال نموذجا بارزا في التعاون الإقليمي بين أربع دول دولتين من غرب إفريقيا ودولة من المغرب العربي والرابعة من دول الساحل الصحراوي، ورغم أن المشروع كدراسة تمت في المرحلة الاستعمارية بداية من 1934، حيث كانت تهدف فرنسا لاستغلال النهر إلا أن استقلال الدول الأربع في 1960 أدى إلى التكتم حول المشروع ورفض فرنسا منح الدراسة لدول النهر[1].

بدأ التفكير في الاستغلال المشترك للنهر في 1963 وتم تأسيس اللجنة المشتركة لتحضير اتفاقية تهيئة حوض نهر السنغال وتم إمضاءها في جويلية 1963، تلتها اتفاقية ثانية في فيفري 1964 تخص وضعية حوض نهر السنغال ليوضع القانون الأساسي لمنظمة الدول النهرية لنهر السنغال OERSباجتماع لابي بغينيا في مارس 1968، ويتم المصادقة عليه في أول اجتماع لرؤساء الدول الأربع في 3 فيفري 1970[2].

اقتضت الوضعية المناخية الصعبة بفعل الجفاف تفعيل المنظمة ووضع الهيكل المؤسساتي لها انطلاقا من سنة 1972 دون غينيا التي انسحب من المنظمة ولم تنضم إليها إلا في 2006، حيث اتفقت الدول الثلاث في نواكشوط على وضع مخطط مشترك يهدف إلى التكامل الإقليمي ما بين الدول الثلاث انطلاقا من تهيئة النهر للملاحة لفك العزلة عن مالي وإنشاء موانئ نهرية بالإضافة إلى بناء السدود وفتح انهار صناعية وتوليد الطاقة الكهربائية واستخدام الطاقة الجديدة المولدة في مشروعات تعدينية وصناعية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النهرية.

يعد سدي دياما في السنغال ومانتتالي في مالي أهم انجازين للمنظمة حيث تم إنشاء سد دياما بالقرب من مدينة سانت لويس عام 1986، والذي شكل حاجز لمنع تسرب المياه المالحة إلى منطقة الدلتا، بالإضافة إلى إنتاجه للطاقة الكهرمائية واستغلاله الزراعي، أما نهر مانتتالي الذي بدا استغلاله في 1988 فوظف كذلك في إنتاج الطاقة والزراعة، حيث بلغت قدرته

---

[1] صالح بكتاش، **مرجع سابق**، ص.266.

[2] Salifou Sylla, **l'organisation de mise en valeur du fleuve Sénégal (O.M.V.S),** thèse doctorat d'état en droit (Paris, université Paris 1, 1980) p.12

الإنتاجية للطاقة الكهرمائية 60 ميقاواط مقسمة على موريتانيا 15%، ومالي 52% والسنغال 33%.[1]

يعتبر نهر السنغال الشريان الذي يسهم استغلاله في تغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الساحل الصحراوي لما يتيحه من إمكانية بناء مشاريع فلاحية ورعوية تحافظ على الانتشار السكاني وتساهم في تثبيت المجتمع المتنقل.

استطاعت المنظمة تحقيق المرتبة الأولى عالميا عام 2010 في قياس درجة التعاون المائي في المصادر المائية العابرة للحدود حسب مجموعة الاستشراف الاستراتيجي الهندية من خلال قدرتها على تأسيس السلام الأزرق بتحويل المياه إلى أداة للتعاون والتنمية والسلام في منطقة الساحل وغرب إفريقيا[2].

يتضح من خلال البرنامج المسطر لمنظمة استثمار حوض نهر السنغال الأهمية الكبرى للنهر في تكريسه لتعاون إقليمي نموذجي مغاربي/ساحلي شريانه في الصحراء الكبرى ومدنها الإستراتيجية كغاو وتمبكتو، بما يفرض دعم المغرب العربي لموريتانيا لتقوية نفوذها داخل المنظمة خصوصا في تبني قرارات تخدم المغرب العربي بالشكل الذي يؤسس لشراكة إستراتيجية بين المغرب العربي ودول غرب إفريقيا تلغي الوصاية الاستعمارية المحددة لطبيعة العلاقات بين الإقليمين.

المطلب الثاني: الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا

غداة استقلال الدول المشكلة لإفريقيا الفرنسية الغربية سعت هذه الدول للحفاظ على التكتلين شبه الإقليميين إما بنموذجه الاستعماري المتمثل في اتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية Afrique–Occidentale française **(AOF)** أو في اتحاد مالي، وكل ما انجر عنه من سياسات، وكان التوافق يخص بالأساس العملة النقدية المتداولة في إفريقيا الغربية والاستوائية وهي الفرنك الإفريقي.

---

[1] Bruno Hellendorff, **L'eau, les conflits et la coopération Gestion de l'eau en Afrique de l'Ouest : Risques et opportunités,** Note d'Analyse du GRIP (Bruxelles : groupe de recherche et d'information sur la paix et la securite, 08 février 2013) p.10.

[2] Strategic Foresight Group, **blue peace in the Middle East: Senegal River Learning journey**, Dakar, August 9-14, 2015.

وبناء على هذا تم الاتفاق على إقامة اتحاد نقدي عرف بالاتحاد النقدي لغرب إفريقيا union monétaire ouest-africaine **(UMOA)** ما بين موريتانيا، السنغال، مالي، كوت ديفوار، بنين، النيجر بوركينافاسو في 12 ماي 1962، لتنضم الطوغو في 17 ديسمبر 1963[1].

شكلت وحدة العملة النقدية CFP والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا BCEAO أهم معالم الاتحاد النقدي، ومن خلال البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية تم تنظيم القطاع المالي والنقدي الإقليمي، رغم حالة التذبذب التي عايشها جراء انسحاب مالي من الاتحاد النقدي ومنطقة الفرنك منذ 1962 إلى غاية 1984، وانسحاب موريتانيا من الاتحاد النقدي والبنك المركزي ومنطقة الفرنك الإفريقي في 30 ماي 1973 وإنشاءها لعملتها الوطنية الأوقية والبنك المركزي الموريتاني، والذي أدى إلى إعداد ميثاق جديد للاتحاد النقدي في 14 نوفمبر 1973 أدى إلى اتفاقية تعاون مع فرنسا عن طريق بنك إفريقيا الغربية للتنمية BOAD ، رهنت السياسة النقدية الإقليمية بالسياسة النقدية الفرنسية[2].

ساهم البنك كأهم هيكل مؤسساتي في الاتحاد النقدي UMOA في تطوير الآليات الإقليمية المالية والنقدية إلى غاية 1993 حيث فصل البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية BCEAO التنسيق مع البنك المركزي لإفريقيا الوسطى BEAC والفرنك الإفريقي الخاص بإفريقيا الوسطى، وتم الاتفاق على تأسيس اتحاد اقتصادي ما بين دول UMOA في 10 جانفي 1994 عرف بالاتحاد النقدي والاقتصادي لدول إفريقيا الغربية Union économique et monétaire ouest-africaine (UEMOA) كمخرج لمواجهة الأوضاع الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة[3].

---

[1] Michel Lelart, L'Union monétaire en Afrique de l'Ouest, ***L'Économie politique***, 2003/3 n°19, pp. 106-112.

[2] Diallo Abdourahmane, **Fondements économiques et faisabilité du projet de création d'une zone monétaire unique en Afrique de l'Ouest**, thèse de doctorat en economie (lyon, Université Lumière Lyon 2, 2008) p.49.

[3] طارق سعد الدين، **تحرير التجارة الخارجية وأثره على الأداء الاقتصادي في دول الايكواس منذ عام 1995: نيجيريا دراسة حالة**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2012) ص.2.

بناء على معاهدة داكار في العاشر من جانفي 1994 اتفقت سبعة دول افريقية المشكلة للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، مالي، النيجر، السنغال، طوغو.

يبرز دور الايموا في الجانب الاقتصادي والنقدي والمالي، حيث انه استطاع إرساء تكتل إقليمي نقدي واقتصادي يسمح بمعالجة القضايا الاقتصادية الإقليمية وتنمية اقتصاديات دول غرب إفريقيا من خلال بناء سياسات اقتصادية وطنية قائمة على نظرة إقليمية ترجح فيها الصكوك القانونية الإقليمية على الصكوك القانونية الوطنية بما يعزز التوجهات الإقليمية ويكرس الانطباق الفوري للقانون الإقليمي، الذي أدى إلى تنازل الدول السبعة عن سيادتها في القطاع النقدي والاقتصادي[1].

يشمل مضمون الايموا توحيد التشريعات في السياسة الاقتصادية والتجارية والمالية وقواعد المنافسة وحرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والسياسات القطاعية للوصول نهاية إلى السوق المشتركة.

ساعد نجاح الايموا الهياكل والسياسات المشتركة التي أسسها الاتحاد النقدي لإفريقيا الغربية، فوجود البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وبنك غرب إفريقيا للتنمية والعملة المشتركة عزز التوصل إلى أغلب الأهداف ولو بناء على مستوى التشريعات خلال الفترة ما بين 1994-2000[2].

أضاف إليه التدخل الأوربي المدعوم فرنسيا الهادف إلى السيطرة على الايموا، فمنحه دفعا قويا من خلال دعم التعاون الإقليمي في الايموا خصوصا في قطاع النقل الإقليمي والبنية التحتية بالإضافة إلى دعم معايير الجودة للسلع المنتجة في دول الايموا وإعفاء هذه السلع من الرسوم الجمركية للاتحاد الأوربي[3].

يقدر الناتج المحلى الإجمالي لدول الاتحاد حوالي 29.488 مليار دولار في عام 2002، بلغ حجم تجارة دول الايموا مع العالم عام 2003 ما يقرب من 16 مليار دولار بإجمالي

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والبنين والسنغال**، تقرير توليفي (نيويورك: الأمم المتحدة، 2007) ص.4.

[2] وزارة الصناعة والتجارة لجمهورية مصر، **الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا** (القاهرة: الإدارة المركزية للاتفاقات الثنائية، 2005) ص.12.

[3] وزارة الصناعة والتجارة لجمهورية مصر، **مرجع سابق**، ص.16.

صادرات يقدر بـ 7.4 مليار دولار، وإجمالي واردات بحوالي 9 مليار دولار، ويبلغ معدل النمو الإقليمي لدول الايموا وفقا لصندوق النقد الدولي 5.5، وبما أن نسبة نمو السكان مقدرة بـ3%، فإن معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي يقدر ب .2.5% للفرد الواحد[1].

يبرز الايموا كرؤية إقليمية في الجانب النقدي أولا ثم الاقتصادي ثانيا فالتكامل الإقليمي ثالثا، بما يؤكد وجود رؤية لدى دول غرب إفريقيا التي تشمل أغلبية دول الساحل الصحراوي في السعي نحو بناء اقتصادياتها بمنطق مشترك بعد فشل المنطق الوطني تكون السنغال المتحكم الإقليمي في أجهزة الايموا كوريث لإفريقيا الغربية الفرنسية.

الأمر الذي يستدعي الاهتمام في بناء تعاون إقليمي بين دول المغرب العربي أو اتحد المغرب العربي من الناحية الاقتصادية بالايموا أكثر منه بالايكواس والسبب هو أن التطور التشريعي والميداني في البنى الإقليمية للايموا يسمح بالدخول إلى اقتصاديات المنطقة وتجاوز المعوقات التي تؤثر على استثمارات الدول المغاربية، ولعل تجربة المملكة المغربية مع الايموا تعتبر ناجحة بحيث استطاع المغرب الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية التي توفرها اتفاقيات الايموا.

المطلب الثالث: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

ترتبط الايكواس بالتوجهات التكاملية لدول غرب إفريقيا حيث سعت دول غرب إفريقيا إلى بناء فضاء إقليمي في إفريقيا الغربية بعيدا عن التوجهات الفرنسية، ودعما للمقاربة الجهوية للدول غير الفرانكفونية في المنطقة، فبعد فشل الاتحاد الجمركي لدول غرب إفريقيا UDEAO الذي تأسس في 1967، استبدل بالجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية CEAO بناء على اتفاقية أبيدجان في أفريل 1973، وتضم كل من الدول الفرانكفونية السبع بالإضافة إلى الطوغو وغينيا[2].

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **مرجع سابق**، ص.37.

[2] Gautron Jean-Claude, La Communauté économique de l'Afrique de l'Ouest, antécédents et perspectives, ***Annuaire français de droit international***, volume 21, 1975. pp.197-215.

ارتبط تأسيس CEAO بنظرية التكتلات الإقليمية فارتكزت أهدافها على بناء تكتل إقليمي وفقا للمقاربة المتعارف عليها عالميا خصوصا في أوربا، استقر مقرها في واغادوغو وهدفت بالأساس إلى بناء مشروع لتنمية إفريقيا الغربية، هذا ما دفع بالدول الانجلوفونية بالانضمام إليها خصوصا نيجيريا التي حاولت فرنسا إبعادها من الانضمام لإدراكها بالتوجه البريطاني لنيجيريا في المنطقة الذي لا يخدم المصالح الفرنسية[1].

حاولت نيجيريا ضم العديد من الدول إلى الاتفاقية وكللت جهودها من خلال اتفاقية لاجوس في 1975 والتي كانت الاتفاقية المؤسسة ل CEDEAO*، تطبيقا لأحد مرتكزات استراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة على اعتبار التكامل الإقليمي هدفا من الأهداف الإستراتيجية لدول غرب إفريقيا والتي كانت موريتانيا من ضمنها، باعتبار أن منطقة غرب إفريقيا تعد من أكثر مناطق القارة اضطرابا حيث شهدت 32 انقلابا عسكريا ناجحا من بين 37 انقلابا في القارة الإفريقية ككل[2].

تعتبر العضوية في الايكواس محددة جغرافيا في دول غرب إفريقيا وبهذا اقتصرت العضوية على كل دول غرب إفريقيا الفرانكفونية منها والانجلوفونية، وارتكزت أهداف الايكواس على الأبعاد الاقتصادية والتنموية سواء في الاتفاقية التأسيسية 1975 أو الاتفاقية المعدلة في 1993، مع اعتبار مبدأ التكامل الإقليمي كمبدأ أعلى يحكم العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين أعضاء الجماعة.

يلاحظ أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية تولت منذ التسعينات قيادة توسيع نطاق المشروع الإقليمي إلى نطاق السلم والأمن، وهو أمر واضح لمن ينظر إلى سياسة التوجه الإقليمي في التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، فانتشار الحروب الأهلية وحركات العصيان

---

1 Bourgi Albert. Problèmes de compatibilité entre la CEAO et la CEDEAO. In: ***Tiers-Monde***, tome 24, n°96, 1983. La coopération Sud-Sud. Etat et perspectives. pp. 889-897.

* الايكواس ECOWAS هي المختصر الانجليزي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ويقابله بالفرنسية السيدياو CEDEAO، واستبدلت التسمية من Communauté économique de l'Afrique Occidentale إلى Communauté économique des états de l'Afrique de l'Ouest.

2 هالة جمال ثابت،الايكواس وإدارة الصراع في المنطقة، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.410-438.

المسلح في كوت ديفوار ومالي وغينيا بيساو وسيراليون وليبيريا، ونظرا للصلات العرقية السكانية والجغرافية بين دول غرب إفريقيا فان معظم النزاعات المسلحة الحديثة كانت لها أصداء إقليمية بعيدة المدى نتيجة لتدفق اللاجئين واستخدام المرتزقة وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستغلال اقتصاديات الحرب.

على هذا الأساس تأسست آلية ايكواس لمراقبة وقف إطلاق النار "ايكوموج"، وانتشرت في بعض نقاط النزاع كقوة إقليمية لحفظ السلام والتدخل، واشتملت منظومة حفظ سلم متعدد الأبعاد (اي حفظ سلم تقليدي من خلال مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها بين الأطراف المتنازعة وتطبيق السلم أو حفظ السلم بالقوة ونزع السلاح وتسريح الميليشيات وسائر القوات غير المحترفة وإعادة دمجهم وحماية السكان المدنيين وتوفير المآوي الآمنة والمعونات الإنسانية) اعتمادا على تفويض الهيئة الإقليمية ومقرها ابوجا وتكمن أهمية ايكوموج في كونها أول قوة انتشار كبرى لحفظ السلم تابعة لتجمع اقتصادي إقليمي في العالم[1].

رغم أنها بدأت أصلا بلجنة إطفاء متخصصة محدودة الموارد في أوت 1990 لتصبح كيانا امنيا متماسكا بتبني الدول الأعضاء بروتوكول 1999 الخاص بالية منع النزاعات وإدارتها وفضها وحفظ السلم والأمن، والذي يجيز إنشاء أدوات واليات مؤسسية مختلفة للمنع الجماعي للنزاع وإدارته وفضه وبناء السلم في غرب إفريقيا وشهدت الايكواس ولا تزال تحولات مهمة فيما يتعلق بقضايا الأمن الجماعي منذ 2006[2].

إلا أن الايكواس من خلال تبنيها لبروتوكول عدم اعتداء عام 1978، الذي نص في مادته الأولى على حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقات الدول مع بعضها البعض، ثم تلاه بروتوكول التعاون المشترك في الدفاع عام 1981 والذي دخل حيز التنفيذ في 1986، والذي نص على تشكيل قوة عسكرية غير دائمة بهدف الاستجابة الجماعية عند اعتداء أي قوة خارجية على دولة من الدول الأعضاء والتي أطلق عليها اسم القوات العسكرية الموحدة للجماعة AAFC، تبنى التدخل العسكري بهدف حفظ السلم والمتمثل في ثلاث حالات:

---

[1] ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.135.
[2] ديفيد فرانسيس، مرجع سابق،ص.135.

الاعتداء الخارجي والصراع الإقليمي بين دول الجماعة والصراع الداخلي، من خلال وضع كل دولة عضو لوحدات عسكرية من قواتها الوطنية تحت تصرف الجماعة[1].

نظرا لعدم فعالية هذه الآلية لظروف إقليمية ودولية، تبنت الجماعة آلية جديدة هي لجنة الوساطة الدائمة عام 1990، وهذه الأخيرة قامت بتأسيس جماعة مراقبة وقف إطلاق النار والتي تعرف بالايكوموج.

قامت الايكوموج بالتدخل في عدة صراعات ليبيريا سيراليون وغينيا بيساو ونظرا لانقسام الآراء حول ليبيريا بين الدول الفرانكفونية والانجلوفونية داخل الجماعة حول ليبيريا إلا أن غلبة العضوية للدول الانجلوفونية عجل بإرسال قوات ايكوموج، وهذه التدخلات سمحت للايكوموج أن تصبح قوات إقليمية دائمة[2].

وضع بروتوكول الجماعة الأمني لعام 1999 آلية جديدة عرف بالية منع وإدارة وحل النزاعات وحفظ السلام، والذي منح للايكواس حق التدخل الإقليمي في خمس حالات: العدوان الخارجي، الحرب الأهلية، الكوارث الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، الانقلاب العسكري على حكومة منتخبة، أو ما يراه مجلس الوساطة والأمن سببا مقنعا للتدخل[3].

يعد مجلس الوساطة والأمن المؤسس عام 2000، أعلى جهاز في الجماعة يتولى قضايا منع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلم، فهو بنفس موقع مجلس الأمن في الأمم المتحدة، يتكون من تسعة أعضاء منتخبين لمدة عامين ويملك خمس صلاحيات رئيسية: سلطة إصدار الأمر بالتدخل السياسي والعسكري، تحديد مدة وشروط التدخل، متابعة تنفيذ الأوامر، تعيين المبعوث الخاص وقائد القوات العسكرية، إخطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

يعمل المجلس من خلال ثلاث لجان ومجلس ونظام رقابة على الأمن وقوة حفظ سلام دائمة:

---

[1] هالة جمال ثابت،الايكواس وإدارة الصراع في المنطقة، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.410-438.

[2]

[3] هالة جمال ثابت، الايكواس وإدارة الصراع في المنطقة، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 16-17 افريل 2005، ص.410-438.

– لجنة السفراء التي تجتمع بشكل دوري لتقديم تقاريرها حول قضايا السلم والأمن الإقليمي.

– لجنة وزراء الخارجية والدفاع والأمن الداخلي وهي بمثابة لجنة تقنية تتكون من قادة القوات المسلحة والشرطة وحرس الحدود وخبراء من وزارات الخارجية وممثلين عن مكاتب الهجرة والجمارك.

– لجنة رؤساء الدول والتي تتكون من تسعة أعضاء من قيادات الدول يلتقون مرتين سنويا لمناقشة تقارير اللجنتين السابقتين.

– مجلس الشيوخ أنشأ كتعبير عن الوسائط التقليدية لحل النزاعات في إفريقيا ويتولى التحكيم والمصالحة والوساطة.

– نظام الرقابة على الأمن ويتكون من ثماني نقاط مراقبة تقع في بوركينافاسو وليبيريا والبنين، بهدف جمع البيانات عن أي صراع محتمل وإرسال هذه البيانات إلى مركز المراقبة في نيجيريا لتحليلها، وهو بمثابة نظام إنذار مبكر للجماعة.

– لواء صغير من القوات بهدف مراقبة وقف إطلاق النار تولت نيجيريا وغانا تشكيله.

يتميز التدخل العسكري بثلاث مراحل تتعلق بوقف الصراع، فرض السلام وحفظ السلام، فالمرحلة الأولى تتطلب دعوة من الحكومة الشرعية في حالة تعرضها للهجوم من قوات ثورية أو معارضة مسلحة يقتضي التدخل للقيام بعمليات عسكرية ضدها بهدف منع انهيار النظام السياسي وخلق بيئة أمنية ملائمة لبدء التفاوض بين الحكومة والمتمردين.

أما المرحلة الثانية تتعلق بفرض السلم جراء عجز طرفي الصراع عن الوصول إلى اتفاق سلام، بما يدفع القوات الإقليمية إلى مواجهة كل طرف يخترق حالة الأمن المفروضة من القوات الإقليمية.

أما المرحلة الثالثة وهي عملية حفظ السلم من خلال تواجد القوات الإقليمية للسهر على تثبيت اتفاق السلام والدخول في مرحلة سلام دائم حيث استطاعت قوات الايكوموج التدخل في شتى المراحل الثلاث في كل من ليبيريا وغينيا الاستوائية وسيراليون وكوت ديفوار[1].

[1] هالة جمال ثابت،الايكواس وإدارة الصراع في المنطقة، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.410-438.

تعتبر جهود الايكواس في مجال السلم والأمن مرتبطة أساسا بالحاجة الملحة التي اقتضتها الحرب الليبيرية، حيث برزت الحاجة إلى هيكل امني دائم لدعم استقرار الجماعة والدول الأعضاء فيها، فرغم أن اتفاقية تأسيس الجماعة كانت ترى في قضايا الأمن والسلم من اختصاص منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة إلا أن التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك عام 1991، حفز الجماعة على إمكانية توظيف الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة خصوصا المادة 52 منه التي تجيز التدخل الإقليمي من خلال الآليات الإقليمية أعطى فعالية لقوات الايكوموج تعززت من خلال دعم الأمم المتحدة لها سواء بفرض عقوبات وحظر على أطراف الصراع بما يتماشى ورؤية الجماعة[1].

تبرز أهمية دور الجماعة في عملية تسوية وحل الصراعات باعتبارها المنظمة الفرعية الأولى في إفريقيا التي صاغت بروتوكولات أمنية لعملية التسوية، كما تدخلت في أربعة صراعات من خلال توظيف مختلف الوسائل بما فيها العسكرية الأمر الذي جعلها ذات خبرة في عملية التسوية[2].

إن التركيز على المنحى الأمني في دراسة الايكواس هو حتمية نتاج ان الايكواس أصبح جماعة أمنية أكثر منه جماعة اقتصادية فقدرته على تفعيل الأدوات الأمنية التي أنشأها جعلته آلية ما تحت إقليمية لها شرعية قارية من الاتحاد الإفريقي وشرعية أممية من الأمم المتحدة ودعم دولي من الولايات المتحدة حيث أصبحت تشكل بديلا إقليميا للولايات المتحدة في القيام بمهام التدخل.

وباعتبار دول الساحل والصحراء دولا حبيسة في النظام الإقليمي نتاج أنها دول قارية تحتاج إلى منافذ بحرية تمكنها من الاتصال الخارجي، فان حاجتها الى الايكواس وكل الأنظمة الإقليمية ترتبط بقدرة هذه الأنظمة الإقليمية على تحقيق ما تريده دول الساحل الصحراوي، وهذا ما استغلته الايكواس في تعزيز نفوذها داخل منطقة الساحل الصحراوي فالايكواس تضم اثنتي

---

[1] هالة جمال ثابت، **مرجع سابق.**
[2] بدر حسن شافعي، **مرجع سابق**، ص.5.

عشر دولة من أكثر الدول تخلفا كلها في الساحل الصحراوي[1].

يعد موقف الايكواس من الانقلاب في مالي والمشكلة الازوادية وإقراره استعمال القوة للحفاظ على وحدة مالي الترابية، وتعيين وسيط تمثل في الرئيس البوركينابي يبرز الدور الذي يمكن أن يقوم به الايكواس[2].

فإذا حقق الاستقرار الإقليمي فسيكون له دور كبير في المنطقة بما يدفع بدول المغرب العربي وخصوصا الجزائر إلى تعزيز علاقتها به في الشق الأمني من خلال إمكانية الاستفادة من الشرخ الموجود بين جزئي الجماعة الفرانكفوني بقيادة السنغال والانجلوفوني بقيادة نيجيريا مع العلم أن الجزائر تربطها علاقات قوية مع نيجيريا.

[1] ديزي رؤوف، الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،29-30 ماي 2005، ص. ص.413-434.

[2] مادي إبراهيم كانتي، **مرجع سابق**، ص.ص.109-120.

المبحث الثالث: التكامل الإقليمي في وسط افريقيا

المطلب الأول: الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى

يعتبر مسار التكامل الإقليمي في منطقة وسط افريقيا تجربة غنية لما يحويه من تجاذبات وما يكتنفه من ضغوطات وما يعتريه من تناقضات، فالمنطقة كانت تحت حكم استعماري ذو طابع فدرالي، تخضع فيه دولها (الغابون، الكونغو، افريقيا الوسطى، تشاد) لسلطة حاكم عام واحد، وتعرف بإفريقيا الاستوائية الفرنسية منذ 15 جانفي 1910، وتنضم إليهم الكاميرون بعد نهاية الحرب العالمية الأولى واستخلاف فرنسا لألمانيا[1].

مع بداية الستينات واستقلال الدول الافريقية عن الاستعمار الفرنسي برز العجز عن إدارة اقتصاديات دول المنطقة نتيجة الخراب الذي خلفه الاستعمار، وبناء على اتفاقيات الاستقلال التي تربط دول المنطقة بفرنسا تم انشاء البنك المركزي لدول افريقيا الوسطى في 22 نوفمبر 1972 بالتعاون مع فرنسا من اجل بناء سياسة نقدية لكل دول من دول افريقيا الوسطى مع الحفاظ على العملة الاستعمارية وهي الفرنك الافريقي franc CFA التي كان يصدرها البنك المركزي لدول افريقيا الوسطى والكاميرون منذ 1955 وتصبح التصورات الفرنسية بخصوص عجز الدول الافريقية عن إدارة اقتصاداتها[2].

مباشرة بعد استقلال دول افريقيا الوسطة تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والجمركي لدول افريقيا الوسطى والكاميرون بتاريخ الثامن من ديسمبر 1964، والذي تشير ديباجة ميثاق التأسيس إلى إدراك صناع القرار لمصلحة دولهم وشعوبهم وتطلعاتهم لبناء تجمع إقليمي يؤسس لسوق افريقية مشتركة[3].

---

[1] Marc-Louis Ropivia, Géopolitique de l’Afrique centrale. La CEEAC entre centralité introuvable et déficit chronique d’intégration, **Hérodote**, 2020/4 (N° 179), pp.130-145.

[2] Désiré Avom, Intégration régionale dans la CEMAC: des problèmes institutionnels récurrents, **Afrique contemporaine**, 2007/2 (n° 222), pp. 199-221.

[3] UDEAC, **traite instituant une Union Douaniere et Economique de l'Afrique Centrale**, 8 decembre 1964, p.1.

يشمل الاتحاد الجمركي خمسة دول هي تشاد، افريقيا الوسطى، الغابون، الكونغو برزافيل، والكاميرون، وتم تحديد مدينة بانغي عاصمة افريقيا الوسطى كمقر للاتحاد ويتكون من مجلس رؤساء الدول، لجنة إدارية مشكلة من وزيرين عن كل دولة وشملت أهدافه:

1- تنسيق برامج التصنيع لتجنب المنافسة المحلية ولتنظيم الصناعة وفق منظور أقاليمي.

2- توحيد برامج التنمية، وقوانين الاستثمار.

3-انشاء بنك مركزي موحد يكون مقره في ليبرفيل-الغابون-لتنظيم طلبات الاستدانة من المنظمات الدولية.

4- إزالة الحواجز بين التجارة البينية[1].

دخلت اتفاقية التأسيس حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح جانفي 1966، برؤية للتعاون الاقتصادي تسمح حال تطبيقها بنقل الإقليم الى مصاف الأقاليم المزدهرة تنمويا، حيث اعتبر رئيس افريقيا الوسطى خلال مؤتمر قادة ورؤساء دول الاتحاد المنعقد في بانغي مابين 21-23 ديسمبر 1967 مشروع الاتحاد كمؤسسة ستكون نموذجا يحتذى به، ومباشرة بعد نهاية المؤتمر بشهر في الفاتح من فيفري 1968 دعا رئيس كونغو كينشاسا (الزائير) الجنرال موبوتو الى تأسيس "**الولايات المتحدة لإفريقيا الوسطى**"، وشاركه في الفكرة كل من رئيس إفريقيا الوسطى بوكاسا الذي صرح بأن تأسيس دولة جديدة تجمع دول افريقيا الوسطى قرار عقلاني وحكيم ورئيس تشاد[2].

وارتكزت محاور الاتفاق حسب تصريح 6 فيفري 1968 على الاقتصاد والتجارة والنقل والاتصالات، الأمن والعلاقات الثقافية، مع فتح الباب لكل من رواندا والكونغو برازافيل وبورندي للانضمام الا أن الكاميرون والغابون عارضا الفكرة وتمسكا بخيار الاتحاد الجمركي.

لكن الرؤساء الثلاث لتشاد وافريقيا الوسطى والزائير أصروا على ضرورة بناء تكتل فيما بينهم وأعلنوا عن امضاء ميثاق تأسيس اتحاد دول افريقيا الوسطى في الثاني من شهر افريل

---

[1] Philippe Decraene, Deux projets de coopération entre Etats francophones, **le monde diplomatique**, janvier 1965, p.5

[2] Borella François. L'Union des Etats d'Afrique centrale. In: **Annuaire français de droit international**, volume 14, 1968. pp. 167-177.

من سنة 1968، واثار تصريح الرئيس التشادي بتوقيف مسار الاتحاد الجمركي ردود فعل الكاميرون.

وأهم ما يميز ميثاق اتحاد دول افريقيا الوسطى هو نصه على الدفاع المشترك في حالة التعرض لخطر أجنبي والتنسيق الأمني وتبادل المعلومات فيما يخص الأمن الداخلي وتم امضاء المعاهدة في 06 ماي 1968، مع الزامية التنفيذ الفوري لقرارات مجلس قادة الاتحاد في الدول الأعضاء بما يجعل هذا الاتحاد مكانة نظرية في البنى الإقليمية سبقت تجربة الاتحاد الأوربي[1].

تم تنصيب جهاز الاتحاد في بانغي بقيادة امين عام تشادي ونائبين له أحدهما تشادي والأخر كونغولي، مع الإعلان عن بداية تأسيس شركة خطوط جوية موحدة تعرف بالخطوط الجوية لإفريقيا الوسطى Air-Afrique Central.

لكن اعلان تشاد وافريقيا الوسطى انسحابهم من الاتحاد الجمركي أدى الى هزة قوية في إقليم افريقيا الوسطى وهدد المصالح الفرنسية بسبب أثره على السياسة المالية المرتبطة بالنظام المالي الفرنسي، وأضحت فرنسا التي اتهمها الرئيس موبوتو بافتعال أزمة بين كونغو كينشاسا وافريقيا الوسطى في واجهة الاحداث وتنتهي زوبعة الاتحاد بحضور كل من افريقيا الوسطى وتشاد الى اجتماع الاتحاد الجمركي في 9 ديسمبر 1968 وامضاءهم على ميثاق 8 ديسمبر 1964.

انطلاقا من بداية سنة 1969 بدأ نشاط الاتحاد الجمركي في ظل تناقض بين طموحات وطنية لدوله ومصلحة مشتركة لإقليم افريقيا الوسطى ومصلحة عليا فرنسية ثابتة خصوصا بعد إقرار اللغة الفرنسية كلغة رسمية للاتحاد، وتتخللها فوارق مرتبطة بدول غنية بالموارد كالغابون والكاميرون والكونغو ودول فقيرة الموارد كتشاد وافريقيا الوسطى (أي الجزء الممتد في الصحراء الكبرى).

بمقارنة بين طبيعة الاتحاد (ولو بصورة نظرية نجده تصورا طموحا يعمل على تذليل العقبات لبناء سياسات اقتصادية موحدة وتحقيق ناتج محلي سنوي يسمح بتطوير اقتصاديات

---

[1] Borella François, ibid.

الدول الأعضاء) والواقع الاقتصادي الذي تنتفي فيه الإمكانيات الصناعية واللوجيستية التي تساهم في تفعيل مسار الاتحاد الجمركي يمكن ابراز طبيعة النشاط الاقتصادي المتدني واقتصاره على تقاسم العوائد الجمركية الناتجة عن التجارة الخارجية واتهامات متبادلة بين الدول تقوم على رفض تحمل الأعباء من طرف الدول الغنية[1].

من جهة أخرى وقصد بناء سياسة مالية مستقلة وموحدة قامت دول الاتحاد الجمركي بعقد اتفاقية مع فرنسا لبسط سيادتها المالية التي كانت تخضع لفرنسا من خلال البنك المركزي لإفريقيا الاستوائية والكاميرون المؤسس في 4 افريل 1959، ترتبط بإنشاء بنك دول إفريقيا الوسطى BEAC ابتداء من 22 نوفمبر 1972 ويثبت التعاون المالي بين دول افريقيا الوسطى وفرنسا دون تغيير لدور ومهام البنك المركزي لدول افريقيا الاستوائية والكاميرون ودون تغيير للعملة التي كان يصدرها البنك الفرنسي وهي فرنك مستعمرات فرنسا الافريقية ومع الإبقاء على احتياطي الصرف والذهب في الخزينة الفرنسية[2].

وتشكل نسبة الودائع الخاصة بالاحتياطات التي تلتزم دول افريقيا الوسطى بايداعها في الخزينة الفرنسية نسبة 65% وتم تعديلها لتصل الى 50% في جويلية 2009[3].

وتفعيلا لجهود الدول الأعضاء من خلال إنشاء البنك تم عقد اتفاقية بين الدول الأعضاء تؤسس لإنشاء الاتحاد النقدي لإفريقيا الوسطى UMAC في نوفمبر 1972، يهدف الى تفعيل السياسة المالية المشتركة لدول الاتحاد، ويعتبر هذا الاتحاد النقدي من انجح التجارب التكاملية في العالم باستمراره لفترة طويلة وصموده في وجه الازمات المالية العالمية المتعاقبة[4].

---

[1]Buzelay Alain, L'union fiscale et douanière des Douze: quels enseignements pour l'intégration régionale en Afrique centrale?, ***Tiers-Monde***, tome 35, n°140, 1994.pp.875-890.

[2] Ministère de l'Économie et des Finances de la France, **Convention de coopération monétaire entre les Etats membres de la banque d'Etats de l'Afrique centrale (BEAC) et la République Française**, Brazzaville, le 23 novembre 1972.

[3] Olivier Beguy, **trois essais sur la surliquité bancaire dans les pays de la CEMAC**, (Auvergne : Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2012), p.20.

[4]Cabrillac Bruno, et Emmanuel Rocher, Les perspectives des unions monétaires africaines, **Revue d'économie financière**, vol. 110, no. 2, 2013, pp. 99-125.

لكن بالمقابل يبرز جليا سبب استمراره وهو الارتباط العضوي بالخزينة العمومية للدولة الفرنسية وباعتباره أداة فعالة لتثبيت التبعية المالية لدول افريقيا الوسطى مع المستعمر القديم، وطيلة فترة الاتحاد الجمركي او الاتحاد النقدي الممتدة منذ منتصف الستينات الى غاية 1994 لم ترقى السياسات الاقتصادية او النقدية الى ما كانت تصبو اليه من خلال مواثيقها ومعاهداتها.

المطلب الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى CEEAC

يأتي تأسيس المجموعة بناء على برنامج العمل الخاص بميثاق لاغوس حول التنمية الاقتصادية الذي أقرته منظمة الوحدة الافريقية، ويندرج في إطار العمل الافريقي البعيد عن التأثير الاستعماري الفرنسي الذي يراهن على الاتحاد الجمركي وعلى حصر إقليم افريقيا الوسطى في الدول التي كانت تحت إطار مستعمرة افريقيا الاستوائية الفرنسية AEF[1].

وكان **اعلان ليبرفيل** في ديسمبر 1981 المؤسس للمجموعة بداية لمشروع التكامل الذي يوسع الاتحاد الجمركي لباقي دول إقليم افريقيا الوسطى ويكون بديلا ناجعا له، وفي مارس 1962 تأسست لجنة لإعداد الميثاق وانتهت اشغالها في 18 أكتوبر 1983 من خلال اجتماع ليبرفيل حيث أمضت الدول الأعضاء الاحدى عشر اتفاقية التأسيس وهي انغولا، الغابون، الزائير، بورندي، رواندا، ساو تومي، تشاد، الكاميرون، افريقيا الوسطى، غينيا الاستوائية والكونغو[2].

يعبر ميثاق التأسيس عن الإرادة السياسية القوية لدى اعضاءه لتسريع وتيرة التكامل الإقليمي، لكنه لا يخرج عن نطاق الطابع المؤسساتي لباقي التجارب التكاملية في العالم آنذاك وبالتالي كان من الناحية المؤسساتية تجربة مستنسخة عن التجربة الاوربية لكن الفرق هو غياب التفاعلات الإقليمية في وسط افريقيا[3].

---

[1]Kamto Maurice, La Communauté économique des Etats de l'Afrique centrale, une Communauté de plus?, **Annuaire français de droit international**, vol 33, 1987, pp. 839-862.

[2] Verheve Didier, Les ressources minières de la CEEAC, **Tiers-Monde**, tome 27, n°106, 1986. L'Afrique des Grands Lacs, sous la direction de André Guichaoua. pp. 457-465.

[3] Kamto Maurice, **ibid**.

تعد الاليات المبرمجة لتفعيل المسار التكاملي سواء كانت سياسية، إدارية او تقنية محدودة سواء في طبيعتها او في مجال تدخلها في أي قطاع من القطاعات التي يستهدفها المسار، فالآليات السياسية المتمثلة في مجلس القادة ومجلس الوزراء تشكلت وفق مبدأ البناء بين الدول (interétatique) القائم على دفاع كل رئيس دولة عن مصالح بلاده وليس على الانصهار في إطار جديد، والاليات الإدارية ممثلة في رئيس لجنة الاتحاد ونائب له وخمسة محافظين يترأسون خمسة أقسام والأمين العام ومدرائه العامون، والاليات التقنية تشمل مجلس قضاء وهيئة استشارية.

تم تأسيس مجلس السلم والامن لإفريقيا الوسطى كآلية تعاون واتخاذ قرار في مجال الدفاع المشترك وترقية وترسيخ السلم والاستقرار في المجموعة، ويشمل ثلاث هيئات: مجلس القادة، اللجنة التقنية للدفاع والامن، لجنة الممثلين الدائمين، ويعمل المجلس بالتنسيق مع مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي.

مخطط المجموعة كان ممتدا لفترة ستة عشر سنة 1983-1999، وعبر أربعة مراحل كل مرحلة بأربع سنوات، مرحلة أولى وهي دراسة الواقع وثانية هيكلة المجموعة وثالثة توحيد الجمركي وتجميع الاحصائيات ورابعة تكامل اقتصادي.

خلال المرحلة الأولى تم تثبيت الثروات التي تزخر بها المجموعة حيث يتوفر البترول في كل من الكاميرون والغابون والكونغو، والكوبالت بنسبة 50% من الإنتاج العالمي في الكونغو، والنحاس في الزائير والمنغنيز في الغابون بربع الاحتياطي العالمي، واليورانيوم في الغابون انتاجا وفي افريقيا الوسطى والزائير غير مستغل، ناهيك عن البوكسيت، الالمنيوم، الرصاص، الزنك، الغاز الطبيعي، الحديد، اللؤلؤ، الذهب، المعادن النادرة بما يؤهل المجموعة من بناء صناعة كبرى[1].

ومن خلال التفكير في هيكلة المجموعة برزت الدول الأربع: الكاميرون، الغابون، الزائير، الكونغو-برازافيل، كقوى متوسطة تمتلك امكانيت اقتصادية ومداخيل مالية تستطيع من خلالها احداث نهضة اقتصادية ومساعدة الدول الفقيرة كتشاد وافريقيا الوسطى، لكن العائق

[1] Verheve Didier, **ibid.**

الكبير الذي تعرفه المجموعة هو انعدام البنية التحتية المتعلقة بشبكة القطارات والمطارات والطرق الكبرى التي تربط الدول فيما بينها.

في 18 ديسمبر 2019 تم إعادة النظر في اتفاقية التأسيس وتطويرها لتواكب التحديات التي تواجه المجموعة وتدعو الى ترسيخ مفهوم المواطنة المشتركة وتشمل الهياكل الجديدة مجلس القادة، مجلس الوزراء، اللجنة، الهيئة التقنية المتخصصة، لجنة الممثلين الدائمين، لجنة ما بين الدول للخبراء، وثبتت المؤسسات التالية: البرلمان، مجلس القضاء، مجلس المحاسبة، المؤسسات المالية وتشمل بنك التنمية للمجموعة ومشروع البنك المركزي لتوحيد السياسات النقدية، المؤسسات المتخصصة كمجلس السلم والامن للمجموعة.

ويحوي مجلس السلم والامن عديد الهيئات كلجنة الحكماء، القوة المشتركة، نظام الإنذار المبكر، الية التعاون الشرطي والقضائي، وأعطى الميثاق أهمية بالغة للتعاون في مجال السلم والامن والتفكير في مفهوم التدخل الإقليمي ذو الطابع العسكري لحل النزاعات وتثبيت الاستقرار [1].

اما ما يخص مجالات التعاون فتطرق الميثاق الى التعاون السياسي الذي يتمحور حول دعم الدول الأعضاء لترسيخ الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة ودعم الحريات، وكذلك التعاون الحدودي كشكل من اشكال التعاون بين دول الإقليم من خلال حوكمة سياسات الحدود والوقاية من النزاعات الحدودية وتامين الحدود وتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع عبرها، وشمل التعاون الجمركي بتكريس منطقة التبادل الحر وتوحيد التعريفة الجمركية، مع التركيز على جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية وحتى الدولية لدعم التنمية.

تشير المادة 103 للميثاق على دعم التعاون الأقاليمي مع التكتلات الاقتصادية بما يعود بالنفع على المجموعة، حيث تعتبر المجموعة الهيكل الإقليمي لمشاريع النيباد في إقليم افريقيا الوسطى وتلقى دعما كبير من البنك الافريقي للتنمية لتطوير مؤسساتها من خلال أربعة عشر برنامج عمل ومشروع انجاز.

---

[1]CEEAC, Nouveau **traité révisé de la Communauté Économique des États de l'Afrique Centrale (CEEAC)**, Libreville, 2020.

المطلب الثالث: المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى CEMAC

وخلال التسعينات ومواكبة لموجة الاتفاقيات التجارية التفاضلية والمبادرات المتجاوزة للحدود قررت دول افريقيا الوسطى المنضوية تحت مظلة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى UDEAC تأسيس المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول افريقيا الوسطى CEMAC في، وكان الهدف هو مواجهة السياسات التي تقوض الإنتاج المحلي وتشجع الاستيراد، وتمنع المبادلات التجارية الأقاليمية[1].

ففي 16 مارس 1994 تم تأسيس المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى سعيا الى انشاء السوق المشتركة بين دول المجموعة وتوحيد القوانين الاقتصادية بغرض بناء سياسات إقليمية موحدة تساعد على التكامل الاقتصادي والانتقال من الاتحاد الجمركي والنقدي الى الاتحاد الاقتصادي وهو ما يظهر جليا في هيكلة المجموعة المؤسساتية من خلال الاعتماد على البنك المركزي لدول افريقيا الوسطى BEAC الذي يتحكم في سياسة نقدية واحدة لدول المجموعة[2].

يتشكل الهيكل المؤسساتي للمجموعة من هيئات سياسية تشمل: مجلس القادة، مجلس الوزراء، لجنة المجموعة، لجنة برلمانية، برلمان، وهيئات مالية واقتصادية: لجنة وزارية للاتحاد النقدي UMAC، البنك المركزي، بنك التنمية، اللجنة البنكية، مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي UEAC، وهيئات متخصصة: مجلس المحاسبة، مجلس القضاء.

يشمل الهيئات السابقة: الاتحاد النقدي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى UDEAC، الاتحاد النقدي لإفريقيا الوسطى UMAC، والاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى UEAC، ويعتبر الاتحادان الاقتصادي والنقدي المؤسستان الاساسيتان لتحقيق أهداف المجموعة[3].

---

[1] Bakoup Ferdinand, Tarr David G. Les effets économiques de l'intégration au sein de la Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale : estimations en équilibre général pour le Cameroun. **Revue d'économie du développement**, 6e année N°3-4, 1998. Modèles d'équilibre général calculable pour le développement. pp. 7-45.

[2] Olivier Beguy, **ibid**, p.56.

[3] CEMAC, **Traite révisé de CEMAC**, Libreville, 30 janvier 2009.

يغلب على مجموعة سيماك الطابع النقدي بسبب نجاح فكرة العملة الموحدة وغير ذلك لم تنجح المجموعة في أي مجال لا اقتصادي ولا سياسي ولا أمني، فعلى صعيد تطبيق المخططات يلاحظ افتقار سيماك لتصور واضح وغياب الدعم المالي بما جعلها فحرية تنقل الأشخاص لم تطبق منذ 1972 الى غاية 2017، والضريبة الموحدة لم يتحقق منها سوى 33%، والتعهدات المتعلقة بمنطقة التبادل الحر الافريقية ZLECAF لم يتم الالتزام بها بما جعل المجموعة تفرض قواعد عمل ذات مستويات على الدول لكن كل ذلك دون جدوى[1].

يفسر الالتزام المنخفض لدول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بناءً على حالة التجارة البينية فالقيود الهيكلية، والأنانية الوطنية، وهشاشة البلدان، قضايا السلطة وما إلى ذلك، هي العوامل المعقولة التي تفسر مستوى التزام الدولة الضعيف نسبيًا، هذا ما جعل سيماك اقل التجمعات الإقليمية تكاملا في افريقيا فالتجارة البينية لم تتجاوز 5 %، على الرغم من القرارات المتخذة بشأن التعريفات الخارجية من أجل حرية حركة البضائع والأشخاص، وتنسيق السياسة الضريبية والجمركية، فالنتائج تكشف ضعف التزام الدول.

وهذا الاستنتاج العام المتمثل في ضعف الالتزام من جانب الدول يؤكده التطبيق "الفضفاض" لمبادئ التشغيل المنصوص عليها في اتفاقية الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى المؤرخ في جانفي 2009 في موادها 8، 51، 55، 56، 57. والتي تشمل: فوق الوطنية، والتبعية، والتكامل، والمواءمة والتنسيق والتقارب، درجة الامتثال لهذه المبادئ تجعل من الممكن تقييم القيود وأسباب عدم فعالية الالتزامات المقطوعة.

1- **مبدأ فوق الوطنية:** وهو أساس عمل أي مجموعة اقتصادية إقليمية، يعني أن دولها تتخلى عن جزء من سيادتها الوطنية وأنهم يمارسون هذه السيادة المفوضة معًا على مستوى لجنة سيماك، فالامتثال الطوعي لهذا المبدأ هو أول إشارة على التزام الدولة الفعال تجاه المجموعة، من ناحية أخرى يُظهر التنفيذ الطويل جدًا للقرارات التي تتخذها الهيئات فوق الوطنية التزامًا فضفاضًا من جانب الدول والأولوية المعطاة للمصالح الوطنية على حساب مصالح المجموعة،

[1] Gabriel Zomo Yebe, **L'engagement des pays dans l'intégration régionale CEMAC**, rapport ferdi, (Paris: Fondation pour les études et recherches sur le développement international, 2019) p.3.

حيث أنشأت الكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية شركات طيران وطنية بدلاً من شركة موحدة وفضلت معظم الدول تحسين شبكتها الداخلية.

2- مبدأ التبعية: هذا المبدأ يتجنب تضارب الكفاءة بين المستوى على المستوى الإقليمي والوطني، والقاعدة العامة هي أن القرار يجب أن يتخذ من قبل الهيئة الأقرب إلى المواطن، أظهرت العديد من الدراسات أن العديد من القيود تقييد تطبيق مبدأ التبعية في المجموعة على وجه الخصوص:

- عدم ملاءمة النصوص القانونية لواقع المنطقة.
- ضعف الموارد البشرية والمالية وسلطة الجهات الرقابية وتقييم البرنامج والسياسات.

3- مبدأ التنسيق والتقارب: يضمن هذا المبدأ التوافق بين السياسات وخطط التنمية نفذتها الدول الأعضاء المختلفة في المجموعة التي وضعت برنامج اقتصادي إقليمي وفي نفس الوقت حددت نفس البرامج الوطنية، ونتيجة لذلك نجد نفس الصناعات (التكرير والاسمنت والخمور) في معظم البلدان ، كما يتضح من تشابه المنتجات من دول سيماك عدم الاستفادة من الوفرة.

أما بالنسبة لمعايير التقارب التي وضعتها BEAC، في إطار المراقبة المتعددة الأطراف، تجد البلدان صعوبة في احترام ذلك ففي المراقبة المتعددة الأطراف التابعة للمجموعة لعام 2017 والتقرير المؤقت لتوقعات 2018، امتثلت ثلاثة دول فقط من أصل ستة لمعيار رصيد الميزانية[1].

يتضح من خلال المعالجة الدقيقة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى فشلها في إنجاح المسار التكاملي وعجزها عن التحرر المالي النقدي عن الخزينة الفرنسية بما جعلها رهينة لسياسات التبعية التي تنتهجها فرنسا وأوربا عموما بما يحد من اقلاع الدول التابعة وتحقيق التنمية المطلوبة.

[1] Gabriel Zomo Yebe, **ibid,** p.6.

المبحث الرابع: الجهود الدولية والإفريقية لتحقيق الاستقرار والأمن

المطلب الأول: الجهود الدولية "نادي الساحل وغرب إفريقيا"

الفرع الأول: جهود الأمم المتحدة

في إطار الإستراتيجية العامة للأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية تمت معالجة كل القضايا المتعلقة بالساحل الصحراوي وبرمجتها في إطار مشاريع وبرامج ومخططات، خصوصا منذ السبعينات.

طرحت المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي فيما يخص كيفية معالجة القضايا المتعلقة بالصراعات بالتركيز على عناصر الرأسمال الاجتماعي من خلال ما اسماه برنامج بناء الأمة والذي يتعدى مسائل بناء القدرات والأدوات الفنية المعتادة ليشمل تغيير الرؤى والقوالب الذهنية التي تتم من خلال تحديد الأهداف وبناء القيادة القادرة على تعبئة الأفراد خلف هذه الأهداف.

فالبنك الدولي يحث الدول على أن تحدد أولوياتها من خلال النظرة المتفحصة للحد الأدنى من مؤشرات الحكم الواجبة ولظروف الدولة من خلال عدة أدوات أهمها:

1- المشروع الإقليمي لدعم الاستقرار الرعوي ويهدف الى توفير دعم مالي لبناء سياسات تساعد على طرح بدائل للرعي الانتجاعي والتقليل من خطورته.

2- استراتيجية البنك الدولي للوقاية من النزاعات والشراكة من اجل السلم والامن في افريقيا[1].

أدت نهاية الحرب الباردة وما تلاها من انتشار الحروب والاضطرابات السياسية المعقدة والمتعددة الأبعاد في إفريقيا بين أواخر الثمانينات و1999، بالأمم المتحدة إلى التحول جذريا من حفظ السلم التقليدي إلى حفظ السلم المتعدد الأبعاد أو الجيل الثاني من مهام حفظ السلم لمواجهة الضرورات المتغيرة والتدخل في النزاعات.

---

[1] Grégory Chauzal, **Fix the unfixable, Dealing with full-blown crisis and instability: How to bring greater stability to the Sahel?** (Netherlands: The Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", December 2015) p.12.

تتضمن مهام حفظ السلم المتعدد الأبعاد عددا كبيرا من الأطقم العسكرية والمدنية للقيام بمهام متعددة منها:

"الإشراف على وقف إطلاق النار وتسريح القوات وإعادة دمجها في الحياة المدنية وتدمير الأسلحة، وضع وتنفيذ خطط إزالة الألغام، وعودة اللاجئين والمشردين، تقديم المعونات الإنسانية والإشراف على البنى الإدارية القائمة وإنشاء قوات شرطة جديدة وضمان احترام حقوق الإنسان وتنفيذ الإصلاحات الدستورية والقضائية والانتخابية والإشراف عليها ومراقبة تنظيم الانتخابات وإدارتها والإشراف عليها وتنسيق دعم إعادة التأهيل وإعادة البناء الاقتصادي"[1].

تعرضت الأمم المتحدة لانتقادات واسعة لإخفاقاتها في مهام حفظ السلام والتدخل في النزاعات، والذي أدى إلى إنشاء مجلس الخبراء لمراجعة مهام الأمم المتحدة، والذي رفع تقريره (تقرير الإبراهيمي) للجمعية العامة في عام 2000، مع توصيات حول كيفية تغيير قدرات الأمم المتحدة المؤسسية والوظيفية لحفظ السلم، كما تأثرت مهام حفظ السلم الأممية في إفريقيا بصورة عكسية بإحجام البلدان الغربية المتقدمة عن إرسال قواتها الوطنية إلى إفريقيا بتفويض أممي، وجاء هذا بعد حالة الفشل الأمريكي في الصومال 1993.

وفي الوقت الحالي هناك ست مهام أممية لحفظ السلام في إفريقيا: المهمة الأممية في السودان UNMIS، المهمة الأممية في كوت ديفوار UNOCI، المهمة الأممية في ليبيريا UNMIL، المهمة الأممية في الكونغو الديمقراطية MONUC، المهمة الأممية في إثيوبيا واريترياUNMEE، المهمة الأممية في استفتاء الصحراء الغربية MINURSO وهي أقدم مهمة أممية في القارة.

وشاركت الأمم المتحدة في عمليات حفظ سلم مشتركة كمهام المراقبة العسكرية، مع التجمعات الإقليمية وأهمها الايكواس في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار، ومع الاتحاد الإفريقي في بوروندي والسودان، والتعاون بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية الإفريقية يواجه تحديات التنسيق والمتابعة والقيادة والسيطرة على القوات وتوزيع المهام المشتركة ومسائل التوافق حول

[1] بطرس بطرس غالي، 1995

استيعاب القوات الإقليمية في مهام الأمم المتحدة فيما درج بعض العسكريين على تسميته تغيير قبعة القوات الأممية لتصبح قوات أممية[1].

أما رؤية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة برزت من خلال منتدى الحكم الإفريقي في الاهتمام بالتعدد والتنوع في القيم الثقافية والخبرات التاريخية، وارتكزت على مدخلين لتحقيق الحكم الرشيد الأول يتعلق بوجود ديمقراطية والثاني يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين دون تمييز، من خلال خمسة مؤشرات يبرز فيها المؤشر القاعدي المتعلق ببناء السلام والاستقرار، من خلال دعم قدرة المنظمات الإقليمية الإفريقية والمنظمات غير الحكومية على بناء السلام ومنع وإدارة الصراعات وإيجاد مناخ المصالحة ودعم البحث العلمي في مجال الصراعات.

وبرز جهود البرنامج الأممي في دعم إنشاء أنظمة الإنذار المبكر على المستوى القاري وعلى المستوى الإقليمي الفرعي، للتعامل بالخصوص مع ظاهرة الدول المنهارة والتي برزت بشكل قوي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

عقد منتدى الحكم الإفريقي منذ إنشائه من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1996 خمسة مؤتمرات حتى عام 2003، الأول بأديس أبابا عام 1997 والثالث بباماكو وتمحور حول الحكم الرشيد والصراعات[2].

الفرع الثاني: جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

سعت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى تطبيق برنامج لإصلاح نظم الأمن انطلاقا من رؤية ترتبط بضرورة تغيير المقاربة الأمنية لدى الأفارقة من مفاهيم الأمن الصلب إلى الأمن الإنساني من خلال دمج مقاربات الحكم الرشيد في برنامج الإصلاح[3].

ساهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الصحراوي من خلال انشاء نادي الساحل سنة 1976 بالتعاون مع الدول المؤسسة للجنة

---

[1] ديفيد فرنسيس، مرجع سابق، ص.142.

[2] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة حالة نيباد**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005، ص.100.

[3] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة حالة نيباد**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005، ص.82.

المشتركة لمكافحة الجفاف التي تأسست سنة 1973، ومنحت للنادي مكتبا داخل مقرها العام في باريس بغرض مكافحة التصحر.

تركز نشاط النادي خلال الربع قرن الأول من تأسيسه 1976-2001 على القيام بالدراسات اللازمة لمواجهة التحديات التنموية في منطقة الساحل من اجل تقديم دعم دولي لنشاط اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف CILSS، بالإضافة الى تأسيسه لشبكة الوقاية من الازمات الغذائية في منطقة الساحل، وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب افريقيا سنة 1984[1]، ليتم حشد الجهود من خلال النشاط المشترك للنادي مع اللجنة وامضاء ميثاق الدعم الغذائي سنة 1990 والذي يضمن مساعدات ودعم من طرف مجموعة دولية تتكون من الولايات المتحدة، فرنسا، كندا، المانيا، هولندا، الاتحاد الأوربي (السوق الاوربية المشتركة آنذاك) والذي جاء تتويجا لـ **"إعلان باريس لجدوى الدعم"** والذي استفادت منه دول النيجر ومالي وموريتانيا وتشاد وبوركينافاسو والسينغال، وهذا النشاط التنظيمي جعل غرب افريقيا اليوم أكثر الأقاليم قدرة على إدارة المعونة الدولية[2].

وخلال سنة 2001 وبالتعاون مع دول غرب افريقيا من خلال السيدياو والايموا تم توسيع نادي الساحل الى إقليم غرب افريقيا ما أدى الى دمج منطقة الصحراء الكبرى وقضاياها في غرب افريقيا وبناء عليه تم توجيه الدعم الدولي لدول الساحل لصالح غرب افريقيا.

عزز النادي التفكير الاستراتيجي لهذه المنظمات ودعم السياسات الإقليمية في مجالات الزراعة والتعاون عبر الحدود ومنع النزاعات والتكيف مع تغير المناخ والثروة الحيوانية والهجرة، من خلال تعزيز العمل الإقليمي، يساهم مركز النادي في إثبات أن التحديات العالمية المعاصرة الكبرى تشكل أحجية من القضايا الإقليمية المحددة والمترابطة.

شرع النادي في إصلاح كبير مع بداية سنة 2010، وافق أعضاؤه على تفويض يحدد شكلًا جديدًا لنشاط النادي، كما أعادوا تحديد علاقة النادي مع منظمة التعاون الاقتصادي

---

[1] Club de Sahel, l'un des chemins de la coordination : le réseau pour la prévention des crises alimentaires dans les pays du sahel (Paris : oecd, 1985) p.2.

[2] Philippe Lavigne Delville, « Déclaration de Paris » et dépendance à l'aide : éclairages nigériens, **Politique africaine,** 2013/1 (N° 129) pp.135-155.

والتنمية واشراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل كأعضاء كاملي العضوية بداية من جانفي 2011.

أضحت عقيدة النادي مبنية وفق رؤية لخصها يحي صو السفير السابق بالسيدياو لدى الاتحاد الأوربي على دور موجه للنادي من قبل إقليم غرب افريقيا يتمثل في:

"لا تتطلب عملية التكامل الإقليمي مؤسسة إضافية في المنطقة، بل تتطلب دعمًا على المستوى الدولي يمكن أن يساعد في جعل صوت غرب إفريقيا مسموعًا بشكل أفضل في المناقشات العالمية"[1].

لتؤكده سكرتارية لنادي من خلال التقرير السنوي لسنة 2012 باعتبار النادي صوت غرب افريقيا في المنصات العالمية الذي يوصل مبادرات التعاون والتنمية.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي "نيباد"

لعل ما يبرز في تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي هو بروز المؤسسات والهياكل المتعلقة بالقضايا الأمنية، من آليات لحل الصراعات إلى إرسال قوات لفرض أو حفظ السلام، إلا أن هذا لا يلغي جهود المنظمة قبل تحولها إلى الاتحاد في حل الصراعات أو نشر قوات افريقية، وأبرزها في منطقة الساحل الصحراوي نجد نشر قوات افريقية في تشاد وجهود السلام في الصحراء الغربية، إلا أن جهودها في تشاد باءت بالفشل نتاج حالة الاستقطاب بين الدول الإفريقية ابان فترة الحرب الباردة.

ورغم تصدي المنظمة لبعض الصراعات منذ انشائها في 1963، الا أن ادارتها للصراعات على نحو منظم ومؤسسي لم يبدأ إلا عام 1993 من خلال إنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها[2].

---

[1] Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, **Rapport Annuel 2012** (Paris, OECD, 2013) p.2.

[2] احمد علي سالم، العمل الأمني الجماعي في منظمة الوحدة الإفريقية، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،29-30 ماي 2005، ص.170.

بل أن القدرة على التعامل مع الصراعات لم يتحقق إلا بعد قيام الاتحاد الإفريقي في 2002، وما تبعه من إنشاء أجهزة ومؤسسات متعددة تختص بشؤون الأمن في القارة حيث اتضحت الإرادة السياسية للدول الإفريقية وقناعتها بأهمية المؤسسات الأمنية الإقليمية في التعامل مع قضايا الأمن والصراع[1].

بعد تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي برزت عديد الآليات المؤسسية والهياكل التنظيمية بهدف توسيع نطاقها وملفها الأمني، وشملت هذه الآليات مجلس السلم والأمن والشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا نيباد وآلية المراجعة الإفريقية ومجلس الحكماء، وتم إلغاء بند عدم التدخل في الشؤون الداخلية من ميثاق الاتحاد الإفريقي بما سمح بالتدخل في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب ضد الإنسانية[2].

برزت معظم جهود منظمة الوحدة في فض النزاعات في الوساطة والتحكيم والمصالحة اعتمادا على كل من آليات المنظمة المؤسسية وحسن نوايا كبار الدول الأعضاء وتزامن إنشاء الاتحاد الإفريقي مع التحول الجاري فعليا لإطار السلم والأمن داخل الكيان الإقليمي لتولي مهمة حفظ سلم متعدد الأبعاد.

أدى توسيع نطاق المشروعات الإقليمية المختلفة لتشمل السلم والأمن وإدارة النزاعات إلى ظهور عديد التحديات والفرص التي تشكل أساس التعاون والشراكة الدولية والإقليمية البناءة بما يؤدي إلى دعم القدرات المؤسسية والفنية والتنفيذية للكيانات الإقليمية في إفريقيا للقيام بمهام التدخل في المنازعات ودعم السلم.

يرتبط موضوع التكامل الإقليمي كهدف استراتيجي لمنظمة الوحدة الإفريقية بتوصيات عديدة للقمم الإفريقية خصوصا قمة الجزائر 1968 وقمة أديس أبابا 1973 و1977، والذي كرسته قمة منروفيا في 1979 من خلال إعلان منروفيا القاضي بتسريع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا.

---

[1] نورا كمبمان، الهيكل الأمني الجديد في إفريقيا، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،29-30 ماي 2005، ص.171.

[2] ديفيد فرانسيس، مرجع سابق،ص.138.

وتكريسا لخطة لاغوس **1980** التي جاءت كتطبيق ل"**إعلان منروفيا**" في القمة الإفريقية 1979، برزت العديد من التكتلات الإقليمية، وازداد العمل على تقوية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWS، وتعتبر خطة لاغوس المبادرة الأكثر تركيزا على التكامل الاقتصادي كشرط ضروري للخروج من التخلف وتحسين أوضاع إفريقيا[1].

ركز الإعلان الذي اتفقت عليه الدول الإفريقية في برنامج "**أولويات إفريقيا لاسترداد عافية الاقتصاد**" أو **خطة لاغوس** 1980، على العمل على خلق منبر موحد على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي والعالمي لدعم البرنامج خلال الخطة الخماسية 1986–1990، من اجل التعجيل بالتكامل الاقتصادي لدعم قدرة إفريقيا التفاوضية على المستوى العالمي.

وكانت **معاهدة ابوجا** 1991 المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية AEC كخلاصة مجهود منظمة الوحدة الإفريقية في مجال التكامل الإقليمي، ثم تم تبني ما يعرف ب"**أجندة القاهرة**" في القمة الإفريقية أديس أبابا 1995، والتي ركزت على الحكم الراشد والتحول الديمقراطي كشروط للتنمية الاقتصادية.

تميزت بداية القرن الواحد والعشرين في إفريقيا بحدثين هامين أولاهما تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي وثانيهما إطلاق برنامج عالمي لتنمية إفريقيا تمثل في الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا نيباد[2].

الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا رؤية محلية وإطار استراتيجي إفريقي لوضع إطار متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، جمع بين مبادرتين هما MAP التي تقدمت بها الجزائر نيجيريا وجنوب إفريقيا والتي كانت تركز على الشروط الضرورية والمناخ المطلوب

---

[1] حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة نيباد، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،29-30 ماي 2005، ص. ص.101-132.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا**، البيان الختامي للدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 3 – 7 فيفري 2003.

لمسيرة تنموية متسارعة ومستدامة، وOMEGA التي تقدمت بها السينغال والتي تركز على تطوير البنية التحتية وتطوير وتحديث القطاعات الاقتصادية[1].

ارتكزت مبادرة نيباد على مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه إفريقيا من خلال الشراكة مع الدول المتقدمة وخصوصا مجموعة الثمانية والاتحاد الأوربي وبرنامج TICAD 3 أي مؤتمر طوكيو العالم الثالث لتنمية إفريقيا وكذلك من خلال أجندة الأمم المتحدة لتنمية إفريقيا UN NADAF، والعمل الجماعي على مستوى القارة سواء في إطار الاتحاد الإفريقي أو التكتلات الفرعية.

ولتحقيق أهداف المبادرة تم وضع مبادرات جزئية أهمها مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، والتي تمخض عنها آلية مراجعة النظراء التي تهدف إلى مراجعة التزام الدول الإفريقية بقواعد الحكم الرشيد وممارسة الضغط الجماعي لدعم السياسات والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[2].

انصب اهتمام نيباد فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي بقضايا الديمقراطية ومنع النزاعات وإدارتها وتهيئة ظروف الاستقرار، بما يبرز أن برنامج نيباد كان يرى في التنمية متغيرا خارجيا يرتبط بالنظام الاقتصادي العالمي والقوى المؤثرة فيه أكثر من ارتباطه بالمتغيرات المحلية، ورأى في التكامل الإقليمي أو شبه الإقليمي كصانع أو مهيئ للأرضية التي تبنى عليها التنمية[3].

لكن من جهة أخرى تتعرض مبادرة نيباد للتكامل من خلال الجزء المتعلق بالمناهج الفرعية والإقليمية للتنمية من خلال ضرورة تعزيز التجمعات الاقتصادية الفرعية الخمسة.

ومن الضوابط التي أملتها مجموعة الثمانية هي ما يمكن أن يوحد السياسات الوطنية والإقليمية، فالاستناد إلى آلية النظراء التي تقوم على مؤشرات متعددة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فتبني الدول الإفريقية للديمقراطية والحكم الراشد وإعادة ضبط

---

1 حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة نيباد، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،29-30 ماي 2005، ص. ص.101-132.

2 راوية توفيق، **مرجع سابق.**

3 حسن وداعة الله الحسن، مرجع سابق.

المنظومة القانونية بما يكرس الشفافية ويكافح الفساد خصوصا المالي منه والذي يتعلق بغسيل الأموال ودوره في تمويل الإرهاب[1].

كذلك يتم التركيز على الأولويات القطاعية حيث أن نيباد حددت معالم السياسات القطاعية وتركيزها على الإنتاج كمتغير رئيسي لنهضة اقتصاديات إفريقيا وتشجيع علامة "**صنع في إفريقيا**"، مع التأكيد على المشروعات الإقليمية لتجاوز عقبة التخلف في البنية التحتية لدى الدول خصوصا الفقيرة منها.

ومما يلفت الانتباه أن توزيع نيباد للدول في لجنة التطبيق قد وضع مالي من بين الدول التي تضع السياسات والأولويات وبرامج المتابعة في غرب إفريقيا (إضافة إلى السينغال ونيجيريا)، وكذلك الإشراف على ضمان السلم والأمن وفض النزاعات من خلال إجراء تقييم استراتيجي دقيق لمواقف الدول المتأثرة بالصراع، ووضع نظام إنذار مبكر على المستوى الإقليمي ومنع انتشار الأسلحة الخفيفة، وان كانت مالي هامة باعتبارها قلب منطق الساحل والصحراء إلا أن ذلك الدور المنوط بها هو بعيد كل البعد عن واقعها كدولة فاشلة[2].

ويتضح من خلال الطرح التنموي لنيباد تبني المبادرة للنمط الليبرالي الجديد للتنمية والذي يؤكد على ضرورة دعم قدرات الدولة للقيام بمهامها التنموية، سواء في جانبها المؤسساتي السياسي لتكريس الرقابة والشفافية وتحسين الكفاءة والمحاسبة في جهاز الخدمة المدنية، أو إشراك القطاع الخاص وإلزامه بالتقيد بمبادئ المساءلة والمحاسبة لمكافحة الفساد والرشوة.

شاركت الجزائر في صياغة المبادرة وتكفلت بملف الموارد البشرية، حيث لعبت دورا كبيرا في إرساء دعائم التعاون الدولي لصالح إفريقيا، أما ليبيا فقد اعتبر القذافي نيباد مشروعا استعماريا جديدا، وان الغرب يحاول فرض القيم الليبرالية على إفريقيا، لكن هذا الرفض مرده هو عدم إشراك الفواعل الإقليمية الخمس الجزائر مصر نيجيريا السينغال وجنوب إفريقيا لليبيا حتى

---

[1] حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة نيباد، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،29-30 ماي 2005، ص. ص.101-132.

[2] نيباد

وان حاولت هذه الفواعل إشراك ليبيا في عضوية اللجنة التنفيذية للمبادرة قصد وقف انتقادات القذافي[1].

هذه الرؤية ولو أنها مواكبة لحملة التحول الديمقراطي التي عرفها العالم ككل بعد سقوط المعسكر الاشتراكي إلا أنها تعززت خلال كل البرامج والوثائق والمؤتمرات الإقليمية والدولية حول إفريقيا، واكتملت الرؤية بهذا الخصوص في إطار مبادرة نيباد التي جمعت بين العمل الوطني والإقليمي والشراكة الدولية لإعادة قطار إفريقيا إلى السكة، فالاتحاد الأوربي وأمريكا وكل المانحين ارتبط دعمهم للدول الإفريقية بسياسة المشروطية السياسية المتمثلة في آليات الحكم الرشيد.

طرحت نيباد آلية التقييم من قبل النظراء كآلية افريقية لتحقيق الحكم الرشيد من خلال ممارسة بعض المنظمات وعلى رأسها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي تطبق الآلية منذ السبعينات في مجالات التنمية الاقتصادية كآلية لتبادل المعلومات والخبرات لدعم عملية صنع القرار وصياغة سياسات ناجحة اعتمادا على تقييم نظير آخر أي دولة لدولة أخرى[2].

استندت الآلية إلى ثلاث وثائق أساسية هي: برنامج شراكة الألفية لإحياء إفريقيا MAP الخاص بجنوب إفريقيا، وخطة OMEGA الخاص بالسنغال، والتعاهد العالمي لإحياء إفريقيا CARالخاص بالولايات المتحدة والذي صاغه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والذي أكد على الحكم الرشيد لضمان مساعدة عالمية لإفريقيا.

وباعتبار الضابط هو المنظومة العالمية الغربية والجهاز المؤهل لتنفيذ الآلية هو جهاز عالمي يتمثل في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فقد سارت الآلية وفقا لنموذج غربي بني على ثلاث مؤشرات: وهي التمثيل السياسي والكفاءة المؤسسية والإدارة الاقتصادية[3].

إلا أن الملاحظ أن كل من هذه المؤشرات تتعارض والواقع السياسي والاقتصادي لدول الساحل، حتى فيما يتعلق بمستوى تمثيل الجماعات في النظام السياسي بحيث أن المطالب

---

[1] راوية توفيق، **مرجع سابق.**
[2] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة حالة نيباد**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005، ص. 109.
[3] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة حالة نيباد**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005، ص.112.

الاثنية لا يمكن تعويضها بوجود ممثلين عن القبيلة في النظام بقدر ما يتعلق بتلبية تلك المطالب وخصوصا الاعتراف الاثني.

والنظرة الإفريقية للحكم الرشيد برزت بشكل واضح في وثيقة "**إعلان عن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والحكم في مجال الشركات الخاصة**"، والتي ميزت الحكم الرشيد في أربعة مجالات: الحكم السياسي الرشيد، الحكم الاقتصادي الرشيد، الحكم الرشيد في مجال الشركات الخاصة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

حيث يركز الحكم السياسي الرشيد على منع الصراعات الداخلية والإقليمية والحد منها، وحماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية، وهنا تعتبر الوثيقة أن الهدف الأساسي للحك السياسي الرشيد هو القضاء على ظاهرة الصراع.

---

[1] راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة حالة نيباد**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005، ص.120.

خلاصة:

يبرز من خلال التفاعلات الإقليمية في منطقة الساحل الصحراوي البعد السياسي للسياسات والبرامج الخاصة ببلدان المغرب العربي الموجهة لمنطقة الساحل الصحراوي ما عدا دولة المغرب التي تسعى إلى تحقيق منفعة اقتصادية من سياساتها.

أما دول غرب إفريقيا فسعيها للاستفادة من وضعية منطقة الساحل الصحراوي جعلها توجه أنظارها بشكل كبير لدولها، ابتداء من تركيز كل البرامج الدولية على اعتبار منطقة الساحل الصحراوي تابعة لغرب إفريقيا، أي أن كل البرامج تمر عبر داكار بما جعل السنغال مركزا فعالا في كل السياسات المتعلقة بمنطقة الساحل الصحراوي.

وبالنسبة لدول وسط افريقيا فالتبعية التامة لدولها الى الاستعمار الفرنسي في شقه النقدي جعلها عرضة لاهتزازات اقتصادية طويلة الأمد.

وما يبرز من خلال معالجة دوائر التكامل الإقليمي في غرب ووسط وشمال افريقيا هو تفكيك البرامج حتى يتسنى بناء سياسات ناجعة بناء على الاتفاقات والمعاهدات في كل القطاعات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية وحتى الثقافية.

الفصل الرابع: آفاق التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي

تمهيد:

"لا توجد دولة افريقية مستقلة اليوم لديها فرصة لاتباع مسار مستقل للتنمية الاقتصادية بمفردها، وكثير منا ممن حاولوا القيام بذلك دُمروا تقريبًا أو اضطروا للعودة إلى حظيرة القوى الاستعمارية السابقة، لن يتغير هذا الموقف ما لم تكن لدينا سياسة موحدة تصلح على المستوى القاري".

كوامي نكروما، 1963

على ضوء هذه الخلاصة تتناول الدراسة آفاق التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي وفق مقاربة جامعة مبنية على الفكرة الأقاليمية باعتبار أن تجارب التكامل الإقليمي التي عرفتها إفريقيا عموما والأقاليم المُتشكلة على حدود فضاء الصحراء الكبرى عرفت انتكاسات حالت دون تحقيق إنجازاتها، وترتيب قواعدها يحتاج الى معرفة الضوابط التي تتبني عليها والأسس الفكرية التي تغرس بذورها، والمبادرة التي تنمي جذوتها وتعزز مكانتها ألا وهي:

"مبادرة تمنراست للتعاون الأقاليمي" تيسير TICIR

"Initiative de Tamanrasset pour la Coopération Inter-Régionaux"

تعالج الدراسة في هذا الفصل القضايا الثلاث من خلال تصور يتشكل من ثلاث محطات التفكيك، التركيب، ثم طرح البدائل.

المبحث الأول: آفاق التكامل الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي:

المطلب الأول: التكامل الإقليمي في المغرب العربي

ترتبط مسألة التكامل الإقليمي في الإقليم الفرعي المغاربي في تبرير وجودها بأبعاد متعددة منها ماهو متعلق بالكفاح المشترك ضد الهيمنة الاستعمارية والمتجسد في النضال النقابي داخل تنظيم نجم شمال افريقيا بقيادة الراحل مصالي الحاج، وفي مكتب المغرب العربي بالقاهرة، وبعدها في الكفاح المسلح للثورة الجزائرية التي جعلت من وحدة المغرب العربي **هدفا ثوريا**، ويندرج البعد الثاني في التكامل العربي تحت التزامات الجامعة العربية الذي قادته الدول المستقلة وعززته موجة الوحدة والاندماج التي طبعت فترة الستينات والسبعينات وجسدته بعض المحاولات التي تبنتها ليبيا مع تونس، والجزائر مع تونس.

لعبت توجهات المغرب بعد استقلال اخر بلد في المغرب العربي عام 1962 الحاجز المعيق لبناء أية تجربة تكاملية في الإقليم، ورغم كل الأحداث والأوضاع والقضايا المثارة منذ 1962 إلى غاية 1988 تم تجاوزها وتأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989، وانطلق التكامل المغاربي في فترة حساسة عالميا وإقليميا وداخليا لم تسمح ببناء الثقة وكان للعامل الخارجي دورا كبيرا فيها خصوصا للأثر السلبي الذي ينتجه التكامل المغاربي على الضفة الشمالية للمتوسط والتجربة الاوربية المكتملة بعد سقوط جدار برلين.

لينتهي المسار التكاملي بأحداث مراكش في 1994 وتعود حالة الجمود لتسود الإقليم الفرعي المغاربي، وتتبنى الجزائر خيار التعاون الثنائي وتنمي علاقاتها مع كل من تونس وموريتانيا وليبيا وتتبنى المغرب الخيار الأوربي والافريقي والخليجي مستعينة بشبكة علاقات العائلة المالكة ومدافعة عن مصالح السلطة بدل مصالح الدولة والتي لا يمكن ان تكون الا بوحدة المغرب العربي.

تخضع عملية تقييم التكامل الإقليمي المغاربي لمؤشر التكامل الإقليمي في افريقيا الذي يصدره الاتحاد الافريقي بالتعاون مع اللجنة الأممية الاقتصادية لإفريقيا ويقوم على خمسة مؤشرات: التجارة، الإنتاج، الاقتصاد الكلي، حرية تنقل الأشخاص، البنية التحتية[1].

[1] Union Africain, **Indice de l'intégration Régionale en Afrique**, rapport 2019, pp.20-23.

ففيما يخص المؤشر العام للتكامل الإقليمي المغاربي فهو يعد سنة 2021 أضعف البنى الإقليمية في افريقيا تكاملا بمجموع 0.52 من 1 مقابل 0.74 للايكواس وبأربعة وثلاثين (34) اتفاقية لغاية سنة 2021[1].

أما على مستوى الدول فتعد تونس سنة 2019 أكثر الدول تكاملا بمعدل 1/0.78 تليها المغرب بـ 1/0.55 فالجزائر 1/0.54، ليبيا 1/0.30 فموريتانيا 1/0.25[2].

أما على مستوى المؤشرات فتخضع لثلاثة أبعاد في دراسة كل مؤشر وهي مستوى الأولوية، تطوير الوسائل القانونية، تأثير الصكوك، ويبرز وفقا لهذا مايلي:

1-التكامل التجاري الإقليمي: يُقيم وفق نسبته من الناتج المحلي الخام، وبلغ المؤشر العام للإقليم 0.48 سنة 2019، ونجد تونس الأولى بـ: 1/0.79 تليها الجزائر بـ: 1/0.5 فالمغرب بـ: 1/0.47.

2-التكامل الإنتاجي الإقليمي: يرتبط المؤشر بعملية تصدير واستيراد السلع المنتجة إقليميا وتبلغ نسبة المؤشر بـ 1/0.44 وهي نسبة ضعيفة، تحتل تونس فيها كأكثر دولة مستوردة للسلع الإقليمية بنسبة 0.79، والمغرب كأكبر مصدر بنسبة 1/0.63.

3-التكامل الاقتصادي الكلي: رغم ان هذا المؤشر هو الأضعف بالمقارنة بباقي التجارب التكاملية الافريقية بنسبة 0.43 /1 سنة 2016، فالتكامل النقدي لا يصل الى النموذج غرب او وسط افريقيا اين نجد عملة واحدة وبنكا مركزيا واحدا، الا انه يمكن تبيان ترتيب الدول التي أعطت أولوية للتكامل النقدي وصادقت على الاتفاقيات وادخلتها حيز التنفيذ وهي على الترتيب المغرب بنسبة 1/0.99، تليها موريتانيا بـ0.67، فتونس ب 1/0.64 فالجزائر بـ 1[3]/0.40.

4-تكامل البنية التحتية: وارتكز هذا المؤشر على البنية التحتية الخاصة بالنقل الجوي بمؤشر كلي بلغ 1/0.50، وبرتبة أولى لتونس 1/0.90 على المستوى الإقليمي والافريقي حسب البنك الافريقي للتنمية، تليها ليبيا 1/0.56، فالجزائر بـ0.54، فالمغرب بـ 1/0.52.

---

[1] الاتحاد الافريقي، **مؤشر التكامل الاقليمي في افريقيا**، تقرير 2021، ص.52.

[2] Union Africain, **rapport 2019**, p.97.

[3] Union Africain, **Indice de l'intégration Régionale en Afrique**, rapport 2016, pp.28.

5-حرية تنقل الأشخاص: ارتبط المؤشر بالمصادقة على بروتوكول كيغالي وإلغاء تأشيرات الدخول وبلغ المؤشر 1/0.43 وهو مؤشر ضعيف بسبب ان ليبيا نسبتها 1/0.0 والمغرب 1/0.11 اما المرتبة الأولى فلموريتانيا بـ 1/0.75 والتي صادقت على البروتوكول ومنحت حرية تنقل الأشخاص لأي شخص بدون تأشيرة، تلتها تونس ب0.65 فالجزائر ب0.64[1].

يظهر من خلال المؤشرات الخمس أن التكامل التجاري والبنية التحتية وحرية تنقل الأشخاص تأخذ الحيز الأكبر من مجالات التكامل بسبب مصادقة الدول الخمس على المعاهدات الخاصة بها، كذلك لعبت حرية تنقل الأشخاص عبر الحدود بين الدول الأربع ماعدا المغرب وتطور العلاقات الثنائية بين الجزائر والدول الثلاث تونس، ليبيا، موريتانيا دورا في ارتفاع نسبة المؤشرات.

على الرغم من عدم تحقيق اتحاد المغرب العربي لما نصت عليه معاهدته التأسيسية إلا أن العائق يبرز في دولة المغرب والتي تطرح إشكالية حقيقية تفرض طرح مقاربات عديدة تنتهي في كل الحالات بالذهاب نحو التكامل الإقليمي دون المغرب خصوصا وان البيئة الدولية الحالية وطبيعة التحالفات المغربية على المستوى الإقليمي والدولي زادت من شدة الصراع ودرجة التباعد بين صانع التكامل الإقليمي وهو الجزائر لعدة أسباب منها جيوسياسية ومنها اقتصادية.

بالمقابل تطرح المملكة تصور أطلق عليه "**تكلفة اللامغرب**" وهو تصور ينطلق أساسا من التبرير الداخلي للمملكة على أساس أن السبب الرئيس لانعدام التنمية في المملكة يرجع الى الحدود المغلقة مع الجزائر، واعطت له تحوير يقول أن الدول المغاربية تدفع ثمنا باهضا بسبب عدم بناء التكامل المغاربي، وبمنطق السلطة تريد المملكة من الجزائر تحمل التكلفة الاجتماعية للحفاظ على النظام الملكي.

إن بناء تحالفات ثنائية يكون محورها الجزائر من خلال تحديد الأولويات فتطوير النصوص القانونية بينها وبين الأطراف الثلاث كل على حدى ثم تثبيت المعاهدات والتصديق عليها وفتح المجال للاستثمارات المتبادلة وتبادل السلع يعزز الاعتماد المتبادل ويشجع الدول الأربع على التفكير في مسار تكاملي بعيدا عن المملكة المغربية.

---

[1] Union Africain, **rapport 2019**, p.102.

فالمقاربة الأقاليمية تدفع بدول المغرب العربي الى ضرورة التكامل حتى تعزز من قدراتها التفاوضية مع السيياك والسيدياو، وتلزم دول المغرب العربي بتطوير دول التماس مع الأقاليم الأخرى (ليبيا في علاقتها مع وسط افريقيا، موريتانيا مع غرب افريقيا) خصوصا وان موريتانيا سبق وان كانت عضوا ناشطا في البناء الإقليمي الخاص بغرب افريقيا وسبق وان أسست بناء إقليميا مع السينغال لاستغلال حوض نهر السينغال وليبيا خاضت تجربة تجمع الساحل والصحراء.

المطلب الثاني: التكامل الإقليمي في غرب افريقيا

ظهر اتحاد غرب إفريقيا في نوفمبر 1958 بين غينيا وغانا وانضمت اليه ليبيريا في 1959، وكصدى لهذا الاتحاد ظهر اتحاد مالي بين الجمهوريات ذات الحكم الذاتي في المجموعة الفرنسية وهي السنغال، بنين، مالي، وبوركينافاسو، والذي التفت حوله السياسة الاستعمارية واستخدمته لمصلحتها بعد تزييفه وتشويهه[1].

فالنموذج التاريخي لاتحاد غرب افريقيا والتراكمات السياسية والاقتصادية سواء بمدخلها الاستعماري الناتج عن بناء فدراليات تجمع عدد من المستعمرات يمكن أن يكون النموذج الامبريالي التابع فيما بعد والذي تمثل في UMEOA، والنموذج الافريقي التحرري الذي برز مع اتحاد غرب افريقيا الذي جاء بين غينيا وغانا ثم انضمت اليه ليبيريا كان بداية خطوة مهمة فيما يتعلق بالأهداف التحررية، فبناء افريقيا الحرة سياسيا واقتصاديا وفقا لمنظور اكرا 1958 واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة برزت افكاره التحررية في هذا البناء الإقليمي[2].

إن تقييم التجربة التكاملية في الإقليم الفرعي لغرب افريقيا يرتبط بتقييم تجربتين تجربة الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا، وتجربة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فالايموا كتجربة تمتد هياكلها خصوصا النقدية الى الفترة الاستعمارية، وساهمت مؤسساتها في

---

[1] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.553.

[2] F. Sengat-Kuo, **ibid.**

تثبيت الارتباط العضوي بين الإقليم وفرنسا في جميع المجالات من خلال اللغة بفرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية، الفرنك الافريقي كعملة، والخزينة الفرنسية كبنك مركزي تروج لها الدوائر العلمية الفرنسية انها تجربة تكاملية نموذجية في التكامل النقدي تستحق الإشادة والتعميم[1].

تشمل الايموا ثمانية دول تترتب اغلبها المراتب الأخيرة في قائمة التنمية والتحديث العالمية، وتعاني من حالة تخلف وفشل دولاتي صعبة، لكن هذا لم يمنعها من طرح بدائل إقليمية لمعالجة القضايا الداخلية من خلال طرح حزمة قانونية تخص توجيه السياسات العامة للدول الأعضاء في القطاع النقدي والمالي، القطاع التجاري والجمركي، القطاع الاقتصادي الجزئي[2].

واختلفت نسبة الاستجابة للبرامج التكاملية حسب الدول فبالنسبة للقطاع التجاري تتصدر كوت ديفوار بنسبة 0.85، تليها النيجر بنسبة 0.77، فالسينغال ب 0.73، وبمعدل إقليمي بـ 0.67، وفي البنية التحتية يبرز سعي الدول الأعضاء الى رقمنة القطاع الجمركي بتوحيد الاليات وتكوين إدارة إقليمية معتمدة على التكنولوجيا الحديثة والاتصالات وتتصدر السينغال بنسبة1/1 كاملة هذا المجال تليها بوركينافاسو ب0.8 فكوت ديفوار فيما تتذيل مالي والنيجر الترتيب[3].

وهذه المؤشرات منحت للايموا حضورا لمؤسساتها في الدول التي تنتمي اليها وهو الامر الذي جعل الايموا تمتلك مؤشرات تكاملية مرتفعة في المجال الاقتصادي باعتبار ان التجربة التكاملية مرت بمراحل عديدة وبفترات طويلة منذ الاتحاد الجمركي لسنة 1959 انتهاء بالايموا بالشكل الذي عليه في 1994، مقارنة بالمجال السياسي او الأمني/العسكري حيث تنتفي ميكانيزمات إقليمية لدى الايموا لمعالجة القضايا السياسية والأمنية/العسكرية خصوصا باعتبار دول الاتحاد تعيش حالة لا استقرار سياسي ومعدل انتقال السلطة بالانقلابات العسكرية يتصدر الترتيب العالمي.

---

[1]Gnimassoun Blaise, L'intégration de l'UEMOA est-elle pro-croissance?, **Revue d'économie politique**, vol. 129, no. 3, 2019, pp. 355-390.

[2] Yves Bourdet, **Limites et défis de l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest**, (Stockholm; ASDI, 2015) p.17.

[3] Joël Cariolle, Principes et application à l'UEMOA d'un indice d'engagement des Etats dans l'intégration commerciale, (Paris: Fondation Ferdi, 2017) p.18.

أما بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "سيدياو" فهي مبادرة الدول غير الفرنكفونية في الإقليم الغربي لإفريقيا، وبالتالي فأول مسار ستستبعد منه تلقائيا هو التكامل الاقتصادي في المجال التجاري والنقدي وهو الذي جعل مؤشرات التكامل في تجربة سيدياو ضعيفة وغير مجدية، إلا ان قوة اقتصاديات الدول المنضوية في سيدياو من خارج الايموا وهي نيجيريا وليبيريا وغينيا وغانا وسيراليون سمح لها بأداء دور تكاملي فعال[1].

لقياس مؤشرات التكامل نعتمد مؤشر التكامل الافريقي في افريقيا حيث يبرز أن المؤشر العام للإقليم ضعيف بلغ 0.44، تتصدره كوت ديفوار بنسبة 0.66 ثم بوركينافاسو بـ 0.56 فالسينغال بـ 0.51 اما على مستوى المؤشرات فنجد:

1-التكامل التجاري الإقليمي: بلغ المؤشر العام للإقليم 0.43 سنة 2019، ونجد كوت ديفوار الأولى ب 1/0.77 ومتصدرة لنسبة التبادلات داخل السيدياو، تليها الطوغو ب1/0.58 كأفضل مصدر مقارنة بالناتج المحلي الداخلي لها، فالسينغال بـ 1./0.56

2-التكامل الإنتاجي الإقليمي: يرتبط المؤشر بعملية تصدير واستيراد السلع المنتجة إقليميا وتبلغ نسبة المؤشر بـ 1/0.22 وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد الدول والامكانيات، تحتل كوت ديفوار فيها كأكثر دولة مستوردة للسلع الإقليمية بنسبة 0.71 وأفضل مؤشر في التبادل التجاري تليها نيجيريا بـ 0.54 كأكبر مصدر إقليمي فالسينغال بنسبة 0.38 ورغم ضعفها إلا أنها تتطور بشكل جيد.

3-التكامل الاقتصادي الكلي: يبلغ المؤشر العام 0.46 بريادة غينيا بنسبة 0.86 تليها بوركينافاسو بـ 0.83 ساهمت فيها الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، وتعد نيجيريا وغانا الأضعف بنسبة 0.25 بسبب نسبة التضخم الكبيرة في اقتصاداتها.

4-تكامل البنية التحتية: وارتكز هذا المؤشر على البنية التحتية الخاصة بالنقل الجوي بمؤشر كلي بلغ 1/0.29، وبرتبة أولى كوت ديفوار 1/0.65، تليها السينغال وجزر الراس الأخضر بـ 1/0.50 وتأتي النيجر بـ0.07 كأضعف نسبة[2].

---

[1] Yves Bourdet, **ibid**, p.25.

[2] Union Africain, **rapport 2019**, p.55.

5-حرية تنقل الأشخاص: ارتبط المؤشر بالمصادقة على بروتوكول كيغالي وإلغاء تأشيرات الدخول وتتبنى سيدياو خطة **إنجاز إقليم بدون حدود**، وبلغ المؤشر 1/0.73، تتصدره مالي والطوغو وبوركينافاسو بنسبة 1/1، ويرجع الى بعدين الأول مرتبط بنقص القدرة الرقابية للحدود والثاني بالبحث عن مصادر عبر الحدود[1].

كما حصلت السيدياو على نسبة عالية في التكامل الاجتماعي والتكامل المؤسساتي السياسي بنسبة 1/0.75، وبرز ذلك في انشاء مؤسسات وميكانيزمات خاصة بمجال الحكم الإقليمي والسلم والامن الإقليميين، كانت تطبيقا للاتفاقيات والبروتوكولات والمبادرات التي سعت اليها سيدياو بالتعاون مع الاتحاد الافريقي[2].

حددت السيدياو في رؤيتها الجديدة عناصر استراتيجية لتطوير التكامل الإقليمي تتمثل في:

1-إقليم بلا حدود يستطيع الناس فيه الوصول إلى موارد وفيرة ويكونون قادرين على استغلالها من خلال توفير الفرص في بيئة مستدامة.

2-إقليم متكامل يتمتع فيه السكان بحرية التنقل، وإمكانية الحصول على تعليم جيد وصحة جيدة، ويشتركون في الأنشطة الاقتصادية ويعيشون حياة كريمة في بيئة يسودها السلم والأمن.

3-إقليم تحكمه مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد[3].

وهذه الالتزامات ارتبطت بتحقيق الجدول الزمني الخاص بأجندة الاتحاد الافريقي، ومكنتها من انشاء سوق للأوراق المالية الإقليمية وبنك مركزي إقليمي وعملة واحدة.

يجعل تبنيها لفلسفة الامن الديمقراطي واولوية الاستقرار على التنمية تنحو نحو المجابهة مع العامل الخارجي المؤثر بقوة في الإقليم وما الحركات المناوئة لفرنسا في أغلب مستعمراتها السابقة ومحاولة طرح بدائل تتعلق بأحداث عملة جديدة 'الايكو' كبديل عن الفرنك الافريقي مؤشر من مؤشرات نجاح التجربة التكاملية للسيدياو.

---

[1] Union Africain, **rapport 2019**, p.56.

[2] الاتحاد الافريقي، **تقرير 2021**، ص.101..

[3] الاتحاد الافريقي، **تقرير 2021**، ص.100.

المطلب الثالث: التكامل الإقليمي في وسط افريقيا

شهد إقليم وسط إفريقيا تجربة مشابهة لما مر به إقليم غرب افريقيا عبر تجربة تكاملية مرجعيتها بناء إقليمي استعماري استكمل بعد استقلال دوله، ثم تجمع إقليمي جديد يستوعب الدول غير الفرنكفونية معترف به من الاتحاد الافريقي كتجمع إقليمي يمثل إقليم افريقيا الوسطى، ويبقى النموذجين مساهمين في العملية التكاملية في إقليم وسط افريقيا.

إن تقييم تجربة الاتحاد الجمركي والنقدي التي تحولت الى المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول افريقيا الوسطى يندرج ضمن إطار البنى الإقليمية ذات الهيمنة الخارجية فالعملة الموحدة والبنك المركزي الموحد كمؤشرات قوية للتكامل النقدي والذي يعد أعلى مستوى للتكامل الاقتصادي وجدت قبل وجود الدول.

وتبرز الآثار التالية على التجربة التكاملية:

1-تظهر الحقائق النمطية أن التكامل التجاري بين بلدان المجموعة ضعيفة ومنفتحة لكن غير متجانسة.

2-ضعف معاملات المتغيرات التقليدية لنموذج الجاذبية الاقليمية هي علامات متوقعة.

3-انخفاض مستوى الدخل الفردي وضعف التنوع الإنتاجي يقلل بدرجة كبيرة من الإمكانات التجارية.

4-ثبات تطور التبادل التجاري وإن كان على مستوى منخفض لا سيما في التدفقات الثنائية بين الكاميرون والدول الأعضاء الأخرى ما بين 1980-2003 حيث بغت نسبة المبادلات البينية 1.5% مقابل 65% في الاتحاد الأوربي[1].

يرجع هذا العجز الى عدة معطيات منها ان اغلب السلع المنتجة هي ثروات استخراجية حيث يحتل البترول 80% منه موجهة نحو السوق الأوربي يقابلها عجز في البنية التحتية للتنمية وتركيز على الواردات بدل الصادرات حيث مؤشر الاهتمام بتطوير الصادرات منخفض

---

[1] Avom Désiré et Dieudonné Mignamissi, Évaluation et analyse du potentiel commercial dans la Communauté économique et monétaire de l’Afrique centrale (CEMAC), **L'Actualité économique**, volume 89, numéro 2, juin 2013, p. 115–145.

جدا 1/0.12 تتصدره تشاد ب 0.79، مقابل اهتمام بتطوير الواردات بلغ 0.64 أقل دولة فيه الكاميرون بنسبة 0.15.

انعكس هذا في تضاعف التبادل التجاري مع الصين بصادرات قدرها 18% نحو الصين سنة 2010، وواردات قدرها 14% ناتجة عن سيطرة الاتحاد الأوربي بنسبة كبيرة عليها، وهذا يبرز ان تسارع التبادل التجاري مع الشركاء الخارجيين أكثر منه في التبادل البيني للمجموعة، ما جعلها التجمع الأقل تكاملا في التجمعات الإقليمية على المستوى العالمي[1].

اما بالنسبة الى الجماعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى سيياك فقد تبنت أهدافا تتعلق بالتعاون السياسي والأمني كمستوى أول يليه التعاون الاقتصادي والتجاري فتطوير البنية التحتية الإقليمية، واستطاعت ان تخطو خطو ات كبيرة في مسار التكامل بمؤشر تكامل وصل الى 0.62، وبميزة تفوق في التكامل البيئي هي الأعلى افريقيا بـ 0.74، أين تم إنشاء لجنة غابات افريقيا الوسطى ومركز تطبيقات التنبؤات المناخية بسبب وجود بحيرة تشاد وحوض الكونغو الذي يحوي ثاني أكبر غابة في العالم[2].

يرتبط قياس مؤشر التكامل على المؤشرات فنجد:

1-التكامل التجاري الإقليمي: بلغ المؤشر العام للإقليم 0.53 سنة 2019، ونجد الكونغو الأولى ب 1/0.89، تليها الغابون ب1/0.50، فتشاد بـ 1/0.40، وترتكز عملية التكامل التجاري في المجموعة على نسب أسعار تتناسب والسوق الإقليمية.

2-التكامل الإنتاجي الإقليمي: يرتبط المؤشر بعملية تصدير واستيراد السلع المنتجة إقليميا وتبلغ نسبة المؤشر بـ 1/0.32، تحتل الكاميرون فيها كأكثر دولة مستوردة للسلع الإقليمية بنسبة 0.87 والمرتبة الثانية في الصادرات نحو الإقليم لصالح الغابون التي تحتل المرتبة الأولى رغم انخفاض نسبة المؤشر لديها 0.39، تحتل الكونغو برازافيل المرتبة الثاني في المؤشر بـ 0.42 وحسب مستوى التطور فالغابون ترفع سقف تبادل السلع الإقليمية تدريجيا[3].

---

[1] Avom Désiré, **ibid.**

[2] الاتحاد الافريقي، تقرير 2021، **مرجع سابق**، ص.92.

[3] Union Africain, **rapport 2019**, p.81.

3-التكامل الاقتصادي الكلي: يبلغ المؤشر العام 0.68 بريادة رواندا بنسبة 0.92 تليها الكاميرون بـ 0.81، لكن بسبب غياب الاتفاقيات الثنائية للاستثمار يخضع المؤشر لنسبة التحويلات الإقليمية بين دول الإقليم ونسبة التضخم في كل اقتصاد وتظهر انغولا في هذا المؤشر الأخيرة في الترتيب بنسبة 1/0.

4-تكامل البنية التحتية: وارتكز هذا المؤشر على البنية التحتية الخاصة بالنقل الجوي بمؤشر كلي بلغ 1/0.37، وبرتبة أولى للغابون ب 1/0.82 بتفوق في البنية التحتية حسب مؤشر بنك التنمية الافريقي، تليها الكاميرون بـ 1/0.79 بأفضل ارتباط نقل جوي في الإقليم وتحتل تشاد ذيل الترتيب بنسبة 1/0.

5-حرية تنقل الأشخاص: ارتبط المؤشر بالمصادقة على بروتوكول كيغالي وإلغاء تأشيرات الدخول، وبلغ المؤشر العام 1/0.46، تتصدره رواندا بنسبة 1/1 حيث تمنح التأشيرة للجميع عند الوصول، تليها افريقيا الوسطى بنسبة 0.69 وتتذيل الترتيب بوروندي بـ0.06 والكاميرون بـ .0.15 بسبب عدم امضاءهما على بروتوكول كيغالي[1].

يبرز من خلال المؤشرات ان عملية التكامل داخل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعاني من نقص الإرادة السياسية مما ادى إلى عدم تنفيذ وتفعيل المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات التي اعتمدتها الدول الأعضاء[2].

إن تعزيز التكامل التجاري من خلال التعبير عن المصالح الاقليمية على الرغم من المنافسة الدولية القوية يجب أن يعمل على تطوير مزايا نسبية لا تستند إلى ثروات طبيعية بل تقوم على الامتثال للانضباط المالي هو عامل يمكن أن يسهل تمويل مشاريع التكامل وتعزيز رأس مال البنية التحتية للتكامل مع وجوب النظر في زيادة حجم المنطقة باستخدام عملية الترشيد، ولا سيما بعد المتنفس الجديد الذي جلبه الاتحاد الأفريقي من خلال إحياء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي منطقة تم اختيارها كقطب للتكامل في وسط إفريقيا.

[1] Union Africain, **rapport 2019**, p.83.

[2] الاتحاد الافريقي، تقرير 2021، **مرجع سابق**، ص.93.

ستشكل هذه الظروف بلا شك منطلقات لإطلاق ديناميكية حقيقية تسمح بأن تصبح إفريقيا الوسطى منطقة نمو مدفوعة بمحركات التكامل[1].

---

[1] Avom Désiré, **ibid.**

المبحث الثاني: ضوابط المقاربة الأقاليمية في منطقة الساحل الصحراوي

المطلب الأول: الضوابط التاريخية

يشتهر المجال الجغرافي الشمالي الغربي والشمالي الأوسط لإفريقيا برحلات طويلة تقطع الصحاري وتجوب واحاتها، وتكتشف أسرارها وتنهل من خيراتها فتغدو بطانا وتعود بطانا.

ووفقا لهذه الرؤية تشكلت طرق كبرى منها ماهو في أقصى الغرب، ومنه ماهو في الوسط ومنها ماهو في الشرق فتشكلت شبكة اتصال إقليمية واسعة، منها ما هو تجاري ومنها ماهو ثقافي ومنها ماهو عرقي، حيث لعبت الطرق التجارية العابرة للصحراء الكبرى أدوارا كبيرة وهامة في تاريخ المنطقتين الواقعتين علي طرفيها الشمالي والجنوبي، فقد تم عبرها التبادل التجاري منذ أقدم العصور ومع نشاط الحركة التجارية اتصلت افريقيا جنوبي الصحراء بحضارات العالم القديم المطلة على حوض البحر المتوسط.

يبرز عجز توثيقي كبير في معرفة تفاصيل العلاقات عبر الصحراوية بين الشمال الافريقي وغرب افريقيا ووسطها، فالخطوط التجارية والعلاقات التجارية بين الفينيقيين والرومان المستقرين شمال القارة وشعوب غرب افريقيا ووسطها مثبتة وفقا لمعطيات كثيرة أهمها الآثار إلا أن سياقاتها وتفاصيلها تبقى غامضة نتاج غياب مصادر موثقة.

إن منطقة الصحراء الكبرى كانت منطقة خصبة قبل أربع آلاف سنة قبل الميلاد، والنقوش الصخرية الموجودة على جبال الطاسيلي والاهقار دليل على ذلك مثلما وصل إليه عالم الآثار الفرنسي هنري لوت الذي ارجع النقوش إلى قبيلة سنغو التي تشكل حاليا سكان ساحل العاج وجنوب مالي واشتهروا بأعمال النحاس والحديد مثلما تشير إليه ممالكهم القديمة، بما يوحي بقدم العلاقات بين شعوب المنطقة[1].

وبهذا نشير أن مرحلة ما قبل الإسلام ارتكزت على الطابع التجاري والذي استلمت مقاليده الدول الإسلامية التي قامت في المغرب العربي، ومما يؤكد ذلك طريقين تجاريين طريق الملح

---

[1] اليونسكو، **تاريخ إفريقيا العام المجلد الثالث: إفريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر** (بيروت، اليونسكو، ط.2، 1997) ص. 5.

وطريق الذهب، اللذين يعتبران من أشهر الطرق الاقتصادية التي زخرت بها المنطقة بالإضافة إلى دور مملكة تمنطيط التي كانت مركز عبور تجاري بين الشمال والجنوب[1].

اعطى الانفتاح على الصحراء الكبرى ومنطقة السودان للمغرب أهمية خاصة لاقتصاد الإمبراطورية الإسلامية، حيث تسبب ذهب السودان في احداث ازدهار اقتصادي أتاح لكثير من الدول في الغرب الإسلامي الانتقال من العملة الفضية الى العملة الذهبية، وتزايد استغلال مناجم الملح في الصحراء الكبرى لتلبية الطلب المتزايد حيث تعتبر التجارة مع الصحراء الكبرى المصدر الأفضل للأرباح في العالم الاسلامي[2].

أضحت بهذا بلاد السودان (الساحل) والصحراء الكبرى ذات وجهة شمالية تعززت خلالها الروابط السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية، فعلى الرغم من العلاقات الاجتماعية الدائمة حتى قبل الإسلام نتاج التجارة في الجزء الغربي للصحراء والانتماء (التوارق) في الجزء الشرقي للصحراء، الا ان دخول اهل الصحراء الكبرى (قبائل التوارق) الإسلام ساهم بشكل كبير في ضمان الامتداد السلطوي للإمبراطورية الإسلامية.

يشكل نهر النيجر أو ما يعرف بنيل الزنوج عصب الحياة في الصحراء الكبرى باعتباره موطن الممالك والحواضر التي قامت على أطرافه، التي ورغم أنها صنعت تاريخ غرب إفريقيا إلا أنها لم تنم موارد إنتاجية بل ارتكزت على التجارة والتبادل[3].

إن تشكل الممالك الإسلامية وتبعيتها الدينية بالخصوص للحواضر الدينية بالخصوص في إقليم توات وفاس سمح بتطور العلاقات بين المنطقتين وسعي إلى توسعة المجال الجغرافي لانتشار الإسلام في أواسط إفريقيا وجنوبها، لكن تراجع الإمبراطورية الإسلامية خصوصا خلال الفترة العثمانية في المغرب وبلاد السودان جعل مسار الحفاظ على السلطات المحلية أكثر منه البحث في بناء مسار للتعاون وتعزيز العلاقات أو نشر الإسلام.

توجد مشاكل فكرية بشأن تعريف الوحدات القومية في فترة ما قبل الاستعمار، ويعتبر السوق التجاري مبدأ تنظيميا مساعدا فالشواهد النوعية مثل التغيرات الجغرافية في أنشطة التبادل

---

[1] اليونسكو، **مرجع سابق**، ص.25.

[2] هارون المهدي ميغا، **إمبراطورية سنغاي: دراسة تحليلية في الترتيب التاريخي للإمبراطوريات الإسلامية في غرب افريقيا** (ددن، دتن) ص.15.

[3] مادهو بانيكار، **مرجع سابق**، ص.17.

تبرز التوزيع المكاني للمناطق الآهلة "المدن والإمبراطوريات" وطبيعة الأطراف المشتركة في التجارة تبرز الطابع الاجتماعي وظروف المعيشة[1].

عندما قال بلينوس الأكبر[2] أن إفريقيا أرض الأسرار فإذا كانت إفريقيا قارة المفاجآت فان الصحراء الكبرى أو السودان الغربي أو بلاد السودان[3] أو إفريقيا الغربية الفرنسية Afrique Occidentale française، هي منطقة المعجزات.

أضاف إلى هذا دخول متغير جديد وهو الاستعمار بداية من الاستعمار البرتغالي لغرب إفريقيا، انتهاء بالاستعمار الفرنسي أثر على العلاقات بين المنطقتين وحاول قطع أي علاقات بينها، وجعل منطقة الصحراء منطقة عسكرية ينتفي فيها أي مجال تعاوني إلا ما كان يتعلق بمكافحة الاستعمار وعديد الملاحم التي رسمها الجهاد المشترك ضد الاستعمار عززت الطرح الاستعماري برفض أي تعاون، إلى حين القرن التاسع عشر والعشرين أين برزت الحاجة الاستعمارية إلى ربط مستعمراتها ببعضها البعض للاستفادة من ثروات المنطقتين[4].

ولعل مشروع الطريق عبر الصحراوي le transsaharien الذي يربط الأقاليم الفرنسية الثلاث إفريقيا الشمالية والغربية والاستوائية بالسكة الحديدية يبرز الحاجة الاقتصادية والعسكرية لفرنسا في المنطقة، حيث تلخصت الرؤية الاستعمارية إلى القيام بعملية ربط بين الإفريقيات الثلاث، إفريقيا الفرنسية الغربية والاستوائية والمغاربية من خلال خط السكة الحديدية القنادسة-بشار بالنيجر بمسافة 3000 كلم، ليدعم شبكة السكة الحديدية لإفريقيا الغربية الفرنسية[5].

بعد زوال الاستعمار ونشوء الدول الوطنية والتي لم تستطع التحكم في حدودها المفتوحة عاد المجتمع المتنقل الى وضعه الطبيعي في ممارسة الارتحال وتجارة القوافل بناء على

---

[1] ج. هوبكنز، **مرجع سابق**، ص.9.

[2] بلينوس الاكبر "23-79م" عالم نبات روماني له مؤلف قيم حول التاريخ الطبيعي يعتبر موسوعة في طبيعة الكون والجغرافيا وعلم الأعراق وعلم الحيوان وتاريخ الفنون.

[3] بلاد السودان كمضاد لبلاد البيضان (التوارق)، انظر: محمد سعيد الشقاط، **التوارق عرب الصحراء الكبرى**، مرجع سابق الذكر.

[4] Helene Claudot-Hawad. Honneur et politique. Les choix stratégiques des Touaregs pendant la colonisation française. ***Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée***, PUP - Publications de l'Université´e de Provence, 1990, pp.11-49.

[5] Vallaux Camille. Le Transsaharien (B.A.G.F. n° 25, juin 1928). In: ***Bulletin de l'Association de géographes français***, 75e année, 1998-3 (septembre). Relief, sol, eau, hommes. 75e anniversaire : florilèges géographiques. pp. 388-390.

المقايضة، ورغم النزاعات والحروب الا ان العلاقات استمرت وتجذرت الى غاية بداية القرن الواحد والعشرين اين انتشرت الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية فأخضعت الفواعل المحلية لقواعدها خصوصا في التجارة غير المشروعة التي تدر أرباحا كبيرة وظاهرة اختطاف الأجانب التي تتبعها مفاوضات الفدية مقابل اطلاق سراحهم لتنتهي المرحلة باحداث ليبيا وتحول المنطقة الى سوق مفتوح لكل أنواع الأسلحة وتختتم الامر بهجوم تيقنتورين الذي حاول نقل الحرب المفتوحة الى استهداف اهم القطاعات الاستراتيجية وهي محطة انتاج الغاز الطبيعي.

بعبارة أخرى يترائى من خلال تتبع الأوضاع في الأقاليم الفرعية الثلاث عملية دفع مستمرة لتثبيت حالة اللاستقرار والقطيعة بين الدول والمجتمعات المشكلة للمنطقة وفق رؤية نيوكولونيالية تستهدف بناء علاقات تبعية منفردة في اغلبها وجماعية في بعض المجالات كالتبعية النقدية لتجمعات غرب ووسط افريقيا، ان انشاء الجنرال موبوتو لمبادرة اتحاد دول افريقيا الوسطى وما تلاه من مواجهة مع فرنسا لإحباط المشروع كان هدفه الرئيس منع التكامل الافريقي بكل اشكاله.

المطلب الثاني: الضوابط البنيوية في منطقة الساحل الصحراوي

تم تقسيم أراضي القارة بين الدول الاستعمارية تبعا للسرعة في عقد المعاهدات مع الإفريقيين أو طبقا للقدرة العسكرية والاقتصادية في السيطرة على أكبر مساحة، وقد جرى التقسيم تبعا لخطوط الطول والعرض دون مراعاة لاعتبارات الوحدة الجغرافية والقبلية أو اللغوية أو غيرها من الاعتبارات الاقتصادية كالأراضي الزراعية ومناطق الرعي[1].

فرسم الخارطة السياسية لإفريقيا الحديثة في مؤتمر برلين انطلق من مسلمة تعتبر إفريقيا كـ: "**آخر كتلة أرضية كبيرة تنتظر التطويق**"، فرضت على القارة أنماط جغرافية مصطنعة شديدة التباين عملت على تشويه الأنماط الاجتماعية الاقتصادية التقليدية[2].

1 عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.534.
2 نانا بوكو، مكانة الأمن في إفريقيا، في: ديفيد فرنسيس، **مرجع سابق**، ص.156.

لا تمثل الحدود السياسية شيئا واقعا في حياة القارة وإنما هي معالم انتهاء حكم رجل ابيض استخلفه حكم رجل أبيض بصورة مغايرة وبهذا نجد الحركات الوطنية في الأقاليم الفرعية الثلاث تهدف إلى تحقيق استقلالها في إطار إقليمي فإفريقيا الوسطى سعت الى الولايات المتحدة لإفريقيا الوسطى والثورة الجزائرية رأت في بناء المغرب العربي جزءا من استقلالها وانتا ديوب رأى في تحرر افريقيا الغربية طريقا لبناء افريقيا الحرة.

وفي إطار التكتل السياسي الذي عرفته دول الساحل لاكتساب الحقوق المدنية من المستعمر الفرنسي في إطار اتحاد إفريقيا الغربية يمكن أن يكون اتجاها مرجعيا في بناء التعاون الإقليمي فالجمعية التأسيسية لصياغة مشروع دستور فرنسا أنتجت جبهة متحدة من المنظمات السياسية والعمالية والثقافية والدينية الإفريقية من أجل محاربة إعادة الاستعمار والعمل على اكتساب حق المواطنة الفرنسية في اتحاد غرب إفريقيا وإفريقيا الاستوائية.

وبعد اجتماع خمسة اعضاء أفارقة من الجمعية التأسيسية وهم فيلكس هوفوي Félix Houphouët، سيسوكو، تيشيكايا Tichikaya، ياسين ديالو Diallo، اربوسييه، دعوا إلى مؤتمر عاجل بباماكو في أكتوبر 1946 حضره 1800 إفريقي يمثلون مختلف نواحي النشاط والتنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي والديني والاقتصادي الإفريقي واتفق على إنشاء جبهة التجمع الديمقراطي الإفريقي "R.D.A" وهدفها توحيد كفاح الإفريقيين، وانتخاب هوفوي رئيسا لها[1].

وضع غينيا الاستقلالي خلق ثورة في الموقف في إفريقيا الغربية برزت أثارها في إنشاء اتحاد مالي، وكان لاستقلال نيجيريا عام 1960 أثر كبير نظرا للارتباطات القبلية والدينية القوية بين شمال نيجيريا ومالي والنيجر.

وشكل القرار الخامس لمؤتمر أكرا للدول الإفريقية سنة 1958 استمرارية نفس الطرح أو الرؤية بالنسبة للدول الإفريقية، ومن أهم ما جاء في القرار الخامس:

- الاحترام المتبادل لاستقلال الدول وسيادتها الإقليمية.
- التعاون البيني من أجل ضمان الاستقلال والسيادة الوطنية.

---

[1] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.381 .

- التعاون البيني في التنمية الاقتصادية والعلمية ورفع مستوى معيشة السكان.
- التفاوض كخيار لتسوية النزاعات الإفريقية، والوساطة والتحكيم الإفريقي.
- رفض التدخل الأجنبي الموجه ضد سيادة الدول المستقلة[1].

كما جاء في القرار السابع مجموعة من التوصيات:

1- الاقتصادية والاجتماعية:

- إنشاء لجنة للأبحاث الاقتصادية وتكوين الاستشارات المشتركة لاستعراض المشاكل والأحوال الاقتصادية والاجتماعية لبناء سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة.
- اتخاذ التدابير لتنمية التبادل التجاري الإفريقي وإقامة المعارض والمؤتمرات الاقتصادية.
- تنسيق التخطيط الاقتصادي في كل دولة لتحقيق التعاون الاقتصادي الإفريقي وإقامة سوق افريقية مشتركة.
- تشجيع التعاون الاقتصادي لكن بشكل لا يؤثر على السيادة الوطنية ووحدة الدول الإفريقية، وتقوية التعاون مع الأمم المتحدة.

2- السلم والأمن العالمي:

- رفض التجارب النووية في الصحراء الإفريقية.
- رفض التحجج ببيع الأسلحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

بعد مؤتمر أكرا كان أهم حدث ثاني لإفريقيا هو إنشاء اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والذي كان المحطة الثانية للتعاون الإفريقي-الإفريقي حيث صرح الامبراطور الاثيوبي هيلاسيسي قائلا:

"فلقد مضى وقت طويل والدول الإفريقية تعيش من الوجهة الاقتصادية كوحدات متنافرة ولا يمكن لأي بلد أن يحقق أهدافه بمفرده"[2].

ليثمن كلامه الأمين العام للأمم المتحدة ويؤكد على:

"إذا ما أريد لهكذا نمو أن يتحقق فعلى البلدان والأقاليم فضلا عن التجمعات الإقليمية والتجمعات الفرعية أن تقوم بعمل مشترك وأن تقيم فيما بينها روابط اقتصادية جديدة

---

[1] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.515 .

[2] الإمبراطور هيلاسلاسى، في الخطاب الافتتاحي لتأسيس اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، 29-12-1958.

وأن تحقق ذلك دون أن تفقد الفوائد الناشئة عن علاقاتها الراهنة مع بقية أنحاء العالم"[1].

كذلك تلعب تجربة لجنة التعاون الفني لإفريقيا جنوب الصحراء التي انشأت بغاية تحقيق أهداف الإنماء الاقتصادي لإفريقيا من خلال الارتكاز على مجموعة من الوسائل أهمها:

أ- **العمل المشترك:** إجراء دراسة لتبيان مدى اكتساب بلاد إفريقيا الغربية المنافع المتبادلة بزيادة العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع بعضها البعض مع دراسات وبحوث في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

ب-**إنهاض المجتمع المحلي:** وضع برامج قومية لإنهاض المجتمع المحلي في البلدان الإفريقية التي تتلقى مساعدات فنية من الأمم المتحدة[2].

لا تمثل الحدود السياسية شيئا واقعا في حياة القارة وانما هي معالم انتهاء حكم رجل أبيض استخلفه حكم رجل ابيض بصورة مغايرة وبهذا نجد الحركات الوطنية تهدف إلى تغيير هذه الحدود وتعديلها ليس من خلال الحروب او تبادل السكان بل من خلال بناء اتحادات جهوية[3].

المطلب الثالث: الضوابط النظرية للأقاليمية الافريقية

ساهمت المقاربات النظرية العديدة في طرح حلول لمسالة التنمية والنمو في افريقيا، واضحت القارة مجالا لاختبار كل التصورات التي جادت بها عقول المفكرين والمنظرين والفلاسفة والانتروبولوجيين والاثنولوجيين، منهم من يستند على المجتمع تفسيرا وتبريرا للواقع الذي تعيشه افريقيا ومنهم من يستند الى الدولة ماضيا وحاضرا ومستقبلا ويرى ان الدولة كمفهوم وكواقع غيابه حال دون تجسيد استراتيجيات تنموية ناجعة وان فشل الدول ناتج عن غياب الديمقراطية وغياب هذه الأخيرة ناتج عن طبيعة المجتمع القبلية والعشائرية التي حالت دون وجود مجتمع مدني قائم على المواطنة.

---

[1] الأمين العام للأمم المتحدة، في الخطاب الافتتاحي لتأسيس اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، 29-12-1958.

[2] عبد الملك عودة، **مرجع سابق**، ص.535 .

[3]F. Sengat-Kuo, De la conférence d'Accra à l'unité de l'Afrique, **Présence Africaine** 1958/1-2 (N° XVIII-XIX) pp. 225- 229.

تنطوي الفكرة الأقاليمية على ارتباطات نظرية وليدة التجربة السياسية في افريقيا فبين التنموية الدولية حيث ترى الدول الافريقية في المؤسسات الدولية كمخلص لها من جميع ازماتها وبين المقاربة الإفريقية panafricaine التي تطرح فكرة السوق الافريقية المشتركة وتطبيق النموذج الأوربي، تبرز الفكرة الاقاليمية بين الافريقيتين الغربية والوسطى انطلاقا من اعتبار ان وجه من أوجه التكامل الإقليمي ترسخ وتجذر وهو التكامل النقدي في كلا الاقليمين الفرعيين يضاف اليه ان الطرف الدولي المتدخل وهو الاتحاد الأوربي له من التجربة ما تساعد على دعم الاندماج بين الاقليمين.

إلا أن التصورات النظرية للاقاليمية بين الأقاليم المستهدفة الثلاث شمال وغرب ووسط افريقيا تم طرحه من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من خلال مشروع السكة الحديدية عبر الصحراوية الذي يربط بين شمال افريقيا وخليج غينيا والكونغو كمشروع طرحه أصحابه ليس فقط مشروعا استعماريا بل كمشروع ل**شبكة ربط افريقية ذات منفعة محلية تعزز المكانة الدولية للمنطقة**[1].

تقوم هذه الشبكة على خطوط القوافل التجارية التي كان يستعملها سكان المنطقة في انتقالهم عبر الصحراء من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وعبر الحواضر المنتشرة في وسط الصحراء الكبرى وأسواقها من تمنراست الى تادمكت الى غدامس الى اغاديز والتي تعد الجزائر محورها الرئيس في شمال افريقيا.

لا ترتبط فقط الرؤية الاستعمارية بالتجارة بل تنظر الى الصناعة لذلك يدعو أصحاب المشروع الى معالجة مشكلة العبودية وإلغاء ميثاق العبودية الذي امضاه البرتغاليين مع أمراء وملوك المنطقة، فتحديث المجتمعات بمأسستها يقتضي إخراجها من الطابع البدائي الذي يرى في ذوو البشرة السوداء مجرد عبيد[2].

---

[1] Doucet Roger, Un projet de chemin de fer transafricain, **Annales de Géographie**, T.21, n°117, 1912. pp. 271-276.

[2] Duponchel, Adolphe, **Le chemin de fer transsaharien, jonction coloniale entre l'Algérie et le Soudan : études préliminaires du projet et rapport de mission** (Montpellier : Imprimeurs de l'Academie des Sciences et Lettres, 1878) p.6.

كما يستند الطرح الى البعد الجغرافي من حيث ادماج الواحات ومنابع المياه والأنهار والبحيرات الكبرى في مسار الشبكة لتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع خصوصا نهر النيجر مراعاة للطبيعة القاتلة في الصحراء الكبرى.

يبرز البعد الاستغلالي للمشروع اهتمام أصحابه بالمصلحة الاقتصادية الفرنسية وعملية تسهيل الحصول على الثروات والمعادن قصد دعم القطاع الصناعي الذي كان يشهد منافسة شديدة في بين القوى الأوربية، لذلك سيكون الخط الأول انطلاقا من الجزائر فاغاديز نحو زيندر بالنيجر فاقليم بورنو بتشاد لتربطه فيما بعد بالخط البريطاني الذي باشرت بريطانيا بناءه بين جنوب افريقيا ومصر عبر شرق افريقيا، نهاية بمدينة كيسنقاني في الكونغو كينشاسا[1].

ينطلق الخط الثاني من زيندر نحو اونسونجو بمالي ليربط سكة حديد افريقيا الغربية والخط الثالث من زيندر نحو كانو فلاغوس بنيجيريا، والرابع مستقبلا بين اوبانغي بافريقيا الوسطى نحو بحيرة فيكتوريا والهدف الرئيس هو ضمان اتصال سريع بين الجزائر والمناطق الأكثر **ثراء** والأكثر **سكانا** من اجل خدمة أوربا، تنتهي الشبكة في موانئ كونكاكري، أبيدجان، كوتونو، لاغوس، مومباز، وستقدم هذه السكة خدمة كبيرة لتجنيد الأفارقة في الحروب الاوربية[2].

ما يلفت الانتباه ان الاستراتيجية الفرنسية ارتكزت على تصورات وأفكار الضباط وباحثي الانتروبولوجيا لتوجيهها وهؤلاء بنيت عقائدهم على فكرة انتقامية تقوم على انجاز ما فشل الضابط بول فلاترز في القيام به وهو مشروع السكة الحديدية لكنه قتل وجنوده سنة 1882 من طرف التوارق في بير القرامة بتمنراست[3].

شكلت مهمته بالنسبة لمن أتوا بعده مرجعية للمشروع تحت غطاء اللجنة العليا للعبر-صحراوي، والذي كان من بين أهدافه تحقيق مصلحة عسكرية تخص استقدام جنود من قبائل مملكة موسي (بوركينافاسو حاليا) لاستكمال احتلال الجزائر بصورة كلية[4].

---

[1] Foureau Fernand, **D'Alger au Congo par le Tchad : mission saharienne Foureau-Lamy** (Coulommiers : Imp Paul Bodard, 1901) p.281.

[2] Doucet Roger, **Ibid.**

[3] Valette Jacques, Quelques aspects nouveaux de l'expédition Flatters, **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°15-16, 1973, pp. 375-390.

[4] Doucet Roger, **Ibid.**

عكفت اللجنة العليا على بناء مخطط لتوحيد الأقاليم الثلاثة بما يخدم المصلحة الفرنسية الاقتصادية منها والعسكرية، وتعتبر مرجعا هاما في فهم علاقة الأطراف المتدخلة في المجالات الإقليمية الثلاثة وفي تحديد السياسات الدولية التي تشرف عليها الأمم المتحدة بأجهزتها.

يأتي الشق الثاني للاقاليمية الافريقية مندرجا ضمن أفكار الاتحاد الافريقي المتمحورة حول السوق الافريقية المشتركة وتتشارك إشكالية الدراسة مع مقاربة الاتحاد الافريقي من حيث كونهما يعملان لنفس الغاية، فالاتحاد الافريقي استند على اتفاقية ابوجا 1991-1994 لتشكيل الجماعة الاقتصادية الافريقية التي تتشكل من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي حددت فيها كل من اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا "سيياك" والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "سيدياو" كتجمعات في الأقاليم الثلاثة[1].

حددت الجماعة فترة انتقالية تدوم 34 سنة وتقتضي ستة مراحل:

1- دعم البنى المؤسساتية للتكامل الإقليمي المنتشرة في أقاليم القارة وتدوم خمسة سنوات.
2- تعزيز التكامل الجمركي والتجاري والنقدي والبنية التحتية الإقليمية خلال ثمانية سنوات.
3- انشاء سوق مشتركة في كل تكتل، والدخول في اتفاقيات اقاليمية لتوحيد التعريفة الجمركية الخارجية وتدوم عشرة سنوات.
4- انشاء اتحاد جمركي افريقي خلال سنتين.
5- انشاء سوق افريقية مشتركة خلال أربعة سنوات عن طريق توحيد السياسات القطاعية وضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع.
6- دعم وترسيخ السوق الافريقية المشتركة خلال خمسة سنوات عن طريق اتحاد اقتصادي واخر نقدي وسوق داخلية افريقية، عملة موحدة وبنك مركزي واحد، شركات افريقية متعددة الجنسيات، برلمان افريقي قوي مع تعزيز الهيئات التنفيذية للاتحاد الافريقي[2].

تنص المادة 42 من الاتفاقية على التبادل التجاري بين الأقاليم الفرعية لتبادل المواد الأولية والسلع ويتم انشاء معرض تجاري افريقي لهذا الصدد مع إمكانية التعاون جنوب-جنوب

---

[1]Union africain, **traite instituant la communauté économique africaine** (Abuja : 1994) p.25.
[2] Union africain, traite instituant la communauté économique africaine**, ibid,** p.40.

سواء في جلب الاستثمارات او في فتح أسواق للسلع الافريقية، وتولي الاتفاقية أهمية للتمثيل الجماعي في المفاوضات الاقتصادية شمال-جنوب سواء مع الهيئات كمنظمة التجارة العالمية او صندوق النقد الدولي او البنك الدولي، او مع القوى الاقتصادية[1].

التجربة الثالثة للاقاليمية هي ما يتم طرحه حول اتحاد نقدي بين الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا "**ايموا**" والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقي "**سيماك**"، خصوصا وأن كلاهما مرتبط بالخزينة العمومية الفرنسية ويمتلكان مبدأ واحد للعملة وهو الفرنك الافريقي، لكن لاعتبارات سياسية مرتبطة بالتأثير الفرنسي تمنع فرنسا أي اتحاد نقدي او صك لعملة موحدة للاتحادين رغم حملهما نفس الاسم، وهنا يبرز دور العامل الخارجي السلبي كأحد معوقات التعاون الاقاليمي بالإضافة الى ان كلا الاتحادين النقديين لا يشملان جميع الدول المشكلة للإقليمين الفرعيين لذلك اعتمد الاتحاد الافريقي 'سيدياو' و'سيياك' كعضوين في الجماعة الاقتصادية الافريقية بدل ايموا وسيماك[2].

---

[1] بن الشيخ عبد الرحمن، واقع التكامل الاقتصادي الافريقي في افريقيا، **مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال**، مجلد 02، عدد 06 (2018) ص.ص.43-57. في: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/515/2/1/96177

[2] CABRILLAC Bruno, ROCHER Emmanuel, Les perspectives des unions monétaires africaines, **Revue d'économie financière**, 2013/2 (N° 110), p. 99-125.

المبحث الثالث: مشروع مبادرة تمنراست للتعاون الأقاليمي تيسير TICIR

المطلب الاول: التعريف الجيوسياسي الجديد لمنطقة الساحل الصحراوي

يعتبر تحقيق أي مشروع كبير مرهون بدراسة علاقة التأثير والتأثر بينه وبين الاقليم من جهة وبينه وبين الفواعل الدولاتية والمجتمعية من جهة أخرى، فالأرضية التي يبنى عليها المشروع هي أرضية جيوسياسية تستدعي ضبطها حتى يتسنى تنفيذ المشروع وتجسيده على أرض الواقع باستراتيجية تُتَجَنَب بها المخاطر وتُغْتَنَم بها الفرص.

إلا أن الجغرافيا السياسية بقيت حبيسة صراع البر/البحر والقلب/الهامش وركزت على المركزية الاوربية وحدود النظام الدولي المبني على تفوق الغرب وثبات مكانته كرأس للنظام ومواجهته لكل محاولة لتغيير الفكر/الواقع الجيوسياسي.

فإفريقيا في القاموس الجيوسياسي الغربي هي الكنز الاستراتيجي الذي يوفر الثروات الطبيعية والموارد البشرية، وهي النموذج لدراسة تطور المجتمعات البدائية أو قيد التطور، وكذلك للدول الفاشلة أو في طريق النمو ومخبرا لكل التجارب المجتمعية والدولاتية التي يريد الغرب تثبيت صحة فرضياتها.

على ضوء هذا يتم طرح التعريف الجيوسياسي الجديد لمنطقة الساحل الصحراوي وفق قاعدة مركزية الصحراء الكبرى وارتباط أطرافها بالتفاعلات المجتمعية والدولاتية التي تحدث في منطقة القلب، فوضعية المجتمع المتنقل والدولة الهشة في منطقة القلب انعكست نتائجها على أطرافها الأربع شمالا وجنوبا شرقا وغربا وبالتالي فمعالجة القضايا سياسية/أمنية كانت أو اقتصادية/تنموية، أو مجتمعية/بنيوية لابد أن تنطلق منها **فلا حل لقضايا الأقاليم الفرعية بدون معالجة منبع الخطر.**

إن طرح مفاهيم جيوسياسية جديدة تتعلق بالإقليم، بالفواعل، بالتوازنات، بالاختلالات وفق رؤية متعددة الاختصاصات ومتداخلة المقاييس والمؤشرات تمكن من تحديد الارتباطات وتفكك

العلاقات الناتجة عن المخاطر التي تحول دون تحقيق الاستقرار، وتساهم في استيعاب حالة التعقيد والتشابك بين الفواعل ووضع قراراتهم في سياقها[1].

إن الجغرافيا السياسية ارتبطت بتصور الفواعل المؤثرة لجغرافية ما، فتمثلت الفضاء الجغرافي كمساحة استطرادية بنت عليها مشروعا سلطويا أضحى يشكل بناءًا تاريخيا أخذ شكل الدولة الوطنية في العصر الحديث والذي حُدِدَت فيه مراكز السلطة والثروة والديموغرافيا، وحينما يطرح تصور جديد لجغرافية معينة فإنه يقتضي تحديد مراكز السلطة والثروة والديموغرافيا وارتباطاتها التفاعلية مع محيطها المتجانس وغير المتجانس[2].

يتحدد **إقليم الصحراء الكبرى الجيوسياسي** على مساحة ستة عشر (16) مليون كلم مربع يتجزأ على ثلاث أجزاء منطقة القلب، ومنطقة المركز، ومنطقة الأطراف، تتربع منطقة المركز على المجال الصحراوي بمساحة تسعة ملايين (09) كلم مربع تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ومن شمال المغرب العربي حتى خط السافانا في غرب ووسط افريقيا، تدخل ضمنها منطقة القلب كحواضر ممتدة وسط الصحراء يجمعها شريان الماء ومستقراته من نهر السينغال، الى نهر النيجر، الى بحيرة تشاد التي تتربع على مساحة قدرها 2.3 مليون كلم مربع، ومناطق الاستقرار في موريتانيا والجزائر وليبيا.

أما مناطق الأطراف فتمتد من الكونغو كينشاسا الى نيجيريا وسواحل المحيط الأطلسي الغربية والجنوبية، وسواحل البحر الأبيض المتوسط من الإسكندرية الى غاية تلمسان، اما الأطراف الشرقية فيمكن اعتبارها حافة للمشروع نتيجة انتمائها الى مجال إقليمي اخر وارتباطات استراتيجية متداخلة مع شرق افريقيا ودول حوض النيل[3].

يرتكز المشروع على منطقة القلب في المجال التنموي وعلى العلاقات بين الأطراف في المجال التجاري بما يتطلب إحداث مركز اقاليمي تتوفر فيه شروط نقطة الاتصال الدولاتية

---

1 Belhoste Nathalie, Pour une vision géopolitique de l’identification des risques dans les mégaprojets: le cas de la centrale nucléaire de Jaitapur en Inde, **Management international**, volume 24, numéro hors-série, 2020, p. 64–77.

2 Belhoste Nathalie, **ibid.**

3 بسبب إشكالية عدم اكتمال السيادة البحرية للملكة المغربية وسيطرة المملكة الاسبانية على جزء من سواحلها، وعدم توفرها لمنفذ للصحراء الكبرى، ونتيجة لعدم تسوية مشكلة الصحراء الغربية والتي حال احتلال المغرب لها للانضمام الى المشروع وفي حالة استقلالها سيكون المجال البحري الاطلسي عاملا مساعدا لاستكمال تطوير البنية التحتية الاقليمية.

والمجتمعية (رسوخ دولاتي واستقرار مجتمعي) ويعتبر المشروع ان مدينة تمنراست هي الأنسب لانها تقع في موقع جيوسياسي يكتسي أهمية كبرى في منطقة الصحراء الكبرى وباعتبار أنها متوسطة لأهم الأقاليم الفرعية المشكلة لحواف الصحراء شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، فإقليم شمال افريقيا أهم عواصمه تبعد عن تمنراست بمسافات متقاربة فهي على مسافة 2000 كلم من الجزائر العاصمة و2000 كلم عن طرابلس و2500 عن بنغازي على البحر الأبيض، وترتبط بإقليم الصحراء الكبرى عبر أهم حواضره بمسافات وعلاقات ثابتة بنجامينا، نيامي، أغاديز، تومبكتو، كيدال، باماكو، نواقشط والعيون، وغربا على مسافة 2500 كلم من داكار في المحيط الأطلسي، وجنوبا على 2500 كلم عن لاغوس في المحيط الأطلسي جنوبا.

أول ما يطرح في مشروع تمنراست يتعلق بالبنى الجيوسياسية للأقاليم الثلاث، فبمعيار الفعل الدولاتي نجد وضع الدولة الوطنية في أغلب دول الأقاليم الفرعية الثلاث متهلهلة وظيفيا فلا هي تملك مؤسسات ولا الميكانيزمات اللازمة للتكامل الاقليمي، وبمنطق البنى الإقليمية تعتبر تجربتي افريقيا الوسطى والغربية ناضجة لحد ما، لكن بغياب البناء الإقليمي لشمال إفريقيا الذي يمكن أن يجعل لدول شبه الإقليم الشمالي مكانة في ميزان القوة الإقليمي أي التعاون بين ثلاث بنى إقليمية غرب ووسط وشمال افريقيا يضع صعوبات في مسار التعاون.

تعد الجزائر الحلقة المركزية لاتحاد المغرب العربي الذي يعيش حالة الجمود وكخيار استراتيجي يتطلب إعادة هيكلة المغرب العربي وفق رؤية عقلانية تراعي حالة الدول التي تعيش حالة لا استقرار، والدول التي تقوم بدور المخرب الإقليمي والدول التي تعاني ركود اقتصادي وتنموي، أي بعبارة أخرى لم تتبقى إلا الجزائر كدافع للتعاون والتكامل الإقليمي لشبه الإقليم المغاربي مع تهمة مجانية تتعلق بكونها تمتلك صفات المهيمن الإقليمي في مخيلة الفواعل المحلية والدولية المؤثرة في المنطقة.

ما يتعلق بغرب افريقيا نجد محور داكار الذي يعد حلقة مركزية لإفريقيا الغربية منذ حملة هنري الملاح في أواخر القرن الخامس عشر ذو تأثير سياسي إقليمي وكمتصدر لأفريقيا الغربية الفرنكفونية ويكتسي أهميته في المبادرة باعتبار منظمة تنمية حوض السنغال أحد مشاريع المبادرة، تقابله نيجيريا ذات الثقل الاقتصادي وبمشروع التعاون الطاقوي والانبوب

الممتد عبر النيجر نحو الجزائر، والطرف الثالث هو ساحل العاج التي تملك علاقات قوية مع دول المغرب العربي، بالإضافة الى غينيا وميناء كونكاري التي لها أهمية استراتيجية في تطوير مالي.

بخصوص وسط افريقيا تعد الكونغو كينشاسا وما تحمله من ذكريات باتريس لومومبا كقائد تحرري افريقي، وحوض الكونغو الاستراتيجي، والمكانة الاستراتيجية، الفاعل الأكثر أهمية في الإقليم يضاف اليها تشاد ببحيرته الاستراتيجية وتأثيراتها الحالية واعتباره جزء من منطقة القلب في الصحراء الكبرى، ودولة افريقيا الوسطى مهد الإقليم وعاصمة التجمع الإقليمي.

ان تقاطع الفضاءات الثلاث لا يرتبط فقط بالجغرافيا بل بحركية المجتمع التي تحيو طابعين احداهما متنقل ينطلق من قلب الصحراء الكبرى باتجاه أطرافها شمالا وجنوبا باحثا عن السلطة والتنمية والرعي، والثاني مستقر يبحث عن الامن والسلم متجنبا للنزاعات المنتشرة في مجاله الجغرافي.

بهذا يغدو التحليل الجيوسياسي ضرورة معرفية لإدراك علاقات القوة على كافة المستويات الإقليمية والاقاليمية والدولية ودراسة تأثيرات المشروع على النظام الدولي والفواعل المتحكمة فيه، فالمشروع يطرح وحدة تحليل جديدة وهي الأقاليمية ويفسر على أساسها حالتي **الحرب/السلم** وفق قاعدة اجتماعية **الاستقرار/التنقل**، وطرح بيئي **جفاف/وفرة مائية**، وتبرير تاريخي **الهوية/السلطة** وانتهاء برؤية اقتصادية **الثروة/الفقر**، فجفاف بحيرة تشاد اثر على كل الجوانب الديمغرافية والأمنية والاقتصادية والسياسية وبدون إيلاء أهمية للحدود ولا الى الدول ولا الى الأقاليم غرب/وسط افريقيا.

المطلب الثاني: الأطراف المشكلة لمبادرة تيسير

تشمل الأطراف المحلية مستويين: مستوى الدول ويتعلق بالفواعل المؤثرة في كل إقليم ويؤدون وظيفة **المبادر الإقليمي** وهم: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، نيجيريا، السينغال، ساحل العاج غينيا، الكونغو، تشاد، افريقيا الوسطى، رواندا، النيجر، مالي من خلال اتفاق مبادئ يتضمن

مسار تنمية العلاقات البينية بين الدول خصوصا وان هناك مشاريع ثنائية أنجزت وأخرى قيد الانجاز وبنية تحتية إقليمية ذات مؤشر يفوق1/0.5 بينها مع إمكانية لتطويرها بالاعتماد على السكة الحديدية والنقل عبر الأنهار.

إذا تناولنا العلاقات بين شبه الإقليم الشمال الإفريقي وعلاقته بمنطقة الساحل فإننا نوسع المجال الجغرافي شرقا ليشمل كذلك مصر والسودان، إلا أن بعض التقارير تستثني كل من موريتانيا والسودان من شبه الإقليم الشمال الإفريقي وتعتبرهما تنتميان إلى منطقة الساحل والصحراء بمفهومها الواسع الممتد من القرن الإفريقي إلى المحيط الأطلسي[1].

لابد أن ننظر إلى سياسات دول الشمال الإفريقي سواء كانت فرادى أو جماعة باعتبارها تعبر عن منظومة شبه إقليمية تشكل ما يمكن أن نسميه نظاما إقليميا مغاربيا يشترك في نفس التهديدات الجنوبية بما يحتم عليه بناء سياسات وطنية مشتركة أو إقليمية موحدة.

ترتكز العلاقات المغاربية الساحلية على فاعلين أساسيين هما ليبيا والجزائر، وفاعل عضوي أي ذو انتماءين أحدهما مغاربي والثاني ساحلي، وفواعل ثانوية تتعلق بكل من المغرب وتونس.

إلا أن المغرب فاعل رئيسي في إطار منظمة مغرب/غرب إفريقيا، وبالتالي فاستبعاد الجزائر للمغرب في قضايا الساحل أدى إلى تعزيز المغرب لعلاقاته مع السنغال والتغلغل من غرب وجنوب منطقة الساحل.

أما ليبيا فنظرا لإمكاناتها المالية فقد قامت ببناء سياسة خاصة بها إفريقيا على العموم وساحلية بالخصوص فتجمع الساحل والصحراء والذي استبعدت الجزائر منه، وتنظيم التوارق الاجتماعي والسعي الحثيث للتغلغل داخل منطقة الساحل والصحراء في تشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو وموريتانيا، كله ساهم في تبلور خط واضح للاستحواذ على الدور الإقليمي المغاربي في منطقة الساحل، إلا أن موت القذافي ودخول ليبيا حربا أهلية شعواء ادخلها ضمن منظومة دول الساحل الفاشلة وأصبحت ليبيا محور المأزق الأمني في منطقة الساحل.

---

[1] محمد احمد العدوى، التكامل الإقليمي بيم دول شمال إفريقيا، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،29-30 ماي 2005، ص.191-228 .

فالعلاقات الجزائرية النيجيرية خصوصا خلال مرحلة بوتفليقة قوية، وباعتبار نيجريا تشكل القوة الرئيسية في الايكواس، بما يؤدي إلى تكثيف الجهود الإقليمية لتجنب حالة الجمود في العلاقات الجزائرية السنغالية.

على المستوى الإقليمي هناك خيارات عديدة اما بتعزيز العلاقات في إطار البنى الإقليمية التقليدية وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا لكن يبقى الاشكال حول اتحاد المغرب العربي لاستحالة دخوله في مسار تعاوني بسبب جمود نشاطه، والخيار الثاني هو التعاون عبر المجالات، ففي المجال الأمني لجنة الأركان المشتركة لدول الميدان بالإضافة الى مجلس الامن والسلم لدول افريقيا الوسطى والية حفظ السلم لسيدياو يمكن ان تشكل لبنة في التعاون الاقاليمي ذو الطابع الأمني، وفي المجال البيئي تعد لجنة مكافحة التصحر والجفاف من اعرق البرامج التعاونية ويستدعي تطويرها واحياؤها جهودا كبيرة، وتنتشر العديدة من التجمعات الفرعية بين دولتين او اكثر مثل **سلطة ليبتاكو قورما** وهي تجمع بين مالي والنيجر وبوركينافاسو أسس سنة 1970 يعالج قضايا عابرة للحدود بين الدول الثلاث بالإضافة الى منظمة تنمية نهر السينغال ومنظمة بحيرة تشاد واتحاد البحيرات العظمى و**اتحاد نهر مانو** بين ليبيريا وسيراليون وغينيا (1973).

أما على المستوى الدولي فالأطراف المتدخلة عديدة نظرا لتزايد الاهتمام من طرف القوى الصاعدة ووجود تنافس دولي كبير على الأقاليم الثلاثة القوى التقليدية المتحكمة في المنطقة وهي فرنسا والاتحاد الأوربي كتجمع يعد الشريك الاقتصادي الأول والولايات المتحدة تسعى الى تثبيت نفوذها في كل الأقاليم من خلال استراتيجيتها التدخلية خصوصا في النزاعات الإقليمية التي تعرفها المنطقة.

كذلك يبرز دور أجهزة الأمم المتحدة من خلال لجنة التعاون والتنمية الدولية التي تشرف على نادي الساحل وغرب افريقيا او برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية التي تهتم بالأمراض المتنقلة التي تثير تزعزع مجتمعات المنطقة الاقاليمية.

الا ان القوى الصاعدة تعتبر المتدخل العقلاني بسبب انتماء اغلب بلدانه لعالم الجنوب فجنوب افريقيا والبرازيل والصين والهند وروسيا يغيرون الخريطة الجيوسياسية للعالم ويدفعون

بالنظام الدولي الى التجدد بما يجعل منظمة بريكس ذات مصداقية سياسية ونجاعة اقتصادية ويعزز هذا التوجه الاستثمارات الصينية العديدة المنتشرة في المنطقة الاقاليمية واستعداداتها من خلال مشروع طريق الحرير لأية جهود تعاونية تضمن انتشار السلع الصينية.

وتطرح مبادرة تيسير خيار البريكس ومشروع طريق الحرير لما يوفراه من مزايا اقتصادية وتنموية تدفع بالمنطقة الى الخروج من حالة النزاعات الطويلة الأمد والقدرة على تنفيذ مشاريع كبرى في المنطقة الاقاليمية.

يقتضي حصر الأطراف تبيان المشاريع المستهدفة لمعرفة الفرص والمخاطر التي تتيحها أو تقف أمامها الفواعل المحلية أو الدولية، فأطراف المبادرة مجموعة انتقائية من الصور المستعارة من المجال الاجتماعي-التاريخي يعاد تكوين ارتباطاتها لتشكل كلا مكانيا لمشروع ذو طبيعة جيوسياسية.

وترجع رمزية الاسم إلى بعدين أحدهما استراتيجي يعبر عن العمق الاستراتيجي للجزائر في قلب الصحراء الكبرى، والأخر ثقافي يعبر عن الهوية الافريقية للجزائر.

يرتبط المشروع بسياسة الجزائر في منطقة الصحراء الكبرى باعتبارها الجزء المركزي فيها، ويطرح التصور الاستراتيجي لبناء علاقات بين الأقاليم الثلاث في إطار التكتلات الجديدة التي تسمح بإعادة انتشار القوة على الصعيد العالمي.

ويعمل هذا المشروع على ضبط وتوجيه الاستراتيجيات الإقتصادية الدولية خصوصا في بعدها الاسيوي الذي يبحث عن شراكات موثوقة في المنطقة كمنطقة عبور لتوجهاته في أمريكا اللاتينية، وكمنطقة مجال حيوي لأوربا وفق المنظور الأوراسي.

المبحث الرابع: آليات مبادرة تمنراست للتعاون الاقاليمي

المطلب الأول: الآليات المجتمعية لمبادرة تيسير

تشمل الآليات المجتمعية الاهتمام بمجالين اساسين يشكلان منبع الازمة متعددة الابعاد في المنطقة الاقاليمية وهما الغذاء والصحة، لذا تطرح المبادرة وسيلتين عقلانيتين هما:

1- المركز الاقاليمي للصحة: ويحمل اسم الأم تينهينان لرمزيتها التاريخية في مدينة تمنراست ولدى شعوب المنطقة ككل، وتستند الدراسة الى خطة العمل التي تشرف عليها منظمة الصحة العالمية والتي تعالج مسألة التعاون الإقليمي في مجال الرعاية الصحية من حيث الآليات والأهداف والوسائل، كما تتبنى المبادرة تشكيل **فرق العمل الميدانية** لمواجهة البؤر التي تنتشر بها الامراض بكثافة او التي تعتبر منبعا للعدوى.

يشمل التعاون الصحي المجالين الرئيسيين: الأمراض المتنقلة وتشمل طب الأوبئة والأمراض المعدية، والأمراض غير المتنقلة تشمل طب أمراض القلب والأوعية الدموية، طب الأمراض السرطانية، باعتبارهم أكثر التخصصات التي تعاني منها الشعوب الإفريقية ونسبة الوفيات بسبب الامراض غير المتنقلة تتجاوز نسبة 33 بالمائة من نسبة الوفيات لسنة 2015.[1]

تعتبر منظمة الصحة العالمية أن الامراض غير المتنقلة ستصبح خلال العام 2030 عائق من العوائق الكبرى للتنمية المستدامة بما يستوجب بناء سياسات وطنية وإقليمية وعالمية لتخفيض نسبة الوفيات الى غاية الثلث[2].

بناء على هذا يأتي مشروع المدينة الطبية لتمنراست كمركز إقليمي يشرف على تنفيذ التعاون الإقليمي في شقيه، البحثي والعلمي من جهة من خلال معاهد متخصصة في كل مرض من الامراض لتكوين الأطباء وشبه الطبي من مختلف دول الأقاليم الثلاث وتحت اشراف

---

[1] Comité régionale de l'Afrique du l'OMS, **cadre régional pour l'intégration des services essentiels de lutte contre les maladies non transmissibles dans les soins de santé primaires**, Genève, 2017.

[2] Organisation Mondiale de la Santé, **Plan d'action mondial pour la lutte contre les maladies non transmissibles 2013-2020.** Genève, 2013.

الدول التي تمتلك إمكانيات بشرية، والاستشفائي الميداني حيث تتولى معالجة الحالات المستعصية التي يتم نقلها من مختلف مناطق الأقاليم الثلاث.

كما يشرف المركز الإقليمي للصحة على تخطيط السياسات الوطنية لتنمية القدرات المحلية في بؤر الانتشار في إطار سياسة وقائية لمكافحة الامراض.

يسمح المركز الإقليمي يتنسيق الجهود الدولية سواء النظامية التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية، او الخيرية التي تشرف عليها المنظمات غير الحكومية والافراد الذين يقدمون خدمت طبية خيرية في إطار العمل الإنساني.

يعتبر المجال الصحي ضرورة قصوى في التعاون الإقليمي لما يتيحه من استقرار للمجتمعات المتنقلة في الأقاليم وخصوصا الصحراء الكبرى ويساهم في زيادة الكثافة السكانية التي تساهم في تنمية دول الأقاليم، كما تساهم في تخفيض تكلفة الرعاية الصحية وتمنح فعالية كبرى لمعالجة الامراض قبل تطورها.

2- مشاريع الزراعة المسقية:

إذا اعتبرت القضايا النزاعية ما بين المجتمع الرعوي المتنقل والمجتمع الزراعي المستقر أهم مسببات النزاعات الإقليمية ما بين القبائل ثم ما بين الدول فان التعاون الاقتصادي ما بين دول المغرب العربي وغرب إفريقيا سيشكل جهودا في إطار التعاون جنوب-جنوب أو الإطار الإفريقي-الإفريقي.

تبلورت فكرة التعاون الإقليمي بين الإقليمين في فكرة التعاون بين الدول المطلة على نهر السنغال منذ السنوات الأولى لاستقلالها، لم يكن من المتصور ألاّ يمارس مشروع بهذا الحجم، وبهذه الآثار البعيدة، مفعولاً على إقليم النهر، وعلى توازناته الداخلية البشرية والاقتصادية، وعلى العلاقات بين جانبيه وبين الدولتين اللتين يتبعهما هذان الجانبان. وقد أنشئت المنظمة الإقليمية التي تربط الدول المستفيدة بالمشروع بهدف ضمان التعاون بينها وتضافر قواهاالاستثمار طاقاته أنشئت "منظمة استثمار نهر السنغال" التي تضم موريتانيا ومالي والسنغال، وقد تم تشييد سدّين كبيرين لاستغلال مياه النهر هما سدا دياما ومانتتالي[1].

[1] Abdoul Hameth Ba**, acteurs et territoires au sahel** (lyon: ENS Éditions, 2007) p.101.

المطلب الثاني: الآليات الدولاتية لمبادرة تيسير

يستلزم تجسيد المبادرة تشكيل الجزائر لوزارة التعاون الإقليمي تمثل الهيكل الإداري الذي يتابع تحقيق أهدافها وتمتد صلاحياتها الى الاشراف الى التجارة الخارجية في جزئها المتعلق بالصحراء الكبرى (تجارة المقايضة) من خلال مديرية عامة للتعاون التجاري الإقليمي، يضاف اليها مديرية عامة خاصة بإدارة الحدود الصحراوية ومديرية عامة للتعاون الأمني تشكل الشق المدني للاطار العملياتي المتمثل في لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان والتي يستوجب تطويرها والدفع بتوسيع أعضائها لتشمل امتدادات الظاهرة الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.

في حين تتولى الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية الدعم المالي والتقني بالاشتراك مع الهيئات الدولية والتنسيق مع الدول الداعمة للمشروع في الشق المالي.

تشمل ثلاثة مجالات أساسية التعاون الفضائي والتكنولوجي، التعاون الطاقوي، البنية التحتية الاقاليمية من خلال ثلاثة مشاريع كبرى وهي:

1- مشروع المحطة الفضائية بحماقير: أسست فرنسا الاتحاد الفرنسي سنة 1946 لتتبنى استراتيجية خاصة تتعلق بالمنطقة الاقاليمية شمال/غرب/وسط افريقيا، مستندة على رؤية ترى بضرورة بناء مجمع صناعي في الصحراء الكبرى وافريقيا كمشروع عسكري/اقتصادي يشكل القاعدة الخلفية الآمنة لإنجازات فرنسا التي تسمح لها بالريادة في النظام الدولي المؤسس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

أنشأت فرنسا لجنة دراسة لمناطق التنظيم الصناعي للاتحاد الفرنسي(لجنة لابون) ومكتب لمناطق التنظيم الصناعي الإفريقي (z.o.i.a) سنة 1950، واستهدفت أربعة مناطق رئيسية هي: حماقير (بشار)، الكويف وجبل العنق (تبسة)، غينيا ومدغشقر لتحقيق استراتيجية تقوم على ادماج الجيش الفرنسي في الصناعة[2].

---

[1] Catroux Général. L'Union française, son concept, son état, ses perspectives, **Politique étrangère**, n°4 - 1953 - 18eannée. pp. 233-266.
[2] De Lattre Jean-Michel. Les grands ensembles africains, **Politique étrangère**, n°5-1955-20eannée. pp. 541-574.

انطلق اول مشروع في بشار مستندا على الكثافة السكانية المقبولة وعلى سهل العبادلة في المجال الفلاحي وعلى المناجم القريبة لاستخراج المواد الأولية وتم وضع "برنامج لتنمية منطقة بشار" يحوي انجاز شبكة السكة الحديدية –المتوسط/النيجر–عبر بشار، وانشاء سد جرف التربة والذي شيدته الجزائر سنة 1968 وتسبب بناء سد قدوسة من طرف المملكة المغربية في جفافه سنة 2022.

نظرا لتواجد مركز عسكري لتجريب المعدات الخاصة منشأ منذ 24 افريل 1947، وبعد تجريب القوات الجوية لمعداتها سنة 1949 زاد اهتمام الجيش الفرنسي بالمركز وخصص ابتداء من سنة 1952 لتطوير القدرات الصاروخية وإنجاز الصواريخ الباليستية ثم التفكير في الصناعات الفضائية ابتداء من سنة 1957 وانتهت بإطلاق أول قمر صناعي في نوفمبر 1965 ومن ثمة اغلاق المحطة سنة 1967 وخروج القوات الفرنسية منها.

منذ تلك الفترة لم تشهد الجزائر وجود برنامج يتعلق بإنجاز محطة فضائية وهذا راجع الى طبيعة المشروع الاستراتيجية والتي تنحصر معارفها وعلومها وامكانياتها المادية في القوى العظمى والتي تسمح لها بالتفوق الاستراتيجي.

ونظرا للصراع الموجود بين القوى التقليدية الاوربية وامريكا الشمالية من جهة وروسيا والصين والهند في هذا المجال تطرح إمكانية تطوير القدرات العسكرية الصناعية في الجزائر في مجال الصواريخ بما يسمح بإنشاء مصنع خاص بتجهيز محطة الفضاء ومنصات الاطلاق وتصنيع الأقمار الصناعية.

ما يجعل الامر ممكنا هو ان أنظمة الملاحة الخاصة بروسيا والهند والصين تبحث عن مجالات أرضية للانتشار لمنافسة نظام GPS الأمريكي، فالصين تسعى الى توظيف التكنولوجيا الفضائية لتوسيع استثماراتها الاقتصادية في كل قارات العالم والمنطقة الاقاليمية للمبادرة منطقة فراغ استراتيجي تستطيع القوى الصاعدة توظيفه في صراعها الدولي.

2- التعاون الطاقوي:

يرتكز التعاون الطاقوي في الأقاليم الفرعية الثلاث في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول من خلال الطاقات الإنتاجية المحلية فمصادر الطاقة التقليدية من نفط وغاز وطاقة كهرومائية

ويورانيوم تغطي حاجة مجتمعات المنطقة واقتصاداتها الضعيفة، اما مصادر الطاقة النظيفة من طاقة كهروضوئية وهيدروجين أخضر فقدرات الأقاليم تسمح بتغطية حاجات العالم ككل.

يأتي مشروع أنبوب الغاز النيجيري عبر النيجر والجزائر باتجاه أوربا مشروعا واعدا يسمح بتكريس التعاون بين جنوب وشمال الصحراء الكبرى ويفتح تحديا أمنيا للسلطات لحمايته والتي ستكون محفوفة بالمخاطر في حالة عدم معالجة القضايا المجتمعية ودعم التنمية المحلية للمناطق التي يمر عبرها الخطر خصوصا وان بعض الأطراف الإقليمية تسعى الى تكوين جماعات إرهابية في هذه المناطق لافشال المشروع وانجاح المشروع الذي يمر عبر المغرب رغم ان الدراسات تشير الى عدم جدواه لتكلفته ومدة إنجازه التي لا توائم الشريك الأوربي.

3-البنية التحتية الاقليمية:

يشكل التعاون ما بين الإقليمي في مجال البنية التحتية رؤية ناجعة لخلق مسار تعاوني بين الأقاليم الثلاثة في الصحراء الكبرى، فالخط عبر الصحراوي الاستعماري كمقاربة تاريخية تعطي الأهمية الاقتصادية والأمنية لامتداد شبكات العلاقات عبر الصحراوية ودعم جهود التنمية الصحراوية.

1-مطار دولي في تمنراست: بمعايير عالمية يكون محطة عبور لكل مسافر من الأقاليم الثلاث او نحوها، ويسهل تنفيذ المشاريع وتطويرها خصوصا في المجال الصحي (البعثات الطبية الدولية).

2-مشروع السكة الحديدية: يقتضي الارتكاز على السكة الحديدية لربط الأقاليم الثلاث وفق الاتجاهات التالية:

أ-خط بشار تندوف نواديبو: ويمتد على مسافة 800 كلم انطلاقا من تندوف بعد استكمال خط بشار تندوف ويصل الى غاية منجم الزويرات ليتم ربطه بسكة حديد المنجم الى غاية ميناء نواديبو ويكون بديلا عن مشروع تعبيد الطريق بما يحقق تحكم الجزائر في العلاقات التجارية مع غرب افريقيا وضم موريتانيا والسنغال بصفة نهائية للخط السياسي للجزائر، مع توظيف للبعد الديني داكار-الاغواط.

ب-خط جزائري ليبي: تحت تسمية **خط الشهيد عمر المختار** تخليدا للجهاد المشترك للشهيد في بداية الاحتلال الفرنسي في جانت، يلتقي في جانت وينطلق من حاسي مسعود وغدامس ويتجه نحو خيارين اما تمنراست او اغاديز النيجيرية ويكون منجزا من طرف ليبيا.

ت-خط تمنراست كينشاسا: تحت تسمية خط بئر الغرامة تخليدا لمعركة بئر الغرامة 1881 التي تم فيها القضاء على بول فلاترز صاحب مشروع السكة الحديدية الفرنسية le transaharien، ويكون الخط من تمنراست باتجاه زندر النيجيرية فانجامينا فبانغي فكينشاسا وتتولى الكونغو الشطر بين انجامينا وكينشاسا.

ث-خط تمنراست-باماكو-كوناكري: عبر برج باجي مختار قصد المرور عبر شمال مالي لإحياء المنطقة التي تعاني نزاعات دائمة ثم من باماكو الى كوناكري عن طريق نهر النيجر الى غاية كانكان عبر الملاحة النهرية وتنفيذ غينيا لمشروع كانكان-كوناكري بما يسمح باكتمال الخط من ميناء كوناكري الى غاية تمنراست.

3-الملاحة النهرية: تتيح الأنهار المنتشرة في المنطقة كنهر السنغال ونهر النيجر ونهر الكونغو إمكانيات لوجستيكية تمكن من تخفيض التكلفة المتعلقة بالنقل عبر السكك الحديدية وذلك بربط مشاريع السكة الحديدية بالملاحة النهرية كما تساعد على دعم الزراعة على ضفاف الأنهار، وتظهر ادبيات التكامل الإقليمي في غرب افريقيا ووسطها اهتماما بهذه المشاريع من طرف آليات التكامل سيدياو وسيياك بغرض تعزيز البنية التحتية الإقليمية.

المطلب الثالث: مخاطر التدخل الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي

يعتبر التدخل الإقليمي آلية من الآليات التي توظفها الدولة للقيام بأدوار تراها وفقا لمصلحتها الوطنية المعرفة بالقوة أنها من صميم الفعل الخارجي للدولة، وباعتبار المبادرة تبحث في الفعل التنموي في منطقة تعاني أزمات مركبة فإن مشاريعها تواجهها مخاطر عديدة منها:

1-مخاطر هيكلية: مرتبطة بالعناصر المؤثرة في تسطير الأهداف واختيار البرامج والمشاريع.

2-مخاطر يقينية: حيث يكتنف التدخل حالة غموض تنطلق من الشك في عدم الجدوى.

3-مخاطر ديناميكية: فالتغييرات المحتملة في المنطقة غير متوقعة.

4-مخاطر زمنية: فلا يمكن التكهن بالمدة التي يتم فيها تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية.

5-مخاطر اجتماعية: ناتجة عن تضارب المصالح بين الفواعل الحكومية وغير الحكومية[1].

توحي هذه المخاطر بوجود ازمة متشعبة في المنطقة الاقاليمية قد تحول دون إتمام المشاريع المبرمجة وهذا ما يجعل المبادرة تؤكد على اشراك أكبر عدد من الفواعل الدولية والتي تمنع تبني سياسات تخريبية خصوصا من الفواعل التي كانت لها امتيازات في المنطقة، كما يتطلب تكوين فريق خبراء يتولى تحليل المخاطر الكبرى وقياس الاحتمالات الخاصة بها والبحث عن سبل تقليلها بما يجعل الجزائر طرفا اصيلا في بناء السياسات الدولية والاقاليمية في المنطقة.

تقوم المبادرة على توظيف دمج منهجية تحليل المخاطر STEEP لتحليل البيئة او السياق الذي تنشأ فيه المبادرة وهي مناهج تتعلق بتحليل المخاطر للمشاريع الكبرى على المستوى العالمي، حيث تعتمد منهجية STEEP التي طرحتها الباحثة الهولندية بوش ريكفلدت على تحليل الأبعاد الخمسة التالية: الاجتماعية، التكنولوجية، الاقتصادية، البيئية، السياسية[2].

يقتضي بناء المؤشرات التعاونية على البحث عن المجالات الجيوسياسية المحفزة لاحد جوانب التعاون الأقاليمي فالتعاون الإنتاجي وتحقيق الاعتماد المتبادل يعتمد على تطبيق منهجية ريكفلدت لدراسة كيفية تطوير الإنتاج بما يسمح بتغطية السوق الاقاليمية.

ان تولي الجوانب التخطيطية من خلال مؤسسات تتمتع باستقلالية بحثية ودعم مالي كافي ضرورة انجاز المشاريع في مناطق آمنة ومحمية تعيش استقرارا مجتمعيا ومأسسة دولاتية، فمدينة تمنراست تتوفر على كل الإمكانيات التي تجعلها محورا للبنية التحتية الاقاليمية وللتبادل التجاري وللتعاون الإنتاجي، كما انها تنتمي لبلد يتمتع بمستويات عالية من الشفافية والنزاهة الدولية فيما يتعلق بالنزاعات الدولية بتبنيه خيار الحياد والوساطة كمبادئ في سياسته الخارجية.

فقد أضحت ظاهرة التدخل الإقليمي – من قبل المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا لتسوية وحل الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي – أمرا ملحوظا بعد الحرب الباردة، وذلك

---

[1] Belhoste Nathalie, **ibid.**
[2] Belhoste Nathalie, **ibid.**

بسبب ضعف جهود التسوية القارية في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية التي تتحجج فيه الدول بمبدأ السيادة الوطنية؛ وأيضا بسبب تراجع الاهتمام الدولي ممثلا في الأمم المتحدة بها.

لكن عملية تدخل هذه المنظمات الفرعية لتسوية وحل هذه الصراعات خاصة الداخلية تواجَه بمجموعة من التحديات، لعل أبرزها ذلك التعقيد الشديد الناجم عن تداخل أبعادها الداخلية مع أبعادها الإقليمية في كثير من الأحيان من ناحية، وحداثة تجربة التسوية في إطار فرعي من ناحية ثانية، والإشكاليات التي تواجه هذا التدخل من ناحية ثالثة، سواء أكانت إشكاليات قانونية (مشروعية التدخل) أو سياسية (توافق الإرادة السياسية للتدخل لدى الدول الأعضاء) أو مالية (توفير التمويل اللازم للتدخل)، أو حتى إشكاليات تتعلق بقبول الرأي العام.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في عملية تسوية وحل هذه الصراعات، باعتبارها المنظمة الفرعية الأولى في إفريقيا التي صاغت بروتوكولات أمنية لعملية التسوية من ناحية، كما أنها تدخلت في أربعة صراعات من خلال الوسائل المختلفة للتسوية بما فيها الوسائل العسكرية من ناحية ثانية، الأمر الذي جعلها ذات خبرة في عملية التسوية، كما دفع المنظمات الفرعية الأخرى في الأقاليم المختلفة لكي تحذو حذوها في هذا الشأن.

ترتكز عقيدة الايكواس على أن التنمية والتكامل لا يمكن أن يكون بغياب الأمن لذلك تسعى إلى إرساء الأمن من خلال عديد الاتفاقيات والآليات التي قامت بها[1].

وبخصوص لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة فلا يمكن لأي رؤية اقتصادية أو أمنية أن تتجاوز الجانب السياسي لما له من أهمية في إثارة القضايا أو إخمادها، فالأثر السياسي للتعاون الشمالي الغربي يبرز بوضوح في حلول المشكلة الاثنية التي أنتجها الاستعمار فمشكلة الزنوج في موريتانيا ومشكلة التوارق في مالي والنيجر ومشكلة الشماليين في تشاد لا يمكن أن تعالج إلا في إطار الفواعل الإقليمية سواء الشمالية فكما أدت هذه المشاكل إلى النزاع

---

[1] Niagalé Bagayoko, **L’architecture institutionnelle de paix et de sécurité en Afrique de l’Ouest** (Accra: African Security Sector Network, 2020)p.16.

بين الطرفين خصوصا الحرب التشادية الليبية والنزاع الموريتاني السنغالي يمكن أن يؤدي التعاون بين الإقليمين إلى زوال المقاربة الاثنية تماما فنزع الحدود والمساواة السياسية القائمة على بعد إقليمي يلغي كل المفاهيم العنصرية التي يمكن أن تؤدي إلى النزاعات.

إن المشكلة الاثنية في منطقة الساحل الصحراوي منبعها سياسي بالدرجة الأولى وبالتالي فأثر التعاون الأقاليمي يبرز بالأساس في الشق السياسي فزوال الدعم الموجه من طرف دول غرب إفريقيا لباماكو في موقفها من قضية التوارق والضغط عليها لتقاسم عادل للسلطة والموارد يساهم في حلحلة الأزمة.

إن الارتكاز على التعاون ما بين الشمال المغاربي والغرب الإفريقي يكمن في مسار المراقبة والانتشار الأمني، فالتصور الأمني المبني على أساس المجتمع المتنقل يرتبط بتعزيز المراقبة الأمنية لخطوط المواصلات ومنابع المياه ومسار حركة النشاطات الإجرامية خصوصا المخدرات والأسلحة.

فكلما يتم تعزيز الأطر الرقابية بناء على عمليات مشتركة تتم في إطار اتفاق مبدئي في إطار العلاقات بين الجزائر موريتانيا والايكواس أو الجزائر موريتانيا الايموا نتاج الأزمة في ليبيا.

إن مجال التعاون الأمني خصب فمعاهدة الدفاع المشترك للايكواس وآليات حل النزاعات المتطورة على الصعيد التشريعي في الايكواس تسمح للجزائر وموريتانيا من خلق تعاون فعال بإمضاء اتفاقيات شراكة أمنية تخص تبادل المعلومات ودعم جهود دول الميدان الأمنية سواء من حيث التدريب أو البنية التحتية الأمنية أو ما تعلق بالتطورات الأمنية التكنولوجية حيث تتوفر الإمكانيات الأمنية خصوصا لدى الجيوش في الجزائر والسنغال ونيجيريا.

ويعتبر التعاون الأمني الجزائري مع دول الساحل الصحراوي وغرب إفريقيا مهما جدا في تفعيل التعاون الأمني الشمالي الغربي، فالسعي الى بناء تعاون بين النظامين شبه الإقليمين هو في كنف بيئة ثنائية جاهزة.

وعلى صعيد الأطراف المتدخلة من الواضح أن الدول العربية تمد العون للشعوب الإفريقية في إطار التعاون العربي-الافريقي ولكي يصبح العون أكثر فعالية يجب:

- أن تتوحد الجهود العربية ويتم التنسيق فيما بينها خصوصا وان تجربة تجمع الساحل والصحراء الليبية التي لم تنضم اليها الجزائر باعتبار انها كانت ذات نمط تخريبي يستهدف بناء لوبيات محلية تحت تأثير القذافي رحمه الله.

- المساعدة على القضاء على الروح القبلية والإسراع في عملية بناء الدول خصوصا في موريتانيا وليبيا فالازمات التي تعيشها هاتين الدولتين تقلل من الفرص وتثقل كاهل الدولة المحورية –الجزائر–.

- الارتكاز على معارك التحرير كمناخ مثالي لتوحيد الجهود فتاريخ افريقيا الحافل بالتعاون بين حركات التحرر ضد الاستعمار وفي إطار حركة عدم الانحياز شكل نقطة لقاء كبيرة بما يجعل مسألة تضامن العالم الثالث لتحقيق التنمية والاستقرار ولعب دور محوري في النظام الدولي الجديد قيد التشكل.

خلاصة:

يتضح من خلال ما سبق تداخل عديد العوامل والفواعل في الوضع العام لمنطقة الساحل الصحراوي، إلا أن كل الفواعل إذا ما سعت إلى إيجاد الحلول ارتكازا على الجوانب الإيجابية للعوامل المشكلة لسياق الأحداث في منطقة الساحل الصحراوي سوف تعالج الكثير من القضايا الشائكة وتمنح الآمل لسكان المنطقة ككل.

فالنظر إلى التصورات المختزنة في برامج كل الفواعل يمكن أن يساهم في إرساء معالم تعاون إقليمي بين الأنظمة شبه الإقليمية المغرب العربي وغرب إفريقيا ووسط افريقيا، ويؤسس لإمكانية بناء نظام أقاليمي في منطقة الساحل الصحراوي يؤسس لبناء علاقات عبر صحراوية تعيد للمنطقة حيويتها وأهميتها الإستراتيجية.

خاتمة:

خاتمة:

ارتأت الدراسة البحث في موضوع التعاون الإقليمي وفق منطلقات نظرية تعالج مشكلة **التعاون الإقليمي والأقاليمي في منطقة مشتركة لمجموعة بناءات إقليمية**، حيث كان لابد من تركيب رؤية تقوم على منهج متعدد التخصصات حلقته المركزية نظريات العلاقات الدولية وأطرافه ما جادت به التصورات المرتبطة بحقول المعرفة سواء الطبيعية منها أو الإنسانية أو التقنية.

تشمل النظريات المعتمدة مجال دراسات المناطق من خلال دراسة البنية المكانية للإقليم والتي تساهم في التخطيط الاقتصادي والأمني والعسكري، وتشكلت البنية المكانية من ثلاثة عناصر رئيسية هي المراكز وتمثلت في قلب الصحراء الكبرى والخطوط وهي أطراف الصحراء الكبرى الشمالية والجنوبية والغربية والإقليم وهو الارتباطات الإقليمية بين شمال وغرب ووسط افريقيا، الأمر الذي ساعد على تفكيك الإرتباطات المؤسسة للعلاقات الإقليمية والتي تعتبر الدافع لبناء التعاون ما بين الإقليمي في منطقة تنتفي فيها معالم البنى الدولاتية.

تتحكم دراسات المناطق كذلك في العوامل المؤثرة على التفاعلات المحلية والإقليمية، والسياسات الدولية المتعلقة بالمنطقة، وإذ نجد أن أغلب الدراسات حول المنطقة هي دراسات من خارج المنطقة يلاحظ أنها تهتم بالطابع الاستكشافي الذي يهدف الى الإستغلال الأمثل للمنطقة لصالح القوى الدولية والمنطق التجزيئي للصحراء الكبرى.

اما في مجال تحليل النظم الإقليمية فقد ساهمت دراسات محمد السعيد ادريس في تحليل التفاعلات الإقليمية بالاعتماد على فرضيات بناء النظام الاقليمي التي تكون بعدة اتجاهات منها التقارب الجغرافي، ومنها التجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وثالثها الاتجاه التفاعلي والذي يؤكد على نفي الاتجاه الأول والثاني بسبب أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها وهذا المثال نراه بارزا في موريتانيا والسينغال، ويركز على مدى وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول كنيجيريا والجزائر ويمكن اعتبار وجود توازن اقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط وجود النظام الإقليمي.

وفي البحث عن افاق تعاونية وتكاملية للمنطقة وظفت الدراسة المقاربة الاقاليمية وعلى الرغم من ان الدراسات السابقة حولها عنت بدراسة العلاقات الاقاليمية بين تكتلات إقليمية ناجحة الا ان

الدراسة سعت في طرح نموذج لدول العالم الثالث أي كيف يمكن لدول صغيرة وضعيفة ان تتحالف وتتعاون من اجل الرفع من مؤشرات النهضة والتقدم والتحديث.

تبرز القواعد الأساسية المقاربة الأقاليمية باعتبارها عملية توسيع وتعميق للتفاعلات السياسية والاقتصادية والمجتمعية بين المناطق، سواء من حيث معالجتها كعامل خارجي لمسار التكامل الإقليمي بهدف خلق بيئة محفزة للبناء الإقليمي وهنا تصبح الأقاليمية وظيفة من وظائف الإقليمية وبالتالي تعيد نفس القضايا الى النقاش وهي قضايا الهوية الاقليمية والتكامل الاقتصادي والتماسك الاقليمي، أو من حيث معالجتها كمسار ارتكزت عليه الدول الوطنية لتعزيز مكانتها في النظام الاقتصادي الدولي ذو النزعة التنافسية وسعيها الى إعادة هيكلة النشاط التجاري الدولي بما يرجح ميزان صادراتها وبالتالي توسيع مجال نفوذها ليتجاوز الإقليم الى أقاليم أخرى وهذا الامر مرهون بقوة الدولة ومكانتها

وفي تحليل السياق تتبنى الدراسة طرحا نسبيا يعتبره سياقا صراعيا يتطلب توظيف المقاربات الخاصة بمجال الصراع والنزاع الدولي، بتفكيك الجوانب المتعددة للسياق وتشمل المؤسسات العرقية ومؤسسات الحكم السياسية وحقوق الإنسان والأمن والبنية والأداء الاقتصادي والموارد الطبيعية والعوامل الخارجية.

حيث يتضح من خلال دراسة هاته الجوانب أن المجتمع المتنقل فرض قواعده وسلطته وآلياته على المجتمع المستقر وأضحت اختلالاته وطبيعته غير الثابتة المتحكم الرئيس في التفاعلات السلطوية-الدولاتية والسوسيو-اقتصادية والاثنو-مناخية ويمكن ارجاع هذا المعطى الى النموذج السلطوي السائد سابقا في عهد الممالك الصحراوية المتماثلة النشأة والانتشار من قلب الصحراء الى أطرافها سيطرة وامتدادا.

على الرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على استقلال الدول الصحراوية الا ان ما يوجد داخل هذه الكيانات لا يمكن ان تطلق عليه: شعب تحكمه الرغبة في العيش معا "حروب اهلية"، او اقليم محدد المعالم "نزاعات حدودية"، او سلطة حاكمة تفرض قوانينها على كامل الشعب او كامل الاقليم "ادارة الجماعات التقليدية اقليمية او قبلية او دينية لأمورها بعيدا عن السلطة المركزية".

اشترك مع تنظيمات وترتيبات الاستعمار في تشكيل البيئة السياسية كل التراث الانساني والاجتماعي الذي صنعه سكان المناطق الافريقية منذ ان بدأ تاريخ الانسان في هذه الاقاليم الى يوم وصول النفوذ الاجنبي وهذا التراث يتمثل في اثار جغرافية وتاريخية، اجتماعية ونفسية تولدت نتيجة للموقع الجغرافي في الاقاليم الصحراوية وتاريخ القبائل وهجراتها وحروبها ونظمها الاجتماعية وادیانها، واثار كل هذا حينما كانت الاديان هي قانون التنظيم السياسي والاقتصادي والعلاقات الخارجية بين الجماعات الاخرى.

إن النظر في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية لمنطقة الساحل الصحراوي يوحي بان صحراوية المنطقة جعلت منها منطقة خالية من الظروف المساعدة لبناء السياسات وتحقيق البرامج التنمية.

وما يلاحظ من خلال تحليل الجوانب الصراعية والأمنية للوضع في منطقة الساحل الصحراوي، الغياب الكبير للرؤية بعيدة المدى للأنظمة السياسية في معالجة الصراعات أو مواجهة التهديدات، فمنطق الدولة الذي يجب أن يتحلى به صانعو القرار غائب، ومبدأ حماية السيادة الذي يلزم المؤسسات العسكرية بالحفاظ على الدولة وضمان استمراريتها غاب تماما سواء في داخل الدولة أو في إقليمها أو في المنظومة الدولية التي تسبح في فلكها.

إن الصراع في منطقة الساحل الصحراوي بمختلف أوجهه يبقى هو المنطق الذي تسير به المنطقة شعوبا ودولا ولا يمكن لأي مقاربة أن تستبعد تحكم مخرجات الصراع فواعلًا، وقواعدًا في منظومة الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع والإقليم ككل.

يبرز من خلال التفاعلات الإقليمية في منطقة الساحل الصحراوي البعد السياسي للسياسات والبرامج الخاصة ببلدان المغرب العربي الموجهة لمنطقة الساحل الصحراوي ما عدا دولة المغرب التي تسعى إلى تحقيق منفعة اقتصادية من سياساتها.

أما دول غرب إفريقيا فسعيها للاستفادة من وضعية منطقة الساحل الصحراوي جعلها توجه أنظارها بشكل كبير لدولها، ابتداء من تركيز كل البرامج الدولية على اعتبار منطقة الساحل الصحراوي تابعة لغرب إفريقيا، أي أن كل البرامج تمر عبر داكار بما جعل السنغال مركزا فعالا في كل السياسات المتعلقة بمنطقة الساحل الصحراوي.

وبالنسبة لدول وسط افريقيا فالتبعية التامة لدولها الى الاستعمار الفرنسي في شقه النقدي جعلها عرضة لاهتزازات اقتصادية طويلة الأمد.

وما يبرز من خلال معالجة دوائر التكامل الإقليمي في غرب ووسط وشمال افريقيا هو تفكيك البرامج حتى يتسنى بناء سياسات ناجعة بناء على الاتفاقات والمعاهدات في كل القطاعات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية وحتى الثقافية.

وبالاعتماد على مقولة نكروما تم معالجة افاق التعاون الإقليمي والأقاليمي في منطقة الساحل الصحراوي فقوله لا توجد دولة افريقية مستقلة اليوم لديها فرصة لاتباع مسار مستقل للتنمية الاقتصادية بمفردها، وكثير منا ممن حاولوا القيام بذلك دُمروا تقريبًا أو اضطروا للعودة إلى حظيرة القوى الاستعمارية السابقة، لن يتغير هذا الموقف ما لم تكن لدينا سياسة موحدة تصلح على المستوى القاري.

يتضح من خلال ما سبق تداخل عديد العوامل والفواعل في الوضع العام لمنطقة الساحل الصحراوي، إلا أن كل الفواعل إذا ما سعت إلى إيجاد الحلول ارتكازا على الجوانب الإيجابية للعوامل المشكلة لسياق الأحداث في منطقة الساحل الصحراوي سوف تعالج الكثير من القضايا الشائكة وتمنح الآمل لسكان المنطقة ككل.

فالنظر إلى التصورات المختزنة في برامج كل الفواعل يمكن أن يساهم في إرساء معالم تعاون إقليمي بين الأنظمة شبه الإقليمية المغرب العربي وغرب إفريقيا ووسط افريقيا، ويؤسس لإمكانية بناء نظام أقاليمي في منطقة الساحل الصحراوي يؤسس لبناء علاقات عبر صحراوية تعيد للمنطقة حيويتها وأهميتها الإستراتيجية.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أ. اللغة العربية:

1. إبراهيم، احمد نصر الدين، **دراسات في النظم السياسية الافريقية** (القاهرة: دار اكتشاف، ط.1، 2010).
2. إبراهيم، محمد عبد الفتاح، **جمهورية مالي** (القاهرة: ددن، 1961).
3. ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، م.6 (بيروت: طبعة دار الكتاب اللبناني، 1979).
4. اتحاد علماء المسلمين، **التشيع في إفريقيا** (مركز نماء للبحوث والدراسات، 2011).
5. أمين، سمير، **التطور اللامتكافئ**، تر: برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، 1974).
6. بانيكار، مادهو، **الوثنية والاسلام تاريخ الامبراطوريات الزنجية في غرب افريقية**، تر. فؤاد بلبع (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ط.2، 1998).
7. البدوي، إبراهيم، "التماسك الاجتماعي وإدارة الصراع والنمو الاقتصادي"، في: طايع اصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا تحديات وأفاق**، تر.: سعد الطويل وآخرون (القاهرة: مركز المحروسة، ط.2003،1) ص.ص.59-84.
8. بكتاش، صالح، **النزاع السينغالي الموريتاني** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1992).
9. توبيانا، جريوم، كالوديو غراميزي، **مشكلة التبو: ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد . السودان . ليبيا** (جنيف: مشروع مسح الأسلحة الخفيفة، 2017).
10. توفيق، راوية، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة حالة نيباد** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005)
11. توماس، أرنولد، **الدعوة الى الاسلام: بحث في تاريخ نشر العقيدة الاسلامية**، تر: حسن إبراهيم حسن (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1970).

12.ثابت، هالة جمال، "الإيكواس وإدارة الصراع في المنطقة"، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص ص.410-438.

13.الجابري، محمد عابد، **العصبية والدولة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.6، 1994)

14.جاكو، محمد شريف، **العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد ولبيا -قضية اوزو 1960-1990** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).

15.جيوفر، روبرت، إدوارد، اليستري، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، تر: عبد الحليم الجلبي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط.1، 1999).

16.الحاج موسى أحمد كامره، **زهور البساتين في تاريخ السوادين**، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني (الكويت: مؤسسة البابطين،2010).

17.حازم خيري عبد الباسط السيد،

18.حتي، ناصيف يوسف، "الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة" في: جميل مطر، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996).

19.حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985).

20.الحسن، حسن وداعة الله، "البعد التكاملي في مبادرة نيباد"، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص. ص.101-132.

21.حمدان، جمال، **استراتيجية الاستعمار والتحرير** (القاهرة: دار الشروق، 1983).

22.خالد حنفي علي، "تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء"، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص.225-253.

23.الخزندار، سامي إبراهيم، **إدارة الصراعات وفض المنازعات** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

24.خفاجة، رانيا حسين، "المتغيرات الإقليمية والدولية وأثارها على مساعي التكامل الإقليمي"، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص ص.56-76.

25.ديزي، رؤوف، "الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص ص.413-434.

26.ربيع، محمد محمود، **الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا** (طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1974).

27.روجومامو، سيفرين، "إدارة الصراع في إفريقيا: التشخيص والعلاج"، في: طايع اصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا تحديات وأفاق**، تر: سعد الطويل وآخرون (القاهرة: مركز المحروسة، ط.1، 2003) ص.ص.21-58.

28.سالم، احمد علي، "العمل الأمني الجماعي في منظمة الوحدة الإفريقية"، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005).

29.شاهين، عبد العزيز، **إفريقيا دراسات في علم الإنسان الإفريقي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).

30.شعراوي، حلمي، **الفكر الاجتماعي والسياسي في افريقيا** (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2010).

31.الشقاط، محمد سعيد، **الصحراء تشتعل** (طرابلس: دار الملتقى للطباعة والنشر، ط.1، 1998).

32.صالح، محمد، "العولمة وفقدان الأمن للبشر في إفريقيا"، في: طايع اصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا تحديات وأفاق**، تر.: سعد الطويل وآخرون (القاهرة: مركز المحروسة، ط.1،2003) ص.ص.85-108.

33.صبحي، على محمد قنصوة، **النفط والسياسة في دلتا النيجر** (جامعة القاهرة: سلسلة بحوث افريقية، 2011).

34.صبحي، محمد قنصوة، **الدين والسياسة في نيجيريا** (جامعة القاهرة: سلسلة دراسات افريقية، 2012).

35.عبد السلام نوير ومحمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية وميدانية"**،

36.عبد الفتاح، معتز بالله، **الوظيفة الاقتصادية للدولة: دراسة في الأصول والنظريات**، جامعة القاهرة: مركز بحوث ودراسات التنمية، سلسلة مكتبة التنمية، العدد.1، 1998.

37.العدوى، محمد أحمد، "التكامل الإقليمي بيم دول شمال إفريقيا"، في: محمد عاشور محررا، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص.191-228.

38.عودة، عبد الملك، **السياسة والحكم في افريقيا**، (القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، ط.1، 1959).

39.عويضة، كامل محمد، **كارل ماركس الماركسية والاسلام** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1، 1993).

40.الفاضلي، فتحي، **حرب تشاد** (طرابلس: ددن، دتن).

41.فرانسيس، ديفيد، **إفريقيا السلم والنزاع**، تر: عبد الوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

42.فرانسيس، ديفيد، **منهجية تحليل النزاع في افريقيا إسهامات نظرية**، تر: عبد الوهاب علوب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2010).

43.كمبمان، نورا، "الهيكل الأمني الجديد في إفريقيا"، في: محمد عاشور محررا، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، كتاب المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005).

44.الكوت، عبد المجيد خليفة، **السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003).

45.مافيجي، ارشي، **التشكيلات الاجتماعية في افريقيا**، تر: مصطفى مجدي الجمال (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الافريقية، ط.1، 2007).

46.محمد سعيد الشقاط، **التوارق عرب الصحراء الكبرى** (طرابلس: مركز دراسات وابحاث شؤون الصحراء، ط.2، 1989).

47.محمود، أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2001).

48.مطير سعد غيث احمد، **الثقافة العربية الاسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي** (بيروت: المدار الإسلامي، 2005).

49.الملاح، بشار أكرم، **التحولات التي أحدثها الإسلام في المجتمع الإفريقي** (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط.1، 2013).

50.المودي، جمعة عمر عامر، **المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا غير العربية** (عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2010).

51.ميغا، هارون المهدي، **إمبراطورية سنغاي: دراسة تحليلية في الترتيب التاريخي للإمبراطوريات الإسلامية في غرب افريقيا** (ددن، دتن).

52.نسيرة، هاني، **القاعدة في الساحل والقرن الإفريقي** (دبي: معهد العربية للدراسات، نوفمبر 2012).

53.نقولا، زيادة، **إفريقيات، دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي** (بيروت: رياض الكيس للكتب والنشر، 1991).

54.هوبكنز، ج.، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، تر: أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 1998).

55.هيرودوت، **أحاديث هيرودوت عن الليبيين(الأمازيغ)**، تر: مصطفى أعشي (الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2008).

56.والتز، كينيث، **الإنسان والدولة والحرب تحليل نظري**، تر: عمر سليم التل (ابوظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013).

57.وزارة الصناعة والتجارة لجمهورية مصر، **الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا** (القاهرة: الإدارة المركزية للاتفاقات الثنائية، 2005).

58.ولد محمد، محمد سالم، **السلفية العلمية في منطقة الساحل وموقعها في الخريطة الجهادية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

59.اليونسكو، **تاريخ افريقيا العام المجلد الثالث: افريقيا من القرن السابع الى القرن الحادي عشر** (بيروت: اليونسكو، ط.2، 1997).

60.اليونسكو، **تاريخ إفريقيا العام المجلد الثالث: إفريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر** (بيروت: اليونسكو، ط.2، 1997).

ثانيا: الدوريات

1. أبو فرحة، علي، "تحليل واقع التنمية في افريقيا"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع.9 (جانفي 2021)، ص ص. 40-54.

2. بن الشيخ، عبد الرحمن، "واقع التكامل الاقتصادي الأفريقي في افريقيا"، **مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال**، م. 02، ع. 06 (2018) ص.ص.43-57. في: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/515/2/1/96177

3. الحيالي، عبد الأمير عباس، "أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي في حوض نهر السنغال"، **مجلة الفاتح**، م. 04، ع. 34 (2008).

4. سليم، محمد السيد، ثورة يوليو والدور الخارجي المصري، **السياسة الدولية**، ع. 164، (يوليو 2002).

5. فتيحة بركات، "الصحراء وثقافة شعوب الهامش في رواية عيون الطوارق"، **التواصل**، ع.25، (مارس 2010).

6. الفي مبارك سعد عبيد العازمي، "مؤشرات التنمية الاقتصادية في افريقيا: إطار تحليلي"، **مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض**، م. 02 ع. 02 (يناير 2021)، ص.ص.635-665.

7. كانتي، مادي ابراهيم، الأزمة السياسية في مالي، **قراءات افريقية**، م.10، ع.36 (2012)، ص.ص. 109-120.

8. الميغري، عماد، "المسألة الإثنية والدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة والسلوك الإنجابي للأقليات"، **إنسانيات** ع. 32-33 (2006)، ص ص.61-79.

9. النويني، الحافظ، "أزمة دولة ما بعد الاستعمار: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، ***المستقبل العربي***، ع.422 (أفريل 2014)، ص.ص. 58-72.

10. هنا سيد، محمود حسين، "بوكو حرام والعنف في نيجيريا"، **قراءات افريقية**، م. 10، ع. 36، (2012)، ص.ص.159-162.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. الأشخم، عبد الرؤوف محمد، **البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية العلاقة بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير (عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2012).

2. شعنان، مسعود، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007).

3. طارق، سعد الدين، **تحرير التجارة الخارجية وأثره على الأداء الاقتصادي في دول الايكواس منذ عام 1995: نيجيريا دراسة حالة**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2012).

4. محمد علي، حمدي بشير، **تجربة التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991**، أطروحة دكتوراه (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2012).

رابعا: التقارير والخطابات الرسمية

1. الاتحاد الافريقي، **مؤشر التكامل الاقليمي في افريقيا**، تقرير 2021.
2. الإمبراطور هيلاسلاسى، الخطاب الافتتاحي لتأسيس اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، 29-12-1958.
3. الأمين العام للأمم المتحدة، الخطاب الافتتاحي لتأسيس اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، 29-12-1958.
4. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا**، البيان الختامي للدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 3 – 7 فيفري 2003.
5. البنك الدولي، التقرير السنوي 2006.
6. بوتفليقة، عبد العزيز، **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات**، أبو ظبي، الخميس 2000/02/17.
7. عنان، كوفي، جدول أعمال السلم (هيئة الأمم المتحدة، وثيقة رقم A/ 59.3/C.1/SR.1، سبتمبر 2004).

8. غالي، بطرس بطرس، **خطة للسلام** ورقة مقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة، وثيقة رقم A/50/60-S/1995/1 جانفي 1995).

9. هيئة الامم المتحدة، **غرب أفريقيا، البنين والسنغال،** تقرير توليفي (نيويورك: الأمم المتحدة، 2007).

10. مجلس الأمن، **بيان من رئيس مجلس الأمن** (نيويورك: الأمم المتحدة، 18 ديسمبر 2013).

11. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، جنيف، 2007.**

12. القذافي، معمر، **خطاب العيد الثاني للثورة**، طرابلس، سبتمبر 1971، السجل القومي، المجلد الثالث.

خامسا: الجرائد اليومية

1. صخري، سفيان، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**، ج.2، جريدة اليوم الجزائرية، عدد. 2776، 27 مارس 2007.

سادسا: المقالات الالكترونية

1. قوي، بوحنية، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

2. الكوت، البشير علي، **السياسة الخارجية الليبية في أفريقيا بعد ثورة 17 فبراير**، الموقع الالكتروني: ليبيا المستقبل، 29-02-2012، http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/19603

ب. المراجع الأجنبية

Books:

1. Alaoui, Nezha, **le Maghreb dans son environnement régionale et internationale** (Paris : institut francais des relations internationales, 2010).
2. Archinard, Louis, **Le Soudan français en 1888-1889 : rapport militaire du commandant supérieur le lieutenant-colonel Archinard** (Paris, Imprimerie nationale, 1891).
3. Ba, Abdoul Hameth**, acteurs et territoires au sahel** (lyon: ENS Éditions, 2007).
4. Baert, Francis, Tiziana Scaramagli, Fredrik Söderbaum, **Intersecting Interregionalism**, (New York: Springer Dordrecht Heidelberg, 2014).
5. Bagayoko, Niagalé, **L'architecture institutionnelle de paix et de sécurité en Afrique de l'Ouest** (Accra: African Security Sector Network, 2020).
6. Bangoura, Mohamed Tétémadi, **Violence politique et conflits en Afrique: le cas du Tchad** (Paris: éditions harmattan, 2006).
7. Banque Africaine de Développement, **projet multinational de Route-Transsaharienne** (abidjan, 2012).
8. Beguy, Olivier, **trois essais sur la surliquité bancaire dans les pays de la CEMAC**, (Auvergne : Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2012).
9. Bernus, Edmond, **Nomades et Commandants**, (Paris : Karthala, 1993).

10. Biddle, Bruce, Edwin Thomas, **role theory: concepts and research** (New York: Sydney:willy and soons,1966).

11. Boilley, Pierre, **Les Touaregs Kel Adagh** (Paris : KARTHALA Editions, 2012).

12. Boilley, Pierre, **Les Touaregs Kel Adagh, Dépendances et révoltes : du Soudan français au Mali contemporain** (Paris : KARTHALA Editions, 1999).

13. Bourdet,Yves, **Limites et défis de l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest**, (Stockholm; ASDI, 2015).

14. Buijtenhuijs, Robert, **Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad (1977-1984)** (Paris : éditions Karthala, 1987).

15. CACID, ENDA, **L'état du commerce en Afrique de l'Ouest**, Rapport annuel 2012, Dakar.

16. Cariolle, Joël, **Principes et application à l'UEMOA d'un indice d'engagement des Etats dans l'intégration commerciale** (Paris : Fondation Ferdi, 2017).

17. CEDEAO, le Secrétariat du CSAO/OCDE, **Élevage et marché régional au Sahel et en Afrique de l'Ouest**, (Paris : Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE, 2008).

18. CEEAC, **Nouveau traité révisé de la Communauté Économique des États de l'Afrique Centrale (CEEAC)** (Libreville, 2020).

19. CEMAC, **Traite révisé de CEMAC**, Libreville, 30 janvier 2009.

20. Chauzal, Grégory, **Fix the unfixable, Dealing with full-blown crisis and instability: How to bring greater stability to the Sahel?** (Netherlands: The Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", December 2015).

21. Chenna, Salim, L'Algérie : de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire, in : mansouria moukhefi, **le Maghreb et son sud : vers des liens renouvelés** (Paris : CNRS éditions, 2012) pp.19-40.

22. Cilss, **mise en œuvre de cadre stratégique de sécurité alimentaire durable dans une perspective de lutte contre la pauvreté au sahel** (Ouagadougou, cilss, 2003).

23. Club de sahel et de l'Afrique de l'ouest, **les migrants** (Dakar : CEDEAO, 2006).

24. Club de Sahel, **l'un des chemins de la coordination : le réseau pour la prévention des crises alimentaires dans les pays du sahel** (Paris : oecd, 1985).

25. Comité régionale de l'Afrique du l'OMS, **cadre régional pour l'intégration des services essentiels de lutte contre les maladies non transmissibles dans les soins de santé primaires**, Genève, 2017.

26. Cour international de justice, **memoire de government de la republique du Tchad, livre 1** (la Haye : Cour international de justice, 1991).

27. Diallo, Abderrahmane, **Fondements économiques et faisabilité du projet de création d'une zone monétaire unique en Afrique de**

l'Ouest, thèse de doctorat en économie (Lyon, Université Lumière Lyon 2, 2008).

28. Direction générale des relations internationales et de la stratégie, **terrorisme et contre-terrorisme en Afrique centrale : quelle vision stratégique pour le Tchad et le Cameroun**, (Paris : ministère de la défense française, 2015).
29. Doran, C.F.Doran, **system in crisis** (Cambridge: Cambridge university press.1991).
30. Dubief, Jean, **L'Ajjer Sahara central,** (Paris : Karthala, 1999).
31. Duponchel, Adolphe, **Le chemin de fer Trans-saharien, Jonction coloniale entre l'Algérie et le Soudan. Études préliminaires du projet et rapport de mission avec cartes générale et géologie**, (Montpellier, Boehm & Fils, 1878).
32. Duponchel, Adolphe, **Le chemin de fer transsaharien, jonction coloniale entre l'Algérie et le Soudan : études préliminaires du projet et rapport de mission** (Montpellier : Imprimeurs de l'Academie des Sciences et Lettres, 1878).
33. Fernand, Foureau, **D'Alger au Congo par le Tchad : mission saharienne Foureau-Lamy** (Coulommiers : Imp Paul Bodard, 1901).
34. Flock, A, **Le chemin de fer transsaharien. Tracé, construction, exploitation** (Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929).

35. Francis, David J. (ed), **Peace and Conflict in Africa** (London. Zed Books Ltd, 2008).

36. Gardel, Gabriel**, Les Touareg Ajjer**, (Alger, Éditions Baconnier, 1961).

37. Grémont, Charles, **Les Touaregs Iwellemmedan, 1647-1896 : un ensemble politique de la boucle du Niger,** (Paris : editions karthala, 2010).

38. Hamani, Djibo, **Le sultanat touareg de l'Ayar: au carrefour du Soudan et de la Berbérie** (Paris: éditions l'Harmattan, 2006).

39. Hammer, Thomas, sécurité alimentaire et gestion de ressources dans le pays de sahel essai d'évaluation de la stratégie de cilss au : Nicole Stäuble Tercier, Beat Sottas, **La sécurité alimentaire en questions : dilemmes, constats et controverses** (Paris, éditions Karthala, 2000) pp.247-264.

40. Hänggi, Heiner, Ralf Roloff and Jürgen Rüland, **Interregionalism and International Relations,** (london: Routledge, 2006) p.27.

41. Giri, Jacques, **Histoire économique du Sahel : des empires à la colonisation** (Paris : editions Karthala, 1993).

42. Haroun, Zorrino, **L'impact du projet pétrole sur la vie des populations locales de la zone : Le cas du village de Kagpal** (Tchad, Publibook, 2000).

43. Hellendorff, Bruno, **L'eau, les conflits et la coopération Gestion de l'eau en Afrique de l'Ouest : Risques et opportunités,** Note d'Analyse

du GRIP (Bruxelles : groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 08 février 2013).

44. Holsti, Ole, **Theories of International Relations** (Cambridge University Press, 1996).

45. Idrissa, Kimba, **armée et politique au Niger** (Dakar : CODESRIA, 2008).

46. International Commission on Intervention and State Sovereignty, **The Responsibility to Protect**, (Ottawa, International Development Research Centre, 2001).

47. Marie, Jérôme, Le Niger va-t-il devenir les «eaux de la discorde», in : Jean-Pierre Raison, Magrin, Géraud, **Des fleuves entre conflits et compromis, Essais d'hydropolitique africaine** (Paris : Karthala, 2009) pp.77-124.

48. Lefebvre, Camille, **Frontiers de Sable, Frontiers de Papier**, (Paris : editions de la Sorbonne, 2019).

49. Magrin, Géraud, Autour du lac Tchad, l'intégration régionale dans tous ses états,in: Alia Gana, Yann Richard, **La régionalisation du monde** (Paris, Karthala, 2014), pp.233-252.

50. Projet Régional d'Appui au Pastoralisme au Sahel, **cadre de gestion environnementale et sociale** (Nouakchott, PRAPS, 2015).

51. Yeo Lay Hwee y Lluc López i Vidal, **Regionalism and Interregionalism in the ASEM context: Current Dynamics and Theoretical Approaches**, (Barcelona,CIDOB editions, December 2008).

Journals:

1. Ali Bensaâd, Agadez, «Carrefour migratoire sahélo-maghrébin», **Revue européenne des migrations internationales**, v. 19, n°1 (2003) pp.7-28.
2. Ammour, Laurence AÏda, «La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie», **Bulletins de la sécurité africain** No.18 (fevrier 2012). pp.23-36.
3. Arditi, Claude, «Le Tchad et le monde arabe : essai d'analyse des relations commerciales de la période précoloniale à aujourd'hui», **Afrique contemporaine,** N° 207, (2003/3), pp.185-198.
4. Attayoub, Abdoulahi, Situation sécuritaire au Sahel: la question touarègue au cœur du débat, **Voix d'Afrique,** N°. 52 (2008)pp.12-17.
5. Avom Désiré et Dieudonné Mignamissi, Évaluation et analyse du potentiel commercial dans la Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale (CEMAC), **L'Actualité économique**, Vol. 89, No. 2 (juin 2013), pp. 115–145.

6. Avom, Désiré, “Intégration régionale dans la CEMAC: des problèmes institutionnels récurrents», **Afrique contemporaine**, N°. 222 (2007/2), pp. 199-221.

7. Bakoup, Ferdinand, Tarr David G., «Les effets économiques de l'intégration au sein de la Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale : estimations en équilibre général pour le Cameroun», **Revue d'économie du développement**, N°. 3-4 (1998), pp. 7-45.

8. Bordes, Philippe, Alain Labrousse, Économie de la drogue et réseaux de corruption au Maroc, **Politique africaine**, N°. 93 (2004/1) pp. 63-81.

9. Bourgi, Albert. Problèmes de compatibilité entre la CEAO et la CEDEAO. In : **Tiers-Monde**, tome 24, n°96, 1983. La coopération Sud-Sud. Etat et perspectives. pp. 889-897.

10. Bouvier, Paule, l'Afrique a l'heure Algérienne : les chances du rapprochement Arabo-Africain, **Studia Diplomatica,** Vol. 28, No. 3 (1975) pp. 305-325.

11. Bruno, Cabrillac, Emmanuel Rocher, Les perspectives des unions monétaires africaines, **Revue d'économie financière**, vol. 110, no. 2, (2013), pp. 99-125.

12. Buzelay, Alain, L'union fiscale et douanière des Douze: quels enseignements pour l'intégration régionale en Afrique centrale?, ***Tiers-Monde***, N°140 (1994), pp.875-890.

13. CABRILLAC Bruno, ROCHER Emmanuel, Les perspectives des unions monétaires africaines, **Revue d'économie financière**, N° 110, (2013/2), pp. 99-125.

14. Camille, Vallaux. Le Transsaharien (B.A.G.F. n° 25, juin 1928). In: ***Bulletin de l'Association de géographes français***, 75e année, 1998-3 (septembre). Relief, sol, eau, hommes. 75e anniversaire : florilèges géographiques. pp. 388-390.

15. Catroux Général. L'Union française, son concept, son état, ses perspectives, **Politique étrangère**, N°.4 (1953), pp. 233-266.

16. Chamard, Philippe, Environnement et développement références particulières aux états sahéliens membres du cilss, **sécheresse,** N°.1, vol. 4 (mars 1993), pp.17-23.

17. Cilliers, Jakkie, «L'Afrique et le terrorisme», **Afrique contemporaine** N°. 209 (2004/1), pp. 81-100.

18. Claudot-Hawad, Helene, «Honneur et politique. Les choix stratégiques des Touaregs pendant la colonisation française», **Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée**, (1990), pp.11-49.

19. De Lattre, Jean-Michel. «Les grands ensembles africains», **Politique étrangère**, N°. (5-1955), pp. 541-574.

20. Decraene, Philippe, «Deux décennies de politique extérieure malienne (1960-1980)», **Politique étrangère**, N°.2, (1980), pp. 437-451.

21. Decraene, Philippe, «Deux projets de coopération entre Etats francophones», **le monde diplomatique**, janvier 1965.

22. Deltombe, Thomas, Benoit Orvale, Quand la Françafrique passé au privé, **Recherches internationales**, N°. 85, (janvier-mars 2009) pp. 39-66

23. Delville, Philippe Lavigne, «Déclaration de Paris et dépendance à l'aide : éclairages nigériens», **Politique africaine,** N°. 129 (2013/1) pp.135-155.

24. Desquesnes, Naïké, Aude Vidal, L'uranium de la Françafrique, **Revue itinérante d'enquête et de critique sociale,** (2020/1), pp. 188-195

25. Dris-Aït Hamadouche, Louisa, «L'Algérie et la sécurité au Sahel : lecture critique d'une approche paradoxale», **Confluences Méditerranée,** N° 90 (2014/3), pp. 105-121.

26. Dupire, Marguerite. Identité ethnique et processus d'incorporation tribale et étatique. In : **Cahiers d'études africaines**, vol. 34, n°133-135 (1994), pp. 265-280.

27. Favennec, Jean-Pierre, Philippe Copinschi, Avec la collaboration de Toni Cavatorta, et Fehrat Esen, Les nouveaux enjeux pétroliers en Afrique, **Politique africaine,** N°. 89 (2003/1), pp. 127-148.

28. François, Borella. L'Union des Etats d'Afrique centrale, **Annuaire français de droit international**, vol. 14 (1968), pp. 167-177.

29. Gallais, Jean, Signification du groupe ethnique au Mali, **L'Homme**, n°. 02 (1962), pp.106-129.

30. Gautron, Jean-Claude, La Communauté économique de l'Afrique de l'Ouest, antécédents et perspectives, **Annuaire français de droit international**, vol. 21 (1975), pp.197-215.

31. Gnimassoun Blaise, L'intégration de l'UEMOA est-elle pro-croissance?, **Revue d'économie politique**, vol. 129, no. 3, (2019) pp. 355-390.

32. Graf, Wilfried, Gudrun Krämer, Augustin Nicolescou, La pensée complexe au risque des conflits, **Communications,** n°. 95 (2014/2), pp. 199 - 221.

33. Grätz, Tilo, Traduction de Roland Marchal, Les chercheurs d'or et la construction d'identités de migrants en Afrique de l'Ouest, **Politique Africaine,** N°. 91 (2003/3), pp. 155-169.

34. Holsti, Kal. J ., "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy"**,** **International Studies Quarterly**, no.3, (November1970), pp.233-309

35. International Crisis Group, Niger : un autre maillon faible dans le Sahel?, **Rapport Afrique N°208,** (septembre 2013).

36. Jean-Loup, Amselle, Le Mali socialiste (1960-1968), **Cahiers d'études africaines**, vol.18, n°72, (1978) pp. 631-634.

37. Kamto, Maurice, La Communauté économique des Etats de l'Afrique centrale, une Communauté de plus?, **Annuaire français de droit international**, vol 33, 1987, pp. 839-862.

38. Le Sud du Tchad dans la guerre civile (1979-1980), **politique africaine**, n.3, (septembre 1981) pp.75-89.

39. Lelart, Michel, L'Union monétaire en Afrique de l'Ouest, ***L'Économie politique***, n°.19 (2003/3), pp. 106-112.

40. Les phosphates d'Afrique du Nord, **Maghreb-Machrek**, N°. 28 (1968/4), pp.27-39.

41. Lounnas, Djallil, La stratégie algérienne face à AQMI, **Politique étrangère**, (Automne 2013), pp. 147-157.

42. Luntumbue, Michel, Burkina Faso: vulnérabilités et risques de turbulences, **Note d'Analyse du groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité** (Bruxelles: GRIP, 17 septembre 2013).

43. Marceau, Gast, «Les Kel Rela : historique et essai d'analyse du groupe de commandement des Kel Ahaggar», **Revue del'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°. 21 (1976), pp. 47-65.

44. Massyeau, Benoît, Delphine Dorbeau-Falchier, des revenus pétroliers Gouvernance pétrolière au Tchad: la loi de gestion des revenus pétroliers; **Afrique Contemporaine,** n°. 216 (2005/4), pp.139-156.

45. Mekdour, Mehdi, **Al Qaïda au Maghreb Islamique: une menace multidimensionnelle** Note d'Analyse (Bruxelles ; groupe de recherche et d'unformation sur la paix, août 2011), pp.2-6.

46. Mokhefi, Mansouria, Algérie : défis intérieurs, menaces extérieures, **Commentaire,** No. 151 (2015/3), pp. 499-506.

47. Nathalie, Belhoste, Pour une vision géopolitique de l'identification des risques dans les mégaprojets : le cas de la centrale nucléaire de Jaitapur en Inde, **Management international**, vol. 24, n. hors-série (2020), pp. 64–77.

48. Organisation Mondiale de la Santé, **Plan d'action mondial pour la lutte contre les maladies non transmissibles 2013-2020**. Genève, 2013.

49. Pales Léon, Bex. « Cartes ethniques du Tchad » **Journal de la Société des Africanistes**, (1959), tome 29, fascicule 2.

50. Pandolfi, Paul, les Touaregs et nous : une relation triangulaire?, **ethnologie comparés**, n.02 (printemps2001), pp.1-13.

51. Pellerin, Mathieu, « Le Sahel et la contagion libyenne», **Politique étrangère***,* (Hiver 2012), pp. 835-847.

52. Pliez, Olivier, **la nouvelle Libye, société, espace et géopolitique au lendemain de l'embargo** (Paris : éditions Karthala, 2004).

53. Roger, Doucet, Un projet de chemin de fer transafricain, **Annales de Géographie**, n°. 117, (1912), pp. 271-276.

54. Ropivia, Marc-Louis, Géopolitique de l'Afrique centrale. La CEEAC entre centralité introuvable et déficit chronique d'intégration, **Hérodote**, 2020/4 (N° 179), pp.130-145.

55. Rosenberg, Dominique, le peuple touareg du silence à l'autodétermination, ***revue belge de droit international,*** 1992/1 — Éditions BRUYLANT, Bruxelles. pp-5-39.

56. Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, **performance commerciale du Maroc sur le marché de l'Afrique subsaharienne,** (Rebat, avril 2012).

57. Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, **Relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une nouvelle frontière** (Rebat, septembre 2014).

58. Salah Dicko, Maïmouna, Les systèmes de production animale au Sahel, **Science et changements planétaires/Sécheresse**, 2006;17(1):83-97.

59. Scheele, Judith, Tribus, États et fraude : la région frontalière algéro-malienne, **Etudes rurales**, n° 184(2009/2), pp. 79-94.

60. Schmitz, Jean, La vallée du Sénégal entre (co)développement et transnationalisme, **Politique africaine** 2008/1 (N° 109), pages 56-72.

61. Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, **Rapport Annuel 2012** (Paris, OECD, 2013).

62. Sengat-Kuo, F., De la conférence d'Accra à l'unité de l'Afrique, **Présence Africaine** 1958/1-2 (N° XVIII-XIX) pp. 225- 229.

63. Service canadien du renseignement de sécurité**, Stabilité politique et sécurité en Afrique de l'Ouest et du Nord**, Publication n.2014-04-01 de la série Regards sur le monde : avis d'experts, avril 2014.

64. Smith, Steve, **Africa and the international system** (University of Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

65. Spinoza, Jérôme, du GSPC a AQMI : cinq années de salafisme armé entre Maghreb et Sahel, ***Annuaire français de relations internationales,*** volume XII, (avril 2011).

66. Strategic Foresight Group, **blue peace in the Middle East: Senegal River Learning journey**, Dakar, August 9-14, 2015.

67. Taje, Mehdi, Géopolitique de la conflictualité au Sahel, **Diplomatie,** N.67 (MARS-AVRIL 2014), pp. 14-19

68. Taje, Mehdi, **géopolitique de la menace terroriste en Tunisie** (Tunis : Institut Tunisien des Études Stratégiques, 2013).

69. Taje, Mehdi, Les clefs d'une analyse géopolitique du Sahel africain, **Diplomatie**, N.38 (MAI - JUIN 2009), pp. 64-69.

70. Taje, Mehdi, Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel, **Diplomatie**, N.47 (Novembre - Decembre 2010) pp. 60-68.

71. Triaud, Jean-Louis, Le Refus de L'etat. L'exemple Tchadien, **ESPRIT**, avril 1985, pp.20-25.

72. UNESCO, Les Indicateurs socio-économiques : théories et applications, **Revue internationale des sciences sociales**, XXVII, 1, pp.7-238, illus.

73. Valette, Jacques, « Quelques aspects nouveaux de l'expédition Flatters », **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°15-16, (1973), pp. 375-390.

74. Vallée, Olivier, « Kadhafi : le dernier roi d'Afrique », **Politique africaine,** N°. 125 (2012/1), p. 147-167.

75. Verheve, Didier, « Les ressources minières de la CEEAC », **Tiers-Monde**, n°. 106 (1986), pp. 457-465.

76. Voltolina, Katia, « L'éclatement de la Fédération du Mali (1960): d 'une Fédération rêvée au choc des réalités », **Collection Clio en Afrique** n°. 23 (été 2007) pp.16-25.

77. Yvan, Jonchay, «L'infrastructure de départ du Sahara et de l'Organisation Commune des Régions Sahariennes (O.C.R.S.)», **Revue de géographie de Lyon**, vol. 32, n°.4 (1957) pp.277-292.

Repports:

1. Crisis Group, **Sahara occidental : le coût du conflit**, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°65, 11 juin 2007.
2. ESSIANE, Patrick N.D, Estimation des élasticités du commerce extérieur dans des économies en développement riches en ressources naturelles : le cas des pays de la CEMAC, **BEAC Working Paper**, BWP N° 05/18.
3. Ministère de l'Économie et des Finances de la France, **Convention de coopération monétaire entre les Etats membres de la banque d'Etats de l'Afrique centrale (BEAC) et la République Française**, Brazzaville, le 23 novembre 1972.
4. OECD, **Pétrole et réseaux d'influence au Sahara-Sahel**, OECD iLibrary, pp.93-104.

5. UDEAC, **traite instituant une Union Douaniere et Economique de l'Afrique Centrale**, 8 decembre 1964.
6. Union Africain, **Indice de l'intégration Régionale en Afrique**, rapport 2019, pp.20-23.
7. Union Africain, **Indice de l'intégration Régionale en Afrique**, rapport 2016.
8. Union africain, statistiques du Commerce International Africain (adissababa, Aout 2020).
9. Union africain, **traite instituant la communauté économique africaine** (Abuja : 1994).
10. Yebe, Gabriel Zomo, **L'engagement des pays dans l'intégration régionale CEMAC**, rapport ferdi, (Paris: Fondation pour les études et recherches sur le développement international, 2019).

Thesis:

1. Bugwabari, Nicodéme, **la politique sud saharienne de Maroc de 1956 a 1984**, thèse de doctorat en histoire (paris, université de paris 1, 1997).
2. Fougère, Pauline, **État, idéologie et politique culturelle dans le Mali postcolonial (1960-1968)** mémoire pour obtenir la maitrise des arts (histoire), (canada, université de Sherbrooke, Mars 2012).
3. Gaida, Peter, **Camps de travail sous Vichy. Les «Groupes de travailleurs étrangers» (GTE) en France et en Afrique du Nord**,(thèse d'histoire, Paris 1, 2008).

4. Madore, Frederick, **islam politique et sphère politique a Ouagadougou** (1960-2012), mémoire de maitraise en histoire (Québec: université de Laval, 2013).
5. Marie-Hélène, **La négritude et l'esthétique de Léopold Sédar Senghor**, mémoire (Montréal: université de Québec, 2009).
6. N'Diaye, Sidi, **Le passé violent et la politique du repentir en Mauritanie : 1989-2012**, Thèse Doctorat en Science politique (Paris: Université Paris-Ouest Nanterre La Défense, 2012).
7. Tamouh, Zahra, **Le Maroc et le Soudan au XIXe siècle : Contribution à une histoire régionale**, Thèse de 3e cycle, Université de Panthéon-Sorbonne (Paris I), 1982.
8. Sylla, Salifou, **l'organisation de mise en valeur du fleuve Sénégal (O.M.V.S),** thèse doctorat d'état en droit (Paris, université Paris 1, 1980).

Conferences

1. Hänggi, Heiner, **Interregionalism: empirical and theoretical perspectives**, Paper prepared for the workshop *"Dollars, Democracy and Trade: External Influence on Economic Integration in the Americas"*, The Pacific Council on International Policy, Los Angeles, CA, May 18, 2000.

الفهرس:

شكر وتقدير:..3

إهداء :...4

خطة الدراسة:..5

مقدمة ....أ–ذ

الإطار المنهجي والنظري والمفهومي.................................18

الفصل الاول: سياق التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي...................56

تمهيد 57

المبحث الأول: السياق المجتمعي لمنطقة الساحل الصحراوي.........................58

المطلب الأول: الانثروبولوجيا الاستعمارية مقابل الاثنوجرافيا الإفريقية...................58

المطلب الثاني: التشكيلات الاجتماعية للمجتمعات الساحلية.........................62

المطلب الثالث: انتشار الإسلام وأثره على مجتمعات المنطقة.........................70

المطلب الرابع: أثر مسالة الهوية في بناء الدولة في الساحل الصحراوي................74

المبحث الثاني: السياق الدولاتي لمنطقة الساحل الصحراوي.........................80

المطلب الأول: التصور الجيوسياسي لمنطقة الساحل الصحراوي.......................80

المطلب الثاني: تشكل الدولة في منطقة الساحل الصحراوي.........................83

المطلب الثالث: البناء التقليدي للأنظمة السياسية الساحلية.........................87

المطلب الرابع: البناء الحداثي لدولة ما بعد الاستعمار.............................90

المبحث الثالث: الساحل الصحراوي دراسة سوسيواقتصادية.........................97

المطلب الاول: الامكانيات والثروات المتاحة.......................................97

المطلب الثاني: الوضع الاجتماعي والاقتصادي...................................101

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الوطنية...................................105

المبحث الرابع: أثر السياق الدولي على منطقة الساحل الصحراوي....................111

المطلب الأول: خطوط الاتصال القديمة...111

المطلب الثاني: أثر ظاهرة الاستعمار على التعاون الإقليمي.........................116

المطلب الثالث: السياسة الفرنسية في منطقة الساحل الصحراوي......................119

المطلب الرابع: الجهود الدولية في منطقة الساحل الصحراوي.........................122

خلاصة...127

الفصل الثاني: الصراع والأمن في منطقة الساحل الصحراوي.........................128

تمهيد..129

المبحث الأول: قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الصحراوي................130

المطلب الأول: طبيعة النزاعات الإفريقية.......................................130

المطلب الثاني: مكانة الأمن في الساحل...134

المطلب الثالث: بناء السلم في منطقة الساحل الصحراوي..........................137

المبحث الثاني: الصراعات الداخلية...143

المطلب الأول: أزمة مالي...143

المطلب الثاني: الأزمات السياسية في دول الساحل الصحراوي.......................148

المطلب الثالث: الحرب الأهلية التشادية...152

المبحث الثالث: الصراعات الإقليمية..157

المطلب الأول: النزاع الليبي التشادي...157

المطلب الثاني: النزاع الموريتاني السينغالي.....................................161

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الصحراوي.............171

المطلب الأول: الإرهاب..171

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة...177

المطلب الثالث: مسار التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة......................181

خلاصة...184

الفصل الثالث: التعاون والتكامل في منطقة الساحل الصحراوي......................185

تمهيد..186

المبحث الثاني: السياسات التعاونية لدول المغرب العربي...........................187

المطلب الأول: السياسة الجزائرية.......................................187
المطلب الثاني: السياسة الليبية...194
المطلب الثالث: السياسة المغربية.......................................202
المبحث الثاني: التكامل الإقليمي في غرب افريقيا...........................207
المطلب الأول: التعاون الإقليمي التقني...................................207
المطلب الثاني: الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا..................211
المطلب الثالث: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.......................214
المبحث الثالث: التكامل الإقليمي في وسط افريقيا...........................221
المطلب الأول: الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى..................221
المطلب الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى CEEAC.............225
المطلب الثالث: المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى CEMAC.........228
المبحث الرابع: الجهود الدولية والإفريقية لتحقيق الاستقرار والأمن............231
المطلب الأول: الجهود الدولية "نادي الساحل وغرب إفريقيا"....................231
المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي "نيباد"...............................235
خلاصة...242
الفصل الرابع: آفاق التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي...............243
تمهيد...244
المبحث الأول: آفاق التكامل الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي..............245
المطلب الأول: التكامل الإقليمي في المغرب العربي...........................245
المطلب الثاني: التكامل الإقليمي في غرب افريقيا............................248
المطلب الثالث: التكامل الإقليمي في وسط افريقيا............................252
المبحث الثاني: ضوابط المقاربة الأقاليمية في منطقة الساحل الصحراوي...........256
المطلب الأول: الضوابط التاريخية...256
المطلب الثاني: الضوابط البنيوية في منطقة الساحل الصحراوي...................259

المطلب الثالث: الضوابط النظرية للأقاليمية الافريقية..............................262
المبحث الثالث: مشروع مبادرة تمنراست للتعاون الأقاليمي تيسير TICIR...........267
المطلب الاول: التعريف الجيوسياسي الجديد لمنطقة الساحل الصحراوي.............267
المطلب الثاني: الأطراف المشكلة لمبادرة تيسير.......................................270
المبحث الرابع: آليات مبادرة تمنراست للتعاون الاقاليمي...........................274
المطلب الأول: الآليات المجتمعية لمبادرة تيسير......................................274
المطلب الثاني: الآليات الدولاتية لمبادرة تيسير.......................................276
المطلب الثالث: مخاطر التدخل الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي.............279
خلاصة...284
خاتمة 285
قائمة المراجع 290
الفهرس...318
الملخص باللغة العربية...323
الملخص باللغة الانجليزية..324

الملخص:

الملخص بالعربية:

تعتبر الصحراء الكبرى فضاء تنقليا يجمع في كنفه مجتمعا متنقلا، وبعيدا عن كل الأسباب التي رسمت الواقع غير المطمئن للمنطقة، والأطراف التي تسببت فيه إلا أن إقليم الصحراء الكبرى يحتاج اليوم إلى رؤية، رؤية مضمونها دولا ذات سلطوية متنقلة يسود في كنفها السلام والأمن والاستقرار والتنمية والتي لا يمكن أن تكون إلا وفق مقاربة اقاليمية بمساعدة أممية لامشروطة.

تجسدت العلاقات الاقاليمية في خطوط اتصال حضاري عبر الصحراء الكبرى تسبب الاستعمار في قطعها، وبالتالي لا يمكن إعادة بعثها إلا بتجاوز الطرح الكولونيالي ومابعد الكولونيالي، وبناء منظومة عبر إقليمية تتجاوز جفاء الصحراء لتمثل عبق واحاتها.

ازدهار الصحراء الكبرى هو ازدهار واحاتها كمراكز دولاتية، وشق مواصلاتها لإحكام السيطرة على امتداداتها، فالحضور الدولاتي ضرورة تقتضيها الظروف لان الخواء الدولاتي يلفت الأنظار، وثروات الصحراء الكبرى تجلب الأطماع، والحضور المغاربي عموما والجزائري خصوصا يتطلب منطق استراتيجي يعالج قضايا الصحراء الشائكة في منبعها، وأيُ تراخ يجعل المغرب العربي مصب نواتجها.

الملخص بالفرنسية:

L’espace saharien est considéré comme un espace mobile qui réunit en son sein une société mobile, une civilisation pétrie par le nomadisme; loin de toutes les causes qui ont donné jour à la situation d’insécurité qui règne aujourd’hui dans cette région et des jeux d’acteurs qui ont pris part ou qui ont causé cette situation; cette région a besoin d’une nouvelle vision, une vision fondée sur une gouvernance nouvelle où l’approche “inter-regionaliste” jouera un rôle fondateur d’une nouvelle aire de paix, de stabilité et de développement.

En effet, il faut savoir que les relations inter-regionales se sont surtout construites autour et sur l’axe Saharien que le colonialisme a rompu et qui ne peuvent actuellement réexister que par le dépassement des contingences et des limites produites par les déstructurations produites par le colonialisme et le post-colonialisme et cela par la mise en place d’une organisation transe territoriale.

Le développement du grand Sahara doit donc passer par le développement de ses oasis comme centre de gouvernance décentralisé et cela par le désenclavement par les moyens et les voies de communications, car la vacuité de gouvernances pousse à l’installation durable d’intérêts extra-gouvernementaux, car il nous faut rappeler que les fabuleuses richesses que cette région recèle attirent toutes sortes de convoitises.

الملخص:

الملخص بالعربية:

تعتبر الصحراء الكبرى فضاء تنقليا يجمع في كنفه مجتمعا متنقلا، وبعيدا عن كل الأسباب التي رسمت الواقع غير المطمئن للمنطقة، والأطراف التي تسببت فيه إلا أن إقليم الصحراء الكبرى يحتاج اليوم إلى رؤية، رؤية مضمونها دولا ذات سلطوية متنقلة يسود في كنفها السلام والأمن والاستقرار والتنمية والتي لا يمكن أن تكون إلا وفق مقاربة اقاليمية بمساعدة أممية لامشروطة.

تجسدت العلاقات الاقاليمية في خطوط اتصال حضاري عبر الصحراء الكبرى تسبب الاستعمار في قطعها، وبالتالي لا يمكن إعادة بعثها إلا بتجاوز الطرح الكولونيالي ومابعد الكولونيالي، وبناء منظومة عبر إقليمية تتجاوز جفاء الصحراء لتمثل عبق واحاتها.

ازدهار الصحراء الكبرى هو ازدهار واحاتها كمراكز دولاتية، وشق مواصلاتها لإحكام السيطرة على امتداداتها، فالحضور الدولاتي ضرورة تقتضيها الظروف لان الخواء الدولاتي يلفت الأنظار، وثروات الصحراء الكبرى تجلب الأطماع، والحضور المغاربي عموما والجزائري خصوصا يتطلب منطق استراتيجي يعالج قضايا الصحراء الشائكة في منبعها، وأيُ تراخ يجعل المغرب العربي مصب نواتجها.

الملخص بالفرنسية:

L’espace saharien est considéré comme un espace mobile qui réunit en son sein une société mobile, une civilisation pétrie par le nomadisme; loin de toutes les causes qui ont donné jour à la situation d’insécurité qui règne aujourd’hui dans cette région et des jeux d’acteurs qui ont pris part ou qui ont causé cette situation; cette région a besoin d’une nouvelle vision, une vision fondée sur une gouvernance nouvelle où l’approche “inter-regionaliste” jouera un rôle fondateur d’une nouvelle aire de paix, de stabilité et de développement.

En effet, il faut savoir que les relations inter-regionales se sont surtout construites autour et sur l’axe Saharien que le colonialisme a rompu et qui ne peuvent actuellement réexister que par le dépassement des contingences et des limites produites par les déstructurations produites par le colonialisme et le post-colonialisme et cela par la mise en place d’une organisation transe territoriale.

Le développement du grand Sahara doit donc passer par le développement de ses oasis comme centre de gouvernance décentralisé et cela par le désenclavement par les moyens et les voies de communications, car la vacuité de gouvernances pousse à l’installation durable d’intérêts extra-gouvernementaux, car il nous faut rappeler que les fabuleuses richesses que cette région recèle attirent toutes sortes de convoitises.